٨٧

اليمن

في الصحافة العربية

في القرن العشرين

١٩٩٣

٢


بسم الله الرحمن الرحيم

(٨٧)

اليمن

فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٣

المجلد الثانى

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1993

العنوان / المؤلف	الدولة	المصدر	تاريخ النشر	رقم الصفحة
أضرار كبيرة فى عدن فاقت ما خلفته احداث 1986 عبد الرحمن الحيدرى *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1993	اليمن	الحياة	93-02-12	1
السوق الأوروبية واليمن يوقعان اتفاقا للتعاون عبد الرحمن الحيدرى *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1993	اليمن	الحياة	93-02-12	3
سفير اليمن لدى بلجيكا يستنكر دعوة الأجانب لمغادرة بلاده عبد الحميد اليحياوى *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1993	اليمن	الشرق الاوسط	93-02-12	4
على صالح والبيض فى تعز وجار الله يؤكد "التنسيق" بين الحزبين الحاكمين عبد الرحمن الحيدرى *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1993	اليمن	الحياة	93-02-12	5
الافراج عن رجل اعمال كندى فى اليمن ا.ف.ب *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1993	اليمن	الخليج	93-02-13	7
العطاس يطالب بخطة صارمة لتفادى تكرار كارثة عدن لطفى شطاره *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1993	اليمن	الشرق الاوسط	93-02-13	8
بلجيكا تنصح رعاياها بمغادرة اليمن وكالات الانباء *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1993	اليمن	العالم اليوم	93-02-13	10
بلجيكا تنصح رعاياها بمغادرة اليمن لسوء الاوضاع الامنية وكالات الانباء *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1993	اليمن	الاهرام	93-02-13	11
لعطاس يؤكد أن عدن ليست مستهدفة ويطلب تقارير الكارثة خلال أسبوع لطفى شطاره *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1993	اليمن	الشرق الاوسط	93-02-14	12
القهوة فى اليمن عبد الرحمن الراشد *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1993	اليمن	الشرق الاوسط	93-02-14	13
رسالة إلى زايد من على صالح عبد الرحمن الحيدرى *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد الثانى) 1993	اليمن	الحياة	93-02-14	14

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

العنوان	الكاتب	البلد	الصحيفة	التاريخ	الرقم	الموضوع الفرعي
الزيارة اليمنية بداية لتجبير الكسور		اليمن	الخليج	93-03-31	183	اليمن (المجلد الثانى) 1993
اليمن : ميثاق العمل السياسى يحظر السلاح والارهاب وتعطيل الدستور		اليمن	الحياة	93-04-01	184	اليمن (المجلد الثانى) 1993
اليمن : نائب متهم بقتل عسكريين يعلن ترشيح نفسة	عبد الرحمن الحيدرى	اليمن	الحياة	93-04-01	185	اليمن (المجلد الثانى) 1993
الانتخابات اليمنية 400 مرشح عن عدن		اليمن	الحياة	93-04-02	186	اليمن (المجلد الثانى) 1993
الحزبان الحاكمان يواصلان جهود التنسيق	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-02	188	اليمن (المجلد الثانى) 1993
تداخل التعددية السياسية والتقليدية يثير غموضا	حمود منصر	اليمن	الشرق الاوسط	93-04-02	189	اليمن (المجلد الثانى) 1993
خبراء عواقيون فى اليمن		اليمن	العرب	93-04-02	192	اليمن (المجلد الثانى) 1993
نائب يمنى هارب يقدم طلب ترشيح		اليمن	الشرق الاوسط	93-04-02	193	اليمن (المجلد الثانى) 1993
واشنطن تقبل عطاء لتصدير قمح الى اليمن	رويتر	اليمن	الحياة	93-04-03	194	اليمن (المجلد الثانى) 1993



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٣

سالم صالح: كلمة الدمج تثير حساسيات

أضرار كبيرة في عدن فاقت ما خلّفته احداث ١٩٨٦

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ باشرت فرق الانقاذ في محافظة عدن امس عمليات ازالة انقاض المنازل المنهارة وسحب السيارات من الشوارع التي غطتها الحجارة والأتربة بفعل هطول الامطار الغزيرة والسيول التي أدت الى اضرار كبيرة اسوأ من التي خلفتها احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ عندما انفجر الوضع السياسي في ما كان يسمى اليمن الجنوبي بين الرئيس السابق علي ناصر محمد وخصومه.

وعلمت «الحياة» من مصدر مسؤول في لجنة الاغاثة التي شكلها الرئيس علي عبدالله صالح لدى قيامه بزيارة تفقدية للمدينة، ان عدن لا تزال في عزلة عن بقية المحافظات اذ يتعرض الكثير من احيائها لانقطاع التيار الكهربائي والاتصالات الهاتفية بالاضافة الى انقطاع المياه.

وأكد المصدر ان حجم الاضرار أكبر مما أذيع في البيانات الرسمية، اذ تبيّن انه لا تزال هناك جثث تحت الانقاض.

على صعيد آخر، اكد السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني عضو مجلس الرئاسة ان ما يدور بين حزبه والمؤتمر الشعبي العام من حوار ديموقراطي «يؤكد المستقبل الجيد للعلاقة الواعية بين التنظيمين». وقال لصحيفة «يمن تايمز» التي تصدر في صنعاء باللغة الانكليزية ان كلمة الدمج التي باتت تستخدم لوصف مستقبل العلاقة بين الحزبين «باتت تثير حساسية معينة»، مبدياً استغرابه لاصرار البعض على استخدامها موضحاً ان ثمة خلطاً «بين مفهومي الدمج والتوحيد اذ ان

التتمة في الصفحة (٤)



أضرار كبيرة في عدن

تتمة الصفحة الأولى

المدلول اللفظي مختلف اكان حسب التفسير اللغوي او السياسي».

واوضح سالم صالح ان حزبه يؤيد ارقى شكل للعلاقة مع المؤتمر الشعبي «تؤسس على قاعدة التفاهم القائم على ثوابت محددة.ومدروسة لا دخل فيها للعاطفة او الارتجال». وقال: «ان القرارات الكبيرة في مثل هذه الامور لا يستطيع اي انسان اتخاذها بمفرده انما هي من صلاحية الهيئات العليا وبالذات المؤتمرات العامة للاحزاب. والا فلماذا ننادي ليلاً ونهاراً باعتماد النهج الديموقراطي».

ووصف الحوار الدائر بين الحزبين الحاكمين بانه يسير في الطريق الصحيح، وان اللجنة التي كلف رئاستها لا تزال في بداية المشوار وامامها مهمات كبيرة يتطلب انجاحها تكاتف كل الجهود... والصراحة والمنطق حتى تستطيع انجاز مهمتها. ونبّه الى ان عملية توحيد الحزبين الشريكين في السلطة واللذين يعملان في هيكل حكومي واحد ولهدف سياسي واحد لا يمكن ان يتم «بقرار او بقانون اذ ان الجهاز الحزبي ليس جهازاً ادارياً او وظيفياً».

وتوضيحاً للتساؤلات في شان ما اذا كان اتفاق الحزبين الشريكين في السلطة على توحيد تنظيميهما مستقبلاً سيؤدي الى الحد من الحرية السياسية والصحافية، قال: «ان عملية التوحيد في ظل المتغيرات الحديثة عملية جديدة في بلادنا بل يمكن القول انه ستكون لها آثار على العملية الديموقراطية والتعددية سلباً وايجاباً. وكلانا جرب الانفراد في تسيير السلطة ولديه استخلاصات في هذا المجال غير اننا جميعاً ضد تجيير «الممارسة» الديموقراطية لمصلحة اي طرف فهي من حق الجميع من دون استثناء. ولا اتخيل مطلقاً ان يتوصل الشريكان الى اي شكل من اشكال العلاقة تكون نتائجه وبالاً على الآخرين».



السوق الاوروبية واليمن يوقعان اتفاقاً للتعاون

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اسفرت المحادثات بين اليمن والسوق الاوروبية المشتركة عن توقيع اتفاق في اختتام الدورة الخامسة للجنة التعاون المشترك بين البلدين.

وفي بيان صدر في صنعاء امس اكدت السوق الاوروبية المشتركة استعدادها للإستمرار في دعم المشاريع الجارية في مجالات الهيئة العامة للطيران المدني والمراقبة الملاحية والسياحية والاستثمار والمعونة الفنية للبنك المركزي اليمني والتعاون الفني والتقني.

ووعدت السوق الاوروبية المشتركة في النظر بتمويل محطة معالجة مجاري صنعاء ومشاريع السدود الصغيرة في تهامة والتوسع في مشاريع اكثار البذور وبالذات القمح. وقدمت السوق لليمن مبلغا قدره خمسمئة الف وحدة سحب كدعم منها للعملية الانتخابية بشكل مستلزمات ومعدات.

وقع الاتفاق الدكتور مطهر السعيدي، نائب وزير التخطيط والتنمية وعن السوق الاوروبية، رئيس الوفد السيد هولستون.

الجدير بالذكر ان الميزان التجاري بين اليمن والسوق الاوروبية وصل الى مستوى متعادل بما يوازي ٦٠٠ مليون وحدة سوق اوروبية في العام ١٩٩٢.



المصدر : الشرق الاوسط الدولية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٣

مؤكداً أن الحكومة تحمي العاملين في الشركات الغربية

سفير اليمن لدى بلجيكا يستنكر دعوة الأجانب لمغادرة بلاده

بروكسل:
من عبد الحميد اليحياوي

اكد صالح علي الاشول ـ سفير اليمن لدى بلجيكا ـ لـ «الشرق الأوسط» انه سيطلب مقابلة عاجلة مع السلطات المعنية في بروكسل، لاستنكار التحذير الذي وجهه متحدث رسمي باسم وزارة الخارجية للمواطنين البلجيكيين بمغادرة الاراضي اليمنية في أقرب وقت ممكن. ووصف الاشول التقارير الاعلامية حول تخلي الحكومة عن حماية العاملين في الشركات الغربية على اراضيها بأنها «مغرضة».

ونفى السفير اليمني تصريحات المسؤول البلجيكي، التي تضمنت ان «الاوضاع الامنية تشكل خطراً على المواطنين الغربيين في اليمن، بعد ان تفاقمت بشكل ملحوظ في الايام القليلة الماضية»، وقد جاء رد الفعل الساخن من الاشول على الموقف البلجيكي في الحديث التالي مع «الشرق الأوسط».

● ما هو تعليقكم على التحذير الصادر عن الخارجية البلجيكية بمنع المواطنين البلجيكيين من دخول اليمن، ودعوة المقيمين فيها بمغادرتها؟

ـ ان ما اشار اليه الناطق الرسمي باسم الخارجية البلجيكية، وتحذيره الرعايا البلجيكيين من زيارة اليمن ليس سوى تعبير عن وجهة نظر الجانب البلجيكي. وأود التاكيد هنا على ان ما اشارت اليه وسائل الاعلام حول تفاقم الاوضاع الامنية في اليمن هي اخبار مغرضة ومبالغ فيها، ولا تعبر اطلاقاً عن حقيقة الوضع في اليمن. كما أؤكد رسمياً ان الحكومة اليمنية ملتزمة بحماية امن وسلامة كل مواطن اجنبي موجود على ترابها، سواء كان عاملاً او سائحاً.

ربما شدت الاحداث الفردية ـ التي شهدتها بلادنا ـ انتباه وسائل الاعلام الى درجة جعلتها تبالغ في تصويرها، ونعتها بـ «الخطيرة»، وربما دفعت نفس الاحداث بعض الحكومات الاوروبية الى درجة تحذير مواطنيها من عدم زيارة اليمن، ولكننا نعتبر ذلك امراً مبالغاً فيه، ولا ينطبق مع حقيقة الاوضاع في اليمن.

● ما هو اذن مصدر هذه الحملة الاعلامية، التي تأتي في ظروف يستعد فيها اليمن لإجراء انتخابات تشريعية، واتخاذ خطوة الى الأمام في المسيرة الديمقراطية؟

ـ لا استطيع بالضبط ان احدد هدف الحكومة البلجيكية وغيرها من الحكومات الاوروبية من وراء ذلك، الا انه يتضح جلياً ان الهدف يرمي الى الاساءة الى العلاقات اليمنية ـ البلجيكية، واليمنية ـ الاوروبية بصفة عامة.

● باعتباركم سفيراً لليمن لدى بلجيكا والمجموعة الاوروبية، اين وصل الآن التعاون الاوروبي اليمني، وهل ما زلتم تطمحون الى توقيع بروتوكول تعاون مع المجموعة الاوروبية على غرار البلدان العربية المتوسطية؟

ـ ان التعاون بين اليمن والدول الاوروبية هو تعاون مثمر، وتحكمه اتفاقية عام 1984، التي فتحت المجال امام الجانبين لتحقيق الكثير من الانجازات، كما ان المجموعة الاوروبية تدعم الكثير من المشروعات في اليمن.

ونحن من جانبنا نتطلع الى تطوير هذا التعاون وتوسيع اطار الاتفاقية، بما يسمح بتحقيق المزيد من المشروعات التنموية في اليمن. كما نتوقع ايضا ان تكون نتائج اجتماعات اللجنة المشتركة الخامسة ـ المنعقدة في صنعاء ـ ايجابية وواعدة، ونأمل ان يكون مستقبل العلاقات مع بلدان المجموعة الاوروبية مستقبلاً زاهراً ومثمراً.

٠٠٠٠٤



المصدر : الحياة المدنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٣

إطلاق كندي احتجزته القبائل ٢٠ يوماً

علي صالح والبيض في تعز وجارالله يؤكد "التنسيق" بين الحزبين الحاكمين

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ عاد رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح ونائب رئيس المجلس السيد علي سالم البيض الى مدينة تعز بعدما تفقدا احوال المواطنين في مدينة عدن التي تضررت من جراء السيول.

وكان علي صالح والبيض زارا أول من امس محافظة إب وألقى الرئيس اليمني كلمة دعا فيها المواطنين في المحافظة الى التوجه الى المراكز الانتخابية وتسجيل اسمائهم «لممارسة حقوقهم الديموقراطية».

وقال ان «الهدف من اعلان التعددية السياسية والحزبية جعل الاحزاب تتنافس على خدمة الجماهير وتقديم الاشياء الملموسة والافضل على طريق الامن والاستقرار وتحقيق الامن الغذائي للمواطن اليمني».

واضاف «ان الوحدة اليمنية محروسة بارادة الله وبدعم الشعب، وان الخيرين في مجتمعنا اكثر من اصحاب الشر... ومثلما تصديتم للحصار بامكانكم ان تصمدوا ضد الحصار الاقتصادي، وتتحطم كل المؤمرات على الصخرة الصلبة، صخرة الوعي الاجتماعي لجماهير ٢٢ مايو» (موعد الوحدة).

واكد البيض «اهمية تعزيز الاستقرار السياسي والامني في

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠-١-١٩٩١

علي صالح والبيض في تعز

تتمة الصفحة الاولى

البلاد واقفال باب التوتر». واشار الى ان الجهود المبذولة من الحزبين الحاكمين، الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام، انما تستهدف التصدي للمهمات الماثلة امام دولة الوحدة وليس لاقتسام السلطة في ما بينهما مؤكداً «اهمية تعزيز القواسم المشتركة بين كل الاحزاب والتنظيمات السياسية الحريصة على الوحدة والديموقراطية وبناء المشروع الحضاري الجديد».

الى ذلك قال السيد جارالله عمر احد ابرز قادة الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الحياة» ان «هناك تنسيقا وتفاهما بين شريكي السلطة لخوض الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل»، مشيراً الى ان لجنة تنقية الاجواء وتعزيز الثقة بين الشريكين برئاسة السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي، تبحث الان في هذه المسالة دون غيرها».

وأكد ان «ما يطرح عن دمج التنظيمين في تنظيم واحد هو في الاساس محاولة من آخرين لتعكير الاجواء الطيبة الان بين الاشتراكي والمؤتمر».

واوضح «ان كلمة الدمج وردت عندما طرح الاخوة في المؤتمر الشعبي ان افضل السبل لتنمية العلاقة بين حزبي السلطة هي الدمج اي تكوين تنظيم سياسي واحد بدل التنظيمين»، مشيراً الى ان «رد الاشتراكي على هذا الطرح تمثل في ان الدمج ليس من صلاحية قيادة الحزب المتمثلة في المكتب السياسي وانما من صلاحية المؤتمرات العامة للحزب وبعد نقاش داخل كل الهيئات فيه. وعلى هذا الاساس جرى الاتفاق بين المكتب السياسي للاشتراكي واللجنة العامة للشعبي، على تشكيل لجنة لتنقية الاجواء وتعزيز الثقة بين الشريكين».

وعن موعد انعقاد المؤتمر العام الرابع للاشتراكي الذي تاجل اكثر من مرة، قال ان «الموعد سيحدد في ضوء الحاجات الراهنة للعملية السياسية في البلاد، بما يخدم الديموقراطية ولا يتعارض معها. ومهمة الحزب الحالية هي الانتخابات النيابية المقبلة باعتبارها الشرط الرئيسي الاول في اقناع الآخرين بصدق توجهنا الديموقراطي»، مؤكداً ان «هناك قواسم مشتركة بين الشريكين في السلطة، ومن خلالها تم تحقيق وحدة البلاد في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠».

وكانت اوساط سياسية قالت ان «قضية الدمج احدثت انقساماً في الحزب الاشتراكي، تمثل في رفض سالم صالح ومعه جارالله عمر والسيد انيس يحيى عضو المكتب السياسي الدمج». وطالب هؤلاء بعقد مؤتمر عام للحزب قبل موعد الانتخابات النيابية.

على صعيد آخر عاد الى صنعاء في ساعة متقدمة مساء الخميس الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، رئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح وبرفقته المخطوف الكندي مايكل شميت الذي احتجزته عناصر من قبائل الحدا وهو في طريقه الى صنعاء من عدن. وبقي شميت (٤٥ عاما) عند القبائل ٢٠ يوما في محاولة منها لممارسة الضغط على الحكومة لكشف من تسبب في قتل احد افراد القبيلة بسبب نزاع على ملكية ارض جنوب صنعاء.

وعلمت «الحياة» ان الشيخ عبدالله غادر صنعاء صباح الخميس متوجها الى منطقة الحدا حيث اجتمع بالمشايخ هناك وتوصل الى مخرج لاطلاق الرهينة الكندي، ويتوقع في ضوء زيارة الشيخ عبدالله تقديم الشخص المتهم بالقتل الى المحاكمة.

٠٠٠٠٠٦



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢/٢/١٩٩٢

الافراج عن رجل اعمال كندي في اليمن

صنعاء - ا.ف.ب: قال مصدر مطلع في صنعاء ان رجل اعمال كنديا من أصل الماني يدعى مايك شميتز اطلق مساء امس الاول بعد احتجازه حوالي عشرين يوما لدى احدى القبائل في اليمن.

واطلق شميتز الذي كان يعمل لدى شركة الملاحة «ستيرلينغ اير سرفيس» بعد سلسلة من «المفاوضات» قام بها منذ ٢٤ ساعة مع الخاطفين الشيخ عبدالله الاحمر رئيس حزب الاصلاح وهو الحركة الاسلامية الرئيسية في البلد.

وقال الناطق باسم الشيخ الاحمر ان هذا الاخير عاد الى صنعاء فجر امس برفقة شميتز اتيا من منطقة خولان الواقعة على بعد مائة كيلومتر تقريبا شرق صنعاء حيث التقى الخاطفين من افراد قبيلة الحدا.

وردا على سؤال صحافي رفض هذا الناطق الادلاء باي تعليق حول شروط اطلاق الكندي الذي كان خطف في ٢٤ يناير «كانون الثاني».

وكان افراد من قبيلة الحدا خطفوا الكندي قرب قرية زراجة على بعد مائة كيلومتر شرق صنعاء.. واشترط خاطفوه لاطلاقه ان تسلم السلطات الشخصين المفترضين اللذين نفذا مقتل احد افراد قبيلتهم في [illegible] كانون الاول الماضي اثر نزاع على الاراضي [illegible]



فرنسا تقرر المساعدة وتدرس حجم المعونة

العطاس يطالب بخطة صارمة لتفادي تكرار كارثة عدن

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

ناشد المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الحكومة اليمنية، رأس المال الوطني والمغتربين اليمنيين الاسهام في حملة جمع التبرعات لتنفيذ خطة اعادة اعمار عدن، بعد ان تضررت من جراء كارثة السيول الاخيرة. وفي تصريحات خاصة عبر «الشرق الأوسط»، وجه دعوة الى الدول الاسلامية والعربية والاجنبية والمنظمات الانسانية لتقديم العون، واعرب عن ثقته في دعمها المجهود الحكومي والشعبي لإعادة البناء، وازالة جميع آثار الكارثة، وتعويض المتضررين.

وأعلن العطاس ان حكومته تدرس اقامة مشروع سكني عاجل، لإيواء 300 اسرة شردتها الكارثة، في اطار خطة رعاية المنكوبين اللاجئين حالياً في المراكز الصحية والمدارس.

جاء ذلك اثناء جولة لتفقد آثار السيول امس، حيث اوضح ان اضراراً لحقت بعدد من المحافظات اليمنية الأخرى، ولكن لا يمكن مقارنتها بما حدث في عدن، الذي لم تشهد له مثيلاً من قبل.

٠٤٠٠٠٨



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٣

العطاس يطالب

واوضح ان المرحلة الاولى من معالجة آثار الكارثة، تتضمن الاسعاف الأولي لإيواء المنكوبين، واعادة تشغيل المرافق مثل الكهرباء والمياه والاتصالات السلكية واللاسلكية والطرق، بينما تتناول المرحلة الثانية اعادة بناء ما خربته السيول، وتعويض المواطنين الذين فقدوا مساكنهم.

وقال ان «البناء العشوائي» من اهم اسباب الكارثة، لأنه أثر على مجاري الأمطار، اضافة الى الفقدان الكامل للصيانة والنظافة، وعدم ازالة المخلفات. وطالب بوقف البناء العشوائي فوراً، وفرض عقوبات مشددة ضد كل من يخالف المخطط العام للمدينة.

وقد عقدت أمس لقاءات تمهيدية لاجتماع موسع اليوم، يشارك فيه مجلس المحافظة واللجنة العليا للإغاثة واللجان الأخرى، ويشهده العطاس بعد ان قضى ليلة امس في عدن.

وجدير بالذكر ان مطار عدن مازال مغلقاً أمام الرحلات الدولية، بسبب تجمع المياه فوق الممرات، ويقتصر العمل فيه على رحلات الطائرات الصغيرة التابعة لشركة «اليمدا» في رحلات داخلية قصيرة.

وعلى نفس الصعيد اعلن مارسيل لوجيل، السفير الفرنسي في صنعاء، استجابة بلاده لنداء الأغاثة، وانها تعد لإرسال مساعدات عاجلة بتنسيق مع الحكومة اليمنية. وأوضح مصدر في السفارة الفرنسية انها تجري دراسة للأضرار والاحتياجات، لاتخاذ قرار بشأن المعونة الفرنسية، وأوضح ان تلك المعونة ستكون في صورة مساعدة مالية، تتقرر قيمتها في ضوء حجم الأضرار التي سيكشف عنها التقرير. وبينما اعرب الدكتور محمد علي مقبل وزير الصحة اليمني عن تقديره لموقف منظمة الصحة العالمية ووكالات الغوث الأخرى، اكد ان اضراراً بالغة اصابت المستشفى الجمهوري في عدن، ومستشفى عدن الشعبي، مما يعوق عملية توفير الرعاية الطبية للمصابين من جراء الكارثة.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ يونيو ١٩٩٢

بلجيكا تنصح رعاياها بمغادرة اليمن

ذكرت مصادر الخارجية البلجيكية أن بلجيكا نصحت رعاياها المقيمون فى اليمن بمغادرة البلاد.

وذكر راديو مونت كارلو نقلا عن مصادر الخارجية البلجيكية أن هذا الاجراء يأتى بسبب تفاقم الأوضاع الأمنية فى الأيام الاخيرة فى اليمن.

وكالات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام القاهرة

التاريخ : ١٣ فبراير ١٩٩٢

بلجيكا تنصح رعاياها بمغادرة اليمن لسوء الاوضاع الامنية

بروكسل ـ وكالات الانباء ـ حذرت بلجيكا رعاياها الموجودين فى اليمن ونصحتهم بمغادرة الاراضى اليمنية بسبب تفاقم الاوضاع الامنية هناك بشكل خطير خلال الايام الماضية.. ونفى سفير اليمن فى بروكسل مانشرته وسائل الاعلام حول موقف الحكومة اليمنية ازاء امن الشركات الاجنبية العاملة فى اليمن وتخلى حكومته عن مسئوليتها الامنية تجاه الرعايا الغربيين فى بلده.

وقال الدبلوماسى اليمنى انه سيرفع مذكرة احتجاج باسم حكومته الى السلطات البلجيكية بهذا الخصوص.

واكد السفير اليمنى التزام حكومة صنعاء ومسئوليتها عن أمن الرعايا الغربيين فى اليمن.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية
التاريخ : ١٤ فبراير ١٩٩٣

الأرض تنشق في تعز والهزات تستمر في حيدان

العطاس يؤكد أن عدن ليست مستهدفة ويطلب تقارير الكارثة خلال أسبوع

عدن: من لطفي شطارة
صنعاء: من حمود منصر

انتقد مسؤولون محليون في عدن المركزية الشديدة التي يعانون منها في التعامل مع العاصمة صنعاء، واعتبروا ذلك استهدافا لم يفهموا معناه، وأوضحوا ان ذلك يأتي بعد السياسات الخاطئة لحكومة اليمن الجنوبي منذ استقلاله عام 1967، فلم تطرأ على المدينة أية تحسينات، ولم تشهد حركة عمرانية منظمة، مما أدى الى تفاقم كارثة السيول الاخيرة.

جاء ذلك في اجتماع عدد من وكلاء فروع الوزارات اليمنية في عدن مع رئيس الحكومة المهندس حيدر أبو بكر العطاس لوضع سياسة مواجهة آثار الكارثة، وقالوا ان ذلك يمثل الواقع في المحافظات الجنوبية الأخرى.

ولكن العطاس اعترض على ما طرحه المسؤولون من ان عدن مستهدفة، وحذر من ان «رجل الشارع في عدن بدأ يصدق هذا القول»، واعترف ان بلاده تواجه مصاعب في مختلف مجالات الخدمات، وتحديدا في قطاعات الاسكان والطرقات والكهرباء، وطالب المسؤولين بسرعة انجاز التقارير المفصلة عن حجم الاضرار التي لحقت بالمدينة، وأعطاهم مهلة حتى نهاية الاسبوع الحالي، لكي تتمكن الحكومة اليمنية من تقديم تلك التقارير الى المنظمات الدولية، التي ابدت استعدادها لتقديم المعونات.

وأكد مسؤولون في «اللجنة العليا لانقاذ عدن» في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» ـ ان رئيس الحكومة طلب ابعاد مخلفات المباني المنهارة، وبناء أخرى محلها بشكل عاجل، لاعادة السكان اليها، ودعا الى تضامن جميع الاطراف من مقاولين ومهندسين في وضع مخططات أولية لمناطق كريتر والمعلا والتواهي، وانشاء وحدة لانتاج المساكن الجاهزة، في اطار الاحتياجات التي ستطرح امام المنظمات الدولية. وتفيد معلومات ان 5 اشخاص في محافظة أبين قتلوا من جراء السيول، وتغطي المياه مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية، كما انقسمت قرية «أحور» الى قسمين، وتشردت مئات الأسر، ويعمل الهلال الأحمر اليمني حاليا على ايوائهم وتوفير الامدادات الضرورية لهم. وكذلك الحال في قرية «لحمر» التي غطتها المياه بالكامل.

وعلى صعيد آخر حدث انفجاران غامضان في اواخر الاسبوع الماضي في منطقة «الرماء» بمديرية القبيطة ـ حجر في محافظة تعز، أديا الى شق اراض بعمق 20 مترا وطول 200 متر، وبرزت فوهات تقذف بمواد طينية مصحوبة بمياه ساخنة، طمرت 8 آبار مياه، واتلفت مساحات من الاراضي الزراعية، واحدثت اضراراً كبيرة في المنازل القريبة. وبينما يحدث ذلك في جنوب غرب اليمن، ما زالت الهزات الارضية تتواصل في منطقة حيدان في الشمال، وتتراوح قوتها بين 2 ـ 2.8 درجة على مقياس ريختر، في اشارة الى حالة من عدم الاستقرار الجيولوجي في المنطقة.

راجع ص4

رؤية عربية

عبد الرحمن الراشد

القهوة في اليمن

اليمن سيئ الحظ في كل من القهوة والنفط معا. لكنه ليس تمام السوء، لأنه بدأ في تصدير النفط وما زال يبيع شيئا من بن القهوة. فاليمن عثر على النفط بعد ان هبط سعره الى اقل من النصف، من اربعين دولاراً الى 16 دولاراً للبرميل. وهو ايضيا سيئ الحظ مع القهوة فقد ارتفع ثمنها في السوق العالمية بعد ان اقتلع اشجارها، واستبدل بها زراعة القات.

وكانت القهوة انذاك لا تؤمن للمزارع ثمن المشقة، بينما تحول القات الى اثمن محصول يمكن لمزارع ان يستنبته. لذا، كان من الطبيعي ان يقتلع شجر القهوة ويغرس بدلا منها نبتة القات التي انتشرت في اليمن والدول المواجهة لها على ساحل البحر الاحمر.

اليوم، القهوة سلعة اساسية تشكل مداخيل مهمة لحكومات كبرى مثل البرازيل، ومشروب يحتل المركز الثاني بعد الشاي، ويتعاطاه ثلث سكان العالم. والقهوة مثل النفط، فهي تعطي طاقة، حتى وان كان ذلك في صفة منشط الكافين. والقهوة سلعة شبه رئيسية تتأثر بظروف السياسة وكارتيل الشركات والسماسرة وقوانين الاستيراد التي تستهدفها. وهي أيضاً مثل النفط كان مركزها الاول المنطقة العربية، وتحديدا اليمن وغرب أفريقيا العربي والحبشي. ولكن رحلت القهوة الى امريكا اللاتينية التي صارت تحقق منها مداخيل مالية كبيرة.

ومع ان القات نبات يمضغ للمتعة فانه من المتوقع الا يستمر اليمن في زراعته وحصاده لانه يكلفه الكثير داخلياً من وقت الاهالي، ويأتي على مساحات زراعية ثمينة، ويتعرض اليمن الى انتقادات دولية بسبب السماح به لأنه يصنف كمخدر. ومن هنا يعود البديل الطبيعي، الذي سلب من جبال اليمن، ونعني به شجرة القهوة التي سترمم وضعه الاقتصادي وربما تؤسس زراعة حديثة تقوم على نظام المؤسسات الكبيرة المتطورة.

وفي ظني ان اليمن، وغيره من الدول العربية، لو طور الكيفية الزراعية التي تتعاطى مع المساحات الكبيرة، لاستطاع ان يسيطر على نوعية محاصيله الزراعية وكيفية انتاجها ومعها يزيد الانتاجية ويغطي حاجات البلاد من المواد الغذائية، وينقل المجتمع الزراعي ككل الى عالم جديد. فأغلبية المزارع الفردية لا تملك القدرة المالية على تطوير المهنة ولا العلم الجديد على دراسة حاجيات السوق، ولا تستطيع، كمؤسسات صغيرة، تطوير الشبكة المتصلة بانتاجها، مثل الطرق والمستودعات وسيارات النقل المتخصصة والترويج الخارجي والتصدير والتمويل المالي ومراقبة الاسواق الخارجية. مثل هذه النشاطات لا يمكن لمزارع صغيرة ان تؤديها. والذي تابع نقل المزارع السعودية الى مرحلتها الجديدة سيكتشف مدى تضخم الانتاج مقابل تدني التكلفة، وهو ما يحتاج اليه اليمن الذي يملك أرضاً خصبة.



المصدر : الحياة اللندنية

الأرشيف والدراسات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ / ٢ / ٩٢

رسالة الى زايد من علي صالح

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ صرّح العميد هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع اليمني لدى مغادرته صنعاء امس متوجهاً الى ابو ظبي بانه سينقل رسالة من الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة اليمني الى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة.

وقال وزير الدفاع اليمني انه سيحضر خلال زيارته للامارات افتتاح معرض الدفاع الدولي في ابو ظبي مضيفاً انه سيجري محادثات مع مسؤولي وزارة الدفاع في دولة الامارات. وذكر ان زيارته للامارات فرصة للاطلاع على آخر ما توصلت اليه التكنولوجيا في صنع الاسلحة والمعدات الحربية مما يوفر الامكانات للبحث في افضل الخيارات لتسليح القوات المسلحة اليمنية. كما سيجري خلال وجوده في ابو ظبي محادثات مع بعض الوفود المشاركة في المعرض الدولي. وتأتي زيارة وزير الدفاع اليمني الرسمية للامارات تلبية لدعوة من المسؤولين في وزارة الدفاع فيها.



المصدر : الشرق القطرية

التاريخ : ١٥/٤/١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البنك المركزي اليمني يصدر ورقة مالية جديدة

عدن - رويتر: اعلن البنك المركزي اليمني انه سيبدأ طرح ورقة مالية جديدة اعتبارا من اليوم وانها ستحمل للمرة الأولى اسم جمهورية اليمن بعد توحيد شطري اليمن الشمالي والجنوبي عام ١٩٩٠.

وقال بيان للبنك امس ان الورقة الجديدة ستكون من فئة ٥٠ ريالا «ما يزيد قليلا على دولار واحد بسعر السوق الحرة». وسيتم تدريجيا سحب الريال الشمالي والدينار الجنوبي القديمين من التداول. وقالت مصادر مصرفية ان الحكومة تطبع اوراقا اخرى فئات ١٠ و٢٠ و١٠٠ و٥٠٠ و١٠٠٠ ريال لكن لم يتضح بعد موعد اصدارها.



اليمن: كيف اتفق الحزبان
الحاكمان على التوحيد
وما رأي المعارضة بهذه «المفاجأة»؟

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

وأخيراً وصل الحزبان الحاكمان في اليمن، المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي، الى النتيجة الحتمية للحوار المستمر بينهما منذ ١٤ شهراً بحثاً عن صيغة للوفاق. واصبحت كلمة «التوحيد» خيارهما الوحيد، بعدما اتفق الامينان العامان للحزبين (الرئيس علي عبدالله صالح الامين العام للمؤتمر الشعبي العام ونائب الرئيس علي سالم البيض الامين العام للاشتراكي) على توحيد الحزبين من دون الاعلان رسمياً عن ذلك حتى الآن. لكن مصادر الحزبين سربت انباء التوحيد، لجس النبض ومعرفة ردود الفعل على هذه الخطوة.

كان نبأ الاتفاق على توحيد الحزبين الحاكمين مفاجأة للرأي العام، على رغم ان التوحيد ظل طوال الشهرين الاخيرين، خياراً وحيداً للوفاق من جانب المؤتمر الشعبي العام، وموضوع مناقشات ساخنة في المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي. «فالقضية قضية أناة وتفكير، في قرار لا بد ان يكون ناجحاً وعصر لم يعد قابلاً للقفزات»، على حد تعبير جارالله عمر في حديثه الى «الوسط». وكانت «الوسط» توقعت «حتمية الدمج او التوحد بين الحزبين، كنتيجة لا مفر منها لكليهما».

لا تزال اسباب هذه «المفاجأة» لدى الاوساط السياسية في صنعاء، محاطة بالغموض، الى الحد الذي دفع البعض الى نفي طابع «المفاجأة» عن هذه الخطوة واحتمال ان يكون قادة الحزبين، اتفقوا في وقت سابق على التوحيد وان الذي صنع المفاجأة، هو تسرب الخبر فقط. ويرى كثيرون ان هذه الخطوة مفاجئة بالفعل، نظراً الى ان الحزبين كانا في اواخر الشهر الماضي ابعد ما يكونا عن التوحيد فقد اكدت اللجنة المركزية للاشتراكي في نهاية اجتماعاتها (١٧ - ٢٣ كانون الثاني (يناير) ضرورة استمرار الحوار مع المؤتمر الشعبي العام، في اتجاه التحالف الاستراتيجي، ومن جانبها أعلنت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في نهاية دورتها الاستثنائية (٢٤ - ٢٥ كانون الثاني - يناير -)، استعداد المؤتمر لاستمرار الحوار مع الحزب حول كل صيغ الوفاق، للاخذ بالارقى. ولكل من الرأيين مبرراته فالاول، يرى ان الامينين العامين، كانا اتفقا على ترجيح فكرة التوحيد قبل اجتماعات اللجنتين الدائمة والمركزية، ويؤكد هذا، تأييد



المصدر : الوسط
الاثنين
التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٣
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاغلبية في مداولات اللجنة المركزية، لفكرة التوحيد التي تزعمها الامين العام للحزب، هذا اولاً. وثانياً، عدم قدرة اللجنة المركزية للاشتراكي على التوصل الى قرار حاسم، طيلة اسبوع من المناقشات. وثالثاً، اجتماع اللجنة الدائمة في اليوم التالي، وخروجها ببلاغ صحافي يؤكد في مجمله، التوحيد او تحكيم صناديق الاقتراع في الانتخابات النيابية.

ويرى اصحاب الرأي الثاني، ان عوامل ومؤثرات داخلية وخارجية عربية ودولية، فرضت نفسها على المشاورات لصالح التوحيد. وكانت في مجموعها، من اهم الاسباب ولم تكن كل الاسباب. هذا ملخص ما قاله لـ «الوسط»، مصدر مطلع في الحكومة اعتذر عن الخوض في التفاصيل مكتفياً بالقول: «وهذه العوامل والمؤثرات، تتعلق بالدولة، وبمستقبلها ووحدتها السياسية وعلاقاتها الخارجية». واستند المصدر الى اجتماع مجلس الرئاسة يوم ٢ شباط (فبراير) الجاري، برئاسة الفريق علي عبدالله صالح، وحضور عشرة من قادة الحزبين، ومناقشتهم «المواضيع المتصلة بآفاق مستقبل العلاقة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، وسبل الارتقاء بتلك العلاقات الى مستويات متقدمة، تكفل تعزيز وحدة الارادة السياسية...» كما جاء في الصحف الحكومية.

وهناك احتمال قد يكون اقرب الى الحقيقة، وهو ان بلاغ اللجنة المركزية للاشتراكي الصادر عن اجتماعاتها، جاء في صيغة عامة تعطي اكثر من مفهوم واحتمال، لاعتبارات تتعلق بمنظمات وفروع الحزب. ومن هنا، فإن اللجنة المركزية كانت اتخذت قرارها بالموافقة المبدئية على التوحيد، ووضعت اسساً وشروطاً عامة، منها اشتراط موافقة المؤتمر العام للحزب. وهذا الاحتمال يعبر عنه خطاب الامين العام للحزب في نهاية اجتماعات اللجنة المركزية، اذ قال ما نصه، «بناء على قرارات اللجنة المركزية، سيواصل المكتب السياسي، حواراته مع اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، معتمدين على كل المناقشات والقرارات الصادرة عن هذا الاجتماع» وهذا قد يعني ان موافقة قادة الحزب، جاءت بناء على قرارات اللجنة المركزية التي لم تعلن.

حوار مع جارالله عمر

في هذا الاطار، ولمعرفة حقيقة ما جرى، اجرت «الوسط» حواراً مع السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي واحد ابرز المسؤولين عن التنسيق بين الحزبين. وقال عمر لـ «الوسط»: «تم حتى الآن، توسيع لجنة التنسيق بين الحزبين الحاكمين من اربعة الى ستة اعضاء، برئاسة الاخ عبدالعزيز عبدالغني (عضو مجلس الرئاسة، والامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام او الشخص الثاني في المؤتمر). كما تم تشكيل لجنة اخرى برئاسة الاخ سالم صالح محمد (الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي)

تضم اللجنة الاولى: د. ياسين سعيد نعمان، رئيس مجلس النواب، والمهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء، وجارالله عمر، اعضاء المكتب السياسي للحزب، ود. عبدالكريم الارياني، وزير الخارجية، ومحمد علي هيثم، عضوي اللجنة العامة للمؤتمر وتضم اللجنة الثانية، كلاً من د. حسن مكي النائب الاول لرئيس الوزراء، ومجاهد أبو شوارب، نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية، وغالب القمش وزير الداخلية، وعبدالله البشيري رئيس الاركان. من جانب المؤتمر. ومن الحزب: محمد سعيد عبدالله وزير الادارة المحلية، وهيثم قاسم طاهر وزير الدفاع. وحسان حسين نائب وزير الداخلية ومهمة اللجنة الاولى، البتّ في كل القضايا التنظيمية، بالاضافة الى وضع تصور شامل لكل الصيغ المطروحة للوفاق، بما فيها التوحيد والتحالف وتناقش اللجنة الاخرى المشكلات التي لم يتم حلها بعد. مثل القضايا الامنية وقضية بعض السجناء ومسألة النظام الداخلي

● قلتم ان اللجنة الاولى ستدرس صيغ الوفاق، بما فيها التوحيد او التحالف، بينما الاتجاه اصبح نحو التوحيد ولم يعد التحالف وارداً... كيف؟

– الاخوان في المؤتمر الشعبي العام، يريدون الاخذ بالخيار الارقى والاعلى، (كما وصفه بلاغ اللجنة الدائمة) وهو التوحيد. والحزب (الاشتراكي) مستعد للحوار حول كل الخيارات، لكن على اساس ان الموضوع برنامجي ويحتاج الى دراسة واسعة. لان نظام الحزب مؤسسي، فيه مكتب سياسي ولجنة مركزية ومنظمات وفروع وقواعد، وهناك



معارضات ووجهات نظر مختلفة داخل الحزب

● **إذن فعلى اي اساس وافق الحزب على طرح صيغة التوحيد؟**

- اللجنة المركزية، قالت. ان من حق قيادة الحزب ان تناقش اي شكل كمناقشة

● **لكن بيان اللجنة المركزية، لم يصرح بأنها اتخذت اي قرار بهذا غير استمرار الحوار؟**

- هي لم تصل الى قرار بشيء محدد، ولكنها وصلت الى قرار بالاغلبية، بأن التوحيد ممكن والتحالف ممكن، وأعطت الحق للمكتب السياسي. شرط ان يرتبط النقاش بمهام اية صيغة. وان لا يتجاوز المكتب السياسي صلاحياته في هذا. لان القرار النهائي من حق المؤتمر العام للحزب

● **وهل هناك فرصة لانعقاد المؤتمر العام، قبل الانتخابات النيابية؟**

- لا اعتقد انه ينعقد قبل الانتخابات، والامر يعود للجنة المركزية. ويمكن ان ينعقد، ونحن نعمل للمدى الطويل ولا يجب ان نتحصر في ما قبل الانتخابات، وهي فترة حرجة، وانا اسميها (المأزق الزمني). والقضية قضية أناة وتفكير. وأي قرار لا بد ان يكون ناجحاً، فلم يعد العصر قابلاً للقفزات وقد عممنا رسائل الى منظمات الحزب، احطناها بكل ما تم

● **الا ترى ان موضوع الفكر السياسي او الايديولوجية للحزب الموحد، سيمثل صعوبة عند صياغته؟**

- رأيي ان الايديولوجية لم تعد واردة لان القضية الآن قضية افكار متعددة حتى داخل التنظيم الواحد. والاولوية لم تعد للايديولوجية بل لليمن الواحد الذي يحاول ان ينطلق الى حضارة العصر. وهذا لا يتحقق بالايديولوجيا، ولكن بالافكار ومن خلالها

ردود الفعل

من خلال اتصالات وحوارات سياسية اجرتها «الوسط» في صنعاء، ظهرت ملامح ردود الفعل والتوقعات لاتفاق الحزبين على التوحيد اكبر مما كان متوقعاً، وهي لم تتبلور بعد في حجمها الطبيعي والحقيقي وتجاوزاً لتصنيف الآراء، فإن المتشائمين والقلقين في الاوساط الحزبية، يمثلون اكثرية. وهذا يشمل عناصر من الحزبين ذاتهما، فضلاً عن ان احداً لم يعد كما يبدو، يستبعد التوحيد بين الحزبين حتى من الذين ظلوا طوال الفترة الماضية يراهنون ضد امكانه اضافة الى ان ردود الفعل تضمنت توقعات متناقضة في كثير منها

وقال عبدالرحمن الجفري رئيس حزب «رابطة ابناء اليمن» لـ «الوسط» «ان توحيد الحزبين سيحقق لقادتهما احكام قبضتهم على السلطة ولن يكون لصالح المعارضة، ولهم الحق في اختيار اي صيغة. ولكنا نطالبهم الالتزام بالديموقراطية في تعاملهم مع الجميع»

وفي ادلائه برأيه لـ «الوسط». رأى عبدالله سلام الحكيمي، احد قادة «اتحاد القوى الشعبية»: «ان توحيد الحزبين ظاهرة ايجابية ستؤدي الى اعادة فرز الاحزاب على اسس جديدة، وربما يؤدي الى حالات مماثلة بين احزاب المعارضة، في شكل تكتل تحالفي يفضي الى ظهور حزب جديد من مجموعة احزاب. وستستفيد المعارضة من انضمام كوادر حزبية اليها، من المجاميع التي ستخرج من الاشتراكي، والتي اتوقع ان تكون كثيرة وان تضم قياديين»

في عددها الصادر في ٤ شباط (فبراير) الجاري. قالت صحيفة «الصحوة» المعبرة عن جماعة «الاخوان» في «التجمع اليمني للاصلاح». في تعليقها على الخبر: «. ويعد هذا الاتفاق الجديد. صورة جديدة لاستمرار التقاسم الثنائي الذي ساد المرحلة الماضية منذ قيام الوحدة، كما انه يحقق هدف الحزب الاشتراكي في احتواء المؤتمر الشعبي. والنزول بقائمة موحدة في الانتخابات النيابية القادمة، دون ان يلزم نفسه بخطوات حقيقية للتوحيد مع المؤتمر الشعبي العام .»

ويرى السيد احمد محمد الشامي، الامين العام



لحزب «الحق» في تصريحه لـ «الوسط»، ان في توحيد الحزبين جوانب ايجابية، أهمها، «اننا نتوقع انه سيفيد الاستقرار ويجنب البلاد خطر الخلاف بينهما. كما قد يؤدي من ناحية اخرى، الى التساهل في عملية الاصلاح. ولن يضر بالمعارضة اكثر مما هي عليه».

وتتوقع عناصر قيادية في «البعث» و«الناصري»، ان يذوب «المؤتمر» داخل «الاشتراكي»، نظراً الى دقة التنظيم في الاخير، وقوة الانتماء والانضباط لمنظماته وعناصره.

جولة الرئيس اليمني ونائبه

ولا بد، في النهاية، من تسجيل الملاحظات الآتية:

١ – ذكرت مصادر مطلعة في صنعاء لـ «الوسط» ان الامينين العامين للحزبين الحاكمين علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض استهدفا من وراء قيامهما معاً بجولة في بعض مدن المحافظات، الاجتماع بفروع ومنظمات الحزبين فيها والتحدث الى قادتها حول موضوع التوحيد، والعمل على حل بعض المشاكل العالقة بينها. وتتوقع هذه المصادر ان يتأخر عقد المؤتمر العام الرابع للاشتراكي، والخامس للمؤتمر، الى ما بعد الانتخابات النيابية التي ستجري يوم ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل ليعقدا مؤتمراً عاماً موحداً او مشتركاً، يناقش ويقر ما يكون تم انجازه من وثائق التوحيد التي تعدها اللجان، ويصدر قراره الاخير. وان تعقد قبل الانتخابات النيابية، اجتماعات مشتركة للجنة العامة للمؤتمر، والمكتب السياسي للاشتراكي من جهة، واللجنتين المركزية والدائمة من جهة اخرى، تمهيداً للمؤتمر العام الموحد الذي ستتم فيه انتخابات الهيئات الموحدة للحزب الواحد.

٢ – هناك قضيتان قد يطول جدل اللجان والقيادتين حولهما، على اعتبار انهما مطلب للاشتراكي بالدرجة الاولى، وهما، اولاً: تشكيل الحكم المحلي في المحافظات عن طريق انتخابات المجالس المحلية. وثانياً: تشكيل لجان الدفاع الشعبي. وقد جاءت الاخيرة ضمن مشروع «التنسيق – التحالف بين الحزبين»، الذي كانت اللجنة الرباعية المشتركة أعدته. وجاء فيه: «فيما يخص لجان الدفاع الشعبي، تدرس امكانية عملها في اطار نشاط مجلس الدفاع المدني وتحت اشرافه، مع مراعاة مهامها الاجتماعية».

٣ – سيحقق الحزبان من توحيدهما، توفير عدد من الفروع والمكاتب التي يزيد عددها عن ٢٠٠ في مختلف المدن والمحافظات. وكذلك في عدد الصحف الصادرة عنهما بشكل مباشر او غير مباشر، والتي تزيد عن ١٢ صحيفة اسبوعية ولعل الاهم من هذا، انهما سيوفران على كوادرهما كثيراً من التنافس الذي ليس غاية في الغالب، بل هو تقرّب من قيادتي الحزبين ∎



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط الدولية

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٣

تأسيس «البنك التجاري اليمني» بديلاً عن فرع الاعتماد والتجارة

صنعاء: من حمود منصر

يجري وضع اترتيبات النهائية لفتح بنك يمني جديد في صنعاء باسم «لبنك التجاري اليمني» يحل محل بنك الاعتماد والتجارةالدولي فرع اليمن، تؤول اليه . بموجب اتفاق بين لجنة المؤسسين والبنك المركزي . جميع الاصول والخصوم، وحقوق اس المال الخاصة ببنك الاعتماد.

واكد الاتفاق لى حق البنك التجاري اليمني في المطالبة وتحصيل لديون والمبالغ المستحقة والمودعة خارج اليمن باسم بنك الاعتماد والتجارة اليمني.

وسيبدأ البنك الجديد نشاطه رسمياً يوم 20 من الشهر الجاري بافتتاح اقر الرئيسي في صنعاء برأسمال قدره 250 الف ريال يني اضافة الى القيمة الاسمية للاسهم و20 في المائامن تلك القيمة كعلاوة اصدار وتخصيص 50 مليون يال يمني لتغطية العجز في ودائع المودعين.

وتعهد المؤسسوزبموجب الاتفاق الذي تم التوقيع عليه مع البنك المركزي ابمني اواخر يناير (كانون الثاني) الماضي سداد النسبة المتبقية من مستحقات المودعين لدى بنك الاعتماد بالعملات الاجنبية وبالريال اليمني.

واوضح بيان التأسس والاشهار الصادر عن البنك المركزي انه بعد سداد سبة 90 في المائة من الودائع بالريال، و65 في المائة من لودائع بالعملات الاجنبية اكتشف وجود عجز، تم التشاور بشأن تغطيته بين لجنة المودعين وممثلي المفوضن الدوليين بنك الاعتماد والتجارة الدولي والبنك المركزي اليمني

واتفق على ان يتم اعاة تنظيم وانشاء بنك جديد باسم البنك التجاري اليمنيليحل محل بنك الاعتماد، تؤول اليه كافة اصول وخسوم فرعي بنك الاعتماد والتجارة في اليمن على ان يولى البنك الجديد تسديد النسبة المتبقية من مستحقت المودعين خلال شهر من تاريخ التشغيل بالنسبة للعملة المحلية، وخلال مدة اقصاها 9 اشهر بالنسبة للوداع بالعملات الاجنبية يتم سدادها على ثلاث دفعات، 10في المائة دفعة اولى في الشهر الاول من التشغيل و72 في المائة دفعة ثانية يتم دفعها خلال شهرين من تاريخ لتشغيل، و18 في المائة خلال الستة الشهور اللاحقة.

ونص الاتفاق على ان يقوم البنك المركزي بإنهاء وضع اليد على فرعي بنك الاعتماد في اليمن، وتظل الرقابة قائمة على رصيد البنك التجاري اليمني حتى تستكمل تسديد جميع حقوق المودعين بالعملة المحلية، وبالعملات الاجنبية بالكامل في المواعيد المحددة.

وقد وافق البنك المركزي على تحويل ارباح بنك الاعتماد لعام 1990 والتي تصل الى 35 مليون ريال يمني، و5 ملايين اخرى كارباح متبقية من عام 1989 الى الدولار بسعر الصرف التشجيعي (18 ريالاً للدولار الواحد) وكذا احتساب الفوائد المقررة على الاحتياطي القانوني لبنك الاعتماد المودع لدى البنك المركزي منذ وضع اليد عليه في 1991/7/6 وحتى 1992/12/31.

وقد تم الترخيص للبنك الجديد بالعمل منذ مطلع الشهر الجاري وفتح فروع له في عدن وتعز وإب والمكلا.

وكشف الشيخ محمد الرويشان رئيس لجنة المؤسسين ان اسباب العجز الذي ظهر في المبالغ المودعة بالدولار لدى الاعتماد تعود الى ايداع بنك الاعتماد والتجارة - فرع اليمن - قبل اغلاقه 10 ملايين دولار بواسطة محفظة ابوظبي، ومليوني دولار لدى بنك امريكان اكسبريس في نيويورك.

وقال ان هذه المبالغ التي اودعت خارج اليمن تمثل نسبة العجز التي تحتاج الى المعالجة لتغطيتها للمودعين.

وعن آفاق عمل البنك الجديد، والثقة التي يتوقع ان يحصل عليها اشار الرويشان الى ان لجنة التاسيس اتفقت من حيث المبدأ مع «سيتي بنك» على ان يقوم «سيتي بنك» بعمل مراسل للبنك التجاري اليمني في الخارج، وان يتعاون مع البنك التجاري اليمني في ترتيب الادارة، ونظام التشغيل، وتنظيم دورات تدريسية لكوادر يمنية.

واكد بأن الجانبين بصدد مناقشة فكرة مساهمة «سيتي بنك» في البنك التجاري اليمني بعد فترة التشغيل، واعرب عن امله في ان ينال البنك الجديد ثقة مشجعة على اعتبار انه انشئ على اسس قانونية وتم إشهاره رسمياً، وبرأسمال اكبر من رأس مال اي بنك من البنوك العاملة في اليمن.



المصدر : الخليج - الوطنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/٢/١٩٩٢م

رسالة الى زايد من علي صالح تسلمها خليفة

تلقي صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة رسالة خطية من الرئيس الفريق علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

تسلم الرسالة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولي عهد ابوظبي نائب القائد الاعلى للقوات المسلحة لدى استقبال سموه امس العميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع بالجمهورية اليمنية الذي يشارك حاليا في معرض الدفاع الدولي، وذلك بحضور سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم وزير الدفاع، واللواء الركن طيار سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس اركان القوات المسلحة، وسيف بن مكتوم المنصوري سفير دولة الامارات لدى الجمهورية اليمنية، ومحمد حاتم الخاوى السفر اليمني لدى الدولة.



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٣

قضايا عربية　　تحليل : يوسف الشريف

فتح ملفات الوحدة اليمنية يسبق اندماج حزبى السلطة!

فى زيارته للدوحة الاسبوع الماضى صرح عبد العزيز الدالى وزير الدولة للشئون الخارجية اليمني بأن المهمة السياسية العاجلة الآن فى بلاده لاتكمن في معالجة الموروثات المتخلفة عن عهود تشطير اليمن الى نظامين فى الماضى، وانما فى حل المشكلات الجديدة التى طرحها خيار الوحدة اليمنية، وهو نفس المعنى والمغزى الذى تضمنه التصريح الذى أدلى به جارالله عمر وهو عضو بارز آخر فى الحزب الاشتراكى الى إحدى وكالات الانباء الغربية مؤخرا حين شبه علاقة حزبى السلطة بعد الوحدة «الاشتراكى والمؤتمر» بالزواج غير السعيد، باعتبارها ضرورة للأمن والاستقرار والتوازن السياسي وضمانة التطور الديمقراطى فى اليمن، مشيرا إلى أن تجربة الحزبين المشتركة على مستوى ممارسة العمل التنفيذى منذ قيام الوحدة، كانت غير مألوفة وغير مسبوقة، نتيجة لتجربتها السابقة فى حكم الشطرين منفردا وشموليا على نحو مختلف سواء على صعيد التوجهات أو على صعيد المؤسسات والممارسات!

وكانت «العالم اليوم» قد اشارت الاسبوع الماضى الى الضغوط والمناورات والمبادرات السياسية المتبادلة التى رافقت عملية انجاز خيار الاندماج بين الحزبين فى حزب سياسي واحد، حيث استبقت الصحف الصادرة عن حزب المؤتمر صحف الحزب الاشتراكى فى نشر معلومات تؤكد اتفاق الحزبين على الاندماج.. وإلي حد اعلان اسم الحزب الجديد «المؤتمر الوطنى اليمنى» أو «المؤتمر الوطنى الديمقراطي»، فى الوقت الذى تحفظ الحزب الاشتراكى إزاء اعلان الاندماج عبر بيان مقتضب صادر عن فرع الحزب بالعاصمة صنعاء فسره المراقبون بأن خيار الاندماج لايزال قيد البحث داخل الاجتماعات التى تعقدها اللجنتان السادسة والثامنة اللتان يمثل الحزبين فيهما عدد من قياداته البارزة!

مصادر يمنية مطلعة افادت «العالم اليوم» بأن كافة البدائل لاتزال مطروحة على اللجنتين رغم ان خيار الاندماج لايزال فى المقدمة، ورغم أن الاتفاق كان متطابقا منذ بداية اعمال اللجنتين على ان الاندماج ليس الخيار الوحيد الذى يحقق مصالح الحزبين!

واضافت هذه المصادر ان كافة الوثائق والاتفاقات الخاصة بالاندماج جاهزة للتوقيع باعتبارها المهة الاسهل أو الاقل اهتماما فى جدول اعمال اللجنتين، حيث لايزال الحوار مستمرا بين الجانبين حول مراجعة عدد من الملفات التى تتعلق بتجربة الممارسة السياسية والتنفيذية للحزبين من اعلان الوحدة فى مايو عام ١٩٩٠، والازمات الأمنية المتعلقة بحوادث التفجيرات والاغتيالات السياسية التى شهدها اليمن منذ منتصف العام الماضي، ودور الاجهزة الأمنية ومسئولية كل حزب فى مواجهتها وكذا ملف الخلافات والمهاترات الاعلامية المتبادلة.

على أن تأكيد الحزب الاشتراكى على ان كافة خيارات التعاون والتحالف لاتزال مطروحة وقيد البحث واصرار ممثليه فى اللجنتين على بحث كافة ملفات تجربة الحزبين التنفيذية والسياسية والأمنية قبل الشروع فى اقرار الاندماج والتوقيع على وثائقه، إنما يأتى ضمن خططه السياسية لتأمين دوره ونفوذه على صعيد السلطة فيما لو نجح الحزب الموحد فى الفوز بالنصيب الاكبر من الدوائر الانتخابية، خاصة ان حزب المؤتمر مايزال يراهن أو يضغط على الحزب الاشتراكى عبر التلويح بعلاقاته السياسية واحتمالات التحالف مع حزب التجمع اليمنى للاصلاح بزعامة الشيخ عبد الله الأحمد بقاعدتيه القبلية والاصولية التى ماتزال تكن العداء والشكوك تجاه الحزب الاشتراكى.

وكان الرئيس على عبد الله صالح الأمين العام لحزب المؤتمر ونائبه على سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكى قد اعلنا عن قيامهما بجولة سياسية فى بعض مناطق اليمن، لاضفاء قدر من المصداقية والجدية على اعمال اللجنتين، ونهاية الخلافات السياسية القديمة بين القيادتين، إلا أن احداث السيول والعواصف التى شهدتها العاصمة الاتحادية عدن عجلت بزيارة الرئيس اليمنى ونائبه بعد ان أدت الى وفاة اكثر من ٢٠ مواطنا وانهيار مئات المنازل العشوائية وتشريد الآلاف وتسببت فى خسائر بلغت مليار دينار يمنى!

السؤال الآن هل تتفق الاجنحة المختلفة داخل الحزب الاشتراكي على خيار الاندماج؟ والجواب فى ضوء الظروف السياسية الموضوعية بفهم، خاصة بعد ان فقد أو تلاشت هويته السياسية والايديولوجية فى خضم التحولات التى شهدها الاتحاد السوفييتى واوروبا الشرقية وانحسار الماركسية على الصعيد الدولى، وتفاقم ظواهر الخلافات على صعيد القيادة والاستقالات على صعيد القاعدة. وإلى الحد الذى فرض جدول الحزب الاشتراكي بالوحدة عبر الصيغة الاندماجية والقبول خلال الايام القادمة بخيار الاندماج مع حزب المؤتمر لأن البديل المطروح يعنى إما إنهيار الحزب وتكرار مأساة احداث ١٣ يناير عام ١٩٨٦، أو خوض الانتخابات النيابية فى ٢٧ ابريل القادم بلا حليف من الاحزاب البارزة وخسارة المعروض عليه حاليا من النفوذ والمناصب واقتسام السلطة بعد الانتخابات.. بمعنى آخر ان مطلب الحزب الاشتراكى الوحيد الآن يكمن فى الوصول مع المؤتمر إلى اتفاق واضح وضمانات اكيدة على دوره ومستقبله السياسى فى ظل الاندماج فحسب!



المصدر : الشرق الاوسط
اللندنية

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٣

المجموعة الأوروبية قدمت مساعدات فنية

مباحثات اقتصادية يمنية ـ أوروبية ـ عربية تتزامن مع التحضيرات لإجراء الانتخابات

صنعاء: من حمود منصر

يواصل وفدان الاول من صندوق النقد الدولي والثاني من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مباحثاتهما مع المسؤولين اليمنيين بينما غادر وفد من السوق الاوروبية المشتركة برئاسة روبرت هلستون رئيس وحدة العلاقات مع الدول العربية في السوق الاوروبية بعد زيارة استغرقت اسبوعاً. وأجرى الوفد الاوروبي مباحثات مع المسؤولين في صنعاء واطلع على التحضيرات وعملية القيد وتسجيل المواطنين في جداول الناخبين في اطار الاعداد لإجراء اول انتخابات برلمانية عامة في اليمن في 27 ابريل (نيسان) المقبل.

واوضح هلستون في تصريحات ادلى بها قبل مغادرته و12 ممثلاً عن دول السوق الاوروبية انه تم خلال الاجتماعات المشتركة التي عقدها الوفد مع المسؤولين في وزارة التخطيط اليمنية استعراض جملة المشاريع التنموية التي يجري تنفيذها في اليمن بمساهمة السوق الاوروبية، وتم بحث امكانية مساهمة دول المجموعة الاوروبية في تمويل عدد من المشاريع الانمائية الأخرى في اليمن منها تمويل محطة لمعالجة مجاري مدينة صنعاء، والمساهمة في انشاء سد تحويلي في وادي سهام في محافظة الحديدة. واستكمال مشروع اكثار البذور في محافظة ذمار، والذي يتم تمويل المراحل الاولى منه من دول السوق الاوروبية المشتركة.

وقال الدكتور مطهر السعيد نائب وزير التخطيط والتنمية اليمني الذي رأس جانب الحكومة اليمنية في الاجتماع الخامس للجنة التعاون المشترك بين اليمن ومجموعة السوق الاوروبية المشتركة أن بلاده ترغب في تعزيز هذا التعاون وتوسيعه ليشمل مجالات تنموية اخرى خاصة الاستثمار. واعرب المسؤول الاوروبي عن رضا المجموعة الاوروبية لتطور التبادل التجاري مع اليمن. واشار الى ان دول المجموعة الاوروبية تتطلع الى التعرف على المشاريع التي تحتاج الى دعم ومساهمة. وقال انها ستسهم في دعم مجالات التأهيل والتدريب الفني والتقني.

واكد بان دول المجموعة الاوروبية ستركز في ما يخص الاستثمارات في اليمن خلال الفترة المقبلة على امكانية تنشيط الاستثمارات في قطاع النفط والثروات المعدنية، وتقديم الدعم لليمن في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط وكذلك الاستثمار في مجال السياحة.

وبحث الجانبان اليمني والاوروبي في اجتماعاتهما المشتركة الأسبوع الماضي في صنعاء موضوع تعديل اتفاقية التعاون المشترك الى بروتوكول مالي، كما تم التفاوض بشان افتتاح مقر البعثة الاقتصادية لدول السوق الأوروبية في صنعاء.

كما جرت مباحثات رسمية اواخر الاسبوع الماضي بين الحكومة اليمنية والمنظمة العالمية للسياحة تم خلالها الترتيب للتوقيع على اتفاقية تشمل عدداً من الدول العربية في المجال السياحي.

ومن جانب آخر يجري وفد من البنك الدولي برئاسة الدكتور يوجند سادان مباحثات مع المسؤولين في الحكومة اليمنية حول علاقات التعاون بين البنك الدولي والحكومة اليمنية. واعرب رئيس وفد البنك الدولي خلال لقائه الخميس الماضي مع احمد سالم القاضي وزير التعليم العالي والبحث العلمي اليمني عن استعداد البنك الدولي للتعاون مع اليمن في مجال التعليم والبحث العلمي، وفي انشاء المعاهد التقنية لتاهيل الكوادر اليمنية.

كما يجري وفد من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي مباحثات مع المسؤولين في وزارة التخطيط والتنمية حول اوجه التعاون والمشاريع المشتركة في اليمن.

وقال اسماعيل توفيق رئيس وفد الصندوق الذي يزور اليمن منذ امس الأول على رأس وفد يضم عدداً من المختصين انه سيسعى خلال مباحثاته مع المسؤولين الى التعرف على جملة من المشاريع المستقبلية التي سيساهم الصندوق العربي في تمويلها. واكد استعداد الصندوق لتمويل عدد من المشاريع الحيوية في مجالات الطرق، وإنشاء السدود والزراعة. ويتزامن نشاط هذه الوفود مع الاستعدادات لإجراء الانتخابات التي نتابع سير التحضير بها، بينما قدمت المجموعة الاوروبية مساعدات فنية.



مشاورات واسعة لتنظيم الرقابة الدولية

توقعات تسجيل أقل من مليوني ناخب يمني ضآلة الاقبال تهدد حيدة نتائج الانتخابات

صنعاء: من حمود منصر

بينما تقترب مرحلة قيد المواطنين في جداول الناخبين من نهايتها في 19 فبراير (شباط) الجاري، اشارت التقارير الاحصائية لدى لجنة الانتخابات اليمنية الى ان عدد المواطنين الذين سجلوا اسماءهم حتى يوم امس الاول بلغ المليون ونصف المليون ناخب وناخبة، معظمهم من الذكور.

ولوحظ تزايد اقبال المواطنين على مراكز القيد خلال اليومين الماضيين، بالرغم من ان الغموض السياسي ما يزال يحيط خارطة التحالفات الحزبية، المتوقع ان تبرز خلال الاسابيع المقبلة، ولم يزد متوسط عدد الذين سجلوا في الدائرة الواحدة في مختلف المحافظات اليمنية على 4 آلاف و819 ناخبا وناخبة.

وتاتي امانة العاصمة صنعاء في المركز الاول، حيث بلغ متوسط عدد الناخبين المسجلين في كل دائرة منها حتى امس الاول 7 آلاف و316 ناخبا، احتلت محافظة تعز المركز الثاني بمتوسط قدره 6 آلاف و953 ناخبا وناخبة في الدائرة الواحدة، ثم عدن في المرتبة الثالثة بمتوسط قدره 6 آلاف و167 ناخبا في الدائرة الواحدة.

وتفيد الارقام الاحصائية ان نسبة 44 في المائة من مجموع السكان في اليمن ـ البالغ 14 مليون نسمة ـ هم في السن القانونية للتصويت والترشيح، وهو ما يعادل نحو 6 ملايين نسمة، الا ان توقعات المسؤولين في لجنة الانتخابات تشير الى ان عدد المسجلين في نهاية فترة التسجيل لن يزيد على المليوني ناخب وناخبة، وهو في رأي المراقبين رقم ضئيل لا يعكس حجم التوقعات السابقة.

وفسر مسؤولون في لجنة الانتخابات اليمنية ضعف الاقبال على مركز القيد والتسجيل بتاخر وصول اللجان النسائية الى مراكز القيد، وبعض الصعوبات التي اعترضت عمل اللجان من الناحية الفنية، اضافة الى هطول الامطار الغزيرة على معظم المحافظات الجنوبية والشرقية مما عطل عملية التسجيل لمدة 4 ايام.

وتحمل لجنة الانتخابات الاحزاب السياسية واجهزة الاعلام الرسمية والحزبية والاهلية مسؤولية عدم مواكبة بدء تنفيذ مرحلة القيد بحملات اعلامية مركزية، لحث المواطنين على التسجيل.

وعلى صعيد الاستعدادات للمراحل التالية تلقت اللجنة العليا للانتخابات رسائل من «المنظمة اليمنية لحقوق الانسان» و«المنظمة الوطنية لانتخابات حرة»، تطلبان فيها السماح لمندوبين عن المنظمتين بالدخول والتواجد في المراكز الانتخابية لمراقبة سير عملية الاقتراع، واجراءات الفرز واعلان النتائج.

وتجري «المنظمة الوطنية لانتخابات حرة» ـ والتي يتراسها مصطفى احمد محمد نعمان، نجل المناضل احمد محمد نعمان ـ اتصالات مكثفة مع لجنة الانتخابات والاحزاب السياسية، لتمكينها من القيام بمهمة المراقبة على الانتخابات بالتعاون مع مراقبين دوليين، وكان توماس ميليا مدير برنامج المعهد الوطني الديمقراطي للشؤون الدولية ـ الذي زار اليمن اخيرا على رأس وفد من المعهد ـ ابلغ القاضي عبد الكريم العرشي رئيس لجنة الانتخابات اليمنية نبأ تلقي المعهد طلبا من «المنظمة الوطنية لانتخابات حرة»، لتدريب عدد من المتطوعين اليمنيين لمراقبة الانتخابات، وقال ان المعهد ينوي

٠٠٠٠٣٢



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٣

الرد بالايجاب على طلب المنظمة اليمنية.

واشار الى اقتناعه التام بان مصطفى احمد نعمان رئيس اللجنة يهدف الى حشد الدعم لانتخابات حرة وغير زائفة. وعبر عن امله في ان ينظم «المعهد الوطني الديمقراطي» اول برنامج تدريبي للجنة الوطنية اواخر شهر فبراير (شباط) الجاري، وان نتمكن من العمل مع اللجنة الفنية في لجنة الانتخابات.

وجدير بالذكر ان لجنة الانتخابات احالت طلب اللجنة الوطنية الى رئيس اللجنة القانونية باللجنة العليا للانتخابات المحامي عبد الفتاح البصير للرد عليه.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان اللجنة العليا للانتخابات ناقشت الطلب في اجتماعها امس الاول، وحظي بموافقة 3 اعضاء في اللجنة فقط، بينما رفضه البعض. وتحفظ عليه البعض الآخر.

وتوقعت مصادر لجنة الانتخابات ان يطرح الموضوع مرة اخرى، بعد اجراء مزيد من المشاورات بين ممثلي الاحزاب واعضاء لجنة الانتخابات.

وكانت السلطات الرسمية اليمنية قد رحبت في وقت سابق بارسال مراقبين دوليين.

وقد عبر جون بروتين زعيم المعارضة وعضو البرلمان الايرلندي - الذي زار صنعاء اخيرا - عن سروره من الموقف اليمني.

وقال - في رسالة وجهها في 30 يناير (كانون الثاني) الماضي الى القاضي العرشي - ان النظام الانتخابي في اليمن يتوافق مع المعايير الدولية.

وأشار الى ان «المعهد الوطني الديمقراطي» يسعى بالتعاون مع نظيره الجمهوري لتنظيم وفد متعدد الجنسيات، لمراقبة الانتخابات يوم 27 ابريل (نيسان) المقبل، وان برنامجا للرقابة الدولية سيتطلب ايفاد بعثات تسبق الانتخابات، قد تكون احداها في اواخر الشهر الجاري، وأواخر مارس (آذار) المقبل، وسوف يلحقهما وفد اكبر في موعد الانتخابات.

واكد النائب الايرلندي ان المؤسسة الدولية للانظمة الانتخابية - الموجودة في الولايات المتحدة - وجمعية الاصلاح الانتخابي - الموجودة في بريطانيا - مستعدتان لتقديم المساعدات الفنية والتسهيلات اللازمة لضمان نجاح الانتخابات بحرية ونزاهة.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩٩٢/٥/١٦

قضاة اليمن يضربون عن العمل احتجاجاً على عدم توافر الحماية الكافية

صنعاء - رويتر:
أعلنت الجمعية العمومية للمنتدى القضائي في اليمن أن القضاة بدأوا إضراباً عن العمل اعتباراً من يوم السبت الماضي احتجاجاً على عدم توفير السلطات اليمنية الحماية الكافية للقضاة الذين تعرض بعضهم لموجة من أعمال العنف في الآونة الأخيرة.

وأصدرت الجمعية العمومية للمنتدى القضائي الذي يمثل قضاة اليمن بياناً أعربت فيه عن أسفها لما تعرض له القاضي أحمد عبد الخالق من اعتداء أسفر عن مقتل زوجته عند تعرضهما لإطلاق نار «في جنح الظلام» ولم يذكر البيان تفاصيل أخرى عن الحادث.

وقال البيان ان ماحصل «حادثة مروعة أفزعت أعضاء السلطة القضائية في اليمن».

وذكر البيان أن هذه الحادثة «ليست الأولى فقد سبق الاعتداء على ١٢ من أعضاء السلطة القضائية في عدة محافظات وفي مقدمتها الاعتداء على وزير العدل» ولم يشر البيان إلى وقوع ضحايا في صفوف القضاة.

وقال بيان الجمعية العمومية «نظراً للطلبات المتكررة من أعضاء السلطة القضائية بتوفير الحماية الأمنية لهم لكونهم يتولون قضايا الاعراض والدماء والأموال فقد قررت الجمعية العمومية التوقف عن العمل ابتداء من يوم السبت حتى تتخذ الجهات المختصة إجراءاتها الحازمة ضد القائمين بتلك الاعتداءات وتقديمهم للعدالة وتوفير الحماية الأمنية اللازمة لجميع محاكم ونيابات الجمهورية والعاملين بها».

ولم تشر وسائل الإعلام اليمنية في تقاريرها إلى الهجمات على القضاة التي تبدو امتداداً لموجة العنف السائدة في اليمن منذ بضعة شهور وكان من ضمنها اختطاف أجانب ومظاهرات شعبية احتجاجا على ارتفاع تكاليف المعيشة.



الفلسطيني ماجد سلامة «إلى اليسار» يلقى الترحيب الحار من إبنه بعد عودته إلى بيته في جنين في الضفة الغربية من الأردن إثر قرار إسرائيلي بإبعاده عام ١٩٧٠، وقد اتهمته السلطات الإسرائيلية في حينه بالانتماء إلى قيادة منظمة فتح.. وتأتي عودة ماجد سلامة إلى دياره بعد أن ربح دعوة قضائية استمرت سبع سنوات

«رويتر - ق. ن. أ.»



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ فبراير ١٩٩٣

قضاة اليمن يطالبون باستقلال مالي واداري

□ صنعاء، عدن - «الحياة»:

■ اصدرت الجمعية العمومية للمنتدى القضائي اليمني بياناً تضمن توصيات عدة منها: «تعديل قانون السلطة القضائية بما يكفل تحقيق استقلالها مالياً وادارياً، والغاء كل تبعية للسلطة التنفيذية، واعطاء اعضاء السلطة القضائية الحق في اختيار اعضاء مجلس القضاء من بين اعضاء المحكمة العليا والمحامين، والحاق هيئة التفتيش القضائي بمجلس القضاء الاعلى».

وطالب البيان باصدار قوانين «لحماية استقلال القضاء والجرائم والعقوبات والاجراءات الجزائية. وترسيخ مفهوم استقلال القضاء وتوفير الحماية الذاتية والرسومية والشعبية لهذا المبدأ».

واشار الى ضرورة «ابراز مفهوم الرقابة القضائية وحدود طرق ممارستها من قبل التفتيش القضائي ومحاكم الاستئناف والمحكمة العليا، ومنع اي عمل يشكل خرقاً لمبدأ استقلال القضاء». وشدد على حسن اختيار اعضاء السلطة القضائية الجدد ممن تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في الشريعة الاسلامية وكذلك بالنسبة الى اختيار العاملين في الاجهزة القضائية والمساعدة».

ودعا الى «تنظيم السجل العقاري بشقيه العيني والشخصي، وتاهيل العاملين به والامناء والموثقين، وتنظيم اعمال التوثيق وفق احكام قانون التوثيق، واصلاح اجهزة الشرطة والاجهزة الاخرى ذات العلاقة بالسلطة القضائية بما يحقق الاصلاح الشامل. ووضع برنامج زمني لانشاء دور للمحاكم والنيابات والعمل على تسوية اوضاع الموظفين الاداريين التابعين لوزارة العدل ومكتب النائب العام والمحاكم والنيابات الذين حرموا من الترقيات مدة طويلة».

على صعيد اخر، صرح الدكتور احمد نعمان قاسم المدحجي، الناطق الرسمي باسم «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة» الى «الحياة» ان اللجنة العليا للانتخابات رحبت في اجتماعها اول من امس الاحد بقيام «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة التي يرأس مكتبها التنفيذي المهندس مصطفى احمد محمد نعمان، وتضم عدداً من الشخصيات اليمنية التي تطوعت من اجل متابعة عملية اجراء اول انتخابات نيابية من نوعها في تاريخ اليمن الحديث في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل وتكفل بتقديم الخبرة والتدريب للجنة والمتطوعين اليمنيين المعهد الديموقراطي للشؤون الدولية في الولايات المتحدة». وكانت «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة» تقدمت بمذكرة الى رئيس اللجنة العليا للانتخابات طلبت فيها التعاون من خلال منح اعضاء اللجنة التنفيذية والمتطوعين التابعين لها حق الوجود في مواقع العملية الانتخابية وفي مركز الطعون والاقتراع حتى انتهاء العملية الانتخابية.

وذكر الناطق الرسمي باسم «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة» ان «المعهد الوطني الديموقراطي للشؤون الدولية» في واشنطن ومؤسسات اوروبية ودولية اخرى عرضت تقديم خبرتها في مجال مراقبة العملية الانتخابية وتوفير التدريب للمتطوعين.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٠ مايو ١٩٩٢

اليمن تؤكد مجدداً استعدادها لحماية العاملين الأجانب في شركات النفط

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ أعاد الدكتور حسن مكي نائب رئيس مجلس الوزراء اليمني أمس تاكيد بيان مجلس الوزراء في شان مسؤولية الحكومة اليمنية عن حماية الشركات العاملة في الأراضي اليمنية وموظفيها.

وقال مكي لدى استقباله ممثلي الشركات النفطية العاملة في اليمن ان «الحكومة ستقدم كل التسهيلات للشركات العاملة في اليمن في مجال النفط لما فيه خدمة المصالح المشتركة وستنفذ الجهات المختصة الخطة الأمنية بهذا الشأن».

وذكرت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» الرسمية ان ممثلي الشركات النفطية

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ فبراير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اليمن تؤكد مجدداً استعدادها لحماية

تتمة الصفحة الاولى

«ابدوا ارتياحهم الى الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة اليمنية بهذا الخصوص وتشجيعها للاستثمار وتوفير الأمن والاستقرار للمستثمرين».

وعرضت في اللقاء النشاطات التي تقوم بها تلك الشركات في مجالات استخراج النفط والاستكشافات النفطية الجديدة، وحض النائب الأول لرئيس الوزراء اليمني الشركات على مضاعفة الجهود في هذا الاطار. وكرر «ترحيب اليمن بالمستثمرين من الاشقاء والاصدقاء، وتوفير مختلف سبل الرعاية والتشجيع لعمل تلك الإستثمارات في المجالات المختلفة».

وكان أعلن رسمياً في صنعاء ان مجلس الوزراء اليمني تابع في اجتماعه الاربعاء الماضي ما نشرته بعض وسائل الاعلام الأجنبية عن موقف الحكومة اليمنية من امن الشركات الأجنبية العاملة في الجمهورية اليمنية والعاملين في هذه الشركات، «وبهذا الصدد يؤكد مجلس الوزراء نفيه القاطع لما قيل عن تخلي الحكومة عن مسؤوليتها ضمان امن الشركات الأجنبية وبالذات مسؤولية ضمان أمن الشركات الأجنبية العاملة في الاراضي اليمنية والعاملين فيها. ويؤكد الحرص على سلامة كل العاملين في اطار الشركات الأجنبية العاملة في اليمن وامنهم».

بعد تكرار حوادث الخطف

اليمن يؤكد ضمانات سلامة الأجانب

صنعاء ــ رويتر: شدد حسن محمد مكى النائب الاول لرئيس الوزراء اليمنى على تاكيدات حكومة بلاده بضمان سلامة الاجانب العاملين فى البلاد.

وقالت وكالة انباء سبا ان مكى اكد ذلك خلال اجتماع مع عمال صناعة النفط فى صنعاء.

ونقلت الوكالة عنه قوله ان الحكومة اليمنية ستقدم للشركات العاملة فى اليمن كل التسهيلات من اجل خدمة مصالحهما المشتركة.

وقالت ان مكى حث شركات النفط على زيادة جهودها الى المثلين لاكتشاف النفط فى اليمن الذى ينتج نحو ٢٠٠٠٠٠ برميل يوميا.

وكانت مصادر صناعة النفط قد قالت فى وقت سابق هذا الشهر انه تم ابلاغها ان اليمن لايمكنه ضمان سلامة الاجانب فى البلاد بعد سلسلة من عمليات الاختطاف.

واضافت قولها ان شركة هنت للنفط التى تتخذ من تكساس مقرا لها والتى تنتج ٨٥ فى المائة من النفط الخام فى اليمن قد قررت بالرغم من ذلك الاستمرار فى عملياتها العادية بعد سلسلة من المحادثات مع صالح ابو بكر بن حسبنون وزير البترول اليمنى.



وزير دفاع اليمن في حوار مع «الخليج»:

زيارتي للامارات تفتح صفحة تعاون جديدة بين البلدين

العميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع في الجمهورية العربية اليمنية.. كان ضمن وزراء الدفاع الذين شاركوا في افتتاح معرض الدفاع الدولي ايدكس ٩٣ في مدينة ابوظبي..

«الخليج» انتهزت فرصة وجوده على ارض الامارات.. فاجرت معه حوارا تناول الاوضاع السياسية والامنية في اليمن.. والمصاعب التي تواجه الوحدة. وتطرق الحوار الى الساحة العربية وجهود اعادة التضامن العربي. وكذلك الوضع في القرن الافريقي وامن البحر الاحمر. وقبل هذا وذاك.. اهمية زيارته لدولة الامارات العربية المتحدة.

اجرى الحوار:
محجوب موسى

قال العميد هيثم:

الحديث عن الوضع السياسي في اليمن لا يتعلق برؤيتنا للحاضر فقط بالمستقبل الوطني والاقليمي خصوصا ان اليمن قد دخلت بالوحدة والديمقراطية معترك المتغيرات الدولية الحديثة، بعد ان ادركت القيادة سمات الواقع الوطني ومنطلقاته نحو التطور والتجديد، والحديث في مثل هذا الجانب هو من الشمولية بحيث يستحيل تناوله في حيز محدود.

وباختصار يمكنني القول ان حقيقة الاوضاع السياسية في اليمن تمثل تظاهرة سياسية عامة من اجل الانبعاث التاريخي ووضع الاسس المنهاجية لمشروعنا الحضاري الجديد على قاعدة الديمقراطية والتعددية، ومثل هذا التعدد الديمقراطي الحر خصوصا على الصعيد السياسي والحزبي هو المسؤول عن بروز الرؤى والمواقف المتباينة والمختلفة وربما المتناقضة في وجهات النظر من المشروع الحضاري اليمني الجديد، وعن ردود الفعل المترتبة عن هذا التباين والاختلاف التي عبرت عن نفسها باكثر من ظاهرة سلبية.

الاختلاف والتباين

ويضيف.. وفي اعتقادي ان مثل هذا التباين والاختلاف يشكل احد المظاهر العامة للمقومات الحقيقية للوضع والانبعاث السياسي الديمقراطي في اليمن والذي يحمل في طياته تناقضات مرحلية ضرورية، وذلك ان عملية الانسجام والوحدة الكاملة لمختلف القوى السياسية والشرائح الاجتماعية لا يمكن حدوثها في كل الظروف، وهذا لا يلغي واحدية الشعور والمسؤولية الوطنية لدى كافة الاطراف ازاء المصالح الوطنية العليا والاستراتيجية.

■ «الخليج»: ولكن هذا الاختلاف والتباين ينطوي على كثير من المخاطر والتعقيدات في بلد مثل اليمن؟

- وانا اتفق معك في الرأي ان مثل هذه التناقضات والاختلافات الداخلية وان كانت عرضية ونسبية في الكثير من سماتها ومظاهرها العامة لكن يمكن ان يكون لها اثرها على طبيعة الاوضاع السياسية للوطن وبالذات عندما تغيب امكانية الفعل الوطني للتغلب عليها.



المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ١٩٩٧/٠١/١١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتفاق وآفاق

■ ولكن ـ ايضا ـ في ظل الاختلاف والتباين الجوهري بين الشريكين الاساسيين في السلطة والذي يشكل خطرا على الاستقرار السياسي في اليمن، هل يمكن ايجاد الفعل الوطني الموحد للتغلب على صعوبات الواقع دون توحيد الحزبين؟

ـ انا اتساءل لماذا دائما يتم البحث عن نقاط الخلاف والتباين بين الشريكين في السلطة ولا يتم البحث والحديث عن نقاط الالتقاء والاتفاق بينهما.. وهي كثيرة وذات آفاق واسعة وابعاد استراتيجية بالنسبة للتطور الوطني الشامل، مع العلم بأن صعوبات التطبيق الكامل لبعض ملامح هذه الاتفاقات لا يمكن لها ان تلغي او تضعف حقيقة العلاقة والقواسم المشتركة بين الشريكين في السلطة.

وانا ارى ان الخلاف بين الشريكين في السلطة اي الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام يأتي في السياق الطبيعي للاختلافات في التكوينات الفكرية السياسية البرنامجية وكذلك العملية لكل من الحزبين وفق طبيعة قاعدتيهما الاجتماعية وعلاقتهما بالواقع الاجتماعي والعملية الديمقراطية، وهي بالطبع تباينات واختلافات مازالت في مجملها وليدة مرحلة شطرية وواقع سياسي شمولي وغير ديمقراطي... ومثل هذه التكوينات لم تتغير بعد بذلك المستوى والسرعة التي تغيرت فيها الاوضاع الوطنية والاقليمية والدولية.

قضية حتمية

ويواصل العميد هيثم..

اي ان الاختلاف والتباين في مثل هذه المرحلة الذي يشهد فيها الواقع اليمني مولد جنين سياسي ديمقراطي جديد مسألة حتمية ولا تخرج في سياقها العام عن فعل القوانين والظواهر العامة.. التي تتحكم في العلاقات المتباينة بين الاحزاب السياسية على الساحة الوطنية بشكل عام، ولكن نظرا لدور الحزبين الشريكين في السلطة ونفوذهما ومكانتهما في صنع القرار السياسي وقاعدتهما الجماهيرية العريضة.. اصبح الخلاف والتناقض بينهما يثير الكثير من القلق والمخاوف المشروعة نظرا لاهمية هذه العلاقة بالنسبة لاستقرار اليمن وترسيخ الديمقراطية ونجاح الخطة التنموية الشاملة.

ولان علاقة الحزب بالمؤتمر قد غدت شانا وطنيا وجماهيريا عاما شهدت الساحة الوطنية مناقشات مستفيضة للاخذ باحد الخيارات لتطوير وتعزيز العلاقات بين الشريكين على اسس وطنية منهاجية ثابتة ومتينة تستوعب خصوصيات الواقع الديمقراطي الجديد وتطلعات الشعب ومشروعه الحضاري المنشود والقيادة اليمنية حريصة كل الحرص على تطوير مستوى العلاقة والتنسيق والتكامل العملي بين الشريكين ضمن اطار التطور الموضوعي للعملية السياسية في بلادنا والوصول التدريجي بهذه العلاقة الى ارقى اشكال التوحد اذا امكن ذلك.

الارهاب نقيض الديمقراطية

■ شهدت اليمن موجة من الاغتيالات ومحاولات التفجير. فما هي ابعاد ومخاطر هذه الممارسات التي تؤدي الى عدم الاستقرار؟ وهل سيطرت السلطات الامنية المختصة على الامور وتمكنت من معرفة الجهات او العناصر التي تقف وراء ذلك؟!

ـ الارهاب هو النقيض للديمقراطية والسلام الاجتماعي، واستخدام السلاح كلغة للحوار السياسي يمثل اعلى درجات الرفض للآخر والعجز عن استمرارية الحوار السلمي على قاعدة الحرية في الرأي والرأي الآخر وان كان الارهاب السياسي وحده لا يكفي لالغاء الحكومات والانظمة السياسية او ان يكون بديلا للديمقراطية كوسيلة سلمية لتداول السلطة... الا ان خطورته تتعدى مجرد الرفض للرأي الآخر او الخضوع لارادة الشعب وخياراته عند صناديق الاقتراع لتصل الى واقع الحياة الاجتماعية والسياسية والاستقرار الوطني كذلك واقع النشاط الاقتصادي والاستثمارات الاجنبية في اليمن وصولا الى مستقبل العلاقات اليمنية مع العالم.

وفي اعتقادي الشخصي ان ابعاد ومخاطر مثل هذه الاعمال الارهابية هي في كونها اولا انتقلت الى مرحلة نوعية جديدة تجاوزت فكرة الاغتيالات السياسية الموجهة ضد احد التيارات السياسية على الساحة لتصل الى مستوى الارهاب الوطني العام والتخريب الشامل والذي تجلى مؤخرا في محاولة التفجيرات للمنشآت العامة، وفي مستوى استهدافه للعناصر والشركات الاقتصادية الاجنبية العاملة في بلادنا. وثانيا في طبيعة حجم ومستوى تنظيم وتسليح قوى الارهاب الجديد، وعلاقتها بقوى الارهاب الدولي وقوى خارجية تمولها وتديرها وترسم لها الاهداف المتوخاة من هذا الارهاب.

كما شهدت الساحة الوطنية مؤخرا اعمالا ارهابية تمثل امتدادا لبعض النزاعات الدينية والاصولية المتطرفة التي شاعت في بعض الاقطار العربية وفي الفترة الاخيرة تمكنت اجهزة الامن بمساعدة بعض المواطنين الذين تطوعوا لمواجهة الارهاب والابلاغ عنه من تحقيق نجاحات كبيرة في مواجهة الارهاب، ولكنها لم تصل بعد الى ذلك المستوى الذي يحول دون بروز الارهاب والتطرف بشتى انواعه لان نجاح مثل هذه المهمة الوطنية الاستراتيجية لا يتعلق بدور وقدرات اجهزة الامن فقط، بل ايضا بامكانيات الواقع الموضوعي وقدرته في التغلب على عوامل ومسببات شيوع قوى الارهاب بين صفوف البسطاء من الشعب، وامكانيات الواقع للاسف مازالت محدودة بعض الشيء في هذا المضمار، كما ان فعل ونفوذ القوى والعلاقات التقليدية القديمة والمتخلفة مازال كبيرا ومؤثرا، ومازالت بعض القوى السياسية تستغل بشكل سيىء مثل هذا الفعل والنفوذ لاهداف سياسية خاصة وفي محاربة عملية التطور والتحديث الديمقراطي وفي اعتقادي ان التغلب على مثل هذه الاشكالية مرهون بمستوى التطور ونضوج الوعي لدى المواطن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ١٧/٤/٢٠٠٢م

تكشفت اسرار كثيرة

وفيما يتعلق بالجزء الآخر من السؤال فان التحقيقات الاولية وصلت الى معلومات مهمة وخطيرة عن طبيعة وهوية القوى المخططة والمنفذة لبعض عمليات الارهاب والتخريب السياسي المنظم، وكشفت الكثير من الاسرار والخطط والحلقات التنظيمية لهذه الجماعات الارهابية ونشاطها ومخازن اسلحتها ومعاقلها واماكن تواجدها.. داخل الساحة وخارجها.

ولا اريد ان استبق استكمال التحقيقات والقضاء في هذا المجال.. وقريبا ستقدم هذه العناصر والجماعات الارهابية الى محاكمات علنية عادلة.

مصاعب الوحدة

■ في ضوء الصعوبات المختلفة التي يواجهها اليمن.. فهل وحدته في خطر؟

- صعوبات الواقع اليمني المعاصر وصعوبات الوحدة كثيرة ومتعددة منها ما هو ذاتي ناشيء عن طبيعة السيكولوجية الشطرية الازدواجية في الخلافات في طبيعة السلطة السياسية الناشئة عن هجين غير مكتمل لوحدة سياسية بين نظامين سياسيين مختلفين.

ومنها ما هو موضوعي.. وكذلك منها ما هو وليد المرحلة الوحدوية الجديدة والتزاماتها الواسعة لكل ابناء الشعب وتياراته السياسية المختلفة تشترط لوحدة الكيان الوطني لهذا البلد واستقرارها الاجتماعي ومنها ما هو موروث عن سنوات التشطير، ومنها صعوبات مفروضة علينا من قبل الآخرين كثمن لهذه الوحدة السلمية ولخياراتنا الديمقراطية يتحتم علينا دفعه ولو باثر رجعي، وهى صعوبات كثيرة جدا قد لا يمتلك الواقع اليمنى لوحده الامكانيات الكافية لتجاوزها على الاقل في المرحلة الراهنة ولها بالطبع اثر سلبي على المسار والتطور الطبيعي لدولة الوحدة، لكن لا بمكن اعتبار ذلك ان الوحدة مهددة.. لا خطر هناك على الوحدة ولا تراجع عنها مطلقا فالشعب الذي استطاع ان يصنع هذا المنجز القومي الكبير في ظروف اقليمية ودولية استثنائية جدا هو نفسه الضمانة الاساسية القادرة على حمايتها.. ان شعبا مثل الشعب اليمني بعراقته التاريخية واصراره المعروف، ادرك غالبية افراده اهدافهم وتطلعاتهم المشروعة يستحيل قهره.

واذا كان هناك اي خطر يهدد الوحدة فهو نفس الخطر الذي يهدد الكيان والمستقبل القومي العربى بشكل عام، وهذه كما تدركون مخاطر عديدة وكبيرة.

شروط دمج الجيش

■ الى اين وصلت مراحل دمج القوات المسلحة من شطري اليمن.. وكذلك المؤسسات والمرافق الاخرى؟

- في اعتقادي ان النظرة الى دمج القوات المسلحة بانها فقط خلط عناصر الجيشين السابقين مع بعضهما البعض واعادة رسم خارطة انتشاره على الساحة الوطنية الواحدة نظرة خاطئة وقاصرة في الكثير من ملامحها، ذلك ان عملية الدمج تتمثل من منظومة عمل وطنية سياسية متكاملة.. نعيد النظر في حقيقة العقيدة الدفاعية للقوات المسلحة اليمنية وفي قوانين وشروط ووسائل بنائها واعادة بنائها على اسس وحدوية نوعية جديدة تستوعب سمات الواقع الوطني الجديد وحقيقة العملية السياسية الديمقراطية المعتملة على الساحة، وبالتالي الدور الذي ينبغي على هذه المؤسسة العسكرية المنظمة الاضطلاع به بحيث تشكل احد مقومات وشروط الدفع بالعملية التنموية الشاملة نحو الامام وليس معيقا لها.

وانا ارى ان نجاحنا في دمج القوات المسلحة يتجسد في قدرتنا على هدم السيكولوجية الانفصالية والموروثات الاجتماعية البالية والمتخلفة وارساء منظومة وحدوية تربوية سياسية اخلاقية جديدة تعزز الوحدة الوطنية الداخلية لهذه المؤسسة وعلاقتها بالشعب، كما تتجسد في قدرتنا على ارساء منظومة قانونية جديدة تنظم الحياة الداخلية للجيش وعلاقته بالوسط الاجتماعي الذي يعمل فيه وفق ما تشترطه التشريعات الدستورية.

اي ان المنطلقات الاساسية والحقيقية لدمج القوات المسلحة تتجلى من خلال العمل على تربية واعداد المقاتل الوطني المعاصر وفق معايير واسس جديدة، وهذه مهمة ليست هينة خصوصا اذا ما نظرنا اليها من معيار الفارق الزمني بين اقل من ثلاث سنوات من التربوية السياسية الوطنية الوحدوية وثلاثة عقود من العمل والتربية الشطرية الموجهة ضد بعضها البعض او مع ثلاثة قرون من التمزق والتبعية الاستعمارية والامامية.

وانا اعتقد ان ما تم انجازه في هذا المضمار شيء عظيم ومهم جدا حيث تم توحيد كافة الانظمة والتشريعات القانونية، والاساليب، والمناهج المتعلقة باعداد وتربية المقاتل حقوقه وواجباته العملية وكذلك ما يتعلق بمستوى تنظيم العلاقة بين العناصر المكونة لهذه المؤسسة او بينها وبين الوسط الاجتماعي السياسي المحيط بها وكل هذه شروط ومطالب أساسية ضرورية لدمج القوات المسلحة واذابتها في بوتقة واحدة.

التضامن العربي كيف..!

■ كيف تقيمون ما يحدث حاليا من جهود هنا وهناك لاعادة التضامن العربي وكيف ترون عوامل نجاح تلك الجهود؟!

- الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها بعض الاطراف العربية لن تتعدى كونها مبادرات احادية الجانب يقوم بها البعض بدافع الشعور بالمصلحة القومية المشتركة من اجل العمل على استعادة التضامن العربي، ولكنها مازالت حتى الآن محدودة النتائج بفعل استمرار حاجز عدم الثقة الذى ولدته



حرب الخليج، ومازال يتحكم بمستوى نجاح مثل هذه المبادرات والجهود، وهذه مسالة طبيعية طالما ظل واقع العلاقات العربية - العربية اسير هذه الموروثات والترسبات النفسية والمواقف التي ولدتها الحرب، ولكنها بطبيعة الحال مواقف وقناعات نسبية لها فعلها واثرها ضمن نطاق جغرافي وتاريخي محدودين وسوف تزول عندما يحين الوقت المناسب لذلك، لان السياسات بطبيعتها لا تلغي ثوابت التاريخ والجغرافيا او وحدوية التراث والعقيدة والمصير المشترك، كما ان المصالح المشتركة التي تتجاوز حدود القناعات السياسية سيكون لها اثرها في ذلك، ومع تسليمي بحقيقة الخلافات في وجهات النظر والقناعات، لكني اعتقد ان العمل الجماعي المشترك والمتواصل من شانه خلق حقائق واسس جديدة تساعد على تضييق نقاط الخلاف والتباين وتسهم في تعزيز نقاط الاتفاق والتقارب بين الاشقاء.

وانا اعتقد ان نجاح اي من المبادرات الدبلوماسية او الجهود القطرية لاستعادة التضامن العربي يرتهن برؤية نوعية جديدة لطبيعة ماهية ووظائف العلاقات بين الدول العربية.. رؤية مشتركة تستوعب حقيقة التحول الجذري على الصعيد العالمي وما ترتب عنه من انفراج ووفاق سياسي وما صاحبه من اعادة رسم لخارطة التوازنات والمصالح الدولية وبالتالي القدرة على التكيف والتعامل العربي مع مثل هذه المعطيات الجديدة.

اما على الصعيد القومي ففي اعتقادي ان مثل هذه الرؤية ينبغي ان تستجيب لحقيقة الخيارات والمصالح القطرية لاي من البلدان وحمايتها اذا استدعى الامر بالطرق المناسبة، وان لا تنظر الى طبيعة الخلافات العربية - العربية بشكل سلبي وضيق الافق واعتبارها مجرد تناقضات ثانوية عابرة، ونأمل ان يتجاوز العرب هذه المرة اخطاء الماضي وعدم الدقة في الحسابات لمعرفة اسباب وعوامل ما جرى والبحث عن البدائل والضمانات التي تجنبهم الفشل المعهود والعمل بقناعة بعيدا عن العواطف.

اي ان استعادة التضامن العربي في المرحلة الراهنة قضية تتعلق بانطلاق الدبلوماسية العربية في مسارات جديدة وتختلف نوعيا عن الذي اعتدناه وباعادة صياغة قواعد واسس جديدة للعلاقة بين البلدان العربية تضمن تفعيل الكيانات والتجمعات الاقليمية وتصحيح الاختلال والركود في عمل الهيئات والمؤسسات القومية العربية وتحريرها من الشكلية والهيمنة القطرية.

صفحة جديدة مع الامارات

■ ماذا تعني زيارتكم للامارات التي تعتبر اول زيارة لمسؤول على مستوى يمني عال للامارات.. عقب حرب الخليج.

زيارتي للامارات تاتي تلبية لدعوة رسمية من قيادة وزارة الدفاع والقوات المسلحة الاتحادية في هذا البلد الشقيق لزيارة معرض الدفاع الدولي «ايدكس ٩٣»، وهي تعنى فتح صفحة جديدة في ملف العلاقة والتعاون المتواصل بين البلدين والشعبين الشقيقين وتجاوز كثير من الرواسب والعوائق التي خلفتها حرب الخليج في طريق التضامن والتعاون بين شعوب المنطقة.

والزيارة توفر لنا امكانية طيبة للقاء مع اشقائنا في الامارات لبحث قضايا ذات اهتمام مشترك وآفاق العلاقة والتعاون الثنائي، انطلاقا من ايماننا بحقيقة وحجم الدور التاريخي والقومي العظيم الذي يقوم به سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة، ودعواته المتكررة لاستعادة التضامن العربي والسمو فوق جراحات ومآسي الماضي، ونحن ندرك ان الوقت قد آن لتقريب وجهات النظر العربية وترجمة هذه المبادرات الى الواقع العملي.

تحسن في العلاقات مع السعودية

■ كيف تقيمون مستوى علاقات الجمهورية اليمنية مع المملكة العربية السعودية، والى اين وصلت لجان الحدود في عملها؟؟

- حقيقة العلاقات التاريخية والازلية مع الاشقاء في العربية السعودية نتاج واقع جغرافي وعقيدة وتراث موحد والخلافات الثانوية والتعقيدات الناشئة من وقت لآخر لا يمكن لها ان تقلل من هذه الحقائق التاريخية والجغرافية، ولاشك ان العلاقة المتكافئة بين النظامين السياسيين المتبادلة المصالح على قاعدة الاحترام المتبادل للخيارات الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية يمثل احد ابرز عوامل الاستقرار والازدهار الاقليمي ويتجاوب مع مصالح الشعبين الشقيقين.

وخلال الفترة الاخيرة شهدت العلاقات اليمنية السعودية تبادل الوفود والرسائل الرسمية بين قيادي البلدين التي نتجت عن نقاط الالتقاء والتقارب بين البلدين الامر الذي انعكس ايجابيا على التحسن النوعي لهذه العلاقة التي نحرص ان تعود الى مجراها الطبيعي.

وفيما يتعلق بقضية الحدود فنحن على قناعة كاملة بضرورة استمرار العمل مع اشقائنا لحل الخلافات والمشاكل الحدودية المعلقة على اسس متكافئة وفي اطار الاقرار بالحقوق القانونية المشروعة لكل من الطرفين بحيث تكون الحدود جسورا للتواصل والتكامل لا حواجز للفرقة والقطيعة بين الاشقاء. وتتواصل في الوقت الراهن اعمال اللجان المشتركة لبحث قضية ترسيم الحدود، ومثل هذه العملية بحاجة الى فترة زمنية طويلة، لكن هذا بالطبع لا يعني عدم العمل المشترك من اجل مراجعة وتقييم تجربة الماضي وصولا الى نقاط التقاء مشتركة لتطبيع العلاقات اليمنية السعودية.

امن البحر الاحمر

■ في ظل المستجدات والتطورات في القرن الافريقي كيف تنظرون الى مسألة امن البحر الاحمر وخطوات العمل والتشاور والتنسيق مع دول القرن الافريقي؟



ـ البحر الاحمر احد شرايين الملاحة الدولية المهمة، وامنه وان كانت مهمة مشتركة للدولة المطلة عليه فهي بالقدر ذاته قضية مرتبطة بالامن القومي العربي، وبالامن والاستقرار الدوليين، وانطلاقا من واقع العلاقات التاريخية والمصالح المشتركة التي لا يمكن فصمها او تجاوزها وحرصا منها في الحفاظ على الامن والاستقرار في منطقة البحر الاحمر وبدرجة اساسية مدخله الجنوبي سعت اليمن ومازالت تواصل جهودها من اجل ايجاد رؤية مشتركة وفهم كامل لحقيقة الوضع في المنطقة وتطوراتها المتسارعة وخلق ضمانات امنية كافية تتجاوب مع مصالح شعوب المنطقة وتعزيز استقرار وامن الملاحة الدولية في البحر الاحمر.. وانا اقول ان المساعي الحميدة والحوارات التي تقوم بها الجمهورية اليمنية مع الاشقاء في القرن الافريقي برغم ما حققته من نجاح في هذا المضمار الا انها وحدها لا تكفي ما لم يكن هناك موقف وقناعة عربية مشتركة وموحدة ازاء هذه القضية الحيوية، وما لم تبادر الدول العربية في تقديم الدعم لشعوب القرن الافريقي للخروج من محنتها الحالية فانها ستظل رهن الابتزاز والتدخل الاجنبي المباشر الذي يشكل بدوره خطرا جادا ليس على الملاحة في البحر الاحمر وانما على الامن الاقليمي العربي والبلدان المطلة عليه.

اي ان مسألة امن البحر الاحمر مرتبطة بعمل مشترك لدول المنطقة وبدعم عربي لخلق عاملين اساسيين اولهما مساعدة دول القرن الافريقي على الاستقرار، والخروج من محنتها الحالية ومساندتها للوقوف على قدميها مجددا وتطوير قدراتها وامكانياتها الذاتية على النهوض والتطور. وثانيهما توسيع وتطوير علاقات التعاون والتكامل المتكافىء والمتبادل المنافع بحيث تشمل مختلف جوانب الحياة وبما يوفر عناصر التعافي والاندماج المصيري مع هذه الشعوب وانا اؤمن ان الامكانيات والقدرات العربية على الفعل الايجابى هائلة وعظيمة في هذا الشان ولكن هل سنبادر ونقطع دابر المراهنات والتدخل الصهيوني في المنطقة؟!

الشارع اليمني يحمّل الحزبين الحاكمين مسؤولية الكارثة

مفاجأة متوقعة بين «المؤتمر» و«الاشتراكي» على أنقاض دمار السيول في عدن

عدن: من لطفي شطارة

يوجه الشارع اليمني للحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي) الاتهامات بشأن كارثة السيول في عدن على الرغم من القرارات الفورية التي أصدرها المهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الحكومة اليمنية - امس - خلال اجتماعه بوكلاء فروع الوزارات في عدن، في معالجة سريعة لبعض الاضرار التي لحقت بالمدينة من الكارثة، تضمنت اعادة بناء العمارات التي انهارت، واسكان سكانها السابقين خلال فترة لا تتجاوز 6 اشهر، واعداد مشروع للطوارئ بشكل عاجل، يتكون من 300 شقة، على ان تنفذ منه - على وجه السرعة - 100 شقة، لإيواء بعض المنكوبين، وانشاء صندوق لإعادة إعمار عدن، وتشكيل لجنة برئاسة المحافظ للاشراف على حملة التبرعات في الداخل والخارج لرفد الصندوق بالمساعدات، وتنظيم الخطوات اللاحقة وفقاً لأولويات اعادة إعمار المدينة.

الى جانب تحميل الحزبين معا المسؤولية المباشرة عن اضرار الكارثة، فهناك من يتهم الحزب الأشتراكي اليمني خاصة - وهم الغالبية - بانه المسؤول الوحيد عنها، بسبب الاخطاء التي ادت الى تفاقم حجم الخسائر التي نجمت عن انهيار المباني، وتشرد مئات الاسر، وتعطل المرافق الخدماتية بصورة كاملة، على اعتبار انها من مخلفات النظام السابق في الجنوب، الذي كان يقوده الحزب الاشتراكي.

ويشير بعض المواطنين ان مسؤولية الحزب الاشتراكي تتحدد في انه لم يفسح المجال في السابق للاستثمارات السكنية والعقارية، كما ان سياسة تاميم المساكن أخرت المواطن اكثر مما افادته، فلم تلتزم الدولة طيلة السنوات السابقة بالصيانة الدورية والمستمرة للمباني، واكتفت بطلاء واجهات العمارات ظاهريا في الشوارع الرئيسية، بينما تعاني هذه العمارات من تشققات في الداخل، وكذلك من تسرب مياه المجاري الى اساساتها، وتهشم الجوانب الخلفية منها.

ويتهم البعض الآخر المؤتمر الشعبي العام، الذي ظل يستغل عدن ورقة للضغط السياسي والمساومة مع الحزب الاشتراكي، ومن ثم كانت المدينة هي الخاسر الوحيد من المماحكات والخلافات السياسية بين الحزبين.

ورغم اجماع كافة السياسيين في اليمن على ان عدن هي المدينة الوحيدة التي كان لها الفضل الكبير في احتضانهم في مرحلة الشباب والجهاد، لم يقدم احد من هؤلاء ما يدلل على الوفاء لها، حين تحول مشروع المنطقة الحرة في عدن الى مادة للمزايدة السياسية بين القوى والاحزاب السياسية اليمنية، لدغدغة عواطف المواطنين والمستثمرين معاً، ولم تتخذ خطوات حقيقية بعد لتاكيد اقامة هذا المشروع، كما أريد له قبل عامين.

ويرى المراقبون ان الخلافات السياسية في اليمن - خلال الفترة الماضية - اجلت اهتمام القيادة اليمنية بتحقيق التطور الاقتصادي وتشجيع الاستثمار ومعالجة اخطاء الماضي في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق يرى رجل الشارع العادي ان الوفاق القائم اليوم بين الرئيس اليمني ونائبه - زعيما حزبي السلطة - والحديث الذي بدأ يدور علنا عن «توحيد» حزبيهما في تنظيم سياسي موحد، ربما يكون مدخلا لحقبة جديدة من الاستقرار السياسي والأمني - بعد موجة العنف التي اجتاحت عدداً من المدن اليمنية - توفر شروطا ومناخات مناسبة للاستثمار وإنعاش الاقتصاد، كما ستساعد عملية توحيد الارادة السياسية، اضافة الى فتح صفحة جديدة من العلاقات بين اليمن والدول الخليجية، التي تأثرت كثيرا بسبب موقف اليمن من ازمة الخليج، ونتيجة عدم وجود رؤية موحدة لدى الحزبين من كافة القضايا.

ورغم التحرك الداخلي الذي قام به صالح والبيض أخيرا في عدد من محافظات البلاد لكسب تاييد شعبي لخطوتهم المقبلة في (توحيد) الحزبين، واجبار المتشددين على قبول فكرة «التوحيد» قبل الانتخابات، فان بعض المصادر في الحزب الاشتراكي اليمني ترفض ما أسمته سياسة «احراق المراحل» وترى ان عملية «التوحيد» لا بد ان تاتي في سياق التطور، وعبر الدروب الطبيعية، وان اي محاولة للاسراع في هذه الخطوة ستنتهي بالفشل، رغم النوايا المخلصة التي تقف وراءها.

ويتوقع المراقبون ان تسفر الاسابيع المقبلة عن مفاجاة سياسية، في ضوء الوفاق والوئام القائم بين شريكي السلطة في اليمن، مثل تلك التي فجرا بها الوحدة اليمنية بين الشطرين بصورة مفاجئة ايضا، رغم معارضة بعض الأطراف في الحزب الاشتراكي حين كانت تفضل تحقيق الوحدة على مراحل لتكون فدرالية وكونفدرالية.

انسحاب نائب رئيس لجنة الانتخابات اليمنية ..

مقتل جنديين في اشتباك مع حرس عضو برلماني

صنعاء: من حمود منصر

قتل جنديان من افراد الشرطة العسكرية اليمنية وجرح ثالث، كما اصيب سائق سيارة اسعاف في اشتباك مسلح بين طاقمين من رجال الشرطة العسكرية وافراد حرس سلطان السامعي عضو مجلس النواب اليمني، وقع في الساعة الحادية عشرة قبل ظهر امس، أمام مبنى البنك الزراعي في حي الشماسي في مدينة تعز. وذكرت المصادر ان القتيلين هما المساعد اول احمد محمد الشعبي والمساعد اول عبد احمد الفقيه، والمصاب هو الرقيب عبد القادر الحكمي.

وأسفر الحادث ايضاً عن اصابة المواطن احمد عبد اللطيف العبري - سائق سيارة الاسعاف - كان ماراً في المنطقة وقت الاشتباك. وأكد شهود عيان ان بعض حراس السامعي اصيبوا ايضا، وخربت سيارتهم، فنقلوا الى سيارة اخرى، ولاذوا بالفرار.

وقالت مصادر مطلعة ان طاقمي الشرطة العسكرية طاردا سيارتي سلطان السامعي ومرافقيه عند نقطة «الجوبان» - المدخل الجنوبي الشرقي لتعز - ولاحقاها حتى مكان الحادث، اثناء عودته من منطقة «خدير» - التي ينتمي اليها، ويعتزم ترشيح نفسه فيها في الانتخابات المقبلة - الى تعز، وأوضحت المصادر ان بعض حراس السامعي ليس لديهم تراخيص بحمل السلاح، والدخول به الى المدينة، ومن ثم جرت ملاحقتهم.

ولم تكشف المصادر عن الذي بدا بإطلاق النار، الا ان روايات متعددة لشهود عيان اكدت ان افراد طاقمي الشرطة العسكرية كانوا البادئين، واوضح البعض انهم نصبوا كميناً للسامعي، بينما تقول مصادر الشرطة ان حرس السامعي بدأوا الهجوم، عندما ادركوا ان الشرطة تلاحقهم، بينما كانت اطقم اخرى قادمة من الجهة الامامية لمحاصرتهم.

وذكر شهود عيان ان مجموعات من رجال الشرطة والأمن اقتحمت منزل السامعي بعد ساعة من الحادث، واغلقوا الطرق المؤدية الى حي الشماسي حتى ساعة متاخرة من بعد الظهر. وافادت مصادر مطلعة اعتقال بعض اقارب السامعي واخوته، الذين كانوا موجودين اثناء اقتحام الشرطة، ولم يعرف مصيره هو ومرافقوه او حجم الخسائر بينهم حتى ساعة متاخرة من المساء.

وجدير بالذكر ان السامعي يترأس تحرير صحيفة «الحدث» الاسبوعية، كما انه عضو هيئة رئاسة «مؤتمر تعز الجماهيري الأول»، الذي عقد في اواخر شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي.

وكان قد تعرض لمحاولة اغتيال عقب احداث الشغب ايام 9 و10 و11 ديسمبر (كانون الاول) الماضي، وتدخل الدكتور ياسين سعيد نعمان للحيلولة دون اعتقاله، كما انه من الشخصيات المقربة من الحزب الاشتراكي اليمني.

وعلى صعيد آخر انسحب محمد سعيد عبد الله (محسن) نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات، وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني

التتمة .... ص 4

مقتل جنديين

من اجتماع اللجنة امس، وذكرت

مصادر مطلعة لـ «الشرق الأوسط» انه غادر قاعة الاجتماع غاضباً، اثر مناقشة الخروقات التي وقعت في بعض مراكز تسجيل وقيد الناخبين، من ابرزها اعتداء بعض العسكريين وافراد الحرس الجمهوري على المركز «د» في الدائرة الثانية عشرة، ومركز آخر في الدائرة الحادية عشرة في مدينة صنعاء يوم الإثنين الماضي.

واوضحت المصادر ان ممثلي الحزب الاشتراكي طلبوا ضرورة النظر في القضية، وفرض النظام على العسكريين بحزم، وسحب سجلات القيد في المركزين، اضافة الى وقف عمل لجنة الانتخابات حتى يتحقق ذلك، واضطر محسن الى الانسحاب بسبب عدم تحمس ممثلي المؤتمر الشعبي العام لوجهات نظره، ورفضهم مقترحاته.



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧/٢/١٩٩٣

هل يندمج الحزبان الحاكمان فى اليمن؟

صنعاء ـ الشرق ـ محمد العريقى:

تشهد الحياة السياسية فى اليمن تفاعلات ملحوظة حركتها الاستعدادات الجارية للانتخابات البرلمانية التى ستجرى فى ٢٧ ابريل القادم ويبدو ان القوى السياسية تعد نفسها حاليا للمشاركة فى هذه الانتخابات.

غير ان اهم ما يرقبه الشارع اليمنى هو العلاقة بين الحزبين اللذين يحكمان البلاد الحزب الاشتراكى والمؤتمر الشعبى العام فمصير البلاد فى المرحلة الراهنة وربما المرحلة التالية مرهون بمستوى وطبيعة هذه العلاقة فالاتفاق والاختلاف يفسران بانهما بعد ان لكل واحد منهما حدان. فالاتفاق تخشاه بعض القوى السياسية من منطلق ان هذا الاتفاق قد يكون على حساب طموحها وتواجدها فى الساحة السياسية والاختلاف يخشاه رجل الشارع قبل القوى السياسية لان كلا الحزبين لا يزالان يحتفظان بقواتهما المسلحة التى لم يكتمل دمجها.

وتنامى الخلاف يفتح امهامها الطريق إلى الدبابات والمصفحات والصواريخ فى تصفية اية حسابات ويكون الشعب هو وقود هذا الصراع خاصة وان معظم اليمنيين مسلحون.

والواقع ان العلاقة بين الشريكين لاتزال تثير حيرة كل المراقبين الذين لم يستطيعوا تحديد مسارها او يقيسوا تفاعلاتها لانها حتى الان لم تثبت على وضع مستقر فمنذ ان توحد شطرا فى اليمن فى ٢٢ مايو من عام ١٩٩٠ توحد نظاما الشطرين بمتناقضاتهما لينشط هذا التناقض فى مساحة سياسية واحدة وكان طبيعيا ان تبرز بعد فترة من عمر الوحدة بعض الاختلافات التى ربما لعب فيها عامل انعدام الثقة دوره فى تلك الاختلافات وتعرضت علاقة الحزبين خلال الفترة السابقة لمناخ مضطرب حقق التنافر والتجاذب اكثر من مرة.

وقد ساهمت بعض اعمال العنف المتمثلة بالاغتيالات والتفجيرات التى استهدفت بعض قيادات الحزبين فى تصعيد التوتر وفرض حالة من القلق والاحباط عند عامة الناس والذين يرفضون الخلاف دون إعجاب ودون رغبة فى استمراره.

وعملت الصحف التى تجاوزت المائة بعد اقرار التعددية الحزبية على تأجيج ذلك الخلاف وقدمت اشكالا مختلفة من التفسيرات والتأويلات لما يدور وظل الشارع العام متشائما مما يرى ويسمع خاصة وان مشاكل الناس الاساسية لم يلتفت اليها بشكل جدى حتى خرج الشعب عن صمته فى احداث الاضطرابات التى شهدتها العديد من محافظات الجمهورية فى التاسع والعاشر والحادى عشر من شهر ديسمبر الماضى. وحتى تلك الاضطرابات التى بدأت فى مدينة تعز وامتدت إلى باقى المحافظات استغلتها الاحزاب ومنها الحزبان الكبيران وقدم كل حزب تفسيرات لتلك الاحداث تتفق مع وجهة نظره.

وتبادلت بعض الاحزاب اتهامات مبطنه عن تدبير تلك الاضطرابات التى راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى واتلاف ونهب العديد من المحلات العامة والخاصة واعتقال المئات غير ان الكثير يتفقون بانه مهما كان المصدر المحرك لتلك المظاهرات فان معاناة الناس الاقتصادية التى تزداد يوما بعد يوم كانت سببا مباشرا لانتشار المظاهرات بتلك السرعة خاصة وان الحكومة عجزت عن حل الكثير من مشاكلهم فالحكومة المؤلفة من الحزبين الحاكمين وقعت هى الاخرى ضحية الخلاف الممل الذى عطل كل اتجاه للاصلاح والبناء والذى كان قد وضع فى اطار برنامج وطنى للبناء والاصلاح اشرف على اعداده رئيس الحكومة المهندس حيدر العطاس ولكن لم يلق هذا البرنامج اى اهتمام من القيادات التنفيذية التى عكست الخلاف بين حزبى السلطة حتى ان العطاس قال امام مجلس النواب اثناء رده على اسئلة الاعضاء بعد احداث الاضطرابات انه سيكون مسئولا عن كل ما يجرى عندما يكون اعضاء حكومته يأتمرون بإمرته واعلن فى حينه ان الحزبين رغم اختلافهما الا انهما يتفقان دائما فى موضوع استقالته التى قدمها اكثر من مرة وتقابل بالرفض من كلا الطرفين.

ورغم جسامة الاضرار الناجمة عن تلك الاضطرابات الا انها كانت بمثابة المنبه او المحفز لمراجعة المواقف والشعور بخطورة الاوضاع الاقتصادية التى لن تشفع لاى شخص فى السلطة من مسئولية ما آلت اليه البلاد من تدهور ولذلك فقد سارعت القيادة بشقيها بمناقشة الوضع واقرت العديد من الاجراءات والمعالجات منها زيادة المرتبات كما ان الاوضاع الجديدة حتمت على الشريكين العودة إلى التنسيق والحوار من جديد خاصة وان البلاد على ابواب مرحلة انتخابية وكان هذا التنسيق الذى كان قد شكلت له لجنة رباعية فى منتصف العام الماضى قد توسعت دائرته فى بداية هذا العام ليضاف إلى اللجنة ثلاثة اعضاء من كل جانب برئاسة صالح صالح عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للحزب الاشتراكى ويبدو ان التنسيق والتشاور الذى تجريه قيادتا الحزبين يخطط لعلاقتهما لقبل وبعد الانتخابات النيابية التى ستجرى فى ٢٧ ابريل القادم وقد طرحت مقترحات عديدة لتطوير مستوى التحالف بينهما منها الاندماج ويبدو أن المؤتمر الشعبى متحمس لهذه الفكرة بينما انقسمت قيادة الحزب الاشتراكى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق القطرية

التاريخ : ١٧/٢/١٩٩٧

حول هذا الموضوع وخرج في بيان بعد اجتماع قيادته بدعوة لتوسيع التحالف مع المؤتمر.

وظلت مسألة الدمج قضية غير واضحة حتى الان وان كانت بعض تصريحات لمسئولين في المؤتمر الشعبي تؤكد ان الاتفاق قد تم لتوحيد ودمج الحزبين في حزب واحد وسيكون اسمه حزب المؤتمر اليمني وسوف يعلن عنه قبل بدء الاقتراع في ٢٧ ابريل ولم تصدر اية تصريحات من اعضاء الحزب الاشتراكي حول هذا الموضوع غير انه يؤكد على اهمية التحالف مع المؤتمر والتحالف الذي يرغب به الاشتراكي ياتي قبل الانتخابات البرلمانية المقبلة وعلى اساس انزال قوائم مشتركة للمرشحين في الانتخابات القادمة وهذا ما يرفضه المؤتمر الذي يرى ان الاندماج كفيل بازالة كل اسباب التوتر والخلاف بين الحزبين كما يفتح الباب لاى احزاب اخرى ترغب في الاندماج والتوحد مع الحزب الجديد ضمانا للامن والاستقرار ويرفض المؤتمر اى تحالف مرحلي ويرى ضرورة الاقتناع والتسليم بما سفرزه صناديق الانتخابات القادمة.

ومع ذلك فان المؤتمر وحتى الحزب الاشتراكي وكذلك حزب الاصلاح وهو ثالث حزب قوى في الساحة اليمنية تجمع على ضرورة الوحدة الوطنية وعدم تهميش اى قوى مهما كانت نتائج الانتخابات وهذا الاجماع يجسد الحرص على سلامة البلاد وعدم خلق صومال ثانية في اليمن وربما لنتائج الاختلاف بين الاخوة الاعداء في اماكن قريبة وبعيدة عن اليمن مفعوله في توضيح العبر الصادقة لاى مغامرة او حماقة في هذا الاتجاه وكذلك فان الشعور من مخاطر تصعيد الخلاف يعيد الاطراف باستمرار إلى مائدة الحوار الصريح حتى لا تصل اى ازمة إلى ذروتها او تغريبها من دائرة الخطر وقد اتمر الحوار الاخير بين الحزبين الحاكمين قيام الرئيس ونائبه بجولة مشتركة في العديد من المحافظات في اطار حملة لحث الناس للتوجه لتسجيل اسمائهم للانتخابات القادمة.

ويبقى السؤال المثير وهو ماذا سيكون وضع الشريكين بعد الانتخابات وما مصير الجيش الذى لم يكتمل دمجه وهل سيقبل فعلا كل حزب بنتائج صناديق الاقتراع؟ اسئلة يصعب الاجابة عليها حاليا في ظل اوضاع سياسية متقلبه وحذره مع ان الشارع اليمنى مع اى اتفاق يحفظ امن وسلامة واستقرار البلاد ويعمل على اخراجها من الكثير من المصاعب الاقتصادية والامنية ويحقق مستوى سليما من العدالة والمشاركة وجعل النظام والقانون فوق كل اعتبار.



بعد اتهامه وأنصاره بقتل جنديين

استمرار محاصرة النائب اليمني ومطالبة برفع الحصانة عنه

عدن: من لطفي شطارة

أكدت مصادر امنية في اليمن لـ «الشرق الأوسط» ان اجهزة الامن لا تزال تطوق الموقع الذي تعتقد أن عضو مجلس النواب سلطان السامعي موجود فيه، موضحة ان النيابة العامة طلبت رفع الحصانة البرلمانية عنه تمهيداً لاعتقاله وتقديمه للمحاكمة.

وتتهم السلطات اليمنية السامعي وعدداً من انصاره «بالغدر» ببعض الجنود اليمنيين عندما قادوهم الى منزله وقتلوا اثنين منهم. في حين أكدت معلومات صحافية ان السامعي اصيب بجراح غير خطيرة في كتفه الايمن، وان احد مرافقيه اصيب بجراح بالغة، كما اصيب أيضاً السائق محمد اليمني الذي يعمل في المستشفى الجمهوري في تعز لدى مروره في مكان تبادل اطلاق النار.

ونسبت مصادر قيادية في صحيفة «صوت العمال» بياناً للسامعي، أكد فيه انه ليس طريد العدالة. وانه يطلب طرفا محايدا للتحقيق في هذه القضية ، واصفا بيان المتحدث باسم وزارة الداخلية بانه كاذب.وكانت بعض الجهات اتهمت سلطان السامعي الذي يرأس ايضا صحيفة «الحدث» المتعاطفة مع الحزب الاشتراكي بأنه وراء أحداث الشغب والعنف في محافظة تعز في 9 و10 ديسمبر (كانون الاول) الماضي.

٤١٠٠٤٥

اليمن : طلب رفع الحصانة عن نائب متهم بقتل جنديين

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ علمت «الحياة» من مصادر مطلعة في مدينة تعز اليمنية امس ان النيابة العامة طلبت من هيئة رئاسة مجلس النواب (البرلمان) رفع الحصانة عن النائب سلطان السامعي المتهم بقتل جنديين واصابة اثنين آخرين بجروح مختلفة.

وقالت تلك المصادر ان اجهزة الامن تعكف حالياً على مواصلة بحثها عنه تمهيداً لتقديمه الى العدالة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ فبراير ١٩٩٣

اليمن : طلب رفع الحصانة

تتمة الصفحة الاولى

مع عدد من مرافقيه المتهمين بالمشاركة معه في الجريمة.

وذكرت هذه المصادر ان النائب السامعي لا يزال في مدينة تعز وان اجهزة الامن لا تزال تتابع تحركاته.

وكانت وزارة الداخلية اليمنية اعلنت، مساء اول من امس، ان الحادث وقع عندما اوقفت الشرطة العسكرية في منطقة الحوبان ١٨ مسلحاً في ثلاث سيارات كانوا برفقة السامعي اراد ان يدخل معهم الى مدينة تعز. وحين طلب الجنود منه تصريحا بذلك، تبيّن انه لا يحمل تصريحا، واجاب انه نسيه في منزله في المدينة وفي امكانهم مرافقته الى منزله في تعز لاثبات ذلك. وصعد مع السامعي في سيارته اثنان من الشرطة العسكرية، وما ان وصل النائب الى منزله حتى باشر مع بعض من كانوا معه اطلاق النار على الجنديين المرافقين فقتلا في الحال.



المصدر : العرب القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨/٢/١٩٩٣

لجنة الانتخابات في اليمن تزور بريطانيا والولايات المتحدة

صنعاء - ا ش ا - توجه امس وفد من اللجنة العليا للانتخابات في اليمن الى كل من بريطانيا وواشنطن وذلك بدعوة من منظمة النظم الانتخابية في بريطانيا والمعهد الديمقراطي لمراقبة الانتخابات في واشنطن.

وتاتي هذه الدعوة بعد ان زارت اليمن وفود من السوق الاوروبية المشتركة وبريطانيا والولايات المتحدة اطلعت خلالها على نظام الانتخابات في اليمن. واشارت هذه الوفود في رسائل بعثت بها لرئيس اللجنة العليا للانتخابات بالتجربة الانتخابية باليمن حيث اوضحت انها تتفق مع المعايير الدولية.

ومن المقرر ان يصل الي اليمن حوالي الفي خبير موفدين من المعهد والمنظمة في ٢٧ ابريل القادم لمراقبة الانتخابات اليمنية.



المصدر : العرب الوطنية

التاريخ : ١٨ / ٢ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير الدفاع اليمني يصف زيارته للامارات بأنها تعني فتح صفحة جديدة في ملف العلاقات

الشارقة – ق ن ا – وصف العميد الركن هيثم قاسم طاهر وزير الدفاع في الجمهورية العربية اليمنية زيارته الحالية لدولة الامارات العربية المتحدة التي تعتبر اول زيارة لمسؤول على مستوى يمني عال للامارات عقب حرب الخليج بانها – تعني فتح صفحة جديدة في ملف العلاقة التي خلفتها حرب الخليج في طريق التضامن والتعاون بين شعوب المنطقة.

وقال في حديث نشرته صحيفة الخليج الصادرة بالامارات امس ان الزيارة توفر لنا إمكانية بحث قضايا ذات اهتمام مشترك وافاق العلاقة والتعاون الثنائي والعمل من اجل استعادة التضامن العربي والسمو فوق جراحات ومآسي الماضي خاصة التي ولدتها حرب الخليج.

وذكر المسؤول اليمني ان علاقات بلاده مع المملكة العربية السعودية في تحسن مستمر مشيراً إلى ان اللجان المشتركة بين البلدين تواصل عملها حالياً لبحث قضية ترسيم الحدود وانها بحاجة إلى فترة زمنية طويلة.



المصدر : الأحرار القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ / ٢ / ١٩٩٣

إدانة تعرض الشرطة العسكرية باليمن لموكب العطاس على مدخل صنعاء

صنعاء ـ ق.ن.أ ـ أعرب اجتماع للقوى السياسية المشاركة في الحوار الوطني لانهاء الأزمة الراهنة على الساحة اليمنية عن أسفه للتصرف الاستفزازي الذي تعرض له موكب السيد حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء أمس على مدخل العاصمة صنعاء من قبل بعض أطقم الشرطة العسكرية.

ودان الاجتماع في بيان أصدره أمس بهذا الشأن التصرف اللامسئول من قبل عناصر الشرطة العسكرية وطالب الحكومة باتخاذ الاجراءات الحازمة لمنع تكرار مثل هذه التصرفات.

وأعرب البيان عن شكره للسيد رئيس الوزراء لحكمته وتصرفه بمسئولية عالية في مواجهة هذا التصرف من قبل الشرطة عندما أوقفت موكبه أمس الاول.

وكان اجتماع حوار القوى السياسية في اليمن قد عقد أمس في صنعاء لبحث الازمة الراهنة والسبل الهادفة إلى إيجاد المعالجة الصحيحة لها.

وقد أقر الاجتماع مناقشة النقاط المطروحة في اطار أربعة محاور تتمثل في استعادة الثقة وتعزيزها وقضايا بناء الدولة اليمنية والقضايا الاقتصادية وآلية المتابعة لتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٢

اليمن: صحيفة الاشتراكي تنشر رواية مختلفة لقضية السامعي

☐ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:

■ اخذت قضية مقتل عضوين من الشرطة العسكرية اليمنية في مدينة تعز والمتهم فيها النائب سلطان السامعي بعداً جديداً امس بعد ظهور اول رد فعل على القضية في صحيفة «الثوري» الناطقة باسم الحزب الاشتراكي الشريك في السلطة. ونشرت الصحيفة نص بيان يشير الى وجهة نظر مختلفة من قضية السامعي.

وقال البيان الذي صدر عن «المؤتمر الجماهيري» في مديريتي خديز والصلو في محافظة تعز «ان اعداداً كبيرة من افراد الشرطة العسكرية وجدت صباح الثلثاء الماضي في نقطة الحوبان في تعز على غير العادة. وعند وصول النائب سلطان السامعي مع مرافقيه الى النقطة، طلب افراد الشرطة العسكرية منه ابراز تصريح (يسمح له بحمل اسلحة) فعرضه عليهم مع بطاقته البرلمانية، الا انهم لم يعيروا ذلك اهتماماً وطلبوا منه الذهاب الى مقر الشرطة العسكرية في المحافظة، وحين تحرك معهم بسيارته الى المدينة تبعه طاقم من الشرطة العسكرية».

واضاف البيان «ان طاقماً آخر اعترض مسار

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن : صحيفة الاشتراكي

تتمة الصفحة الاولى

النائب السامعي عند الجولة قرب قصر حزب البعث في تعز وباشر باطلاق النار في اتجاهه مما دفع مرافقي النائب السامعي الى الرد بالمثل. واستمر تبادل اطلاق النار بين الطرفين فترة محدودة واسفر عن مقتل اثنين من العسكريين واصابة عدد آخر بجروح فيما تمكن النائب السامعي من النجاة ومغادرة موقع النيران ولم يعرف مصيره حتى الآن».

على صعيد آخر اعربت الحكومة الكندية عن «تقديرها العميق وشكرها الجزيل للشيخ عبدالله بن حسين الاحمر عضو المجلس الاستشاري ورئيس الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح، على الجهد الذي بذله لتامين اطلاق سراح المواطن الكندي الذي كان محتجزاً في زراجه في مديرية الحدا وتدخله الحكيم في الوقت المناسب». جاء ذلك في رسالة شكر تسلمها الشيخ عبدالله من السفير الكندي غير المقيم في اليمن والسيد عبدالملك علي زيادة القنصل الفخري لكندا في اليمن، وذلك خلال استقباله لهما الاثنين الماضي.

وذكرت صحيفة «الصحوة» الصادرة امس ان اطلاق المواطن الكندي تم بعد قيام الشيخ عبدالله، ومعه عدد من المشايخ والوجهاء، بزيارة منطقة الحدا حيث استقبل استقبالا كبيراً من مشايخ وأعيان وافراد قبيلة الحدا الذين استجابوا لوساطته وافرجوا عن المواطن الكندي الذي ظل محتجزاً عندهم قرابة اسبوعين واعادوا السيارات التي كانوا احتجزوها.



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٩ فبراير ١٩٩٢

استمرار اعتكاف مسؤول حزبي يمني

نفي أنباء تسليم الفضلي الى سلطات أمن أبين

عدن: من لطفي شطارة

نفى مصدر حكومي يمني أمس أنباء عن اتفاق مجلس الوزراء - في اجتماعه الدوري هذا الاسبوع - على قرار غير معلن بتسليم الشيخ طارق الفضلي، المتهم بمحاولة اغتيال علي صالح عباد (مقبل)، الى السلطات الامنية في محافظة ابين، للتحقيق معه حيث وقعت المحاولة، وجدير بالذكر ان مقبل يشغل منصب مسؤول منظمة الحزب الاشتراكي في المحافظة، اضافة الى عضويته في المكتب السياسي.

وقال المصدر - في تصريح خاص لـ «الشرق الاوسط» - ان «مثل هذه القضايا لا تدخل في اختصاص الحكومة، وهناك اجهزة ومؤسسات تبت في هذه الامور».

واكدت مصادر حزبية ان الفضلي ما زال في صنعاء، حيث تجري التحقيقات معه حول التهم المنسوبة اليه، بينما يواصل مقبل اعتكافه بمنزله في قرية «الدرجاج»، احتجاجا على نقل الفضلي الى صنعاء مباشرة مع وفد الوساطة الذي ذهب اليه في جبل المراقشة، واخرجه من الحصار الذي فرضته قوات الامن عليه هو وانصاره.

وكانت صحيفة «الزمان» اليمنية قد نشرت في مقال حملته أمس ان الهدف من محاولة اغتيال مقبل كان تفجير الحرب الاهلية بين ابناء المحافظة، واحراجها وتصويرها على انها عملية ثار، وتصفية حسابات قديمة.

واضافت ان الشيخ طارق ضحية لتمرير وتنفيذ مخطط المحاولة الفاشلة، وضرب وتصفية الحركات، والتيارات الدينية في اليمن.

ويذكر ان منظمة الحزب الاشتراكي في ابين وجهت مذكرة الى السلطات السياسية والحكومية والبرلمانية، طالبت التدخل لإعادة الشيخ طارق الفضلي الى المحافظة، حسب ما تنص عليه القوانين، لكي يحاكم في موقع الحادث.

٠٠٠٤٩



سلطان أبين السابق لـ «الشرق الأوسط»

لا أنفي خلافي مع الحزب الاشتراكي ولكنني لا أشارك في نشاطات المعارضة

لندن: من عبد الله حمود

نفى السلطان احمد عبد الله الفضلي ـ سلطان زنجبار السابق (محافظة أبين اليمنية حالياً) ـ انه التقى الرئيس علي عبد الله صالح عندما زار صنعاء في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، وقال ان اتصالاته هناك اقتصرت على لقاء الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر ـ شيخ قبائل حاشد ورئيس التجمع اليمني للإصلاح ـ لتسليمه طلباً لاستعادة ممتلكات اسرة الفضلي، اسوة بما حدث بالنسبة لممتلكات أسر السلاطين السابقين، خاصة ان الرئيس اليمني اصدر قراراً بإعادة ممتلكات قبيلة العواذل.

وقال السلطان السابق ـ في مقابلة هاتفية مع «الشرق الأوسط» من مقر اقامته في القاهرة ـ انه التقى الشيخ طارق الفضلي، ابن اخيه عندما زار اليمن العام الماضي، قبل شهر من محاولة اغتيال علي صالح عباد (مقبل) في شهر ديسمبر (كانون الاول) الماضي، واعتصام طارق مع عدد من أعوانه في جبال المراقشة، حتى تمكن وفد وساطة ـ جاء من العاصمة صنعاء ـ من اقناعه بتسليم نفسه، وعادوا به معهم، ولم تتوفر فرصة امام سلطات الأمن في أبين للتحقيق معه.

وأوضح ان «طارق شاب صغير (26 عاماً) عاد الى بلده وحاول ان يعيش هناك، ولكن الحزب الاشتراكي بدأ يثير المشاكل، بعد ان رأى القبائل تلتف حوله»، وعلل ذلك بأن وجود طارق «كان سيضر بوضع الحزب الاشتراكي قبل الانتخابات، ولذلك خشوا وجوده. وعملوا على اخراجه من المنطقة».

ورداً على سؤال حول التوجهات السياسية لطارق الفضلي، والسلاح الذي كان لديه قال السلطان السابق «كان طارق في دولة خليجية، قبل ان يذهب ـ مع غيره ـ لقتال الشيوعيين في افغانستان، وهناك ازداد ارتباطهم بالدين الاسلامي».

ونفى ـ ضمناً ـ علاقة ابن اخيه بمنظمة الجهاد وقال انه «ليس مثل ما يفكرون». وأضاف: «صحبني طارق وغيره من الشباب اثناء وجودي في اليمن، ورأيتهم يعيشون في الوديان والجبال، وسألتهم: لماذا لا يذهبون الى المدن؟ فأجابوا: الحكومة لم توفر لنا شيئاً».

وذكر ان «طارق واخوانه لديهم اسلحة عادية مثل أي قبيلة يمنية اخرى»، وأوضح أن «السلطات المحلية والحكومية تبيع مثل هذه الأسلحة للمواطنين وأبناء القبائل».

ونفى السلطان الفضلي ان طارق اتصل به بعد عودته الى صنعاء من جبل المراقشة، وقال انه «اتصل بوالده الموجود حالياً في الطائف (المملكة العربية السعودية) وقال له: كنت سأسلم نفسي للمسؤولين في أبين، ولكن تأكد لي انهم سيقتلونني اذا سلمت نفسي، وسيزعمون أنني اطلقت عليهم النار ويقتلوني، ولذلك ناشد الشيخ عبد الله الاحمر التدخل، فذهب اليه وفد الوساطة، الذي عاد به الى صنعاء».

وأكد انه لا تربطه «علاقة مع حزب التجمع اليمني للإصلاح». وأضاف: «لكن الشيخ عبد الله الاحمر رئيس قبيلة، وهناك احترام متبادل بينه وبين أي شيخ او سلطان، ومع ذلك ليس بيننا وبين تجمع الاصلاح أي ارتباط حزبي». واستمر يقول: «طلبت منا احزاب ان نشترك معها، ولم نشترك مع أي منها، لأننا لا نريد الارتباط مع طرف ضد آخر».

وقال: «نتمنى للبلد كل خير، ونتمنى لعلي سالم البيض وعلي عبد الله صالح التوفيق في اصلاح شؤون بلدهم، لأنهم اذا ظلموا لم يصلحوا». وأضاف: «نحن لا نعمل في معارضة الحكم اليمني، لقد سمعنا بنبأ وحدة اليمن، ونحن نؤمن بالوحدة على اساس ان فيها ديمقراطية وعدالة، ولكننا صابرون على الوضع، واذا لم يعدلوا فالله موجود، ونتمنى ان ينسى الناس مآسي الفترة الماضية».

ولكن هل يتضمن هذا الرد نوعاً من التهديد يطلقه السلطان السابق ضد النظام الحالي؟ على النحو الذي يتفق مع اتهام «القوى الرجعية» من انصار العهد السابق للثورة اليمنية، تضمن رد السلطان السابق على هذا السؤال شقين اساسيين:

تناول الشق الأول بقوله: «نحن نؤمن بأنه اذا ظلمت فاصبر، هكذا يقول الله تعالى، ونحن لا نريد ان نعمل شيئاً (في مقاومة النظام الحالي)، ولو اننا اردنا شيئاً لفعلناه من قبل، لأن النتيجة ستكون خراباً علينا وعليهم، والوضع في اليمن لا يتحمل ذلك، كما اننا نتمنى للبلد كل خير».

وأضاف ان ذلك لا ينفي وجود الخلاف مع الحزب الاشتراكي، وقال: «هناك خلاف واضح بيننا وبين الحزب الاشتراكي، لأنه نهب اموالنا، وقتل اخواننا، ولم يترك لنا شيئاً، ونفذ نفس مخطط المخابرات البريطانية، للانتقام من الذين اشتغلوا مع عبد الناصر».

واستطرد: «اليمن بلد فقير، وكل ما نهبوه لا يغني، مهما كان بيت سلطان او بيت شخص آخر،



فعائلتنا يزيد عدد افرادها على 700 شخص، وملكية كل شخص محدودة جدا».

وكان الشق الثاني من الاجابة على السؤال يتعلق بتاريخه الوطني بعد ان انسحب من مؤتمر لندن في عام 1964، فقال: «نفاني البريطانيون، ورفضوا عودتي الى اليمن بقرار من وزير المستعمرات، فلم يكن امامي من مكان اذهب اليه سوى مصر، ووجدت هناك احزابا وهيئات تعمل ضد البريطانيين؛ من بينها حزب الرابطة، وحزب القوميين العرب، وكان الجيش المصري في اليمن حينئذ».

وذكر انه اقترح توحيد هذه المنظمات برعاية الجمهورية العربية المتحدة، «فكونا جبهة واحدة (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل) مع عبد الله الاصنج ومحمد سالم باسندوة والسلطان جعبل بن حسين العوذلي وعبد القوي مكاوي وسالم زين وعبد الفتاح اسماعيل، ثم ذهبنا الى تعز للعمل ضد الانجليز، وبعد ذلك طلب منا الانجليز الاسهام في الاعداد للاستقلال، وكان لكل طرف سياسته».

وقال: «عندما طلب مذا الانجليز ان نتفاهم لكي يعطونا الاستقلال، اقترحت ان تكون هناك انتخابات ويختار الشعب ممثليه، ولكن مكاوي والاصنج رفضا، وقالا: لن يمثل شعب الجنوب احد سوانا، فاضطررنا انا وجعبل الى تركهم، وفضل جعبل العودة الى بلده، ولكنه لم يرجع الى الانجليز».

وأضاف: «بقينا في الخارج، ثم حدث سوء تفاهم بيننا (نفى ان يكون الأمر خلافاً على اموال كما سألته «الشرق الأوسط» بناء على معلومات تلقتها)، لأن الاصنج ومكاوي هاجمانا، ورفضا التفاهم للحصول على الاستقلال. وبعد ذلك تآمرا مع الجبهة القومية والجيش، ثم تآمر الانجليز على الجميع».

وعلى الرغم من بقائه في القاهرة وبعض المدن الأخرى طوال هذه السنوات، قال «رجعت الى بلدي بعد الاستقلال كمواطن عادي، وعشت في أبين، ولكنهم دبروا مؤامرة لاغتيالي في طريق العرقوب المؤدي الى دثينة، وهي منطقة جبال وعرة، فدافعت عن نفسي، ثم خرجنا عبر الحدود السعودية على طريق نجران، ولجأت الى هناك». وقال انه «في نفس الوقت دخل افراد من الجبهة القومية الى بيتي، وسرقوا كل ما كان هناك من اموال، وكان من بينهم علي سالم البيض وسالم ربيع علي».



رسالة لفهد من علي صالح ينقلها وزير النفط اليمني

وصل وزير النفط اليمني صالح ابو بكر حسينون الى الرياض امس في «زيارة عمل» ينقل خلالها رسالة الى الملك فهد بن عبدالعزيز عاهل السعودية من الرئيس اليمني علي عبدالله صالح تتناول وفقا لما اعلنه الوزير «سبل تعزيز وتطوير الروابط الاخوية بين البلدين الشقيقين والقضايا التي تهم البلدين».

ولوحظ أن الدكتور عبدالعزيز الخويطر وزير المعارف السعودي المكلف بملف العلاقات مع اليمن رئيس الجانب السعودي في مفاوضات تسوية الخلاف الحدودي بين البلدين كان في استقبال الوزير اليمني في المطار.

وقال حسينون في تصريح قبل مغادرته صنعاء انه سيجري في الرياض مباحثات مع المسؤولين السعوديين تتركز على التعاون بين البلدين بما يخدم المصالح والمنافع المشتركة في هذه المرحلة الهامة في تاريخ الامة العربية.

وقالت وكالة انباء «سبا» اليمنية الرسمية ان الزيارة تندرج «في اطار الاتصالات المتبادلة بين القيادتين في البلدين الشقيقين بهدف فتح آفاق رحبة للتعاون الاخوي في كل المجالات».

وكان الملك فهد والرئيس صالح قد تبادلا مؤخرا رسائل مما اعتبر خطوة على طريق تحسين العلاقات التي تدهورت ابان حرب الخليج.

(وكالات)

تدشين أول بنك يمني تجاري

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ دشن الدكتور حسن محمد مكي، النائب الاول لرئيس الوزراء، اول بنك تجاري يمني في احتفال حضره ممثلون عن البنك الاهلي التجاري السعودي وسيتي بنك الاميركي ورئيس مجلس ادارة بنك «اندو سويس» الفرنسي والمهندس محمد الجنيد محافظ البنك المركزي اليمني. كما حضر الاحتفال عدد كبير من اعضاء السلك الديبلوماسي العربي والاجنبي والقطاع الخاص التجاري اليمني وشخصيات بارزة في البلاد وممثلون عن البنوك الوطنية والعربية والاجنبية كافة العاملة في اليمن.

وقال الشيخ محمد بن يحيى الدويشان، رئيس البنك التجاري اليمني «لا شك ان الجميع يدركون ما حدث لبنك الاعتماد والتجارة الدولي من ملابسات مؤسفة مما اثر على فرعيه في اليمن، الا ان الدور الذي لعبه البنك المركزي اليمني مكن فرع البنك من ان يستعيد عافيته بالتعاون الوثيق مع اللجنة السداسية التي شكلها المودعون اليمنيون، الامر الذي مكننا من الحفاظ على حقوق المودعين».

وأشار الى انه جرت خلال العام الماضي اعادة الودائع على ثلاث دفعات وصلت الى نسبة ٩٠ في المئة بالنسبة للريال اليمني وبنسبة ٦٥ في المئة للدولار الاميركي ولأكثر من ٦٠٠٠ مودع. وقال ان ذلك «اعاد الثقة للجميع ما حدا بهم الى تشكل لجنة اسهمت اسهاماً كبيراً في تاسيس «البنك التجاري اليمني» برأس مال مقداره ٢٥٠ مليون ريال و٥٠ مليون علاوة اصدار.

وقال الدكتور حسن محمد مكي، النائب الاول لرئيس الوزراء «ان اقامة هذا البنك يعيد الثقة للمساهمين»، وشكر الدور الذي اضطلع به البنك المركزي اليمني لرعاية املاك المودعين وحمايتها.



اليمن يدرس اجراءات لتعزيز سلطة القضاء

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ عقد مجلس القضاء الاعلى اجتماعاً مساء امس برئاسة الفريق علي عبدالله صالح وناقش اجراءات متعلقة بتعزيز عمل السلطة القضائية وتحسين مستويات الاداء في اجهزة القضاء.

واقر مجلس القضاء في هذه الجلسة تكليف القضاة في كل المحاكم اليمنية الاستمرار في اعمالهم في فترة الاجازة القضائية خلال شهر رمضان لمواجهة الظروف الخاصة التي تعيشها البلاد نتيجة الانتخابات النيابية العامة وما تتطلبه من اجراءات قانونية خلال مراحلها المختلفة طبقاً للدستور وقانون الانتخابات.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ فبراير ١٩٩٣

لجنة برلمانية تحقق في حادث النائب اليمني

عدن: من لطفي شطارة

شكل مجلس النواب اليمني لجنة لتقصي الحقائق حول قضية المواجهة المسلحة بين النائب سلطان السامعي وحراسه وطاقمين من الشرطة العسكرية، ومازال السامعي «مختفياً» هرباً من قوات الامن، بينما تخشى مصادر حزبية ان تؤثر القضية على صفو العلاقة بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، في الوقت الذي يتحركان فيه نحو التوحد في تنظيم واحد.

واكد مصدر برلماني يمني لـ «الشرق الأوسط» ان اللجنة التي يترأسها محمد المطاع رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب، وعضوية النائبين ناصر عرمان وزكي خليفة، ستقدم تقريرها الى المجلس، قبل ان يتخذ قراراً بشأن رفع الحصانة البرلمانية عن السامعي.

وتتكهن بعض الجهات الحزبية بحدوث تأثيرات سلبية على العلاقة بين الحزبين الحاكمين، لأن مواقف السامعي تتسم بالتعاطف مع الحزب الاشتراكي، كما ان صحيفة «الحدث» - التي يترأس تحريرها - تبنت خط الحزب الاشتراكي في الحملات الاعلامية المتبادلة بين الحزبين، مما جعل السامعي نفسه هدفاً للهجوم من صحف المؤتمر الشعبي، ووجهت اليه تهمة التحريض على اعمال الشغب» التي وقعت في تعز خلال ديسمبر (كانون الاول) الماضي.

وقد أدى اختفاء السامعي منذ

التتمة .... ص 4



لجنة برلمانية

اسبوع، بعد الحصار الذي تفرضه قوات الأمن على عدد من المنازل يعتقد وجوده فيها في تعز، الى تردد شائعات بانه فر الى عدن، ويقال انه يقيم حالياً في منزل احد المسؤولين بالحزب الاشتراكي. لكن مصدراً حكومياً في محافظة عدن اكد لـ «الشرق الأوسط» عدم وجود السامعي في تعز، وقال ان القضية مازالت تدور في اطار محافظة تعز.

وصدر بيان عن الهيئة التنفيذية للمؤتمر الجماهيري في محافظة تعز، «حمل الجهات التي تمارس اعمال التهديد والقمع مسؤولية اي نتائج تنجم عن تصعيد الموقف»، وطالب بسحب «القوات التي تحاصر منطقتي «سامع» و«المسراخ»، واعادة الجنود الى ثكناتهم، وإزالة نقاط التفتيش من مداخل المحافظة، ووضع حل سريع لانتشار القوات المسلحة في تعز احتراماً للدستور والقانون، وتشكيل هيئة تحقيق محايدة في الحادث، وإنهاء التزوير الذي تضمنته التصريحات الامنية»، وتوفير محاكمة عادلة. ومن ناحية اخرى وجه «اولياء دم» الجنود والجرحى الذين سقطوا في المواجهة يوم 16 فبراير (شباط) نداء الى اجهزة الأمن لكي تتحمل مسؤوليتها، وتبحث عن «القاتل الهارب» وانصاره، وتقديمهم الى العدالة، والكشف عن الجهات التي تقف وراءهم.

وكانت المواجهة المسلحة قد وقعت في منطقة الشماسي، امام البنك الزراعي في تعز، وأدت الى مقتل المساعد اول احمد محمد الشعبي، والمساعد اول عبد احمد الفقيه، واصابة الرقيب عبد القادر الحكمي، وجميعهم من رجال الشرطة العسكرية، وكذلك اصابة المواطن احمد عبد اللطيف العبري - سائق سيارة اسعاف - كان يمر بالطريق مصادفة وقت الحادث.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم
القاهرة

التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٣

الاقتصاد

١٢٠ مشروعا جديدا في اليمن

الهيئة العامة للاستثمار فى اليمن منحت خلال الشهور التسعة الماضية تراخيص لنحو ١٢٠ مشروعا، يصل حجم استثماراتها إلى ٢٧ مليار ريال يمنى - صرح بذلك لـ«العالم اليوم» نائب رئيس وزراء اليمن ووزير الصناعة «اقرأ ص٥»

□□

شركة الخليج للتأمين فى قطر حققت أرباحا بلغت قيمتها ٣,٧٢٨,٠٠ ريال قطرى تقريبا عن عام ١٩٩٢. وقد اعتمدت الجمعية العمومية للشركة توصية مجلس الإدارة بتوزيع ٢٠٪ من القيمة الإسمية لكل سهم كأرباح للمساهمين - خاص.

□□

الدكتور محمد هلال رئيس الهيئة المصرية للتوحيد القياسى أكد أن مواصفات الجودة «٩٠٠٠ ايزو» ستصبح خلال السنوات القادمة بمثابة لغة فى التداول التجارى بين بلدان العالم المختلفة وجواز السفر لمرور أى منتج إلى الأسواق العالمية.. وقال فى تصريحات خاصة لـ«العالم اليوم» ان عدد الشركات المصرية التى تقدمت لتطبيق المواصفات وبدأت فعلا فى تنفيذ إجراءات التطوير والتغير ضمن خطة البرامج التدريبية المكثفة بلغ ٢٠٠ شركة. «خاص»

□□

محمد نورى حامد وكيل أول وزارة التجارة والتعاون والتموين السودانية قدر عائدات صادرات الإبل بحوالى مائة وأربعين مليون دولار مقابل تصدير مائتى ألف رأس مشيرا إلى أن ما يفقده السودان من الإبل نتيجة التهريب يقدر بحوالى مائة وخمسين ألف رأس سنويا. «خاص»



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ٢ فبراير ١٩٩٣

رغم حوادث العنف .. نائب رئيس الوزراء اليمنى ورئيس هيئة الاستثمار لـ« العالم اليوم »:

٢٧ مليار ريال حجم الاستثمارات فى اليمن خلال ٩ أشهر

لقاءات مع رجال الأعمال لشرح مزايا قانون الاستثمار الجديد

أجرى الحوار فى صنعاء:
محمد على الديلمى

أكد د. محمد سعيد العطار نائب رئيس الوزراء اليمنى ووزير الصناعة ورئيس الهيئة العامة للاستثمار أن حجم الاستثمارات لنحو ١٢٠ مشروعا حصلت على تراخيص خلال الشهور التسعة الماضية تزيد على ٢٧ مليار ريال يمنى.

وقال إن أحداث العنف التى شهدتها البلاد مؤخرا لم تؤثر على الاستثمارات الأجنبية بل على العكس فإن مناخ الاستثمار فى اليمن يعد حاليا أفضل من ذى قبل خاصة بعد صدور قانون الاستثمار الجديد.

وأوضح أن المستثمرين ورجال الأعمال يدركون أن تمسك الحكومة اليمنية بالديمقراطية والتعددية هو ضمان للاستقرار وأكثر ملاءمة للعمل الاستثمارى وأضاف أن هيئة الاستثمار ستبدأ سلسلة من الندوات واللقاءات مع رجال الأعمال لشرح مزايا مناخ الاستثمار فى اليمن.

وفى مكتبه بالعاصمة اليمنية «صنعاء» أجرت «العالم اليوم» حوارها مع المسئول اليمنى الذى يعد واحدا من الكوادر الاقتصادية البارزة حيث تمرس فى العمل الاقتصادى فى المنظمات الدولية فضلا عن المناصب الحكومية التى شغلها ويشغلها حاليا فى اليمن.



المصدر : العالم اليوم
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٣

● سألناه.. ما هو تقييمكم لتجربة الاستثمار في اليمن؟

□ يمكن القول إن تجربة الاستثمار الخاص بالطبع ليست على المستوى المطلوب ولكن لا يجب أن ننسى أن اليمن لم يفتح المجال للاستثمار إلا منذ فترة قصيرة نسبيا وبالتحديد منذ منتصف السبعينات. قبل ذلك لم يكن الوضع يسمح بالاستثمار بسبب النظام الملكي المتخلف في الجزء الشمالي من الوطن والاستعمار في الجزء الجنوبي وما تلا ذلك من حرب أهلية دامت حتى بداية السبعينات. أيضا لا يمكن القول أن المناخ خلال السبعينات وحتى خلال الثمانينات كان مناسبا تماما للاستثمار. فقد كان هناك نظام اشتراكي في شطر وإجراءات إدارية وبيروقراطية متصلبة في الشطر الآخر. ومع ذلك فقد حقق اليمن انجازات لا بأس بها في مجال الاستثمار.

ولعل أهم ما انجز في هذا المجال خلال الفترة المنصرمة هو اكتساب التجربة في مجال الاستثمار. فالتعامل والتفاعل بين الحكومة والمستثمر خلال أكثر من خمس عشرة سنة قد أوجدت لدى الطرفين خبرة ومقدرة سوف تساعدنا دون شك في الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة للاستثمار خلال الفترة القادمة. فخبرة الدولة مثلا قد انعكست في قانون الاستثمار الجديد الذي عمل على تفادي السلبيات والعوائق التي واجهت الاستثمار في الماضي وهيأت المجال لجذب المزيد من الاستثمارات. كما انعكست خبرة الدولة في أسلوب التعامل مع الاستثمار وتبسيط الإجراءات الإدارية إلى اخره.

الفرص متاحة للجميع

● ما هي المجالات الاستثمارية التي يمكن تقديمها للمستثمر الوطني والعربي والأجنبي؟

□ اليمن مازال في أولى درجات البناء الاقتصادي، ولذلك فهو بحاجة إلى الكثير من الأنشطة الاستثمارية، والكثير من المنتجات إن لم تكن كلها. الفرص مازالت متاحة في جميع المجالات تقريبا والإمكانيات كذلك متوافرة، قانون الاستثمار من جهته فتح الباب للاستثمار اليمني والعربي والأجنبي على حد سواء وباستثناء الاستثمار في تسعة مجالات محددة يطلب فيها من الأجنبي أو العربي اشراك رأس المال اليمني في الاستثمار، وكذلك باستثناء مجالين فقط قصرت على رأس المال اليمني فإن رأس المال اليمني والعربي والأجنبي يحظى بنفس المعاملة ونفس الحقوق. والاستثمار مجال مفتوح أمام الجميع.

بالطبع هناك أولويات نراها مثل الاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية أو الاستثمار الصناعي القائم على المواد الخام المحلية أو الاستثمار السياحي، وهذه مجالات نرى فرص النجاح فيها أكثر من غيرها ولكن هذا لا يعني اقفال الباب أمام الاستثمارات الأخرى بل على العكس نحن نرحب بكل استثمار مفيد.

● ما هي القواعد والأسس التي تنظم عملية الاستثمار في اليمن؟

□ القاعدة الأساسية لتنظيم الاستثمار هي قانون الاستثمار رقم «٢٢» لعام ١٩٩١م وكذلك القواعد والإجراءات التنظيمية التي يصدرها مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار توضيحا وتفصيلا للقانون هذه القواعد مبنية على المبادىء التالية:

أولا: تساوي رأس المال اليمني والعربي والأجنبي في حرية الاستثمار وفي الحقوق والواجبات.

ثانيا: تسهيل الإجراءات الإدارية والتنظيمية أمام المستثمرين.

ثالثا: جذب الاستثمار عن طريق منح مجموعة متكاملة من الامتيازات المالية والمعنوية والإدارية.

تقلص معظم المعوقات

● هناك من المعوقات ما جعل المستثمر يحجم عن استثمار رأس ماله في اليمن. ما هي أهم هذه المعوقات وكيف تواجهها؟

□ لاشك أن توافر الإمكانيات والموارد الطبيعية والقوة البشرية تشجع على الاستثمار في اليمن وتجعله أكثر ربحية وأقل مخاطرة. إلا أن التجربة السابقة قد دللت على أن ذلك وحده لا يكفي لانجاح الاستثمار بسبب وجود عراقيل إدارية وإجراءات بيروقراطية سلبية وخلل في النظام الاقتصادي للبلاد. تلك في رأيي كانت أهم المعوقات.

وقد درست هذه المعوقات لفترة طويلة واقترحت الحلول لها وصدر قانون الاستثمار الجديد. في ضوء هذه المقترحات ولننتظر نتائج تنفيذ القانون.

واستطيع أن أوكد أن معظم العراقيل القديمة قد اختفت أو تقلصت. وإذا كان المستثمر لايزال يجد أمامه مشكلة هنا أو هناك وفي نطاق محدود فإن ذلك عائد إلى حداثة القانون وحداثة الهيئة العامة

للاستثمار. حتى الان لم يطبق القانون الجديد بكل بنوده ولابد من فترة تأرجح بين القوانين والأنظمة السابقة والقانون الجديد.

ولا تثير الاختلالات البسيطة الموجودة حاليا الخوف فنحن نعيها جيداً ونسعى للتخلص منها وقد جعلنا من أهم واجبات قطاع البحوث والتخطيط فى الهيئة العامة للاستثمار متابعة معوقات الاستثمار ودراستها واقتراح الحلول لها، وهذا يجعلنا على معرفة دائمة بأخطائنا وقادرين على تفاديها وإصلاحها قبل أن تشكل ظاهرة. ويبقى القول إن المناخ الاستثمارى اليوم أفضل من ذى قبل والدليل على ذلك حجم التراخيص التى منحت فى الأشهر التسعة الماضية والتى بلغت أكثر من ١٥٠ مشروعا يبلغ إجمالى الاستثمار فيها أكثر من ٢٧ مليار ريال مقابل عدد محدود يعد على الأصابع يرخص سنويا فى الأعوام الماضية. وهذا يدل بوضوح على أن المعوقات قد قلت كثيرا وأن المستثمرين زادت ثقتهم بمناخ الاستثمار فى بلادنا.

امتيازات واعفاءات للمستثمرين

● ما هي التسهيلات التى يمكن أن تقدمها هيئة الاستثمار اليمنية لجذب رأس المال العربى والأجنبى؟

□ نحن لا نكتفى بعوامل الجذب الطبيعية المتمثلة فى اتساع السوق وتوافر العمالة.. إلخ وإنما هناك تسهيلات عديدة تقدم للمستثمر عن طريق الهيئة العامة للاستثمار.

هناك أولا الامتيازات والإعفاءات المالية سواء ما كان منها متعلقا بالإعفاءات الجمركية أو الضريبية. وهى اعفاءات مغرية ومنافسة وهناك ثانيا التسهيلات الإدارية التى تقدمها الهيئة للمشاريع الاستثمارية وتشمل منح المشاريع الاستثمارية كافة الرخص والشهادات المطلوبة من كافة الجهات الحكومية، وبهذا يوفر المستثمر الجهد والوقت الذى كان يضيع فى متابعة قضاياه فى أروقة الوزارات ويجنب المستثمر سلبيات الروتين الحكومي. كما أننا نساعد قدر المستطاع لتمكين المستثمرين من الحصول على الأرض بشكل فردى ونتوقع أن يكون للهيئة دور أكبر فى المستقبل.

● ما أثر هبوط سعر الريال اليمني أمام الدولار الأمريكي بالنسبة للأستثمارات العربية والأجنبية؟

□ أسباب هبوط الريال وقتية وعائدة إلى أسباب غير اقتصادية وسوف يتحسن الريال بزوالها ويعود الريال إلى قيمته الحقيقية. أما بالنسبة لتأثير هذا الانخفاض فأنا لا اعتقد أن ذلك سيثير الخوف للمستثمر، نحن فى الهيئة نقدر حجم الاستثمار الخارجى بناء على قيمة السوق وليس السعر الرسمى للدولار والمستثمر بموجب القانون له الحق ببيع سلعته بدون تحديد سعر من الدولة وبالتالى فإن التكلفة الاقتصادية هى التى تحدد السعر. وبموجب القانون للمستثمر الحق فى فتح حساب بالعملة الصعبة لاستخدامات المشروع الاستثمارى وبذلك كله يستطيع المستثمر أن يتفادى تأثير تذبذب الصرف.

طبعا هناك هامش مخاطرة ضئيل وهو موجود فى كل بلد وليس فى اليمن فقط طالما أن هناك تحويل عملة هناك أيضا مخاطر صرف.

وفى كل الأحوال يمكن أن ننظر إلى الموضوع من جانب اخر وهو الجانب الإيجابى المتمثل فى الانخفاض النسبى لتكلفة اليد العاملة وأجور النقل وغيرها من التكالف المحلية فاليد العاملة التى تكلف المستثمر ١٢٠ ريالا مثلا أى أربعة دولارات بسعر صرف ثلاثين ستكلف المستثمر ثلاثة دولارات فقط بسعر صرف أربعين وهكذا.

الباب مفتوح أمام الاستثمار المشترك

● وماذا عن مجالات الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص فى اليمن؟

□ نحن لا نلزم القطاع الخاص بالاشتراك مع القطاع العام فى أى مجال استثمارى والمجال مفتوح أمام الجميع، والقانون ينظر إلى الاستثمارين العام والخاص بمنظار واحد. إذ إننا فى اليمن الموحد تؤمن بالاقتصاد المبنى على حرية السوق وبالتدرج وهذه خطوة قررها برنامج البناء والإصلاح الذى قدمته الحكومة، ووافق عليه مجلس النواب ومجلس الرئاسة فى ١٩٩١/٢/٢٨.

وبناء على هذا فقيا م استثمار مشترك بين القطاعين أمر عائد إلى كلتا المؤسستين وتوافر الظر وف والمصلحة المشتركة بينهما وبالفعل فقد منحت الهيئة قبل مدة ترخيصا لاستثمار مشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص. ونحن نرحب بمزيد من التعاون.

● هل هناك خطة للهيئة لجذب رؤوس الأموال الوطنية فى الاستثمار داخل الوطن؟

□ الترويج للاستثمار واحد من أنشطة الهيئة المهمة، ومع بداية العام القادم سنبدأ بإقامة بعض الندوات وعقد اللقاءات الموسعة مع رجال الأعمال لاطلاعهم على مناخ الاستثمار ومزايا قانون الاستثمار. كما أننا نخطط لتغطية إعلامية



المصدر : العالم اليوم القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ فبراير ١٩٩٣

دائمة بإصدار نشرة خاص بالاستثمار بالإضافة إلى التعاون مع بعض الصحف والمجلات.

في ظل التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية والأحزاب وما نشأ عن ذلك من عدم استقرار مؤقت. هل دفع ذلك المستثمر الأجنبي للتوقف أو تحويل مشروعاته إلى مناطق أخرى.

ما يسمى بعدم الاستقرار كما ذكرت مؤقت وليس دائما. وبصراحة تامة اعتقد بأن بعض الصحف المحلية والأجنبية قد بالغت كثيرا في الحديث عما يسمى «عدم الاستقرار». وأي بلد ينتقل من الحكم الشمولي إلى ممارسة الديمقراطية والتعددية، لابد أن يعاني من ذلك. وللديمقراطية ثمن، ولكننا نؤمن كل الإيمان بأنه لن تكون هناك تنمية فعلية بدون ديمقراطية كما نؤمن بأن لا ديمقراطية بدون تنمية فهما متلازمتان.

وفي واقع الامر فإن ما يسمى بعدم الاستقرار لا يرجع إلى الممارسة الديمقراطية والتعددية السياسية التي هي عامل استقرار وليس عامل قلق، بل إن ذلك يعود إلى بعض الممارسات الخاطئة التي بدأت تزول فعلا. والمستثمرون يعرفون ذلك جيدا ويدركون أن توجه الدولة والشعب الجاد والصادق لتثبيت أركان الديمقراطية والتعددية هو ضمان للاستقرار وأكثر ملاءمة للعمل الاستثماري. ولذلك، وبرغم ما حدث من اقلاق للأمن، فلم ينسحب اي مستثمر عن استثماره في اليمن ولا توقف أحد أيضا. بل على العكس، فمثلا إحدى الشركات الامريكية الكبرى أرسلت وفدا كبيرا إلى صنعاء للتأكيد على جدية استثمارهم، وكان وصول الوفد بعد أحداث الشغب المؤسفة بثلاثة أو اربعة أيام فقط. وهناك شركات أجنبية عديدة لها مشاريع تحت الدراسة ومازالت تتابعها باهتمام.



اليمن : محاصرة منطقتين بحثاً عن النائب السامعي

□ عدن – من اقبال علي عبدالله:

■ تواصل قوات الامن محاصرة منطقتي سامع والمسراخ اللتين تبعدان ٢٠٠ كيلومتر عن مدينة تعز بحثاً عن النائب سلطان احمد عبدالرب السامعي الذي وجهت اليه سلطات الامن في ١٦ شباط (فبراير) الجاري تهمة اطلاقه وبعض حراسه النار على وحدات من الامن في نقطة الحوبان عند مدخل مدينة تعز مما ادى الى مقتل جنديين.

وافادت مصادر مؤتوق بها في عدن ان السامعي الذي اصيب بجروح نقل سراً من عدن الى القاهرة بعد اختبائه في منزل احد القياديين في الحزب الاشتراكي اليمني الموجود حالياً في صنعاء.

وأشارت المصادر الى ان السامعي نقل مباشرة من تعز الى عدن بواسطة مسؤول في الاشتراكي خشية قيام «رجال الامن بقتله». ورفض احد المسؤولين في «الاشتراكي» في عدن التعليق على صحة وجود السامعي في المدينة وتهريبه الى القاهرة، مكتفياً بالقول: «نريد لجنة محايدة للتحقيق (...) لان السامعي مستهدف منذ أشهر عدة».

ويرى بعض المراقبين ان رفض المسؤول الاشتراكي نفي تورطه في اخفاء السامعي دليل الى وجوده في عدن. لكن معلومات افادت بانه «تمكن من الهرب خارج البلاد مستعملاً وسائل معروفة».

وقال مسؤول أمني لـ «الحياة» امس «لا توجد لدينا اي معلومات او دلائل على وجود السامعي في عدن ولا يحق لنا دهم اي منزل الا بتصريح من النيابة العامة».

الى ذلك، أصدرت «الهيئة التنفيذية للمؤتمر الجماهيري في تعز» بياناً اول من امس عن حادث النائب السامعي قالت فيه: «من المؤسف ان تتورط جهات مسؤولة عبر مصدرها الامني ببث تصريح غير صحيح (عن الحادث) في القناة الاولى للتلفزيون مساء ١٦ شباط (فبراير) الجاري».

المصدر : الحياة اللندنية



التاريخ : ٢٥ فبراير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البيض الى مسقط لاطلاع السلطان قابوس على التطورات اليمنية

□ عدن -
من اقبال علي عبدالله:
□ صنعاء - «الحياة»:

■ اكدت مصادر يمنية مسؤولة امس ان السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة سيقوم بزيارة رسمية لسلطنة عمان مطلع شهر نيسان (ابريل) المقبل.

واشارت هذه المصادر الى أن زيارة البيض تاتي تلبية لدعوة من السيد ثويني بن شهاب الممثل الخاص للسلطان قابوس بن سعيد. وهي الاولى له لدول الخليج منذ توليه مناصب حكومية، بدءاً من ١٩٦٧ عندما كان وزيراً للدفاع في اول حكومة اثر الاستقلال في ما كان يسمى اليمن الجنوبي.

وقالت مصادر موثوق بها ان البيض سيطلع السلطان قابوس على الخطوات المتخذة بين شريكي السلطة الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام لدمجهما في حزب واحد يسمى «حزب المؤتمر الوطني» وهي خطوة يمكن ان تعلن قريباً بعد اتفاق بين هيئات الحزبين.

وهذا امر وصفته الاوساط السياسية بانه ضروري للتخلص من السلبيات التي رافقت الشريكين منذ تحقيق الوحدة في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠.

وكشفت المصادر ان نائب الرئيس اليمني سيطلب من القادة العمانيين التوسط لدى الدول الخليجية لاعادة العلاقات مع بلاده التي تاثرت كثيراً اثناء حرب الخليج الثانية.

وتجدر الاشارة الى ان زيارة المسؤول اليمني الكبير هي الاولى لشخصية في هذا المستوى منذ توقيع اتفاقية الحدود بين البلدين في تشرين الاول (اكتوبر) الماضي.

ترشيح الموظفين

من جهة اخرى اصدرت اللجنة العليا للانتخابات ليل الثلثاء - الاربعاء بياناً طلبت فيه من كبار الموظفين المرشحين تقديم استقالاتهم قبل ٢٧ من الشهر الجاري وذكرت بشروط قبول ترشيحاتهم. فاكدت وجوب تركهم العمل قبل ثلاثة اشهر وخفضت المدة الى شهرين استثنائياً في الانتخابات المقبلة.



بدء العد التنازلي للانتخابات اليمنية

«التجمع» يحث الجميع على المشاركة

صنعاء - من حسام عبدالحميد:

☐ بدات يوم الاحد الماضي المرحلة الثانية من مراحل الاعداد للانتخابات التشريعية اليمنية المقرر اجراؤها في السابع والعشرين من شهر ابريل القادم حيث تم خلالها اعلان جداول الناخبين وتقديم الطعون في هذه الجداول واعلان الجداول النهائية وتستمر هذه المرحلة ثلاثين يوما.

وكانت المرحلة الاولى وهي مرحلة القيد والتسجيل قد انتهت يوم الجمعة الماضي وتشير التقارير الى ان عدد المسجلين وصل الى حوالي مليونين وثلاثمائة الف ناخب وناخبة.

وقد شهدت هذه المرحلة العديد من المخالفات القانونية التي ارتكبتها الاحزاب وتمت احالتها الى النيابة والقضاء ولاتخاذ الاجراءات اللازمة، وتشير التقارير الى تدني نسبة المسجلين من النساء بالرغم من ان نسبتهن تفوق نسبة الرجال بالنسبة للتعداد السكاني العام ويرجع بعض المراقبين سبب ذلك الى تمسك المرأة اليمنية بقيم وتقاليد تعتبرها اسلامية، كما ان اشتراط اللجنة العليا للانتخابات ضرورة وجود صورتين للمرأة جعل البعض منهن يحجمن عن المشاركة في عملية التسجيل بحجة ان الصور حرام او الشك في اساءة استخدام هذه الصور

الا ان الحملة التي قادها التجمع اليمني للاصلاح «حركة اسلامية» ساهمت في دفع المرأة اليمنية للمشاركة حيث اكد علماء التجمع اليمني للاصلاح بالاضافة الى عدد أخر من علماء اليمن ان مشاركة المرأة في هذا الامر لا تعد خروجا على القيم والمبادىء الاسلامية بل انها واجب شرعي وضرورة وطنية. ■



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٣

من يحدد سعر الدولار في اليمن؟

تجار كبار يتحكمون من منازلهم في سوق الصرف اليمنية «سوق الملح» يتحمل المغامرة. والعطارون دخلوا تجارة العملة

● الرسميون يحملون الأيدي الخفية مسؤولية تدهور الريال وخبراء الاقتصاد يعتبرون زيادة عرض النقد المشكلة الأولى

صنعاء: من حمود منصر

تعرضت العملة اليمنية (الريال) لعدة انهيارات في قيمتها الشرائية وسعر صرفها في مقابل العملات الاجنبية منذ الاشهر الاولى لقيام الوحدة. وكان اشهر انهيار لقيمة الريال اليمني حدث اواخر نوفمبر (تشرين الثاني) ومطلع ديسمبر (كانون الاول) من العام الماضي حيث انخفض سعر الريال بنسبة 65 في المائة وقفز سعر صرف الدولار الى 55 ريالاً في شهر ديسمبر بعد ان حقق شبه استقرار خلال الاشهر الثلاثة السابقة بمعدل 35 ريالاً للدولار الواحد. وكان لتلك الانهيارات في قيمة العملة المحلية انعكاسات مباشرة على الاسعار في الاسواق اليمنية سرعان ما دفعت الى خروج المواطنين للتعبير عن احتجاجهم على تدهور الأوضاع المعيشية وتفاقم الازمة الاقتصادية، وتحولت مسيرات الاحتجاج في الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر الى اعمال شغب واضطرابات اجتاحت عددا من عواصم المحافظات والمدن اليمنية الاخرى سقط فيها نحو 25 قتيلاً و107 جرحى حسب احصاءات وزارة الداخلية اليمنية، واعتقل ما يزيد على 700 شخص خلالها، فضلاً عن اعمال النهب والسلب والتهديم التي تعرضت لها العديد من المؤسسات الحكومية والاقتصادية والمتاجر والسيارات.

ولمعالجة تلك الاوضاع سارعت الحكومة اليمنية الى اتخاذ سلسلة من القرارات الاقتصادية في اجتماع مشترك مع مجلس الرئاسة كان من ضمنها سرعة اصدار لائحة لتنظيم سوق الصرافة وتداول النقد، واتهمت السلطات الرسمية آنذاك ما اسمتهم بالأيادي الخفية المضاربة بسعر صرف العملات مقابل العملة المحلية. وأكد حيدر العطاس رئيس الوزراء اليمني في مؤتمر صحافي في صنعاء ان السعر الذي وصل اليه الدولار الامريكي مقابل الريال اليمني مطلع شهر ديسمبر الماضي كان مبالغا فيه، فضلاً عن المماحكات السياسية بين الحزبين الرئيسيين الشريكين في السلطة «الحزب الاشتراكي» و«المؤتمر الشعبي العام» والمهاترات في صحف الحزبين، وترويج اخبار عن طبع 100 مليار ريال قامت به الحكومة دون غطاء والتي سببت انعكاسات خطيرة على الأوضاع العامة في البلاد آنذاك.

وعلى الرغم من الاجراءات العاجلة التي اتخذتها الحكومة، بما فيها اقرار زيادة المرتبات بنسبة 70 في المائة للموظفين، وتشكيل لجنة



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٢

خماسية مشتركة من الحكومة والقطاع التجاري لدراسة الاوضاع التموينية، والتحكم باسعار السلع، وكذا اعداد واصدار لائحة الصرافة، فإن مظاهر الازمة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد اليمني ما تزال حادة، واهم مظاهرها كما يقول احمد حسين الباشا وكيل وزارة المالية تتمثل في تدهور سعر العملة المحلية، والعجز المزمن في الموازنة العامة، والعجز في ميزان المدفوعات، وتزايد معدلات التضخم الذي يعبر عنه الغلاء، واستمرار ارتفاع الاسعار وارتفاع معدلات البطالة، والنقص الشديد في موارد الدولة من العملات الاجنبية، وضخامة المديونية الخارجية، وانخفاض معدلات نمو الناتج القومي.

ويشير خبراء الاقتصاد الى ان التدهور المتسارع الذي تعرض له سعر صرف العملة المحلية في مقابل العملات الاجنبية من أهم اسبابه تعرض العملة اليمنية للمضاربة الواسعة في سوق الصرافة «الموازية»، وأدى ارتفاع معدلات التضخم خلال العام 1992 الى تناقص القيمة الشرائية للريال بشكل ملحوظ خلال نفس العام، وفي الظروف التي يعبر عنها بانها طبيعية حيث تدهور سعر صرف الريال تدريجياً من 32 ريالاً للدولار الامريكي في يناير (كانون الثاني) 1992 الى 55 ريالاً مطلع ديسمبر من نفس العام، ثم تراجع الى 42 ريالاً للدولار الواحد بعد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة عقب احداث الشغب، وظل سعر الصرف في السوق الموازية يتارجح ما بين 43 و47 ريالا للدولار الواحد حتى شهر فبراير (شباط) الجاري، رغم الآمال التي علقت على اجراءات الحكومة وخاصة بعد صدور لائحة تنظيم سوق الصرافة.

ويؤكد المشتغلون في شؤون الاقتصاد من اليمنيين بأن زيادة عرض الريال يعد سبباً رئيسياً في الانهيار المتواصل لقيمته امام العملات الاجنبية عامة، والدولار خاصة، حيث تباع كمية النقد المحلية في سوق الصرافة كأي سلعة اخرى، وتخضع لمبدأ العرض والطلب، ويؤكد الدكتور سيف العسلي رئيس قسم الاقتصاد في كلية التجارة بجامعة صنعاء ان زيادة عرض النقود المحلية في اسواق الصرف بكميات تفوق الطلب عليها وادت الى انخفاض قيمتها وزيادة العرض النقدي جاءت استجابة للعجز في الميزانية العامة للدولة وخضوع سوق النقد الاجنبي لعدد من الصرافين المحتكرين نتيجة للسياسات التي اتبعتها الدولة للتعامل مع ازمة النقد الاجنبي.

المتحكمون في السوق

من يحدد سعر الصرف اليومي في السوق؟ رد على هذا السؤال عدد من المشتغلين في سوق الصرافة الكائن في «سوق الملح» في وسط مدينة صنعاء القديمة، بان تجار العملة «الكبار» هم الذين يحددون سعر الدولار مساء كل يوم، ويبلغون الصيارفة بالهاتف من منازلهم بالسعر الجديد.

وكشف عدد من الصرافين الذين جرى الحديث معهم عن وجود ثلاث فئات من المشتغلين في الصرافة في السوق النقدية اليمنية الموازية: فئة التجار الكبار «البيوت التجارية»، وهؤلاء يملكون كميات كبيرة من العملات الاجنبية، يعقدون الصفقات الكبيرة وهم في منازلهم، تتبعهم الفئة الثانية، وهم الصرافين المباشرين في «سوق الملح» خاصة «صرافي الشنطة» وهؤلاء فئة تعمل في السوق بشكل يومي وبمبالغ محدودة، ويعتبرون مزاولة مهنة الصرافة مغامرة كبيرة لأنهم يبحثون عن هامش ربحي محدود من خلال تصريف عشرات الآلاف من الريالات اليمنية مقابل العملات الأخرى ليحصلوا على حاجتهم، وتواجههم مخاطر رواج العملات المزيفة الذي تفشى خلال العام الماضي في السوق اليمنية، وتمكنت الشرطة من كشف عدد من العصابات والكميات النقدية المزيفة من العملات الاجنبية، ثم انهم في حالة استنفار عندما تتصاعد اسعار صرف العملات الاجنبية في مقابل العملة المحلية خشية مباغتة الشرطة لهم والقبض عليهم، كما حدث خلال فترات مختلفة من العام الماضي، وهؤلاء فئة من الصرافين يتعاملون مع النقود في سوق الصرافة كمجرد سلعة يشترونها بثمن معين، ويبيعونها بثمن يضمن لهم تحقيق هامش ربحي يفي بحاجتهم، ومثلهم ظهرت فئة ثالثة تزاول عملية الصرافة الى جانب عملها التجاري فتجد في «سوق الملح، العطارين، او تجار المصنعات التقليدية الفضية، وكذا تجار التجزئة وكلهم يقومون باعمال الصرافة، وتداول العملات كسلعة من السلع التي يعرضونها في محلاتهم، والغاية من ذلك كما يؤكدون هو الحصول على الربح فقط.

كل تلك الفئات كانت تعمل في ظل عدم وجود قانون ينظم العمل، ولائحة تحكم تداول النقد في سوق الصرافة.

ولكن بعد صدور لائحة الصرافة، وأعلان البنك المركزي للراغبين بالاشتغال في الصرافة، التقدم بطلب الحصول على تراخيص رسمية وفق عدد من الشروط والمواصفات التي حددها في دليل طلب الترخيص، ولكن ماذا سيبقى من هذه الفئات؟

تجار الشنطة

تجار الشنطة، والصرافين على الأرصفة، وفي محلات تجارة التجزئة يعتبرون شروط منح التراخيص التي حددها البنك المركزي اليمني مجحفة، ولن يتمكنوا من الحصول على التراخيص اذا ما طبقت، وهنا يشيرون الى ان الشروط المحددة في لائحة تنظيم سوق الصرافة تجعل هذه المهنة محتكرة من قبل التجار الكبار فقط بالرغم من انهم هم الذين يضاربون في اسعار الصرف بين الحين والآخر.

علماً بان دليل اجراءات وشروط منح تراخيص مزاولة اعمال الصرافة الذي اصدره البنك المركزي في اوائل شهر فبراير الجاري، يؤكد منح موافقة مبدئية لمقدم الطلب، وبعد التاكد من استيفاء كافة الشروط يصدر البنك المركزي الترخيص النهائي، ويتم قيده في السجل الخاص بشركات ومنشآت الصرافة العاملة، بعد ان يكون قد اتم مقدم الطلب الاجراءات الخاصة بالحصول على السجل التجاري، وتقديم نسخة منه الى البنك المركزي.

وتحدد لائحة تنظيم اعمال الصرافة في اليمن مدة صلاحية الترخيص بثلاث سنوات، وللبنك المركزي تجديده بعد انتهاء مدته في حال عدم وجود مخالفات، وتمنح الفقرة «ب» من المادة 6 من اللائحة الحق للبنك بإصدار قرار بسحب الترخيص في حال عدم التزام المرخص له باحكام اللائحة.

وتحدد اللائحة من يجوز منحهم تراخيص مزاولة اعمال الصرافة بفئتين فقط:

- الفئة الأولى: تشمل الشركات المساهمة اليمنية، او الشركات ذات المسؤولية المحدودة على ان تكون اسهم او حصص الشركاء اسمية ومملوكة ليمنيين.
- الفئة الثانية: تشمل المنشآت الفردية او شركات الاشخاص المؤسسة وفقاً للقوانين اليمنية النافذة، ويمتلكها يمنيون ايضاً.

وتشترط الا يقل رأسمال الشركة المدفوع للفئة الأولى عن 20 مليون

ريال، وللفئة الثانية عن مليون ريال، وتحظر على الصراف ان يجمع تحت الاسم او الشكل القانوني الذي صرح له بمباشرة العمل بموجبه بين اعمال الصرافة واي عمل تجاري آخر.

كما اشترطت اللائحة الجديدة على الصراف ان يودع قبل مباشرة العمل وديعة نقدية مقدارها 25 في المائة من راس المال المدفوع لشركات الفئات الاولى وشركات منشات الفئة الثانية لدى أي بنك تجاري مرخص لامر محافظ البنك المركزي كضمان بالتقيد باحكام اللائحة، وتعامل معاملة الودائع في البنوك التجارية، ولا تجيز للصراف ان ينهي اعماله او ان يتوقف عنها الا بموافقة مكتوبة من البنك.

ويقدر الخبراء الاقتصاديون جدوى اللائحة في تنظيم عمل الصراف فقط دون اي اثر في مجال التحكم باسعار الصرف، ويرون ان سعر صرف العملة المحلية سيظل خاضعاً للعرض والطلب، وما تضمنه الفصل الثالث، والرابع من اللائحة المذكورة يؤكد تلك التقديرات حيث شمل الفصلان على تحديد اعمال الصرافة المسموح بها والاعمال المحظورة على الصراف، ويجري كل ذلك تحت نظر البنك المركزي حيث تنص المادة 14 على ان يسمح للصراف بشراء اوراق النقد الاجنبي وبيعها لحسابه وتحت مسؤوليته، وكذا شراء او تحصيل وبيع الشيكات السياحية والمصرفية الصادرة عن البنوك العاملة في اليمن او في الخارج. وايضاً شراء او بيع المعادن الثمينة، واجراء او قبول اي تحويلات من وإلى الخارج ويسمح لهم بإخراج العملة بإذن مسبق من البنك المركزي.

ولا تجيز اللائحة للصراف القيام باي عمل من اعمال البنوك، وتحظر عليه اخذ مراكز في سوق الصرف الآجل الاجنبي او تحمل اي التزامات عرضية مشابهة كما لا تجيز للصراف الحصول على تسهيلات ائتمانية مباشرة او غير مباشرة الا بموافقة مسبقة مكتوبة من البنك المركزي، ويمنع على اي من الشركاء في شركات الصرافة سحب اية مبالغ تتجاوز حصتهم من الارباح السنوية الصافية من الشركة، او ان يقترض من الشركة او ان يقدم قرضاً لها الا بعد الحصول على موافقة مسبقة من البنك.

وتؤكد المادة 20 من اللائحة عدم الجواز للصراف القيام باعمال المضاربة غير المشروعة بالعملات الاجنبية والمعادن الثمينة باي طريقة او وسيلة بما في ذلك اذاعة وقائع مختلفة او مفتعلة.

وفي ما عدا ذلك اشارت المادة 15إلى ان تحديد اسعار بيع وشراء العملات الاجنبية في سوق الصرف الموازية يتم بواسطة لجنة تتكون من رئيس ادارة جمعية البنوك - رئيساً - وعضوين من نفس الجمعية، وعضوين من مجلس ادارة جمعية الصيارفة، وعضو من الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، ويمثل البنك المركزي مندوب من الادارة العامة للرقابة على البنوك تكون له صفة المراقب فقط على ان تسترشد اللجنة عند تحديد سعر الصرف بمؤشرات السوق للوصول الى وضع سعر صرف واقعي يتناسب مع اليات السوق القائمة.

وبالرغم من تلك الشروط التي حددتها اللائحة، للعمل في مجال الصرافة وتداول العملات النقدية فإنه تم اخضاع الصرافين وفق اللائحة الجديدة لقواعد اشراف ومراقبة دقيقة من قبل البنك المركزي تجعلهم بمثابة ادارة متفرعة عنه دون تحديد اليات عملية لتدخل بنك البنوك في حال تعرض العملة المحلية لانهيارات حادة، لحمايتها، وحماية الصيارفة ايضا باعتبارهم قطاعا خاضعا لرقابة واشراف البنك.

فاللائحة تخضع الصراف لرقابة البنك، وتلزمه بتقديم بيانات دورية عن مراكزه المالية، او عن اجماليات عملياته الصرافية، كما تشترط الا يقل راسمال الشركة او المنشاة الصرافية في أي وقت من الاوقات عن الحد الأدنى المقرر للفئة التي رخصت من اجلها، وتمنح البنك حق تكليف موظفيه تفتيش شركات ومنشات الصرافة المرخص لها عندما يرى ذلك ضرورياً، ويلزم الصرافين بجميع فئاتهم تعيين محاسبين قانونيين لمراجعة حساباتهم مع الالتزام بموافاة البنك بصورة من الميزانية في نهاية السنة المالية، وحساب الخسائر والأرباح عن السنة المالية المنتهية كما تؤكد على ان تراعي شركات ومنشات الصرافة المرخص لها عدم الاحتفاظ برصيد تشغيل من العملات الاجنبية يتجاوز ما يعادل راس المال المدفوع والاحتياطيات المكونة، ويتعين عليها التخلص من الفائض على رصيد التشغيل المسموح به - ان وجد - بالبيع في موعد اقصاه نهاية ساعات عمل يوم السبت من كل اسبوع. وللبنك تحديد ساعات التعامل مع الجمهور للفترة الصباحية او المسائية لمنشات وشركات الصرافة لجميع أيام الاسبوع.

وعلى الرغم من مضي ما يقرب من الشهرين على صدور هذه اللائحة فإنه لم يبدأ تطبيقها، حيث ما تزال اعمال الصرافة تسير بالاسلوب القديم والمسؤولون في البنك المركزي يرفضون التعليق على عدم البدء بتطبيق اللائحة رغم الاعلان للراغبين بالتقدم بطلبات الترخيص. ويرى المسؤولون في البنك ان اي حديث عن سوق الصرافة، وعن تطبيق اللائحة امر سابق لاوانه، وليس من تفسير لذلك سوى تردد بعض الصرافين عن التقدم بطلب الترخيص كون اللائحة تضعهم تحت الوصاية المباشرة للبنك المركزي دون ان تكون قد الزمته باتخاذ اي اجراء للتدخل لإنقاذ الموقف اذا ما حصل اختلال في سوق الصرافة كان يتدخل لدعم العملة المحلية، او ينقذ اموال الصرافين في حال تدهور قيمة عملة اجنبية ما باي اسلوب من الاساليب المالية المتعارف عليها. ومعظم الصرافين الحاليين يرون انه لا يمكن الحد من تصاعد سعر صرف العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية الا بتدخل الدولة ممثلة بالبنك المركزي ليضخ كميات من العملات الاجنبية في السوق تحقق التوازن وتوقف تدهور قيمة العملة المحلية، وهو ما لا يستطيع البنك فعله في الظروف الراهنة للندرة التي يعانيها هو بالذات في العملات الصعبة لشحة الايرادات العامة بالعملات الاجنبية خلال السنوات الثلاث الماضية نتيجة الاختلال الكبير في ميزان المدفوعات، والميزان التجاري، والعجز الكبير الذي ظهر في الميزانية العامة للدولة خلال العام 1992.



المصدر : الخليج - القطرية

التاريخ : ٤/٢/٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وصول فريق تفتيش نووي الى بغداد

العراق يطالب اليمن بالافراج عن ارصدته

وصل فريق من خبراء الاسلحة بالامم المتحدة الى بغداد امس، قائلين انهم يعتزمون التفتيش على مواقع جديدة لمعرفة ما اذا كان العراق لا يزال يواصل برنامجه النووي الذي كان سريا ذات يوم.

وقال ديمتري بيريكوس الذي يترأس فريقا مؤلفا من ٢٤ خبيرا بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ان عمليات التفتيش ستستمر لان العراق لم يمتثل بعد تماما لشروط وقف اطلاق النار في حرب الخليج عام ١٩٩١.

وقال للصحفيين لدى وصوله الى بغداد «هناك معلومات بانها (المواقع الجديدة) ربما كانت تضم شيئا له صلة بالنوويات. وسنذهب الى هناك ونرى ما اذا كانت المعلومات صحيحة ام خاطئة».

ولم يحدد بيريكوس المواقع الجديدة كما لم يذكر لماذا لم تزرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية المكلفة من مجلس الامن بالقضاء على برنامج التسلح النووي العراقي خلال ١٧ عملية تفتيش سابقة.

وتعد هذه خامس بعثة تفتيش نووية برئاسة العالم اليوناني بيريكوس.

وقال بيريكوس ان عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية سوف تستمر لانه يعتقد ان العراق لا يزال ابعد ما يكون عن التقيد التام بقواعد التفتيش النووي.

وقال ان احجام العراق عن الكشف عن اسماء موردين يمثل عقبة كبيرة في طريق الامتثال التام «لانك اذا حصلت على بعض الاسماء فستكون هذه روحا طيبة اما اذا لم تحصل على اي شيء فسوف تظل الخطابات مجرد كلمات».

ويقول العراق ان الكشف عن اسماء الافراد قد يعرضهم لاعمال «الاسرائيليين» ضدهم او يعرضهم للاضطهاد في بلادهم.

وقال بيريكوس ان الامم المتحدة لم تطلب قط اسماء العلماء العراقيين «ونحن نعرف ما يكفي من اسماء العلماء العراقيين لكي نطلب مقابلتهم اذا اردنا».

وقال ان العراق ليس ملزما فقط باحترام قرار مجلس الامن الدولي رقم ٦٨٧ ولكن ايضا باحترام القرارات اللاحقة التي تنص على الية امتثاله حاليا ومستقبلا.

ويقضي القرار ٦٨٧ الذي اوقف اطلاق النار في حرب الخليج بتكليف لجنة خاصة من الامم المتحدة بالاشراف على ما لدى بغداد من اسلحة الدمار الشامل والتاكد من الا تعود الى ممارسة انشطة مماثلة مستقبلا.

وقال بيريكوس ان القرارين ٦٨٧ و٧٠٧ يوضحان بجلاء ان العراق وعلماءه «لا يمكن ان تكون لهم صلة باي شيء نووي باستثناء استخدام النظائر المشعة في الطب والزراعة والصناعة».

واضاف قوله انه من بين مهام الامم المتحدة العمل على ان ينأى العلماء العراقيون بانفسهم عن اي نشاط محظور حاليا ومستقبلا.

من جهة اخرى، قالت انباء يمنية ان العراق طلب من اليمن الافراج عن الارصدة العراقية المجمدة لديه ودفع ثمن البترول الذي حصل عليه من ناقلتين عراقيتين اضطرتا للبقاء في ميناء عدن منذ ازمة الاحتلال العراقي للكويت.

وكانت الامم المتحدة قد قدرت حجم الارصدة العراقية المجمدة في اليمن بمقتضى قرار الحظر الاقتصادي بحوالي ٢٣،٥ مليون دولار.

وقالت صحيفة «الايام» اليمنية ان محللين يربطون المطالبة العراقية بتحسن العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية.

وعلم ان برزان التكريتي الاخ غير الشقيق للرئيس صدام حسين هو الذي نقل الطلب خلال زيارة لصنعاء ضمن جولة عربية وصل في اطارها الى ليبيا امس حيث استقبله وزير الخارجية عمر المنتصر.

وقالت مجلة «الف باء» الرسمية العراقية ان وزير الصحة العراقي اصدر قرارا يوجب على العرب غير المقيمين والاجانب دفع مصاريف العلاج والفحوصات الطبية في المستشفيات العراقية بالعملة الصعبة.

ولم تحدد المجلة موعد بدء سريان القرار لكنها قالت انه سيتم مستقبلا وان المصاريف ستحسب وفقا لسعر الصرف الرسمي والذي يبلغ ٣،٢ دولار للدينار بينما يقدر الدولار الامريكي بنحو ٣٥ دينارا في السوق السوداء في بغداد. وحددت وزارة الصحة تكاليف شغل سرير مستشفى بما يصل الى ٨٠ دينارا او نحو ٢٥٠ دولارا في الليلة الواحدة.

وعلم لدى صندوق الامم المتحدة لرعاية الطفولة «اليونيسيف» في بغداد ان الصندوق سيمنح مساعدة غذائية وطبية زنتها ٤٥ طنا الى العراق.

وقال مصدر مطلع ان طائرة «البوئين» مستاجرة لحساب اليونيسيف ستصل غدا (الجمعة) الى الحبانية محملة بالمواد المذكورة.

وبدات الامم المتحدة مباحثات مع العراق للتوصل الى اتفاق جديد ينظم عمليات الاغاثة الانسانية التي تقوم بها في شمال العراق الذي تعيش فيه اغلبية كردية وفي الجنوب الذي تعيش فيه اغلبية شيعية.

وقال مسؤول اغاثة دولي في اربيل ان موظفين يعيشون هدوءا نسبيا في ما يبدو انه توقف في حملة التحرش التي كان يشنها العراق ضدهم. لكنه اضاف: «نحن قلقون من امكانية تزايد المشاكل الامنية بحلول نهاية شهر مارس لدى انتهاء سريان مذكرة التفاهم الحالية».

وتوقفت قوافل الاغاثة لمدة اسبوعين في ديسمبر / كانون الاول الماضي بعد ان الفت الولايات المتحدة وتركيا مسؤولية الهجمات على الاكراد انفسهم.

الى ذلك قال ناطق باسم الخارجية التركية امس ان القائم بالاعمال التركي سادي تشاليسلار سيغادر اليوم الخميس انقرة الى بغداد عن طريق عمان تنفيذا لقرار الحكومة التركية باعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق.

واوضح الناطق في مؤتمر صحافي ان تطبيق قرار انقرة باعادة العلاقات الدبلوماسية تاجل الى امس بسبب «التطورات الداخلية في العراق». وكانت السلطات العراقية طالبت مرارا من تركيا رفع مستوى ممثلها في بغداد الى رتبة سفير. (وكالات)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٣

اليمن: بدأت الترتيبات النهائية لاعلان توحيد قيادتي الحزبين

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ اكدت مصادر مسؤولة في قيادتي الحزبين الحاكمين في اليمن، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، ان «الترتيبات النهائية تجري الآن لتوحيد الهيئتين القياديتين للحزبين وهما اللجنة العامة والمكتب السياسي، كخطوة اولى على طريق توحيدهما في تنظيم واحد اتفق على تسميته حزب المؤتمر اليمني». واضافت هذه المصادر: «ان توحيد الهيئتين القياديتين سيتم قريباً قبل موعد الانتخابات النيابية (البرلمان) في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل بهدف تمكين الحزبين من خوض الانتخابات في قوائم واحدة».

وقالت ان هذا الاتجاه أوجد انقساماً ليس في قيادة الاشتراكي فحسب بل في قواعده ايضاً، اذ اشارت معلومات موثوق بها الى ان قيادتي المؤتمر والاشتراكي في محافظة عدن لم تتفقا على ذلك في اجتماعهما المشترك مساء الاثنين الماضي.

وترى الاوساط السياسية ان «بعض عناصر الاشتراكي تنوي الانسحاب من الحزب اذا قررت قيادته ان تتوحد مع المؤتمر ودخول الانتخابات في قوائم واحدة». واكدت ان العناصر الرافضة تشير الى قوة الحزب ومكانته في المجتمع وضمان فوزه «الساحق» في الانتخابات، فيما ترى العناصر القيادية الاخرى التي يتزعمها السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي ان قوة الحزب بعد توحيد البلاد في ٢٢ آيار (مايو) ١٩٩٠ ضعفت بسبب وجود احزاب سياسية قوية برزت في الساحة.

وتقول الاوساط نفسها: «ان توحيد الحزبين يعني انه لن تبقى خارج السلطة قوى مؤثرة تهزمهما على رغم وجود قوى كثيرة غيرهما. بل ان هذه القوى قد تضطر الى التحالف مع الحزبين في اطارهما التوحيدي الجديد».

وكانت اوساط في الحزب الاشتراكي اكدت لـ «الحياة» امس ان «الجناح الرافض التوحيد مع المؤتمر وهو الجناح الذي يتزعمه السيدان سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للاشتراكي وجار الله عمر عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية للحزب، قد بدأ باظهار ليونة في مواقفه الرافضة بعد تفهم سالم صالح وجارالله ايجابيات التوحيد، الامر الذي يؤكده قرار سالم صالح بالعودة الى صنعاء بعد انتهاء فترة علاجه في مستشفى مصفاة عدن للمشاركة في الاجتماع المشترك لقيادتي الحزبين الحاكمين، اذ ستقر في هذا الاجتماع الصيغة النهائية لتوحيد الهيئتين القياديتين كخطوة اولى وعملية للتوحيد الكامل للحزبين».

٣٣٤٣٠٩

اليمن تتسلم موافقة البنك الدولي على منحها قرضاً قيمته ٥٠ مليون دولار

● عدن - «الحياة» - تسلمت الحكومة اليمنية موافقة البنك الدولي بمنحها قرضاً مالياً مقداره ٥٠ مليون دولار ضمن شروط وصفتها مصادر اقتصادية يمنية بأنها «غير مجدية بالنسبة للوضع الاقتصادي القائم في البلاد».

وعلمت «الحياة» ان قرض البنك الدولي لليمن خصص لتنمية وتطوير مجال الاستثمار السمكي ومساعدة المشتغلين في مجال الصيد.

وقالت مصادر مسؤولة في وزارة الثروة السمكية ان «القرض سوف يمنح للمشتغلين في مجال الصيد كقروض دون فائدة - ارباح - بهدف تطوير مهاراتهم وتحسين اوضاعهم المعيشية والحياتية وايجاد الوسائل والامكانات لتطوير الجانب السمكي بما يزيد من صادرات اليمن من الثروة السمكية الى الخارج».

وتشتهر السواحل اليمنية بوفرة الاسماك الجيدة خصوصاً اسماك «الحبار» التي تعود على البلاد بمبالغ طائلة من العملات الاجنبية حيث تصدر اليمن اسماكها الى العديد من بلدان العالم، منها روسيا واليابان ومصر وبعض دول آسيا.



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٣

عالم بلا حدود

فاروق لقمان

مناطق حرة بالجملة

من المنتظر إعلان محافظة عدن العاصمة الاقتصادية للجمهورية اليمنية منطقة حرة بعد انتهاء شركة ريثيون الأمريكية من إعداد دراستها وتقديم توصياتها بجدوى المشروع. وكانت الشركة قد شكلت فريقا من الخبراء في العام الماضي لذلك الغرض.

وذكرت الأنباء الأولية التي نشرت منذ أسابيع أن مشروع القانون الذي تدرسه الحكومة ومجلس النواب في صنعاء «يعطي كل الضمانات للمشاريع داخل المنطقة ضد التأميم ويؤمن أموال المستثمرين والمشاريع المنشأة داخل المنطقة الحرة، بالإضافة إلى انه لا يميز بين جنسيات المستثمرين ولا يعطي امتيازا للمواطن على الأجنبي ولا يشترط تسجيل الوكيل المحلي أو تحديد نسبة من رأسمال المشروع للمواطن اليمني»

وبقية تفاصيل الدراسة متوفرة وقد نشر أجزاء منها في حينها.

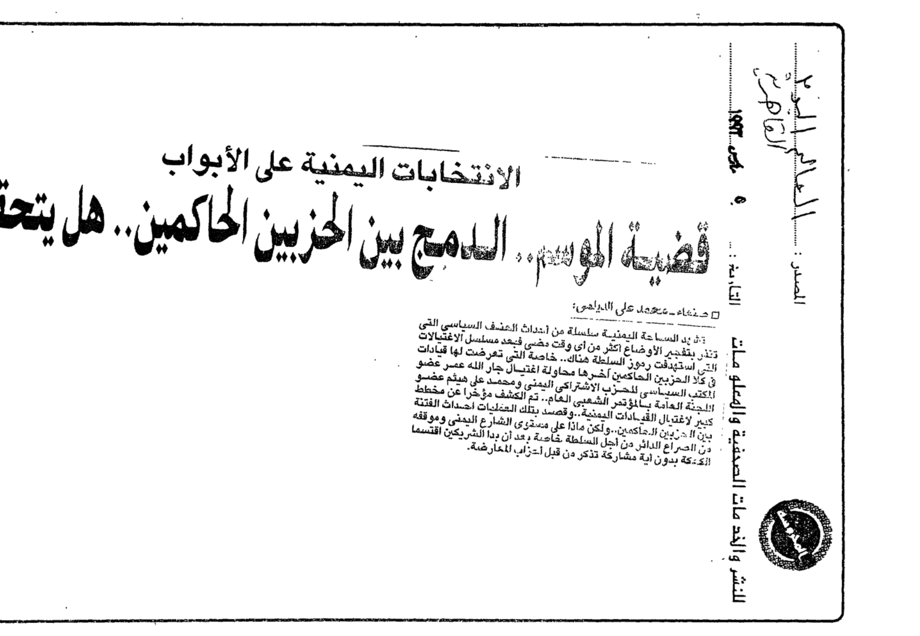
لكن الذي لا يمكن تفسيره قرار حكومة «جمهورية اليمن الديمقراطية» السابقة بإلغاء وضع ميناء عدن الحر عند استلامها الحكم من الاستعمار البريطاني قبل ربع قرن بعد أن كانت عدن ربما أشهر ميناء حر في العالم بعد غزوها واحتلالها عام 1839.

ولما كانت تحتل موقعا استراتيجيا فريدا بين أوروبا والشرق وليست لها موارد طبيعية تذكر، قرر البريطانيون لاسيما بعد افتتاح قناة السويس 1869 تحويل المستعمرة كلها إلى ميناء حر بدون جمارك أو مكوس وبالحد الأدنى من الضرائب على الأرباح التي تجنيها الشركات الأجنبية المقيمة والعاملة في عدن.

وازدهر الميناء بعد توسيعه وتعميقه وتزويده أولا بمخازن الفحم الذي كان وقودا للسفن ثم بالنفط الذي كانت مصفاة الشركة البريطانية - بي. بي - تنتجه في ضواحي العاصمة، لذلك اضطرت كل سفينة تعبر قناة السويس في طريقها إلى الشرق، وكل سفينة في طريقها من الشرق إلى الغرب عبر القناة ان تتوقف في عدن لسببين: الأول للتزود بالوقود والآخر لتسهيل نزول ركابها إلى المدينة للتسوق بأسعار غير خاضعة للجمارك والضرائب. لذلك كانت عدن رغم صغرها من أرخص أسواق الدنيا في المواد الغذائية لإعادة التصدير إلى الجزيرة العربية وإفريقيا. والكماليات من آلات التصوير إلى اجهزة الراديو والحاسبات والملابس الجاهزة والسيارات والدراجات وألوف السلع الأخرى التي جعلت من عدن مستودع العالم المثالي سعرا وتنويعا ويسرا.

فازدهرت المدينة المستعمرة كما حدث بعد ذلك لسنغافورة وهونج كونج وانسحب ازدهارها على بقية البلاد التي كانت تسمى بالمحميات البريطانية وإلى جنوب الشطر الشمالي من اليمن لأكثر من مائة عام. وبلغ عدد السفن التجارية التي ترسو في عدن أكثر من ثلاثين سفينة يوميا، بالإضافة إلى عشرات السفن الشراعية القادمة من الدول المجاورة.

ثم مات الميناء بعد الاستقلال مباشرة واعتماد الحكومة النهج الماركسي والتأميم والمصادرة وإلغاء الحريات الفردية والجماعية ومنها حرية التجارة طبعا وصفقت لها الدول المجاورة والبعيدة التي كانت تتحين الفرص لبناء موانئ حرة أسوة بعدن سابقا، وانتشرت حاليا من جبل علي بدبي إلى سنغافورة وهونج كونج وعشرات غيرها، منها ما اكتمل ومنها يتسع ومنها في الطريق إلى حيز الوجود.



الانتخابات اليمنية على الأبواب

قضية الموسم.. الدمج بين الحزبين الحاكمين.. هل يتحقق؟

□ صنعاء - محمد على الديلمي:

تشهد الساحة اليمنية سلسلة من أحداث العنف السياسي التي تنذر بتفجير الأوضاع أكثر من أي وقت مضى فبعد مسلسل الاغتيالات التي استهدفت رموز السلطة هناك.. خاصة التي تعرضت لها قيادات في كلا الحزبين الحاكمين آخرها محاولة اغتيال جار الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ومحمد على هيثم عضو اللجنة العامة بالمؤتمر الشعبي العام.. تم الكشف مؤخرا عن مخطط كبير لاغتيال القيادات اليمنية..وقصد بتلك العمليات احداث الفتنة بين الحزبين الحاكمين..ولكن ماذا على مستوى الشارع اليمني وموقفه من الصراع الدائر من أجل السلطة خاصة بعد أن بدا الشريكين اقتسما الكعكة بدون أية مشاركة تذكر من قبل أحزاب المعارضة.

فى الواقع اصبح الشارع اليمنى لا يلقى بالا لذلك الصراع بعد أن شغلته متطلبات الحياة اليومية من مأكل وملبس واصبحت لقمة العيش هى الشغل الشاغل له.

ولذا نجد أن عملية الاعداد للانتخابات التى تشهد البلاد اليمنية أولى مراحلها والتى تمثلت فى عملية القيد والتسجيل انتهت بتحقيق رقم قياسى وصل الى أكثر من مليونى شخص، وقد أكدت الحصيلة النهائية لأعمال القيد والتسجيل ارتفاع ارقام المسجلين فى جداول الناخبين عما كان متوقعا على ضوء الاقبال الضعيف فى البداية وقد تجاوز الرقم النهائى المليونين لذلك يقول الكثيرون إن العملية الانتخابية هى بمثابة المحك الحقيقى لدخول اليمن مرحلة جديدة قد تكون بداية انفراج فى الاوضاع أو الدخول فى عالم المجهول. ورغم ارتفاع عدد الناخبين المسجلين فان الحصيلة النهائية أكدت كذلك وجود مخالفات قانونية ابرزها الانتقال من دائرة إلى أخرى وتوزيع المعسكرات بين الدوائر «لدعم المرشحين» على حد قول الجنود الذين تعرضوا للتهديد بقطع رواتبهم مالم يقوموا بتسجيل أنفسهم فى الدوائر التى حددها لهم القادة العسكريون، ومن المتوقع أن تؤدى هذه المخالفات الى زيادة حجم الطعون التى ستقدم بجداول نشر الناخبين رغم قصر الفترة.

وعلى نفس الصعيد اعترف محمد سعيد عبدالله نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات فى المؤتمر الصحفى الذى عقد بصنعاء وحضره السفراء العرب والأجانب بأن مرحلة القيد والتسجيل كشفت عن وجود ثغرات كثيرة فى تقسيم الدوائر الانتخابية، وتوزيع مراكز القيد والتسجيل ومواعيد ارسال لجان القيد الى مراكز عملها خاصة اللجان النسائية، بالاضافة الى حدوث العديد من التجاوزات.. وأكد عبدالملك المخلافى رئيس اللجنة الإعلامية أنه رغم كل تلك التجاوزات فان الرقم الذى تم تسجيله يعد أعلى رقم فى اليمن سواء على المستوى العام أو على مستوى الاناث وقال «إن عدد الذين شاركوا فى انتخابات مجلس الشورى فيما كان يعرف باليمن الشمالى. كان مليونا و١٥٠ الفا فقط والذين شاركوا فى انتخابات مجلس الشعب الأعلى فى الجنوب «سابقا» لم يتجاوز الـ٧٠٠ الف ناخب وناخبة واما الرقم الحالى للناخبين فهو ٢,٥ مليون ناخبة وناخب وهو مقارنة بالأرقام السابقة رقم قياسى ولكن بالمقارنة بين عدد المسجلين وعدد الذين يحق لهم الانتخابات فان اقل من النصف سجلوا للمشاركة فى الانتخابات».

وتحمل بعض الأوساط السياسية والاجتماعية اللجنة العليا للانتخابات مسئولية التقصير الذى حدث سواء من ناحية الاجراءات الفنية والتنظيمية أو من حيث



المصدر : العالم اليوم القاهرة

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقسيم الدوائر الانتخابية.. وعدم تحرك أجهزة الاعلام الرسمية فى وقت مبكر لتوعية الناس بأهمية الانتخابات ويخشى أن يتراجع الرقم يوم الاقتراع السرى المباشر والمقرر فى السابع والعشرين من ابريل القادم ليصبح عدد المشاركين فى عملية الادلاء بأصواتهم أقل بكثير من المسجلين.. واذا حدث ذلك فإن اسئلة كثيرة ستطرح من قبل المراقبين حول شرعية مجلس النواب القادم.

ومع كل ماحدث فالعديد من الأحزاب المعارضة ترى أن عملية القيد والتسجيل رافقها الكثير من الاخطاء فيقول عبدالله سلام الحكيمي «عن حزب اتحاد القوى الشعبية وعضو لجنة الانتخابات» لقد تم تسجيل عدد كبير من أفراد المعسكرات فى أكثر من دائرة انتخابية.

بينما يرى امين عام حزب التجمع الوحدوى عمر الجاوى أن عملية القيد والتسجيل قد تم الاعداد لها بدقة تامة من قبل الحزبين الحاكمين «المؤتمر، الاشتراكى» بحيث إن نجحت فستكون عن طريق التزوير.

وبرزت اشكالية أخرى فى نزاهة العملية أهمها هل الرقم الذى اعلنته السلطة صحيح خاصة وأن الارقام التى اعلنت قبل يوم الانتهاء من مرحلة القيد لم تكن مشجعة بينما قفز الرقم بشكل خيالى خلال الساعات الأخيرة من يوم الانتهاء الموافق ١٩ من شهر فبراير الحالى.

ويأتى ضمن مسلسل القلق ما اشيع مؤخرا فى الأجواء السياسية اليمنية من الحديث عن «الاندماج» بين الحزب الاشتراكى اليمنى والمؤتمر الشعبى العام حيث طغى ما اشيع على سير أعمال الانتخابات.

وكانت ردود الفعل لهذا الحديث متباينة من حزب سياسى ومن مواطن إلى آخر.. مابين مؤيد ومحذر ورافض، فالتيار المتشدد داخل الحزب الاشتراكى يرى أن الاندماج لن يحدث وان مايجرى هو مجرد حوار حول العلاقات ويدعو هذا التيار فى سياق بيان وزعه الى التصدى للارهاب الذى تنفذه بعض الجماعات الاسلامية المتطرفة وتوفير الأمن والاستقرار واحترام الدستور والقوانين تمهيدا للوصول الى يوم الانتخابات فى السابع والعشرين من أبريل القادم عوضا عن صرف الجماهير اليمنية بقضية تحقيق الاندماج أم لا.

بينما يرى أمين عام المؤتمر الشعبى العام على عبدالله صالح أنه لا يزال البحث وأردا فى عملية التوحيد بين المؤتمر والاشتراكى من حيث المبدأ واذا تم ذلك فسيكون هناك مسمى جديد للتنظيم مشيرا إلى أن أعضاء الحزب الاشتراكى اليمنى مع عملية التوحيد لكنهم مازالوا يبحثون هل يتم ذلك قبل الانتخابات أم بعدها..

وهناك من يرى أن السلطة غير جادة فى تحقيق اندماج بين حزبيها الحاكمين ولكنها توصلت الى صلح اطلق عليه «صلح الحديدة» نسبة لمحافظة الحديدة على ساحل البحر الأحمر والذى جرى فيه لقاء بين الرئيس اليمنى على عبدالله صالح ونائبه على سالم البيض ومن الذين يرون انه صلح مؤقت فارس السقاف وهو قيادى انشق عن حزب التجمع اليمنى للاصلاح ولكنه عاد لتدبير تأجيل جديد للانتخابات ونهاية الفترة الانتقالية.



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ مارس ١٩٩٣

الحكومة اليمنية تراجعت عن طلب الالغاء وطلبت تعديل فقرة واحدة

لجنة الانتخابات تدفع برفض دعوى استثناء الوزراء وتطالب بإلزامهم بتنفيذ القانون

صنعاء: من حمود منصر

ذكرت مصادر مسؤولة في لجنة الانتخابات اليمنية - لـ «الشرق الاوسط» - أن اللجنة اقرت، في اجتماعها يوم الثلاثاء الماضي، عدم التراجع من قرارها بدعوة كبار المسؤولين في الدولة والحكومة الى تقديم استقالاتهم من مناصبهم، بمن فيهم رئيس واعضاء مجلس الوزراء، اذا كانوا يرغبون ترشيح انفسهم في انتخابات مجلس النواب الجديد، المقرر اجراؤها في 27 ابريل (نيسان) المقبل.

وقالت المصادر ان اعضاء اللجنة العليا للانتخابات اليمنية اكدوا خلال الاجتماع - ان لجوء الحكومة الى القضاء لاول مرة، يعد بادرة ايجابية، تحمل دلالات واسعة على أن لجنة الانتخابات هيئة مستقلة، تمارس كافة مهامها المحددة في القانون، دون ضغوط من اي جهة كانت.

ورحبت اللجنة بالدعوى القضائية المرفوعة ضدها من وزارة الشؤون القانونية - نيابة عن الحكومة - للمطالبة بعدم دستورية الفقرة «ب» من المادة 55 من قانون الانتخابات اليمني، وبعدم دستورية وقانونية اعلان اللجنة العليا للانتخابات الصادر بتاريخ 23 فبراير (شباط) الماضي. وكذلك بوضع احكام قانونية جديدة، وانهاء المخالفة لاحكام الدستور والقانون الناتجة عن دعوة كبار المسؤولين الراغبين في الترشيح في الانتخابات بتقديم استقالاتهم من مناصبهم قبل 27 فبراير (شباط) الماضي.

وكلفت لجنة الانتخابات - في نهاية الاجتماع - العضو عبد الفتاح البصير - ورئيس اللجنة القانونية للانتخابات، وهو ايضا نقيب المحامين اليمنيين - بالرد على دعوى الحكومة، وتمثل اللجنة العليا للانتخابات في المرافعة امام الدائرة الدستورية للمحكمة العليا، لان الحكومة اقحمت لجنة الانتخابات كطرف في خصومات لا تمت الى الشخصية الاعتبارية العامة للدولة او للحكومة بصلة.

وتقدم البصير الى المحكمة العليا اول من امس بعريضة دفع بعدم قبول دعوى وزارة الشؤون القانونية، «لانعدام صفة المدعي في الدعوى»، واكد ان اللجنة العليا للانتخابات هي الجهة القانونية المختصة بتنفيذ وتطبيق قانون الانتخابات العامة، «الذي من ابرز احكامه أن الحقوق الانتخابية متساوية لكافة المواطنين المتمتعين بها، سواء كان ذلك الحق اثناء التسجيل، او الترشيح، او الاقتراع». وهذه الاحكام تترجم الحكم الدستوري القاضي بان المواطنين جميعهم سواسية امام القانون.

واشار - في عريضة الدفع، بعدم قبول الدعوى - الى ان مذكرة الطعن المقدمة من الحكومة تريد الغاء نص قانوني، يكرس مبدأ التساوي في الحقوق والواجبات الانتخابية، «مما يجعل اللجنة العليا - على فرض الغائه - امام خلل خطير يصطدم مباشرة مع نصوص الدستور، وتنعدم في هذه الحالة المساواة بين المواطنين، ومن اجل ان لا يصل الامر الى هذا المحظور» وبادرت اللجنة الى دحض الدعوى بشقيها لابطالها، والتأكيد على قانونية وصحة قراراتها، التي تكرس نفسها

وتؤكد مبدأ التساوي في الحقوق والواجبات للمواطنين في مباشرتهم لحقوقهم الانتخابية، ترشيحاً، او اقتراعاً.

واكدت العريضة ان حق الترشيح في الانتخابات العامة هو حق شخصي للمواطن، الذي تتوفر فيه الشروط الدستورية والقانونية، وهو حق يلحق بالشخص الطبيعي، سواء، اكان وزيرا او محافظاً، او مديرا او تاجراً او مزارعا، او عمل باي مهنة كانت وهو حق لا يتميز به مواطن عن اخر بسبب مهنته او مركزه، ويمارسه المواطنون بموجب نصوص الدستور، بصفتهم مواطنين.

«ولما كان هذا الحق قائما للمواطنين الذين يشغلون مناصب وزراء ومحافظين، وقادة عسكريين ومديري امن، وكذلك بصفتهم مواطنين لا بصفتهم الوظيفية، فإن قانون الانتخابات نص على ضرورة التساوي بينهم، وبين المواطنين، ان ارادوا ترشيح انفسهم بان يتركوا اعمالهم قبل فترة محددة، اذ لا يجوز لهم استخدام مكانتهم السلطوية لصالح رغباتهم الخاصة لتحقيق عضويتهم نوابا للشعب، تحت تاثير مراكز نفوذهم.

واوضحت العريضة انهم ـ اي المسؤولين ـ يستخدمون الآن مراكزهم السلطوية والتنفيذية العامة ليطعنوا باسمها لصالح حقوقهم الشخصية كمواطنين وهو ما ذهبت اليه الدعوى التي قدمت باسم الحكومة، ممثلة في وزارة الشؤون القانونية، لتحقيق مصلحة خاصة».

واشارت الى ان الترشيح للانتخابات مصلحة خاصة، تخص رغبة وزير او اكثر في ان يرشح نفسه لعضوية مجلس النواب، «وهذا امر لاصفة للحكومة، ولا لوزارة الشؤون القانونية في التقاضي من اجلها، اذ انها لا تمثل مصلحة جهة عامة ذات شخصية اعتبارية، ولا هي قضية عامة تتصل بمصالح الدولة العامة. «حسب ما تنص عليه المادتان 4 و 5 من القرار بقانون رقم 26 لسنة 1992 بشأن قضايا الدولة.

واعتبرت عريضة الدفع ان الدعوى جاءت من غير المدعي، «اذ لا صفة لوزارة الشؤون القانونية في المصالح الشخصية او الخاصة، ولو كانت تلك المصلحة لوزير، باعتباره مواطنا لا غير».

وبعد ان استشهد الدفاع في عريضة الدفع، بما نصت عليه المادتان 4 و 5 من القرار الجمهوري بالقانون رقم 26 لسنة 1992، بشأن قضايا الدولة وناقشها، قال «ان اهتمام اي وزير بترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب المقبل لا يجوز اعتباره قضية هيئة عامة، تدخل فيما نصت عليه المادتان 4و 5 المستند اليهما المدعي لاثبات صفته في تلك الدعوى.وقال البصير ـ في دفعه «لقد اعفيت نفسي بهذا الدفع عن الولوج الى موضوع الطعن بشقيه»، وطالب هيئة المحكمة اعتبار هذا الدفع ضد الدعوى دفعا جوهريا ومؤثرا على الدعوى وجودا وعدما، والحكم بشطب الدعوى بشقيها، لانعدام الصفة القانونية للمدعي فيها، سواء اكان الحكومة ممثلة برئيس الوزراء، او الحكومة ممثلة بوزارة الشؤون القانونية في الدعوى ذاتها.

كما طالب بنشر حكم المحكمة في هذه القضية في مختلف وسائل الاعلام، لرد اعتبار اللجنة العليا، والحكم على المدعي بدون حق، ودون مصلحة بالاتعاب والمصاريف.

وتوقعت مصادر اللجنة العليا للانتخابات ان يتم البت في القضية، وصدور حكم المحكمة العليا خلال اليومين المقبلين، باعتبارها من القضايا الانتخابية المستعجلة.وكانت وزارة الشؤون القانونية قد رفعت عريضة دعوى ضد اللجنة العليا للانتخابات، طالبت فيها بالحكم بعدم دستورية ادراج الوزراء ضمن فئات المسؤولين المشار اليهم في الفقرة «ب» من المادة 55 من قانون الانتخابات، والحكم بالغاء هذا الادراج، والدعوى بعدم دستورية وقانونية ما تضمنه اعلان اللجنة العليا للانتخابات من قرارات تخالف احكام الدستور والقانون، القاضية بعدم جواز ترشيح الوزراء، ونواب الوزراء، ووكلاء الوزارات ـ في اي من الدوائر الانتخابية في عموم محافظات الجمهورية ـ قبل تقديم استقالاتهم.

من يحكم اليمن بعد شهرين؟

تحليل سياسي

كتب - صالح صواب:

□ تعيش الجمهورية اليمنية اوضاعا سياسية واقتصادية غير مستقرة هذه الايام، وذلك بعد مضي اكثر من عامين ونصف على قيام الجمهورية اليمنية بعد الوحدة.

واذا كانت الفترة الانتقالية المحددة قد انتهت يوم ٢١ نوفمبر الماضي، بعد تأكيدات المسؤولين ان الانتخابات ستجرى قبل هذه الفترة الا ان الانتخابات لم تتم، وقد تم تأجيلها الى ٢٧ ابريل المقبل، برغم وجود الاحتجاجات من التنظيمات السياسية في البلاد.

وينتظر اليمنيون الانتخابات المقبلة لاعتقادهم انها هي المخرج من الازمات الحالية، وتنزل الاحزاب في هذه الفترة بكل قواها لخوض الانتخابات القادمة لمجلس النواب في اول انتخابات من نوعها بعد الوحدة. لكن من سيفوز بالاغلبية من مقاعد مجلس النواب في الانتخابات القادمة؟ يوجد في اليمن اكثر من اربعين حزبا، ولكن الاحزاب المرشحة للفوز بالانتخابات النيابية لا تعدو ثلاثة احزاب: المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للاصلاح.

ويمكننا ان نلقي نظرة سريعة على هذه الاحزاب الثلاثة ومدى احتمال فوزها في الانتخابات:

فالمؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة، معظم المنتسبين اليه لا يعدو ان يكون انتماؤهم اليه من اجل المصالح الشخصية فحسب، كما ان كثيرا من المنتسبين اليه من اجل المادة فقط.

ولقد كان المؤتمر امل سكان الشطر الجنوبي من اليمن غير انه اظهر فشله في الآونة الاخيرة إذ يتحمل - بالاضافة الى الحزب الاشتراكي - مسؤولية سوء الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية والادارية، كما يرى البعض انه قد ساق البلاد الى ازمات عدة، ولهذا فقد بدأ المؤتمر الشعبي يفقد شعبيته وخاصة في الفترة الاخيرة، ومع ذلك فله جمهور لا بأس به، كما انه يستفيد من وجوده في السلطة، فامكاناته المادية كبيرة.

اما الحزب الاشتراكي فهو الشريك الثاني في السلطة، بصفته الحاكم السابق للشطر الجنوبي، لكن الحزب نفسه يرى ان دخوله الانتخابات مغامرة فاشلة، ولذا فقد كان من شروط الحزب لاجراء الانتخابات ان ينزل الانتخابات في قائمة واحدة مع المؤتمر الشعبي العام.

اما التجمع اليمني للاصلاح فهو يمثل الاتجاه الاسلامي في اليمن، ويتمتع بقاعدة جماهيرية كبيرة، حيث يضم العلماء والمثقفين ومشايخ القبائل وعامة افراد الشعب، اضافة الى ان كثيرا من المنتسبين الى المؤتمر الشعبي العام يميلون الى التجمع ويتعاطفون معه، وربما ادلوا باصواتهم له، وقد برز التجمع اليمني في اتجاهاته ومواقفه التي كان من ابرزها: المطالبة بتعديل الدستور ليكون مطابقا للشريعة الاسلامية، وكذا المطالبة بإبقاء المعاهد العلمية ومدارس تحفيظ القرآن، وأخيرا "مؤتمر الوحدة والسلام" الذي كان شعاره: القرآن والسنة فوق الدستور والقانون.

وعلى هذا فاذا افترضنا نزاهة الانتخابات وسلامتها فان كثيرا من المراقبين يرون ان التجمع اليمني للاصلاح سيفوز باكثرية المقاعد، يليه المؤتمر الشعبي العام، اما الحزب الاشتراكي فلا يشك احد في كونه يأتي في المرتبة الاخيرة في حالة نزوله الانتخابات بمفرده.

ولذا فان المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي سينزلان الى الانتخابات في قائمة موحدة، تلافيا لسقوط الحزب الاشتراكي، ويعتقد البعض انه في حالة دخول المؤتمر الشعبي مع الحزب الاشتراكي في قائمة موحدة فان ذلك سيحقق مكاسب للحزبين، والصحيح ان ذلك في صالح الحزب الاشتراكي فقط، اما المؤتمر الشعبي العام فسوف يخسر كثيرا وذلك لسببين:

الأول: ان التحالف قد لا يقتنع به افراد الحزبين، اذ كان الخلاف ظاهرا بين الحزبين، ويوجد بينهما تنافس وحساسيات، ولذلك فان اي اتفاق بين الحزبين قد لا يؤيده الكثير من افراد الحزبين، ومن ثم فان الحزبين غير قادرين على السيطرة على اعضائهما ولا شك ان ذلك سيتضح عند تسجيل المرشحين للانتخابات.

السبب الثاني - وهو مهم - ان كثيرا من انصار المؤتمر الشعبي العام كثيرا ما يدافعون عنه لكونه يتبنى منهجا اسلاميا وهو "الميثاق الوطني"، ولذا فان كثيرا من المتدينين لا يجدون حرجا في الانتساب الى المؤتمر، لكن نزول المؤتمر في قائمة مع الاشتراكي يجعل هؤلاء المتدينين في حرج من بقائهم في المؤتمر، ولا شك انه سيفقد كثيرا من انصاره ومؤيديه.

ولكن يبدو ان نزول الحزبين في قائمة واحدة هو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الحزب الاشتراكي من السقوط بعد ان اصبح سقوطه مؤكدا.

غير ان الكثير يساورهم الشك حول مدى نزاهة العملية الانتخابية في اليمن، إذ سبق صدور عدة تصريحات من بعض المسؤولين مفادها ان الحكومة هي الحكومة والشعب هو الشعب، ولن يتغير شيء بعد الانتخابات.

ولذا فإن من المحتمل ان تسعى الحكومة الى حل يرضي الاطراف ذات القوة السياسية المؤثرة، بحيث تجرى الانتخابات بشكل صوري، وتبقى الحكومة كما هي الآن، وتقوم الحكومة بتوزيع الحقائب الوزارية قبل الانتخابات وهذا هو المخرج الوحيد للحكومة، لكي تثبت للشعب انها قد سلكت مسلك الديمقراطية، ولكن هذه المسألة بالغة الصعوبة بالنسبة للحكومة، وتمثل إحراجا بالنسبة للحزبين الحاكمين مما جعلهما ينزلان بثقلهما جنبا الى جنب من اجل الحيلولة دون احراز الاكثرية للتجمع اليمني للاصلاح.

ومع ذلك فقد تتغير الموازين، ويحصل ما ليس في الحسبان، وربما تغيرت الاحوال قبل حصول الانتخابات، إذ تصعب التوقعات في بلد كاليمن، حيث تكثر المفاجآت والقرارات الجديدة. **«والله غالب على امره ولكن اكثر الناس لا يعلمون».** ■



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ٦ / ٣ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المفتشون زاروا أربعة مواقع نووية

صدام يطالب علي صالح بثمن النفط الذي «وهبه اياه» اثناء احتلاله للكويت!

بغداد - وكالات ، قام فريق من خبراء الاسلحة التابعين للامم المتحدة بالتفتيش على اربعة مواقع نووية عراقية في اطار مهمة لمعرفة ما اذا كان العراقيون لايزالون يعملون في برنامجهم النووي.

وقال ديمتري بريكوس للصحفيين في نهاية اليوم الاول من المهمة العاشرة لفريقه في العراق زرنا مناطق مختلفة ومنشآت مختلفة. فتشنا على اربعة مواقع.

وقال كان كل شيء على مايرام ولم تحدث مشاكل

وقال يوجد موقع زرناه للمرة الاولى بعد اشعار قصير وقد وصل احدث فريق من مفتشي الامم المتحدة الى بغداد الاربعاء وقال انه يخطط لزيارة ٢٤ موقعا الكثير منها للمرة الاولى.

وهدف المهمة الراهنة هو التحقق من معلومات بان بعض الانشطة ذات العلاقة بالبرنامج النووي العراقي مستمرة.

وقال لدى وصوله اننا نذهب الى هناك لنرى ما اذا كانت المعلومات صحيحة ام صحيحة جزئيا ام خاطئة تماما.

من جهة اخرى ذكر مصدر في صندوق النقد العربي في ابوظبي ان الصندوق قرر تجميد منح قروض الى ثلاثة من اعضائه.. العراق والسودان والصومال بسبب عدم قدرتهم على تسديد



المصدر : السياسة الكويتية

التاريخ : ٦ / ٣ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

متأخرات ديونهم التي تقدر بحوالي ٦٠٣ ملايين دولار.
واضاف المصدر نفسه ان البلدان الثلاثة الاعضاء لم تعد مخولةاللحصول على قروض لدى الصندوق لكنها تستطيع الحصول على مساعدات تقنية من الصندوق والمشاركة في برامج التاهيل التي ينفذها.
وتشكل متأخرات ديون البلدان الثلاثة المتراكمة خلال الاعوام الثمانية الماضية وكذلك فوائد هذه الديون نصف رأسمال الصندوق تقريبا البالغ ١,٣ مليار دولار.
والعراق الذي خاض حربا ضد ايران من ١٩٨٠ الى ١٩٨٨ وخضع بعد غزوه للكويت في اغسطس لحظر دولي حرمه من عائداته النفطية غير قادر على تسديد التزاماته المالية وخصوصا حيال صندوق النقد العربي
من الجدير ذكره ان البلدان العربية اسست صندوق النقد العربي في عام ١٩٧٦ ومهمته الرئيسية تغطية العجز في ميزانية معظم اعضائه ومنذ انشائه منح الصندوق أكثر من ملياري دولار كقروض.
وفي صنعاء ذكرت صحيفة الايام اليمنية الاسبوعية نقلا عن مصادر مطلعة ان العراق طالب الحكومة اليمنية بدفع قيمة النفط الذي كانت تحمله باخرتان عراقيتان وصلتا الى ميناء عدن اثناء أزمة الخليج.
واوضحت الصحيفة ان المطالبة العراقية بفاتورة النفط كانت الغرض الرئيسي لزيارة برزان التكريتي المستشار السياسي لصدام حسين لصنعاء في الاسبوع الماضي والتي التقى خلالها مع عبدالله صالح.
ونقلت الصحيفة عن المصادر المطلعة قولها ان المراقبين يرون تلك المطلبة العراقية «غريبة وغير متوقعة» ان المطالبة العراقية خاصة وانها شلمت ايضا المبالغ المالية المحولة من بغداد الى صنعاء واثناء ازمة الخليج ولم تكشف تلك المصادر عن حجم كمية النفط او المبالغ المالية التي قدمها العراق لصنعاء.



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٣/٢/٢

اكد حرصه علي تعزيز العلاقات مع السعودية

علي صالح متفائل بنتائج المفاوضات الحدودية

اكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ان الجولة القادمة من مفاوضات الحدود اليمنية السعودية ستشهد عملا دبلوماسيا مكثفا يعكس ابعاد المسالة الحدودية بمختلف تشعباتها والاجواء الطيبة التي احاطت بالبدايات التفاوضية تجعلنا نتفائل بما ستكون عليه وتنوصل اليه الجولة القادمة وما ستسفر عنه المفاوضات من نتائج نامل بانها ستراعي الحقوق القانونية والتاريخية للشعبين الجارين.

وقال الرئيس اليمني في حديث مع مجلة «اضواء اليمن» في عددها الاخير ان علاقات اليمن مع السعودية تشهد كل يوم المزيد من التحسن بعد ان انقشعت سحابة الصيف التي ولدتها ازمة الخليج على مسار العلاقات الاخوية بين البلدين.

واشار صالح الى ان اليمن حريص على تعزيز علاقاته الاخوية مع الاشقاء في السعودية بما يحقق المصالح المشتركة للشعبين الشقيقين ويخدم اهداف امتنا العربية والاسلامية.

وردا على سؤال حول تفعيل دور الجامعة العربية وتحديد مبادئها قال الرئيس اليمني ان الجمهورية اليمنية مع اي عمل او مسعى جماعي يؤدي الى تفعيل دور الجامعة العربية بما يجعلها قادره على مواجهة المشاكل والتحديات التي تواجه امتنا وتهدد مصيرها.

وعن اسباب عدم اجتماع اللجان العليا المرتبطة باتفاقيات بين اليمن وعدد من الدول العربية قال صالح ان اليمن في طريقة الى احياء مثل تلك اللقاءات المثمرة مع الاشقاء سواء على مستوى مجلس التنسيق او اللجان الوزارية وقد اجرينا اتصالات عديدة مع اخواننا قادة الامة العربية ونتوقع ان تكون النتائج ايجابية وبما يمكن من استئناف النشاط بالصورة المعتادة مشيرا الى ان من اسباب توقف مثل هذا النشاط ان من من اكبر بواعثه ازمة الخليج التي انعكست بآثارها السلبية على مجمل العمل العربي.

وحول عودة العلاقات بين اليمن ودول الخليج الى ما كانت عليه قبل ازمة الخليج في وقت قريب قال الرئيس اليمني نعم باذن الله ونحن متفائلون بذلك.

على صعيد اخر ذكرت صحيفة «الثوري» لسان حال اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني امس ان حكومة المهندس حيدر ابو بكر العطاس قدمت استقالتها غير انها ربطت الاستقالة بتنفيذ قرار اللجنة العليا للانتخابات بضرورة وجوب استقالة الوزراء المتقدمين للترشيح لانتخابات مجلس النواب المقرر اجراؤها يوم ٢٧ ابريل القادم.. وذلك وفقا للتفسير الذي انفردت به اللجنة للمادة ٥٥ ب من قانون الانتخابات خلافا للتفسير الذي تقدمت به الحكومة.

ومن ناحية اخرى تقدم [illegible] العطاس رئيس الوزراء اليمني قطاع قضايا الدولة بوزارة الشؤون القانونية بتقديم دعوى ضد قرار اللجنة العليا للانتخابات بشان دعوتها للوزراء ونوابهم ووكلائهم في تقديم استقالاتهم قبل ٢٧ فبراير الماضي في حالة رغبتهم في ترشيح انفسهم في انتخابات مجلس النواب [illegible] قانون الانتخابات قد صدر منذ نحو ستة اشهر (ا.ش.ا)



المصدر : الشرق القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٧ / ٣ / ١٩٩٣

مليــون دولار مســاعــدات لليمن لتعـــويض خســائر السيـــول

صنعاء ـ أ.ف.ب:

ذكر مصدر رسمي يمني ان اليمن تلقت مساعدة بقيمة ١,٢ مليون دولار لاصلاح الاضرار الناجمة عن السيول فى جنوب البلاد فى فبراير الماضي، وجاء فى بيان نشرته وكالة الانباء اليمنية سبأ ان اليمن تلقت هبات من بلدان غربية ومنظمات دولية على شكل مساعدة مالية او عينية.

يذكر ان ١٢ شخصا قتلوا وانهار اكثر من ٥٦٠ منزلا بسبب السيول الناجمة عن الامطار الغزيرة التى انهمرت على الجنوب فوق عدن وضواحيها وفق حصيلة رسمية.



التجمع اليمني: اتفاق الحزبين الحاكمين التفاف على الانتخابات

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ قال السيد عبدالوهاب الانسي الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح، احد ابرز أحزاب المعارضة ان «من الامور التي تلفت الانظار الآن في اليمن عملية الإعداد لتوحيد الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي) اللذين اثبتا خلال الفترة الانتقالية (من ٢٢ ايار/ مايو ١٩٩٠ الى ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي) انهما لا يتمتعان بالحد الأدنى من الثقة في ما بينهما». ووصف سعيهما الى التحالف بانه «التفاف على الديموقراطية والانتخابات».

وأوضح الانسي في حديث الى «الحياة» ان «المبرر للفترة الانتقالية كما ادعى الحزبان الحاكمان هو إزالة آثار التشطير وتهيئة البلاد للانتخابات التي ارجئت من تشرين الثاني ١٩٩٢ حتى ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل. إلا ان الناس فوجئوا بان تركة اكبر بكثير من تركة التشطير قد اضيفت اذ وصلت البلاد تحت قيادة الحزبين الحاكمين الى حافة الهاوية بكل معنى الكلمة».

وأشار الى ان «الحزبين الحاكمين سعيا اخيراً للخروج من الخلافات المتصاعدة بينهما وانعكست سلباً على مصلحة البلاد، الى الاعداد لاتفاق او تحالف بينهما بهدف الدخول في قائمة واحدة في الانتخابات النيابية المقبلة، وهو امر نعتقد بانه التفاف على الديموقراطية والانتخابات، خصوصاً أن الحزب الاشتراكي كان يريد ان يكون له حجم في مجلس النواب المقبل يتناسب مع الحجم الذي يطلبه في السلطة التنفيذية (إشارة الى مجلس الوزراء)، والاشتراكيون من هذا المنطق يعتبرون ان الانتخابات النيابية لن تكون نتائجها لمصلحتهم إذا لم يتحقق مطلبهم هذا. ويعتقدون بان الشريك (المؤتمر الشعبي) يحاول إظهار الانتخابات كانها «سيف مسلط على رقاب الاشتراكي».

ويعتقد المسؤول الاصلاحي بان ابرز الأسباب التي أدت الى عدم الثقة بين حزبي السلطة تعود «الى الطريقة التي تمت بها الوحدة في ٢٢ أيار ١٩٩٠»، مؤكداً ان «كل حزب احتفظ بمؤسساته واستراتيجيته، ولم يتفقا على برنامج واحد لتعزيز الوحدة والديموقراطية وانقاذ البلاد من سلبيات التشطير والتهيئة لانتخابات حرة نزيهة. بل كان همهما تقاسم السلطة، ومن هنا برزت الخلافات بينهما خصوصاً بين زعيميهما الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض، فاصبح كل واحد يحمّل الآخر مسؤولية ما آلت اليه البلاد من تدهور خطير في كل المجالات».

ورأى الانسي الذي يستعد حزبه لعقد مؤتمره الأول في الأيام المقبلة قبل اجراء الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان، ان «الأزمة في البلاد سياسية في الدرجة الأولى ومن أسبابها ان الحزب الاشتراكي لن يسلم بالانتخابات النيابية المقبلة حتى يضمن له وجوداً في مجلس النواب المنتخب يوازي أطماعه في السلطة. وقد كانت فكرة تقاسم مفاصل السلطة نوع من الضمان للاشتراكي في مقابل ان تتم الانتخابات في شكل مفتوح وفي جو يتيح المجال للتنافس الشريف بين القوى السياسية. ولكن يبدو أن أزمة الثقة تجعل الاشتراكي لا يطمئن الى التزام الشريك (المؤتمر الشعبي) أو العكس».

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٣

واعترف الأمين العام للتجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر شيخ مشائخ حاشد بان «لا وجود للديموقراطية في اليمن، وانما هناك توجه ديموقراطي».

وعن توقعات التجمع اليمني للاصلاح لنتائج الانتخابات قال الآنسي: «إذا كانت الانتخابات حرة ونزيهة أتوقع أن يفوز المؤتمر الشعبي بالمرتبة الأولى والتجمع اليمني للاصلاح بالمرتبة الثانية والحزب الاشتراكي بالمرتبة الثالثة، ثم تلي ذلك الأحزاب الأخرى». وأشار الى ان التجمع «أعلن منذ وقت سابق انه إذا فاز في الانتخابات فلن يستأثر بالسلطة شرط ان يكون برنامج من سيتحملون مسؤولية الحكومة المقبلة برنامجاً واضحاً «لا تضيع بسببه المسؤولية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط / اللندنية

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٣

الجدل الدستوري مستمر في صنعاء

العطاس و4 وزراء يرفعون دعاوى على لجنة الانتخابات اليمنية

صنعاء: من حمود منصر

رفع رئيس الوزراء اليمني حيدر ابو بكر العطاس ووزير الثروة السمكية سالم محمد جبران ووزير الخدمة المدنية والاصلاح الاداري محمد الخادم الوجيه ووزير المواصلات احمد محمد الآنسي ووزير الشباب محمد احمد الكباب دعوى لدى المحكمة العليا في اليمن اول من امس ضد اعلان لجنة الانتخابات، وذلك في الوقت الذي تستمر فيه المحكمة الدستورية العليا في النظر في قضية دعوى الحكومة، ودفوعات لجنة الانتخابات اليمنية حول عدم دستورية المادة 55 من قانون الانتخابات، وعدم قانونية الاعلان الصادر عن لجنة الانتخابات بالنسبة الى دعوة كبار المسؤولين الى تقديم استقالاتهم اذا قرروا ترشيح انفسهم لعضوية مجلس النواب في دورة الانتخابات المقبلة.

واوضح عبد الفتاح البصير عضو لجنة الانتخابات ونقيب المحامين اليمنيين لـ «الشرق الاوسط» ان دعوى العطاس ووزرائه الاربعة استندت الى المادتين 60 و 76 من الدستور، والى المادة 83 من قانون الانتخابات في اليمن، التي تشير الى امكانية الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية مجلس الوزراء. ولكن ممثل لجنة الانتخابات في المحكمة رد مساء امس على الدعوى مشيراً الى ان المواد 60 و 76 و 83 تتحدث عن جواز الجمع بين عضوية مجلس النواب والعضوية في الحكومة بعد ان يكون المرشح قد خاض المنافسة في الانتخابات النيابية واصبح عضواً في البرلمان، ولا تجيز للوزير ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب.

واشار ممثل لجنة الانتخابات الى ان المادة 60 من الدستور تنص على ان «يتقاضى رئيس مجلس النواب واعضاء هيئة الرئاسة وبقية اعضاء المجلس مكافاة عادلة يحددها القانون، ولا يستحق رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء المكافاة المذكورة اذا كانوا اعضاء في مجلس النواب».

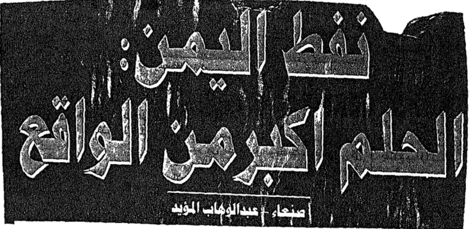
اما المادة 76 من الدستور فتنص على انه «يسمع رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم في مجلس النواب ولجانه كلما طلبوا الكلام، ولهم ان يستعينوا بمن يرون من كبار الموظفين، ولا يكون لهم اي صوت معدود عند اخذ الراي الا اذا كانوا من اعضاء مجلس النواب».

وتؤكد المادة 83 من قانون الانتخابات «عدم جواز الجمع بين الوظيفة العامة وعضوية مجلس النواب، باستثناء رئيس الوزراء واعضاء مجلس الوزراء».

وتوقع البصير ان تصدر المحكمة الدستورية العليا حكمها للفصل في هذه القضية بين الحكومة ولجنة الانتخابات اليوم

في حين اعربت مصادر قانونية عن اعتقادها بان يصار الى استثناء رئيس مجلس الوزراء من الحكم بوجوب الاستقالة اذا رغب في ترشيح نفسه لعضوية مجلس النواب، والتاكيد على ان يقدم الوزراء الراغبون في الترشيح استقالاتهم، نظراً لان الفقرة «ب» من المادة 55 من قانون الانتخابات تشملهم ضمن الفئات المدعوة الى تقديم الاستقالة.

يذكر ان الوزيران احمد محمد الآنسي ومحمد الخادم الوجيه كانا قد قدما استقالتيهما الاسبوع الماضي بعد صدور اعلان لجنة الانتخابات مباشرة، وهما عضوان في المؤتمر الشعبي العام اضافة الى الوزير محمد احمد الكباب. اما رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس والوزير سالم محمد جبران فهما من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني، الشريك الثاني في الحكم.



■ يعطي اليمنيون النفط نظرة اكبر من حجم انتاجه في اليمن، بوصفه المنقذ من حالة الفقر والجسر الذي سيعبر اليمنيون بواسطته الى حضارة العصر. وقد لا تختلف الدولة عن المواطنين كثيراً في هذه النظرة، ولذلك ثلاثة اسباب:

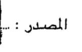
اولاً: تدني المستوى المعيشي لعامة الشعب، حيث لا يتجاوز المتوسط السنوي لدخل الفرد ٧٠٠ دولار.

ثانياً: ما يراه اليمنيون من آثار ومردودات النفط في الدول المجاورة.

ثالثاً: ضآلة مصادر الدخل القومي، اذ ظلت الزراعة تمثل حتى منتصف الثمانينات تقريباً مصدر الدخل المحلي الرئيسي، على رغم انصراف المزارعين عنها بنسب كبيرة الى المهجر الذي شكل حتى اوائل الثمانينات، اكبر مصدر للدخل، وظل الاقتصاد الوطني خلال الفترة نفسها، يعتمد بالدرجة الاولى، على القروض والمساعدات الخارجية وعائدات المغتربين، وعلى الضرائب والرسوم الاخرى بالنسبة الى دخل الدولة المحلي.

ظل النفط امنية مجردة حتى مطلع الثمانينات اذ حظي استخراجه باهتمام خاص لدى الرئيس علي عبدالله صالح. ولم تكن الدولة في جنوب اليمن حينها، بعيدة عن دوافع السباق نحو الغايات النفطية، الا ان هذا الجانب لديها، ربما كان ياتي بعد اولويات اخرى. واعتبر اليمنيون ان بلادهم دخلت في الثمانينات عصر النفط، او بالاصح، مع وصول خبراء ومعدات شركة «هنت» الاميركية الى اليمن للتنقيب عن البترول، حيث ابرمت الحكومة مع الشركة اولى الاتفاقات في آذار (مارس) ١٩٨٢. وحطت الشركة رحالها في مارب، وبدات تؤكد للدولة مواقع ومنابع النفط في حقول «صافر» واسعد الكامل بحسب ما انتهت اليه المرحلة الاولى من البحث والمسح، ووجود النفط بكميات تجارية وتجاوبت الشركة الاميركية مع رغبة الدولة بمضاعفة العمل للكشف عن النفط وانتاجه، بوصفه سباقاً مع الزمن ومع الحاجة. وبدأت الشركة في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤ بحفر اول بئر استكشافية في حوض مارب – الجوف، واجرت اختبارات الانتاج في ٨ تموز (يوليو) من


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  اللندنية

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٣

العام نفسه، واعلن رسمياً ان معدل الانتاج اليومي في حقل أ بئر ١ هو ٧٨٠٠ برميل من النفط الخام قابل للتطوير والتصدير. وبدأ العمل في ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥، لانشاء مصفاة مارب. وحيال هذا، انشأت الدولة للمرة الاولى وزارة النفط والثروات المعدنية في الشهر نفسه من عام ١٩٨٥.

اتسمت سياسة الدولة اليمنية تجاه مشروع استخراج النفط، بثلاث سمات، اولها، التركيز على تسريع العمل وحث شركة هنت على مضاعفته لاختصار فترات الخطة الى اقصى حد ممكن.

وثانيها، ابرام الاتفاقات مع اكبر عدد ممكن من الشركات الغربية.

وثالثها، الاقتصاد الشديد في اعلان معلومات التنقيب والكشف عن النفط، لوسائل الاعلام. ولقيت الدولة من الولايات المتحدة وبعض الدول الاوروبية، تجاوباً ملحوظاً. بدفع الشركات المختصة للعمل في اليمن، وفي حث شركة هنت على سرعة الانجاز. وظهر هذا في التطورات الآتية:

● أولاً، افتتح الرئيس علي عبدالله صالح، مصفاة مارب بحضور ومشاركة جورج بوش نائب الرئيس الاميركي حينها، اثناء زيارته الرسمية لليمن (صنعاء) على رأس وفد كبير (١٠ – ١٢/ نيسان/ ابريل ١٩٨٦). وتعمل المصفاة بطاقة محدودة، هي عشرة آلاف برميل يومياً، منها، ٣٠٤٥ برميلاً من البنزين و٣٦٠٠ ديزل و٣٠٠٠ مازوت و٣٥٠ مخلفات.

● ثانياً، انجاز خط الانابيب لتصدير النفط الخام في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧. الذي يمتد بطول ٤٤٠ كيلومتراً، من حقل أ في مارب وحتى ميناء التصدير في راس عيسى بالقرب من ميناء الصليف على البحر الاحمر. بطاقة انتاجية تبلغ ٤٠٠ الف برميل يومياً، تبدأ بـ ١٧٥ الف برميل وترتفع تدريجياً حتى ٢٢٥ الف برميل هي كل الطاقة الانتاجية لحقل أ في مارب حينها. وجاء في كلمة ري هنت رئيس الشركة في حفل الافتتاح، ارقام ومعلومات عن تنفيذ المشروع منها: ان حفر خط الانابيب تضمن استخراج ٣٠ مليون متر مكعب من التراب والصخور خلال ١١ شهراً هي مدة الحفر، اي بمقدار ما استخرج من قناة السويس اثناء حفرها خلال ١١ عاماً. وان مجموع وزن الانابيب، ٨٠ الف طن متري، استخدم فيها من الآلات ما وزنه ١٥٠ الف طن. وان الشركة انجزته في فترة قياسية تقل كثيراً عما كان مقرراً.

● ثالثاً، استمر تعاقد وزارة النفط مع الشركات الغربية، وكانت الشركة الثانية بعد هنت، بريتش بتروليوم التي تم التعاقد معها في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٣، وتلتها شركات هكسوت وتوتال واكسفام وغيرها. وفي جنوب اليمن (سابقاً)، تم افتتاح اول بئر للنفط في ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٨٧، في محافظة شبوة، بواسطة شركات روسية (قطاع حكومي)، وتم بعد الوحدة، تصفية هذه الشركات بالاتفاق معها، وتسليم اعمالها للشركات الغربية العاملة في اليمن.

النفط بعد الوحدة

تطورت واتسعت مشاريع النفط في اليمن بعد الوحدة بصفة متميزة، من حيث عدد الشركات وتعدد مواقع التنقيب ومستوى الانتاج والبحث عن المعادن الاخرى، وتظهر ابرز جوانب التطور في الملامح الآتية:

١ – اتسعت اكتشافات ومشاريع النفط في مناطقه الرئيسية الثلاث، مارب وشبوة وحضرموت. ففي ايلول (سبتمبر) الماضي تم افتتاح حقل اسعد الكامل للنفط والغاز في مارب. ويتكون المشروع من ثلاث محطات تجميع تستوعب ١٠ آبار نفط من آبار الحقل البالغة ٢٦ بئراً. اضافة الى اربع فرازات تجميع تستوعب ١٠٥ ملايين قدم مكعب من الغاز. وتصل الطاقة اليومية لانتاج هذا الحقل الى ٤٦٠ مليون قدم مكعب من الغاز. و٤٠٠ الف برميل من النفط، الا انه يعمل في اقل من نصف طاقته الكاملة. واكدت اكتشافات الغاز في مارب، ان مخزونه يجعل منه ثاني مخزون في العالم من حيث حجمه. وقد حقق الاكتفاء الذاتي، ويجري العمل لاستخدامه في تشغيل مولدات الطاقة الكهربائية. واقر مجلس الوزراء اليمني في كانون الاول (ديسمبر) الماضي انشاء المؤسسة العامة للغاز، وبدأت في صنعاء في الشهر الماضي محادثات بين المسؤولين في وزارة النفط وشركة آرترو العالمية للغاز، لاسهامها في انتاج وتصنيع الغاز.




المصدر : الوسط
التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

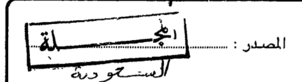
٢ - اعلن في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، عن اكتشافات نفطية جديدة في منطقة المسيلة بحضرموت، رفعت عدد الحقول الى ٩ كما رفعت احتياطي النفط فيها من ٥٦٠ مليون برميل، الى مليار و٤٠٠ مليون برميل. وجاء في تقرير شركة كنديان اوكسي ان انتاج النفط في هذه الحقول، سيبدأ في ايلول (سبتمبر) المقبل بحوالي ١٢٠ الف برميل يومياً. ومنذ ايلول (سبتمبر) الماضي، بدأ العمل في مشروع خط انابيب لتصدير النفط الخام، يربط حقول المسيلة بميناء التصدير على البحر العربي، بطول ١٥٢ كيلومتراً، وبتكلفة تبلغ ٥٠٠ مليون دينار كندي. وتضمن المشروع انشاء اربعة خزانات في ميناء التصدير سعة كل منها ٢٠٠ الف برميل.

٣ - تقوم شركات اخرى بالتنقيب عن النفط والمعادن في مناطق اخرى، منها شركة بريتش غاز في المنطقة المغمورة جنوب سقطرا. وشركة يمن مايفير في منطقة الزيدية، وشركة الساعد القوي العمانية، في المنطقة المغمورة في المكلا بحضرموت. كما تم اكتشاف الذهب في منطقة مدف بحضرموت، والنحاس في الحامورة بتعز، والزنك في البيضاء، الى جانب مناطق وشركات اخرى تعمل في هذا المجال.

ولكن ما مدى قدرة النفط على تحقيق الحلم اليمني؟ ان انتاج النفط حالياً هو في حدود ٢٠٠ الف برميل يومياً. وتشير التقارير الرسمية الى انه سيتضاعف في نهاية العام الجاري. والى جانب ان حجمه سيظل محدوداً حتى في هذه الحال بكل المقاييس، فإن هناك عوامل محلية ودولية تقلل من الاستفادة المرجوة منه في المدى المنظور مستقبلاً، ومنها: انخفاض اسعاره في الاسواق العالمية، وكثرة انتاجه من قبل الدول المنتجة، وحصول شركات الانتاج على نسبة كبرى من ارباحه، بالاضافة الى الزيادة المضطردة في استهلاكه محلياً تبعاً لازدياد الانتاج بشكل متلازم ومتواز بينهما. وما يؤكد هذا القول رئيس الحكومة اليمنية حيدر ابو بكر العطاس امام مجلس النواب في كانون الاول (ديسمبر) الماضي، «ان عائدات تصدير النفط بلغت في عام ١٩٩٢ وحتى تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٣٤ مليون دولار واحرقنا في الاستهلاك ما قيمته ٣٣٢ مليون دولار».

ويضيف الخبير الاقتصادي عبدالله عبدالواسع البركاني، الى هذه العوامل السلبية، استمرار ارتفاع التضخم، وبالتالي، ارتفاع تكاليف المشاريع التنموية. وقال البركاني لـ «الوسط»: «هناك عدم وضوح في كمية الانتاج، اذ كان المفروض ان يرتفع الانتاج عام ١٩٩٠، الى ٤٠٠ الف برميل يومياً. ولكن هذا لم يحدث او لم يعلن». واضاف: «ان الدول الصناعية كما هو معروف، تعمل على تخفيض اسعار النفط لان زيادته تمثل زيادة في تكاليف الانتاج الصناعي. وبالتالي، فإن هذه الحال، تجعل المعادلة معكوسة، بمعنى ان المشتري هو المحتكر». وانهى حديثه بالقول: «ان المواطن لم يستفد بعد من انتاج البترول بصفة مباشرة، لارتفاع اسعاره من جهة، ولان الفائض للتصدير تذهب قيمته جزءاً من تغطية قيمة الاستيراد المتزايد» ■





المصدر : المجلة
السعودية
التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٣

«حزبنا لم يصمت على الهجمات المسلحة»

حوار مع رئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني الرافض للدمج

جار الله عمر لـ «المجلة»:

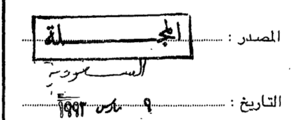
حان وقت تغيير اسمنا الاشتراكي وبرنامجنا لاعلاقة له بالاشتراكية

مستعدون للانتقال من السلطة الى المعارضة

لا نتهم الاخوان ولن نلجأ الى الجيش لحسم نتيجة الانتخابات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة  السعودية

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

يتردد في الشارع السياسي اليمني ان قيادتي الحزبين الحاكمين (الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي) ربما توقعان على خطوة توحيد الحزبين في اطار تنظيم سياسي جديد قبل ٢٠ مارس (آذار) المقبل. وان كانت تلك الانباء ارتكزت على تصريحات الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الا ان الحقائق تؤكد أن الجناح الرافض داخل الاشتراكي لمبدأ التوحيد السريع مع المؤتمر قد استطاع قلب جميع التوقعات بأن التوحيد سيتم قبل الانتخابات. فاللجنة التي يترأسها سالم صالح محمد، الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي، وتضم قيادات في المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي، والهادفة الى تنقية الاجواء قد اوقفت اجتماعاتها وفجأة وصل سالم صالح الى عدن. وهي اشارة الى وصول هذه اللجنة الى طريق مسدود.

«المجلة» حاورت جار الله عمر عضو المكتب السياسي ورئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعم الجناح الرافض لسرعة التوحيد.

● ما هي أسباب حماس بعض اعضاء الحزبين الحاكمين لصيغة التوحيد في الفترة التي تسبق أول انتخابات فيها تنافس حزبي في اليمن؟

- اقتراح التوحيد قبل الانتخابات طرح من قبل المؤتمر الشعبي العام وجرت مناقشته من قبل الحزب بصورة طبيعية. المؤتمر يرى ان من المصلحة الوطنية العليا ان تتم عملية التوحيد قبل الانتخابات. اما نحن في الحزب فقد كان للجنة المركزية رأي آخر وهو انه لا ينبغي ان تتم عملية التوحيد عن طريق قرار من اعلى ولا ينبغي ان تكون مجرد حل لأزمة او وليدة ازمة معينة. فعملية التوحيد تعتبر قضية سياسية وفكرية وينبغي ان تأتي في سياق التطور. ثم ان قراراً من هذا القبيل يخص المؤتمر العام للحزب ولا تستطيع اللجنة المركزية او المكتب السياسي ان تبت فيه.

● انت من المتشددين او الرافضين لاي خطوات للتقارب بين الاشتراكي والمؤتمر تؤدي الى التوحيد. لماذا؟

- أعتقد أن اتخاذ قرار فوري لحزبين كبيرين عمر أحدهما يزيد عن عشرات السنين خطأ. والذين يفكرون بذلك انما ينطلقون من فكر شمولي، أما الذين يقولون بالحوار وحق الاختيار فهم على صواب. وأعتقد أن التصنيف الصحيح في هذه المسألة هو بين الشمولية والديموقراطية وليس بين التشدد والاعتدال.

● ولكنه يلاحظ ان الأمين العام لحزبكم (علي سالم البيض) يميل الى التوحيد؟

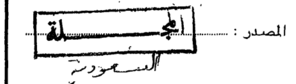
- الامين العام تحدث اكثر من مرة عن الحوار وتقوية العلاقات واهميتها. ونحن نتفق معه في هذه القضية. هو يقول ان التوحيد أمر ممكن وانا اقول ايضا انه ممكن وقابل للمناقشة. ولكن لا يمكن تحقيقه بدون المؤسسات.

● يتردد أن الاشتراكي خائف من تحالف المؤتمر مع الاخوان المسلمين والبعثيين ولذا يطلب التحالف القوي مع المؤتمر والا سيخسر الانتخابات المقبلة ان قبل المجازفة وخاضها مستقلا؟

- من الناحية الحزبية، الحزب الاشتراكي



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  المجلة السعودية

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٣

بطبيعة الحال لا يرحب ولا يتمنى تحالفا بين المؤتمر الشعبي العام والاخوان المسلمين وهذا امر طبيعي ولا يمكن اخفاؤه. لكن حزبنا لا يستطيع ان يمنع مثل هذا التحالف. حزبنا لديه مشروع سياسي كما لديه برنامج للتحديث وهو يتمنى ان يكون المؤتمر بجانبه او ان يكون هو بجانب عدد اكبر من الاحزاب والكتل السياسية من أجل انجاز هذا البرنامج. ولكن في كل الاحوال الحزب سيقبل نتائج الانتخابات كيفما كانت وهو على استعداد للجلوس على مقاعد المعارضة.

اتهام الاخوان

● هل يعني ذلك انكم تتهمون الاخوان المسلمين بانهم يقفون ضد مشروعكم علنا؟

- هذا ليس اتهاما. لكن الاخوان المسلمين يقولون ذلك ويطرحون اهمية العودة الى زمن الخلافة. ونحن نعرف ان العصر الراهن يختلف عن عصر الخلافة العثمانية. نحن لم نتهمهم لكنهم من خلال شعاراتهم وبرامجهم يثبتون ذلك. فهم يرفضون الدستور والقوانين ويرتابون في اي عمل يدعو الى التطور وينادون بالقطيعة مع العصر الذي نعيشه.

● على الرغم من انتهاء الاشتراكية كايديولوجية ونظام سياسي من الخارطة السياسية العالمية الا ان حزبكم لا يزال يتمسك بتلك التسمية.

- التسمية كانت موجودة منذ تأسيس الحزب ولا يمكن تغييرها الا بقرار من المؤتمر العام. واعتقد ان الوقت قد حان لتغيير التسمية. المشكلة ليست الاشتراكية او الرأسمالية. مشكلة اليمن هي البدء بالتكوين الوطني، والمساواة بين ابناء الوطن الواحد وان نبني دولة النظام والقانون، وان نحل مشاكل الصحة والتعليم. وبرنامج الحزب الاشتراكي اليمني هو برنامج للتحديث. وقد خلا برنامجنا من اية كلمة لها علاقة بالاشتراكية، ولا بد للشكل من ان يتطابق مع المضمون. هناك مقترحات عديدة للبدائل المطروحة لتغيير تسمية الحزب وهناك ايضا من يرفض ذلك.

قضية الامن

● قضية الامن من ابرز القضايا التي يطرحها حزبكم في أي حوار. هل يعني ذلك انه اتهام موجه من قبل حزبكم الى حزب المؤتمر وتحميله مسؤولية الانفلات الامني؟

- هذا لا يعتبر اتهاما، ولكن الحزب الاشتراكي يكرر هذه المسألة لسببين: اولاً لانه الحزب الذي استخدم العنف ضده، والجميع يعلم ذلك. فقد قدم اكثر من ٤٠ شهيدا منذ قيام الوحدة، وتعرض العديد من قادته للاغتيال ومحاولات الاغتيال كما هو معروف فكان من الطبيعي ان يكون اكثر قلقا على هذا الاتجاه. النقطة الثانية ان الحزب يرى ان تنفيذ برنامج الاصلاح وتحديث البلاد واستقرارها وزيادة الاستثمارات فيها يرتبط بالاستقرار السياسي والامني. ومن هذه الزاوية فان قضية الامن تصبح شرطا لازما لاي تنمية او تطور في البلاد.

ثم ان السبب الاخير هو ان الحزب الاشتراكي يرى ان اجهزة الامن لا تؤدي واجبها كما ينبغي ويعتقد ان هناك اهمالاً في هذا الجانب. فبدلا من الامن الذاتي الذي يفرضه الناس لا بد من امن دولة واعتقد ان ما قامت به اجهزة الامن في لحج وعدن وابين (المحافظات الجنوبية) أظهر ان لدى اجهزة الامن من الخبرة والكفاءة ومن المسؤولية ما يكفي لقطع دابر الارهاب.

● ما هي دوافع تكرار الهجمات المسلحة على كوادركم؟ وما هي اسباب

صمتكم عليها؟

- الحزب لم يصمت وكنا نصدر بيانات، وكنا دائما نتجنب اتهام جهات بعينها ونتجنب التهديد والوعيد، او اللجوء الى استخدام نفوذنا في الدولة او القيام باي ردود فعل متهورة.

● **كان حزبكم ينظر في السابق الى القبيلة على انها مظهر للتخلف. كيف تنظرون اليوم الى المؤسسة القبلية التي اصبحت تشكل جزءا كبيرا من التوازنات السياسية في المجتمع وفي التوازنات داخل حزبكم؟**

- القبائل اليمنية تقبل الدولة وتقبل النظام والقانون. فأعتقد ان القبيلة في اليمن لم تعد مؤسسة بمعناها الاجتماعي والاقتصادي. الا ان حزبنا يعارض استخدام «العصبوية» القبلية لاعاقة التطور او الوقوف في وجه النظام والقانون. ولا يعني هذا عداء للقبيلة لان القبيلي هو مواطن قبل كل شيء وكلنا اتينا من الارياف والقرى. لكن الصراعات بين السياسيين وحاجتهم الى المناورة ضد بعضهم احيانا دفعتهم الى اثارة النعرات القبلية. القبيلة ليست عنصرا للتوازن داخل الحزب. ولا يوجد احد في قيادة الحزب ممثلا لقبيلة ما. الموقف السياسي عندنا هو الاهم وليست لدينا عقدة اصلا تجاه هذا الموضوع. ولكن بسبب غياب الديموقراطية والعلنية بدأ الصراع داخل حزبنا يأخذ اشكالا عنيفة تماما، وكان يستعين بالمؤسسة العسكرية لحسم الموقف كما جرى في احداث ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦.

● **هل تتوقع ان يتدخل الجيش لحسم كفة الانتخابات بالقوة اذا ما خسر احد الشريكين؟ بمعنى هل سيستعين الاشتراكي بالجيش اذا ما خسر الانتخابات؟**

- الجيش من الناحية الادارية والسياسية تم توحيده. هناك قيادة وادارة واحدة وهناك قوانين موحدة. ويبقى التوحيد الذهني والنفسي، وهذا سيستغرق وقتا طويلا. الحزب الاشتراكي سيقبل نتائج الاقتراع مهما كانت ولن نلجأ الى اي عمل غير شرعي لتعويض الخسارة.

من السلطة الى المعارضة

● **يشتكي حزبكم من محاربة كوادره وعدم منحها الصلاحيات في مراكزها. وهو شريك في السلطة. الا تخشون ان تهمشوا الى درجة كبيرة عندما تخرجون من السلطة الى المعارضة؟**

- اريد ان اؤكد ان هناك ١٢ صحيفة تهاجم الحزب الاشتراكي او مخصصة للهجوم عليه. ولا يمكن لاي عملية اغتيال ان تغير نظاما او تسقط نظاما او تنشئ نظاما اطلاقا. الحزب الاشتراكي يتحمل ذلك ولكنه يريد من بقية القوى السياسية ان تتواصل لمكافحة اعمال العنف قبل ان تستفحل وقبل ان تشكل خطرا على الجميع. وبطبيعة الحال اذا كان حزبنا في المعارضة وتعرض لأية اعمال معادية فانه سيلجأ الى القانون. ولا يمكن تجاوزنا في الساحة اليمنية.

● **شهدت اليمن مؤخرا موجة عنف واسعة امتدت الى عدن وطالت قيادات بارزة. من يقف وراء هذه الموجة في اعتقادكم؟**

- اطلعنا على العديد من التحقيقات التي جرت مع المتهمين وتبين ان هناك منظمة تسمى «الجهاد» تقف وراء هذه الاعمال. وهناك شخص يدعى اسامة بن لادن يمولها وهو موجود في السودان ووجوده هناك امر يتنافى مع العلاقات الودية بين الحكومتين والشعبين اليمني والسوداني. ونحن بالطبع ننتظر ماذا يمكن للحكومة السودانية ان تعمل واعتقد ان الحكومة اليمنية تفكر ببحث هذا الموضوع مباشرة مع الخرطوم خاصة وان هناك اشخاصا فيها مطلوبين للعدالة في اليمن.



المصدر : المجلة
السعودية
التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● يلاحظ ان هجوم «الجهاد» مركز على كوادر الاشتراكي ومعاقله. فهل هناك علاقة بين هذه الهجمات وما يمكن وصفه بتصفية حسابات سياسية سابقة؟

ـ العنف هو عبارة عن منهج يرفض صندوق الاقتراع ويريد الوصول الى السلطة بالقوة. اما مهاجمة كوادر الاشتراكي فسببها الاعتدال والموضوعية في اعماله وتوجهاته. ولكني اعتقد ان العنف في المستقبل سيشمل الآخرين وسوف يتجه الى الاحزاب الاخرى. والارهاب لا يفرق بين حزب وآخر ولكنه يرتب اولوياته ■

عدن. لطفي شطارة



هل يعلن قبل حلول موعد الانتخابات؟

اليمن: توحيد الاشتراكي والمؤتمر ينتظر اختيار تسمية من ثلاث

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ صرح مصدر يمني مسؤول الى «الحياة» امس بأن الاجتماعات التي تعقد حالياً بين ممثلي الحزبين الحاكمين، الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام بهدف توحيدهما تركز على ثلاث تسميات للحزب الجديد، هي حزب المؤتمر اليمني، حزب المؤتمر الديموقراطي، حزب المؤتمر. وعلى رغم ان نتيجة هذه الاجتماعات لم تعلن بعد، لكن هناك مؤشرات الى حصول تطور جدي قبل حلول موعد الانتخابات النيابية العامة في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل.

وقال المصدر: «ان هناك اتفاقاً مبدئياً بين المكتب السياسي للحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام على الخطة الرئيسية المتعلقة بمستقبل الحزبين الحاكمين، ولكن لا يزال في المكتب السياسي للحزب بعض التحفظات، ليس عن التوحيد في حد ذاته وانما عن موعده واجراءاته». وأوضح: «اذا تم توحيد الحزبين قبل موعد الانتخابات العامة سيخوض الحزب الجديد الانتخابات بمرشحين من الحزبين السابقين تضمهم قائمة واحدة».

وأضاف المصدر في تعليقه على اهداف الحزب الجديد: «سيأخذ من البرنامجين السياسيين والنظامين الداخليين للحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام». وعن الميثاق الوطني الذي يقوم على مبادئه المؤتمر الشعبي العام، قال: «ان الميثاق ليس دستوراً للمؤتمر وحده وانما وثيقة عامة، ويمكن ان تبقى دليلاً نظرياً للحزب الجديد».

وأشار الى قضية الطعن التي طرحتها الحكومة امام المحكمة «والخاصة بترشيح الوزراء واستقالاتهم لخوض المعركة الانتخابية»، وقال: «الكل في انتظار صدور قرار عن المحكمة العليا يوضح هل على الوزراء تقديم استقالاتهم أم لا. فاذا اصرت المحكمة على تقديم

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن: توحيد الاشتراكي

تتمة الصفحة الاولى

استقالاتهم فان موعد تقديم الاستقالة مرّ».

وكان السيد اسماعيل الوزير، وزير الشؤون القانونية صرح بان الحكومة اضطرت الى تقديم طعن دستوري الى المحكمة العليا من اجل «تصويب النصوص القانونية بما يتفق مع الدستور ولتصويب الممارسة الديموقراطية».

على الصعيد الامني اكد السيد جارالله عمر، عضو المجلس الاستشاري وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني وسكرتير اللجنة المركزية للحزب لـ «الحياة» اطلاق قائد حرسه وسائقه اول من امس الاثنين بعدما خطفتهما مجموعة مسلحة من قبيلة انس في منطقة معبر في محافظة ذمار (١٠٠ كلم جنوب صنعاء).

وقال جارالله ان سيارته كانت بين عدد كبير من السيارات احتجزتها المجموعة التي اعتذرت منه لاحقاً وقالت ان لها مطالب لدى الحكومة. وأشار الى انه «كان وراء اعضاء المجموعة من يحضهم على عمل مشكلة اكبر، لكن المتزنين بينهم اكتفوا باحتجاز السيارات». واعتبر «ان مثل هذه التصرفات يدل على ضعف النظام والقانون».

وعلمت «الحياة» ان سيارة وزير العدل السيد عبدالواسع سلام خطفت الاسبوع الماضي بينما كان سائقها متجهاً من صنعاء الى عدن، وذلك قرب نقيل يسلح. وفي وقت لاحق افرج عن سائق السيارة.

الى ذلك قالت مصادر أمنية موثوق بها في محافظة لحج التي تبعد ٢٠ كيلومتراً عن عدن ان «تزايد موجة ادخال الاسلحة الى بعض مناطق المحافظة وتوزيعها على عناصر تنتمي الى احد الاحزاب الكبيرة دليل على ان هذا الحزب ينوي استخدامها لدى اجراء الانتخابات، وذلك لارهاب الناخبين وإجبارهم على الادلاء باصواتهم لمصلحة المرشحين المنتمين اليه».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام القاهرة

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٣

حركة الأحداث

□ اليمن :

تراجع عن التعددية

تشير آخر التقارير الى ان جهود توحيد الحزبين الكبيرين في اليمن - المؤتمر الشعبى العام برئاسة الرئيس اليمنى على عبدالله صالح، والحزب الاشتراكى بزعامة امينة العام على سالم البيض - تجرى على قدم وساق، وان هناك احتمالا كبيرا لان يعلن عن خطوات توحيد، ودمج للهيئات العليا للحزبين قبل اجراء الانتخابات النيابية الاولى المقرر اجراؤها فى ٢٤ ابريل القادم.

ويمثل التوحيد او الدمج خيارا صعبا، ومعقدا فى آن واحد، لن تقف تأثيراته على مستقبل الحزبين فحسب، بل قد تطول مستقبل اليمن كله، وكان هذا الخيار محل جدل كبير بين الحزبين الحاكمين منذ اكثر من عام، وهو فى الاصل رغبة وقرار قيادة المؤتمر الشعبى العام، طرحته كخيار وحيد ليس على الحزب الاشتراكى سوى القبول به، وكثيرا ماحاول الحزب الاشتراكى طرح صيغ بديلة للتعاون، والتنسيق مع المؤتمر الشعبى بعيدا عن خيار الدمج، وعلى اساس انهما شريكان فى الحكم، كما كانا شريكين فى صنع الوحدة وربطها عضويا بخيار التعددية، وتحديث البلاد. الا ان المؤتمر الشعبى العام وقياداته رفضوا أية صيغ بديلة، وظل هاجسهم الاول والاخير وهو احتواء الحزب الاشتراكى كلية بكل مافى ذلك من رموز ودلالات.

وقد توالت الضغوط على الحزب الاشتراكى خاصة ذات الطابع الامنى، وبدا أن المؤتمر الشعبى فى موقف اقرب الى التضحية باستقرار البلاد، وامنها فى سبيل تحقيق هدفه باجبار الحزب الاشتراكى على قبول خيار الدمج، وتواصلت الضغوط واخذت اشكالا من محاولات الاغتيال، وضرب منازل، او وضع عبوات ناسفة فى منازل قيادات الحزب الاشتراكى ويبدو ان تلك الضغوط المتوالية التى قابلها الحزب بصمود قد اتت ثمارها، اذ حدث تحول فى توجهات بعض القيادات ناحية القبول بقرار الدمج مثل الامين العام على سالم البيض، وابو بكر العطاس، وعدد آخر قليل. ويواجه هؤلاء باعتراضات كبيرة من قبل القيادات الوسطى والقواعد الحزبية، حيث يرون فى قبول قرار الدمج انهاء لكل ميراث الحزب وتجربته، والاتيان على تاريخه النضالى الى جانب الاجهاز على رؤيته التحديثية الجديدة التى فرضها على نفسه منذ ما قبل الوحدة.

وواقع الحال ان عملية الدمج هذه تتضمن عدة معان منها انها محاولة مقصودة لاحتواء الحزب الاشتراكى، فى وقت استطاع فيه الحزب ان يطرح نفسه كقوة تحديث وتغيير، مما ساهم فى اتساع شعبيته.

ويعنى هذا الاحتواء بالتالى :

(١) تصفية اية مشروعات تحديثية فى ظل الوحدة.

(٢) التغطية على فشل المؤتمر الشعبى العام، وعدم قدرته علي تطوير نفسه بما يتناسب مع الواقع التعددى، والا لماذا الاصرار على الدمج قبل اجراء الانتخابات وليس بعدها؟

(٣) احداث تغيير جذرى فى الموازين السياسية الداخلية بين الاحزاب، والتنظيمات السياسية، الامر الذى سيقود حتما الى وجود خلل كبير بين الحزب المدمج وبين باقي الاحزاب، وسيؤدى ذلك الى عودة الافكار الشمولية فى الوقت الذى يتجه فيه العالم الى قبول التعددية كمحدد جوهرى للتطوير والتحديث.

(٤) واخيرا انها ضربة لاحد اساسين قامت عليهما وحدة اليمن. ويظل الرهان مطروحا على قدرة بعض قيادات الحزب الاشتراكى ونظيرتها فى المؤتمر الشعبى العام على مراجعة تلك الخطط التى سوف يضارون منها فى الاول والاخير.

حسن ابو طالب



مجلس الرئاسة اليمني يعقد لقاءات رمضانية مع القوى السياسية

ورقة عمل لتحالف أوسع للأحزاب الرئيسية وميثاق وطني لتلافي الصراعات والأخطاء الماضية



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٣

صنعاء: من حمود منصر

في اطار الاستعدادات الرسمية والحزبية لاجراء اول انتخابات نيابية عامة في اليمن منذ توحيد شطريه في 22 مايو (ايار) عام 1990وفي ظل التعددية الحزبية والانفتاح السياسي، تجري هذه الايام مشاورات واتصالات مكثفة بين الاحزاب والتنظيمات السياسية بحثا عن صيغ عمل مشتركة تلتف حولها جميع الاحزاب، بما يضمن لها المشاركة في الانتخابات في جو من النزاهة والحرية والأمن والاستقرار.

وعلى هذا الصعيد ذكرت مصادر حزبية رفيعة في الهيئة التنفيذية لـ «المؤتمر الوطني» ان احزاب المؤتمر الوطني اجرت مشاورات في ما بينها حول قضية الانتخابات، والحوار مع بقية الاحزاب السياسية، في اطار المشاركة في «اللقاءات الرمضانية» المتوقع ان يبدأ مجلس الرئاسة اليمني بعقدها خلال الايام المقبلة، للالتقاء بمختلف شرائح المجتمع وقواه السياسية والحزبية، كما هو معتاد من كل عام.

واشارت المصادر الى تكليف عمر الجاوي احد قيادات المؤتمر الوطني ـ والامين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني ـ باجراء الاتصالات مع مجلس الرئاسة حول الكيفية التي ترغب احزاب المؤتمر الوطني ان تكون عليها اللقاءات الرمضانية، خلافا للاسلوب الذي اتبع في شهر رمضان من السنة الماضية.

وأوضحت المصادر ان الاتصالات التي قام بها الجاوي تمخضت عن موافقة مجلس الرئاسة اليمني على مقترح عقد اللقاء الرمضاني مع جميع الاحزاب السياسية المنضوية في اطار المؤتمر الوطني، وفي اطار مؤتمر الاحزاب والمنظمات، وان يكرس اللقاء المشترك لبحث قضايا محددة وفق برنامج عمل مسبق، وطلب من عمر الجاوي وضع مشروع برنامج عمل اللقاء الرمضاني المشترك المتوقع عقده خلال الاسبوع المقبل.

وفي ضوء التطورات المتعلقة بالانتخابات ومتطلبات المراحل المقبلة، لضمان انجاز الانتخابات بحرية ونزاهة، قدم الامين العام لحزب التجمع الوحدوي اليمني امس مشروع ورقة العمل المقترحة للقاء الرمضاني، اشار في ديباجتها الى انه في غمرة الاستعدادات للانتخابات «تتسع التناقضات، وعدم الثقة بين جميع التنظيمات السياسية بحكم الواقع القائم». واشار الى ان التطورات التي شهدتها البلاد خلال المرحلة الاولى من العملية الانتخابية، خاصة التجاوزات والخروقات في ما يخص تقسيم الدوائر الانتخابية، والتسجيل والقيد، اضافة الى ردود الافعال التي نتجت عن الكوارث وتدني المعيشة، وتاخر صرف مرتبات العاملين في بعض قطاعات الدولة، واهتزاز الأمن وعدم قدرة السلطات الرسمية على ايجاد حلول لهذه الجوانب المهمة لتأمين عملية الانتخابات في جو هادئ، وقال في مشروع الورقة «ويحتاج الحد الادنى من الضمانات الى حد اعلى من النزاهة والشعور بالمسؤولية».

واقترحت الورقة ان يتحدد جدول اعمال اللقاء المزمع عقده مع رئيس واعضاء مجلس الرئاسة خلال الايام المقبلة على اساس ثلاثة محاور اساسية، اولها

ضمانات اجراء الانتخابات في جو نزيه ومستقر، ويتحقق ذلك من خلال تثبيت القواسم المشتركة بين كل الاحزاب والتنظيمات السياسية، وتلافي اخطاء المرحلة الاولى في المرحلتين المقبلتين، والالتزام بعدم تأجيج الصراع، واحترام قواعد المنافسة.

ويتعلق المحور الثاني بقواعد التعامل التي رات الورقة تمثلها في:

- التحديد الواضح - وبالاسم - للتنظيمات الشرعية القائمة في البلاد.

- التزام الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني) وغيرهما بعدم النزوع الى دعم الانشقاقات المفتعلة داخل الاحزاب في الظرف الحالي على الاقل.

- توجيه الاعلام في صالح الناخبين لدفعهم للادلاء باصواتهم، والتزام الصحف الحزبية بوقف كل انواع المهاترات.

- طرح مشروع «ميثاق العمل الوطني» للنقاش، والاتفاق على صيغة نهائية لاقرارها. وبينما اشارت مصادر حزبية الى ان هناك شبه موافقة نهائية على تقديم «الميثاق الوطني» الذي اقرته الاحزاب والمنظمات والشخصيات في المؤتمر الوطني كمشروع للمناقشة في اللقاءات المقبلة، اكد الجاوي ان جميع احزاب المؤتمر الوطني، ومؤتمر الاحزاب والتي يتجاوز اجمالي عددها الـ 30 حزباً اقرت تحديد الاحزاب والتنظيمات الشرعية، ورفض أي مسميات او احزاب منشقة بصورة مفتعلة عن الاحزاب الشرعية.

وأكدت ورقة العمل ان يتم الخروج من هذه اللقاءات بنتائج واضحة، واتفاق عام حول القضايا المطروحة في برنامج اللقاء، بحيث تكفل النتائج تغيير نظرة الرأي العام اليمني ازاء التنظيمات السياسية، وتجميد التناقضات، للعودة بالعمل السياسي والمعركة الانتخابية الى المجرى الصحيح، بعيدا عن الاحقاد والمخلفات، ودفع المواطنين الى صراع لا مبرر له.

واختتمت الورقة بتأكيد حاجة جميع القوى السياسية لتقديم نفسها الى الرأي العام الخارجي كقوى قادرة على ممارسة الديمقراطية، واستنباط الحلول لحماية جبهتها الداخلية.

وتأتي هذه المبادرة وسط تزايد حالة الغموض بشأن اتجاهات عمل الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية، مع اقتراب موعد فتح باب الترشيح لعضوية مجلس النواب المقبل، وتوقع حدوث مفاجآت على صعيد العلاقات بين الاحزاب الرئيسية في البلاد، والكشف عن مواقفها النهائية من الخيارات المطروحة سواء على صعيد العلاقة بين الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي والاشتراكي) أم على صعيد خيارات التحالفات الأوسع بين اكثر من حزبين.

ورجحت مصادر المعارضة ان تؤكد حالة الانفراج وفتح الحوار بين مختلف الاحزاب - مع اقتراب موعد الانتخابات - نية اقامة تحالف اوسع، يشمل العدد الاكبر من الاحزاب اليمنية، لضمان تماسك الجبهة الداخلية، والحيلولة دون حدوث اية اختلالات امنية او اقتصادية، أو حتى سياسية مصاحبة لتنفيذ ما تبقى من المرحلة الانتخابية، واجراء الاقتراع العام المقرر في 27 ابريل (نيسان) المقبل.



المصدر : الوسط - اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ مارس ١٩٩٢

جهود مصرية لتحسين العلاقات اليمنية - الخليجية

صنعاء - «الوسط»

اجتمع الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح بمبعوث الرئيس حسني مبارك، الدكتور اسامة الباز وكيل وزارة الخارجية المصرية ومدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية الذي قام بزيارة الى صنعاء يوم ٥ آذار (مارس) الماضي استغرقت بضع ساعات سلم خلالها رسالة من مبارك وتسلم رسالة جوابية من الرئيس اليمني. وقد اكتسبت مهمة الباز في صنعاء اهتماما خاصا لدى الاوساط السياسية وصفت بانها الاولى من نوعها منذ عام. وبدت مرتبطة بشكل او آخر بزيارة اخرى لصنعاء قبل اسبوع واحد قام بها الامين العام للجامعة العربية، عصمت عبدالمجيد التقى خلالها الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض.

وعلمت «الوسط» ان مهمة الباز تناولت موضوع العلاقات الراكدة بين اليمن وبعض دول الخليج منذ حرب الخليج، حيث يبذل الرئيس مبارك والسلطان قابوس جهودا لتحريك هذا الركود في اتجاه ازالة التوتر في العلاقات اليمنية - الخليجية عامة. وكانت حملات اعلامية متبادلة رافقت التوتر، قبل ان يقرر مجلس الرئاسة اليمني ايقافها في الصحف الرسمية وصحف الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي والاشتراكي) ويطلب من بقية الصحف الحزبية والمستقلة ان توقف الحملات. وترافق ذلك مع اعلان القيادة في صنعاء عن استعدادها «للتفاهم واللقاء مع الاشقاء الجيران على كل المستويات لتجاوز الخلاف واعادة العلاقات الى طبيعتها». وترى مصادر مطلعة في صنعاء ان «الاشقاء في دول الخليج يقدرون ما يفرضه الوضع العربي من ضرورة تجاوز الخلاف ووحدة الصف العربي، اقليمياً وقومياً».

وترددت انباء ان الباز سلم الرئيس اليمني دعوة من مبارك لزيارة مصر ■



المصدر : الخليج [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/٣/٢٠

حول «حزب الاصلاح اليمني» ودوره

أثار مقال «حزب الاصلاح اليمني.. الى أين» المنشور في ٢٦ فبراير الماضي بقلم عبدالمولى مرشد ردود فعل عدد من القراء العرب اليمنيين، وقد تلقينا عدة ردود مكتوبة تناقش المقال المذكور، واخترنا منها المقال المنشور تاليا، بعد ان تم تخليصه مما يتعارض ومتطلبات النشر.

«المحرر»

ان جريدة «الخليج» التي اخذت على عاتقها تشجيع الراغبين بالكتابة على صفحاتها - تستحق الشكر والتقدير من قبل القارىء العربي بشكل عام، ولقد ظهر كثير من الاخوة الذين احتضنتهم «الخليج» ويكتبون حول المواضيع السياسية في عالمنا العربي - ويفهم من هذا ان جريدة «الخليج» الموقرة ارادت ان تفتح مجالا لمناقشة قضايا عالمنا العربي - وهي اكثر الصحف العربية اهتماما وابداعا في هذا المجال من منطلق قومي علمي سليم بعيد عن الادعاء والمزايدة.

وحسب متابعتي الدائمة لقراءة جريدة «الخليج» التي نعتز بها ونحترم ما تكتبه على صفحاتها - فد وجدت ان احد الاخوة الذين احتضنتهم وهو عبدالمولى مرشد قد استفاد فائدة كبيرة من الفرصة التي اتيحت له على صفحات «الخليج» فاخذ يكتب باستمرار عن بعض القضايا السياسية في اليمن - وهو الغائب عنها - وغالبا لا ياتي بجديد، حيث يعتمد على تحليلات منشورة في وسائل اعلام عربية وغالبا ما يشير اليها في مقالاته.

ولقد ترددت كثيرا في الرد على ما يكتب الاخ عبدالمولى في جريدة «الخليج» حول اليمن لانني كنت اعتبر هذه الكتابة نوعا من التنفيس في الغربة يمارسه الاخ عبدالمولى ولا داعي لان أرد عليها أو أفند ما فيها لكنني قررت ان ارد على ما يكتبه الاخ الكريم ليس من باب الدفاع من جهة معينة ولكن من باب الحفاظ على الموضوعية المطلوبة في مناقشة قضايا الشعب اليمني ونقلها الى القارىء العربي الكريم بصورة سليمة وواضحة.

ان الذي دعاني الى توضيح هذه الحقائق رغم ايلامها الشديد علينا نحن افراد الشعب اليمني هو المقال الذي قرأته للاخ عبدالمولى مرشد والمنشور في يوم الجمعه الموافق ٥ رمضان ١٤١٣هـ الموافق ٢٦ فبراير ١٩٩٣م بعنوان «حزب الاصلاح اليمني.. الى أين».

ما اكبر مدلولات هذا العنوان.. ظننا انه احد البحوث العلمية السياسية التي احتوت على التحليل المنطقي لتاريخ توجهات احد الفصائل المهمة في الحركة الاسلامية الوطنية في اليمن الاسلامي. لكننا نفاجأ عندما نقرأ مقدمة مقال الاخ عبدالمولى بالعنوان المذكور فنرى انه قد انهى مقدمته باستنتاج ان «السلطة الامنيه المختصة بالكشف عن اسباب الاغتيالات السياسية واعمال التفجير والشغب التي شهدتها اليمن في عام ١٩٩٢ قد اعلنت ان مرتكبي هذه الاعمال هم من جماعة الجهاد الاسلامي اليمنية «والتي يقول عبدالمولى «ملتزمة تنظيما وسياسيا بالارهاب الدولي والاقليمي» وبعد ان، كان الاعتقاد سابقا بان مصدر هذه الاعمال الارهابية هي جهات.. اخرى».. هذا هو رأي المحلل السياسي عبدالمولى مرشد. اما في الفقرة الثانية من مقاله المذكور فيقول الاخ عبدالمولى «للتوضيح عن طبيعة الجماعات الاسلامية في اليمن - يقول نقلا عن بعض المحللين لا نعرف من هم؛ «ان وراء قيام الجبهة الاسلامية في اليمن جهات خارجيه وشخصيات يمنية بارزة مثل عبدالله الاصنج» وزير خارجية سابق ومحمد خميس وزير داخلية سابق وكلاهما وزيران في الجمهورية العربية اليمنية سابقا، وبالمناسبة فهاتان الشخصيتان كانتا من اكثر السياسيين اليمنيين في الشمال عداء «للحزب الاشتراكي اليمني وافكاره».. وهكذا يصل الاخ عبدالمولى مرشد الى نتيجة مقصودة وهي الربط بين الجبهة الاسلامية اليمنية وبعض الشخصيات السياسية اليمنية المعادية للحزب الاشتراكي بطريقة عجيبة وغريبة.

واذا كان ولا بد من التوضيح فالمعروف ان محمد خميس عندما كان وزيرا للداخلية في الجمهورية العربية اليمنية سابقا كان يمنع اي نشاط للحزب الاشتراكي اليمني في شمال اليمن وخصوصا عندما كان يرسل هذا الحزب بعض العصابات الارهابية لاغتيال بعض المواطنين في الشمال بدعوى انهم يشكلون عقبة امام نشاطات الحزب المذكور في شمال اليمن - اما بالنسبة لعبدالله الاصنج فقد كان وزيرا لخارجية الجمهورية العربية اليمنية وهو اساسا من ابناء جنوب اليمن وكان يرفض دخول الافكار الماركسية الى اليمن لانه يعتبر انها ستدمر اليمن، وكان يوضح بطريقة فعالة وجهة نظر حكومة الجمهورية العربية اليمنية بشأن المشاكل التي كان يقوم بها الحزب الاشتراكي اليمني وحكومته في جنوب اليمن وشماله وكان يتعاطف مع السياسيين والمواطنين الفارين من جنوب اليمن آنذاك بسبب مطاردة الحزب لهم وهكذا نجد الاخ عبدالمولى يتهم الجهات الاسلامية بانها سبب الاعمال التخريبية في اليمن ثم يربط بين هذه الجهات وبين عبدالله الاصنج ومحمد خميس اللذين عرفا بعدائهما الشديد لافكار الحزب الاشتراكي اليمني.

اما في الفقرة الرابعة من مقال الاخ عبدالمولى مرشد - والتي يذكر نبأ عن سؤال احدى المجلات العربية للشيخ عبدالله بن حسين الاحمر «زعيم حزب الاصلاح اليمني» عن صحة ما يشاع في دعمه وتحريضه «الفضلي» ابن احد سلاطين جنوب اليمن سابقا وزعيد «الجهاد الافغاني» في اليمن، ويقول مرشد: رد الشيخ الاحمر على سؤال المجلة العربية بكلام عام وغير محدد، طبعا هذه تهمة تجاه



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤/٢/١٩٩٦م

الشيخ الاحمر يتهمه فيها الحزب الاشتراكي اليمني، ولتوضيح الحقائق كما هي نقول انه قد جرت بعض المشاكل بين الشيخ «الفضلي» وهو شخصية اسلامية معروفة في اليمن - وبين السلطات الامنية اليمنية والتي تشكل معظم مسؤوليها من افراد الحزب الاشتراكي او المؤيدين لهم وكون الشيخ الفضلي ابن سلطان سابق فهو يختلف مع الحزب الاشتراكي اليمني الذي قتل اباه عندما استولى على السلطة في جنوب اليمن، وقد طلب الفضلي تدخل الشيخ عبدالله حسين الاحمر بينه وبين الحزب الاشتراكي من اجل الوصول الى اتفاق واضح بحضور طرف ثالث وهو الشيخ الاحمر الذي له مكانته ووزنه الاجتماعي في اليمن، وهكذا قبل الشيخ الاحمر الطلب وقام بالتوسط بين الطرفين.. لكن يبدو ان الحزب لم يرضه الاتفاق المذكور خصوصا والشيخ الاحمر هو راعي الاتفاق.

اما الذين يسميهم الاخ عبدالمولى «السلطات الامنية المختصة» فهم اصلا من مسؤولي الحزب الاشتراكي اليمني وهم بالاساس يريدون القضاء على الشيخ الفضلي بحكم عداوات سابقة ويخافون منه ان يقوم بتأليب سلاطين جنوب اليمن السابقين او ابنائهم ضد الحزب الاشتراكي بعد قيام الوحدة.

وهكذا قامت هذه السلطات الامنية المختصة بالصاق تهمة العمل ضد الدولة في اليمن كلها للفضلي.

وفي الفقرة الخامسة من المقال المذكور فقد تعرض على صحيفة «الصحوة» لسان حال حزب الاصلاح اليمني - بدعوى ان هذه الصحيفة قد علقت على التقرير الامني السري!! الصادر عن نائب وزير الداخلية اليمني - بصورة استهجان واستفزاز!

يريد الكاتب ان يقول ان الصحيفة المذكورة استهجنت واستفزت التقرير الامني السري المذكور، والذي صدر عن نائب وزير الداخلية والذي هو بالمناسبة من كوادر الحزب الاشتراكي اليمني. ويقصد عبدالمولى بهذا التعليق ان صحيفة «الصحوة» لم تراع اللطف والكياسة وتقوم بالترحيب بتعزيز نائب وزير الداخلية حتى ولو كان منافيا للحقيقة، والغريب ان هذا التقرير (امني وسري). ولا اعلم كيف يكون هذا التقرير كذلك وتقوم صحيفة الاصلاح بالحديث عنه بطريقة «استفزازية» - واعتقد ان هذا التقرير رغم سريته الا انه نشر باحدى صحف الحزب الاشتراكي اليمني فقط لانه في الحقيقة كان سريا على الشعب وبقية قواه السياسية الاخرى اما على الاشتراكي فلا يعتبر سريا لانه يعتبر من ادبيات الحزب وانتاج احد كوادره.

اما في الفقرة التاسعة من مقال الاخ عبدالمولى حول حزب الاصلاح اليمني.. الى اين؟ فهو يقول بالنص «وترى نخله اخرى ان المرحلة التي مرت بها اليمن قد ادت الى فرز القوى السياسية اليمنية الى فريقين بارزين فريق يناصر الوحدة ويؤيدها وفي طليعته حزبا السلطة (المؤتمر والاشتراكي) وفريق تردد انه ضد الوحدة وفي طليعته حزب التجمع اليمني للاصلاح بزعامة الشيخ عبدالله الاحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد وبكيل»...الخ.

الم اقل لكم ان الاخ عبدالمولى يقرأ مجلات وصحفا كثيرة وهو لا يورد لنا هنا الا ما يعجبه ويشفي غليله، بعد هذا يصل عبدالمولى في نهاية مقاله الى حالة من اليقين التام وهو ان «التحليلات في بعض الصحف والمجلات العربية - طبعا التي يقرأها - لا تاتي من فراغ وانما تعكس ما يتردد في الشارع اليمني من احاديث وتحليلات والتي تذهب كل مذهب في تحديد مسؤولية «الاصلاح» من التطرف والارهاب في اليمن».

وهكذا وصل الاخ عبدالمولى الى ما يريده مسبقا بعد ان قام بقراءة الصحف والمجلات العربية! والاجنبية! اقول انه وصل الى هدفه الاساسي وهو اتهام حزب الاصلاح اليمني بانه سبب الارهاب في اليمن - ثم يعود للهجوم على شخص الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر فيقول انه لم يكن بالشيخ المستنير ويشكك في دعمه للنظام الجمهوري في اليمن ولا اعلم ما هي الاستنارة التي يريدها الاخ عبدالمولى من الشيخ الاحمر - هل يا ترى يريده ان يؤيد الحزب الاشتراكي اليمني او يكون احد اعضائه، ام ان الاخ عبدالمولى لم يعجبه الشيخ الاحمر عندما صرح في ايام حرب تحرير الكويت - امام الوفد الشعبي الكويتي الذي زار اليمن آنذاك بانه وجميع افراد الشعب اليمني يؤيدون الحكومة الشرعية الكويتية ويرفضون غزو العراق للكويت حيث قال الشيخ الاحمر بانه «على صدام - الذي ادعى انه يحارب الصليبيين بالاسلام - عليه ان يذهب لتحرير القدس من الصهاينة والطريق معروفة وليس بغزوه للكويت الدولة العربية المسلمة يدعي انه يحارب الصليبيين» هكذا قال الشيخ الاحمر ايامها. لكن يبدو ان هناك جهات لم يعجبها الكلام ومن ضمنها الاخ عبدالمولى الذي يقول ان مجلة «الشروق» - مجلة كل العرب - والتي نعتز بها كمجلة عربية شريفة ونزيهة - يقول عبدالمولى «الشروق» قد قالت في احد اعدادها ان الشيخ الاحمر يعتبر احد الباقين من عهود الائمة في اليمن ثم يقول الاخ عبدالمولى ان هناك روايات مؤكدة لديه طبعا ولدى من يشايعهم بان الاحمر لا يزال يحتفظ بسجن خاص في احد بيوته في صنعاء. وهذا محض افتراء، الا اذا كان عبدالمولى نفسه قد سجن بهذا السجن.

وبعد هذا يشرح لنا الاستاذ الكبير عبدالمولى مرشد كيف ذهبت مجلة «الشروق» الى منزل الشيخ الاحمر في صنعاء وكيف وجدت حصانا ابيض عند مدخل منزله ووجدت غابة من السيارات، التي تتكاثر بمئات الآلاف كل عام في صنعاء وعشرات المسلحين على باب الشيخ.. ويكمل الاخ عبدالمولى في وصفه لبيت الاحمر وكيف انه يستغل الناس فيه فيقول حسبما ورد في مقاله المذكور «كان مقيل» يعني مجلس - الاحمر عامرا ببعض الشيوخ والناس وهو يتربع في الوسط يفتي في الصغيرة والكبيرة، وبين لحظة واخرى يقترب منه الناس البعض يطلب الشيخ في فض نزاع له مع الدولة - وآخرون يرجونه التدخل في ارسال اولادهم للتعلم في الخارج وبعضهم يأمل بوساطته لارسالهم للعلاج في الخارج وهو - اي الشيخ بعد ان يعالج المسألة باحالة الكتاب الموقع الى شخص يجلس في الزاوية يشبه صاحب البريد في زمن الائمة انتهى وصف عبدالمولى لمنزل الشيخ الاحمر وهنا استغرب كيمني من الاخ عبدالمولى وكلامه هذا - لان كل يمني يعرف ان ما يقوم به الشيخ الاحمر في مجلسه لا يعدو كونه من تقاليدنا وعاداتنا، وهذه عادة معروفة في كثير من البلدان العربية ان يقوم شيخ البلد او كبيرها بفتح منزله لاستقبال الناس وسماع شكاويهم ومحاولة مساعدتهم والناس ايضا يفضلون الذهاب الى بيت شيخهم بدلا من الذهاب الى الموظف في وزارة من وزارات الدولة لانهم سيقابلون اما موظف مرتش واما موظف لا يساعدهم الا بعد ان يثبتوا انهم يؤيدون الحزب الذي ينتمي اليه هذا الموظف. وهكذا يضطر المواطن اليمني



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤/٢/١٩٩٢

للذهاب الى منزل الشيخ الاحمر ليشرح مشكلته ويحصل على مساعدة او حل مع الجهات الحكومية ولكن برغم هذا كله يعترض الاخ عبدالمولى على اسلوب الشيخ الاحمر في اجتماعه بالمواطنين وحل مشاكلهم، ولا يكلف نفسه الذهاب الى اليمن واستطلاع هؤلاء الناس وسؤالهم عن سبب عدد ذهابهم الى الدوائر الرسمية الحكومية، وذهابهم بدلا من ذلك الى منزل الشيخ، وهذا يدل على بعد عقلية عبدالمولى عن الواقع اليمني.

اذن عكذا يريد الكاتب من الشيخ الاحمر ان يكون وهكذا يشوه صورته علما ان الشيخ اكبر من هذا الكلام وهذه الاتهامات الزائفة، وكذلك فهو معروف لدى السلطة المركزية في صنعاء قبل الوحدة وبعدها وهو الذي كان يشغل منصب رئيس المجلس الاستشاري في الجمهورية العربيه اليمنية سابقا.

انني هنا لا ادافع عن الشيخ الاحمر لانه غني عن التعريف ولكنني فقط اذكر الحقائق التي يعلمها كل يمني أصيل.

محمد محسن عبدالرحيم

مباحثات توحيد الحزبين الحاكمين بعد إجراء الانتخابات اليمنية

عدن: من لطفي شطارة

اكدت مصادر حزبية مطلعة في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان الحزبين الحاكمين اتفقا، خلال الأيام القليلة الماضية، على تاجيل بحث خيار توحيد الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي في اطار تنظيم سياسي جديد الى ما بعد الانتخابات، نظراً لضيق الوقت، وبهدف اتاحة مزيد من الفرص للحوارات الدائرة حول الية التوحيد، والخطوات التي يجب اتباعها.

واضافت المصادر انه بات من المؤكد ان تخوض جميع الاحزاب اليمنية الانتخابات المقبلة بصورة مستقلة، وان جميع الآراء تميل الى ذلك لتاكيد سلامة التوجه الديمقراطي في البلاد.

وفي الوقت الذي يواجه فيه الحزب الاشتراكي اليمني اتهامات من بعض الاحزاب الأخرى - لا سيما المؤتمر الشعبي - بأن الجناح المتشدد داخل الحزب وعلى رأسه جار الله عمر ومحمد سعيد عبد الله (محسن) يرفض اساساً فكرة «التوحيد»، قالت مصادر الحزب الاشتراكي، في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» انه لا توجد في الحزب تكتلات، واوضحت ان هناك آراء متباينة داخل الحزب حول آلية التوحيد الذي يتفق على مبدئه الجميع. واتهمت تلك المصادر المؤتمر الشعبي العام بالترويج لفكرة التوحيد، لإضعاف دور الحزب في الانتخابات المقبلة.



في حوار صريح مع زعيم حزب «الحق» الاسلامي

الشامي لـ «الخليج»: الانتخابات اليمنية «دورة تدريبية»

الرئيس جمعنا مع الاصلاح مرتين لكنهم تنصلوا من تواقيعهم

لا علاقات لنا بايران، والا لفتحنا مكاتب في المحافظات

صنعاء - «الخليج»:

كشف القاضي احمد محمد الشامي عن ان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح حاول لثلاث مرات الجمع بين حزب «الحق» الذي يتزعمه الشامي و«التجمع اليمني للاصلاح» برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر، غير ان لقاءين عقدا لهذا الغرض لم يؤديا الى نتيجة.

ووصف القاضي الشامي في حوار مع «الخليج» الانتخابات البرلمانية التي جرت في اليمن مؤخرا بانها «دورة تدريبية» وانتقد نتائجها مشككا في امكانية ان تسفر عن قيام دولة النظام والقانون.

واشاد القاضي الشامي بالدستور اليمني لكنه تحدث عن خرق هذا الدستور من قبل المسؤولين. وفي الوقت ذاته رفض اتهامات «الاصلاح» للدستور بالعلمانية. وقال ان الدولة تنفق سنويا ١,٣ مليار ريال على «المعاهد العلمية» التي تخرج دعاة حزبيين لتجمع الاصلاح.

وهنا نص الحوار:

دورة تدريبية

■ ما هو تقييمكم للعملية الانتخابية التي تمت في اليمن يوم ٢٧ ابريل الماضي؟

- نحن نعتبر «الحركة الانتخابية» التى تمت «دورة تدريبيه»، اكثر منها عملية تحقيق للديمقراطية الكاملة، الهادفة الى اقامة دولة النظام والقانون.

فمع الملابسات التي داخلت العملية الانتخابية بالحول والقوة والمال.. والترهيب والترغيب في بعض الاحيان، لم تقدم الصورة التي كنا نريدها، حيث استجاب الكثيرون لمداخلة الحول والقوة، وانتقاد الكثير لها مرتبين النتائج على اسبابها.. حاسبين الحساب لتاثيرها على مستقبلهم ومستقبل امتهم، ومستقبل شعبهم، وما يستقبلون من امرهم. وقد يعودون الى رشدهم ويقبلون على بعضهم البعض «يتلاومون» لقبولهم الذي وعدوابه والذي هو خير.

عند ذلك.. عندما يشعرون بسوء العاقبة، وتتكشف الامور عن عواقب المساءة، فيقبلون على بعضهم البعض «يتلاومون» على تفريطهم، ويتمخض ذلك عن تحمس، بعد ضبطهم لانفسهم ومعرفتهم لمصلحتهم في انتخابات اخرى بالمستقبل ان شاء الله.

اما الآن، فنقول ليس هنالك غير الذي كان.

دولة النظام والقانون

■ هل تريد القول ان الانتخابات التي جرت لن تؤدي الى قيام دولة النظام والقانون..؟



ـ لا يمكن ان تقوم دولة النظام والقانون الا اذا احسن الاختيار لمجلس النواب، ذلك ان الناس تقود الامور بعقولها، ومهمات مجلس النواب عظيمه، يحتاج الى اصحاب عقول كي يتمكنوا من القيام بها وانجازها.

ومن حق مجلس النواب انتخاب رئيس الدولة، ولذلك فيجب ان يختار لعضويته اكثر الناس فهما وعلما كي يمكن من ايجاد دولة النظام والقانون. لا المجلس الذي يمنح ثقته للحكومة عن علم بعدم صلاحيتها.

■ ان ذلك يعني، استطرادا، انه لم تكن توجد في اليمن دولة نظام وقانون قبل الانتخابات ايضا؟

ـ لقد سادت الفوضى خلال الفترة الانتقالية، وذلك باعتراف القيادة السياسية، فلم تكن هنالك ضوابط لانفاق المال العام.

□ لماذا؟

ـ بسبب اختراق الدستور الذي قال له الشعب نعم. ان الدستور يقيد الحاكم بمواده القانونية التي جرت مخالفتها وتجاوزها.

الدستور مثلا يمنع اعضاء مجلسي الرئاسة والنواب من العمل في التجارة، ولكن ما اكثر ما كانت عليه تجارتهم. والدستور يمنع مسؤولي الدولة من الشراء من المال العام، ولو في مزاد علني، لكنهم كانوا يشترون ممتلكات الدولة في المزادات، وكانت تعطى لهم كهبات.

لقد ساد التسيب والعبث والتصرف بالمال العام.

المال والقوة

■ ما دام الامر كذلك، فلماذا اعاد الشعب انتخاب الحزبين الحاكمين لمجلس النواب؟

ـ ما كان بالامكان اجراء انتخابات، كما ينبغي، والحزبان الحاكمان بيدهما المال والقوة العسكرية والمسؤولية والسلطات في الاقضية والنواحي والالوية المرتبطة بالحزب والقيادة السياسية. وبالتالي فان المسؤولين في الاقضية والنواحي والالوية لا بد ان يعملوا لمصلحة الجهة التي ينتمون اليها مصلحيا، وان لم يكونوا ينتمون اليها حزبيا في اعماقهم.

■ غير ان المراقبين الدوليين يؤكدون على نزاهة الانتخابات؟.

ـ ما الذي يدري المراقب الدولي بما يجري وهو جالس في الفندق.

■ لقد تثبت المراقبون الدوليون من سلامة الاجراءات الانتخابية، وهم يقرون بوقوع بعض التجاوزات، لكنها في تقديرهم، لا تؤثر على نتيجة الانتخابات.

ـ هم يحكمون على سلامة الاجراءات حين وضعها، ولكن ما يدريهم كيف تم تطبيقها.

■ اذن، فكيف نجحتم بمقعدين في محافظة صعدة؟

ـ نجحنا بالقوة والغلبة، ولكن لماذا لا تسأل عن اسباب فشلنا في ستين دائرة اخرى.

■ لان وجودكم يتمركز في صعدة وليس في الستين دائرة الاخرى.

ـ من قال لك ذلك. لقد كان لنا وجود.

امكانيات الدولة

■ لكن وجود الآخرين اكبر.

ـ انه وجود الدولة. وبالتأكيد فان وجود الدولة اكبر من وجودنا. وامكانيات الدولة اكبر من امكانياتنا، وعلاقة المسؤول بالدولة اكبر من علاقته بنا... الخ. ولهذا تأثيره. فالمسؤولون في اللواء او المحافظة مرتبطون بالدولة، وكذلك مدير الناحية.

هنالك قائمون على شؤون الحزبين (المؤتمر والاشتراكي)، بمرتبات من الدولة، في كل ناحية.

■ في ظل تلك الظروف فاز التجمع اليمني للاصلاح بـ ٦٢ مقعدا.؟

ـ للتجمع تاريخه الطويل، وامكانياته الكبيرة، وقد مكن من المعاهد في كل الساحة اليمنية، والمعاهد تنتج الكثير من الدعاة للحزب على حساب المال العام الذي ينفق منه على «المعاهد العلمية» سنويا ١.٣ مليار ريال.

التجمع كما قلت، بيده المعاهد، المنابر، الجمعيات الخيرية التي تمدها الدول ومنظمات عربية ودولية.. بيده القوة.. انه يدرب مقاتلين داخل البلاد.

■ هل كنت ذات يوم ضمن تنظيم التجمع..

ـ لم اكن حتى قريبا منه ابدا.

الامن والاستقرار

■ هل انتم مقتنعون بالنتيجة التي حصلتم عليها في الانتخابات؟

ـ اولا، اريد ان اوضح ان الدائرتين اللتين فزنا بهما هما بعيدتان عن حركة الجيش التي قام بها الحزبان الحاكمان.

نحن نريد الامن والاستقرار، ولذلك فقد باركنا خطوة المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي بالنظام «الذي جعلاه مشتركا بينهما». وقد صرحت بمباركتي لاننا نريد الاستقرار. نحن نضحي بطموحاتنا من اجل الامن والاستقرار.

■ كم عدد المقاعد التي كنت تتوقع ان يفوز بها الحزب؟

ـ سألني الرئيس في يوم الاقتراع، كم عدد المقاعد التي تتوقع ان يفوز بها حزب الحق. قلت له ما بين عشرة وخمسة عشر مقعدا. اجابني الرئيس: هذا تواضع منكم. لكننا لم نصل حتى الى الحد الادنى من توقعاتنا.

■ كيف تنظر الى مستقبل اليمن في المرحلة المقبلة؟

ـ مستقبل اليمن متوقف على حسن النية من قبل المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي.

■ حسن النية تجاه من؟

ـ تجاه شعبهم وامتهم وبلدهم اليمن.. تجاه الذي امرهم وجعلهم يستوون على مقاعد الحكم. الذي يريد



المصدر: الخليج الشارقة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٣/٣/١٩٩٣

الاصلاح يوفقه الله. اذا اراد الرئيس وبائنه الاصلاح فان الله سيوفقهما، وان لم يريداه فان الله لن يوفقهما.

هذا حكم مترتب على شرط وجزاء.

■ هل يطالب حزب الحق بالاشتراك في حكومة الوفاق الوطني المقبلة؟

ـ ليس لدينا مثل هذا الطموح. لدينا طموح في ان نصلح العباد وتصلح البلاد.

فكر مستقبل

■ هل ستصوتون في مجلس النواب لصالح انتخاب الشيخ عبدالله الاحمر رئيسا له؟

ـ وما يدريك انه سيرشح نفسه. ان رشح نفسه فقد ننتخبه.

ـ نحن، كما قلت لك، ملتزمون بطلب الامن والاستقرار للبلاد والعباد. والشخص الذى يعمل من اجل خير البلاد وسعادتها. سنرى من سيرشح نفسه لرئاسة مجلس النواب. فان لم يرشح نفسه احد سوى الشيخ عبدالله، فاننا لا ندخل في مهاترات. ننتخبه. اذا لم يرشح نفسه احد للرئاسة غير الرئيس علي عبدالله صالح سننتخبه. وذلك بدلا من الدخول في فتنة.

■ فمع اي الكتل ستتحالفون في البرلمان؟

ـ نحن لنا فكر مستقل، ولنا اراده في تطوير وجه الاسلام المشرق، بدلا من اصدار الاحكام المسبقة على خلق الله بالتكفير والتفسيق.. نحن لا نخول ذلك اطلاقا. نحن نقول ان كل من يقول لا اله الا الله وان محمدا رسول الله، فهو منا.. له ما لنا وعليه ما علينا، والباقي على الله.

الحساب موكول على الله وليس علينا.. نحن نقوم في وجه الظلم فقط.

الخلاف مع الاصلاح

■ ما سبب خلافكم مع التجمع اليمني للاصلاح؟

ـ يكمن هذا الخلاف في محاولة تطبيق كلام الله. «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر». هذا مجمل القول. ولا ندخل في التفصيلات، وفي قضايا معينة. نحن نريد اليسر الذي يطلبه الله من عباده.

■ كانت في الفترة الاخيرة دعوة لان تلتقوا مع الاصلاح..؟

ـ التقينا والتقينا ولم نتفق رغم اننا وقعنا على وثائق، تم ذلك بتدخل من عدد من العلماء. وبمجهودات من الاخ الرئيس، لكنهم لم يلتزموا اطلاقا.

من غير الممكن ان يلتقي المرء مع شخص قد حدد البداية والمسير والمصير. انت تلتقي مع شخص يطلب الحق ويبحث عنه كما يدعو الاسلام ومحمد رسول الله ﷺ الموصول بالسماء.

انهم لا يقبلون الا من ينضم الى مبدأهم وصفهم بغض النظر عن اين يكون الحق. لديهم خطة مرسومة لن يتخلوا عنها، ولن يتجاوزوها.

اليسر والعسر

■ ما هو الفرق والاختلاف بين مبادئكم ومبادئهم؟

ـ اهدافنا: «يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر». من كان مع هذا المبدأ فنحن معه.

■ هم يدعون الى تعديل الدستور

ـ يقولون انهم يدعون الى تعديل الدستور لانه علماني.. كيف يكون الدستور علمانيا وهو يقول ان دين الدولة هو الاسلام. والامة اليمنية جزء من الامة العربية والاسلامية.

يقول الدستور في المادة ٣٩ انه يجب الحرص على تنشئة الجيل تنشئة دينية. اذن كيف يكون الدستور علمانيا.

الدستور ليس كتابا فقهيا يتحدث عن فروض الوضوء وشروط الصلاة. انه وثيقة توضح العلاقة بين الحاكم والمحكوم. يكفينا انه ضمن حرية الانسان وحظر مداهمة المساكن او التفتيش او التجسس الا بامر القضاء.

هذا مبدأ يتفق مع كتاب الله. بل ان الدستور يقيد الحاكم ويمنعه عن العبث بالمال العام، وليس له حق في الاستيلاد او العمل في التجارة الحرة. لانه سيحاسبها بوجاهته وبكرسيه.

والى ذلك، فان القرآن هو المرجع، وهو الدستور الاساسي. وقد اقر الرئيس، وهو اعلى سلطة في الدولة انه الى جانب الدستور فان مرجعنا هو الدين الاسلامي. وان اي شيء يخالف الدين سواء كان قبل الوحدة او بعدها فانه مرفوض. فاين هي العلمانية اذن. انهم لا يريدون لنا ان نستقر.

دعوة من الرئيس

■ قلت ان الرئيس هو الذي دعاكم للالتقاء بالتجمع اليمني للاصلاح. هل التقيتم بوجود الرئيس؟

ـ دعانا الرئيس للالتقاء مرتين، وقد كتبت وثيقة في اللقاء الاول وفشل اللقاء الثاني.

التقينا بالشيخ عبدالله بن حسين الاحمر في منزل العقيد درهم ابو لحوم باقتراح من الرئيس بمشاركة الشيخ عبدالوهاب الانسي وعبدالرحمن العماد عن الاصلاح. وجاء معي الدكتور احمد شرف الدين وعبدالله هاشم السيامي. وقد ترتب على اللقاء الاول وثيقة يبتعد فيها عن الكلام الجارح حررها محمد يحيى مطهر ومحمد المطاع (الاول من التجمع والثاني مستقل). غير ان الاصلاح عاد ورفض هذه الوثيقة بعد ان وقعتها انا والشيخ عبدالله بن حسين الاحمر وعبدالمجيد الزنداني.

■ لماذا رفضوا الوثيقة التي وقعوها؟

ـ عادت حليمة لعادتها القديمة.



البحوث والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الخليج القطرية

التاريخ: ١٢/٣/١٩٩٣

اقترح الرئيس اخيرا ان التقي الشيخ عبدالله الاحمر في بيت درهم ابو لحوم. وبعد محاورة طويلة قلنا لن نقع في الخطأ الذي وقعنا فيه في المرة الاولى. نريد ان نبحث في من خرج في تصريحاته الصحفية عن اخلاقيات الاسلام، وفيما قالوه في صحافتهم عنا، وفيما قلناه في صحافتنا عنهم وان نختار اعلاميين اثنين من كل طرف ليجمعوا كل ما قلناه وما قالوه، ليتولى طرف ثالث الحكم بيننا وفقا لمقاييس اخلاقيات الاسلام. وفي اليوم الذي حدد للتحكيم في منزل درهم ابو لحوم بغيابي انا والشيخ عبدالله، حضر [illegible] ولم يحضر ممثلاهم.

وفي رمضان حاول الرئيس ان يجمعنا [illegible] فابلغت مندوب الرئيس بالذي حصل في اللقاء [illegible] وتمسكنا باتفاق التحكيم واستعدادنا للعودة [illegible]

العلاقة مع ايران

■ قد يكون احد عوامل الخلاف بينكم ما يقال عن علاقاتكم مع ايران وعلاقاتهم مع دولة اخرى على خصام مع ايران؟

- لا توجد لنا علاقات مع ايران او اي احد. لذلك فما استطعنا ان ننفذ حتى الى الحديدة او تعز ويكون لنا مكتب فيهما. لو كانت لنا مثل هذه العلاقات لكانت الظواهر واضحة.

■ ولكن يقال انكم تتبنون الفكر السياسي الايراني؟

- من قال هذا. نحن رفضنا الامامة في بيان لنا والفكر الزيدي يحارب الفكر الايراني الاثني عشري من بدايته من امام الهادي الى اليوم. كان الفكر الزيدي الصحيح يقول بالبطنين.. اي ابناء الحسن والحسين. ولكن الى [illegible] الآن. نحن اصدرنا بيانا شرعيا ان الرئاسة والقيادة تكون في القوي الامين من اي جنس كان. اذا وجدنا انه [illegible] الامين اسما وسلمنا

■ هل يعني ذلك ان حزبكم هو حزب الزيدية؟

- لا. قلت لك كانت الزيدية من قبل. مذهبنا شمولي ولم يكن زيديا ولا شافعيا. ودعوتنا معروفة ومدونة في رسائل لدينا.

هل يعتقد اننا ندعو الى شيء ونعتقد بشيء آخر.

■ هل تنطبق اوصاف القوي الامين على الرئيس علي عبدالله صالح؟

- طبعا. اذا كان قد اختاره الشعب. فالامر منته.

■ ما الهدف الذي اراده الرئيس من جمعكم مع الاصلاح؟

- الوئام. وان نكون في صف واحد. بدلا من الخلاف الذي يوجب الفتنة في البلاد ويقلق الامن.

■ ولكن هل كان الامر بينكم يقصد به الفتنة والاقتتال؟

- نحن لا قوى عسكرية لدينا. نحن قوتنا فكرية فقط



المصدر :  الحياة اللندنية

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٣

العطاس رفض تقديم استقالته وفق قانون الانتخاب

اليمن : اللجنة العليا للانتخابات تتوقع وصول ٣٠٠ مراقب اوروبي خلال ايام

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ أوضحت مصادر مسؤولة في اللجنة العليا للانتخابات انه «يتوقع وصول نحو ٣٠٠ مراقب اوروبي الى اليمن في خلال الايام المقبلة للاشراف على سير الانتخابات النيابية التي ستجري في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل».

واكدت المصادر نفسها لـ «الحياة» ان «السلطات المركزية طلبت من البرلمان الاوروبي ارسال فريق دولي لمراقبة الانتخابات لضمان نزاهتها وديموقراطيتها خصوصاً انها الانتخابات الاولى التي تشهدها البلاد منذ اعادة توحيدها في ٢٢ أيار (مايو) ١٩٩٠ وبمشاركة الاحزاب السياسية (المعارضة والموالية للسلطة) وكذلك شخصيات اجتماعية ودينية مستقلة».

وكان وفد من «المعهد الوطني الديموقراطي» التابع للحزب الديموقراطي الحاكم في الولايات المتحدة وصل اول من امس الى صنعاء للهدف نفسه حيث يشرف على الترتيبات النهائية التي تضعها الحكومة واللجنة العليا للانتخابات لاستقبال فريق المراقبة الاوروبي.

وعلى صعيد الوضع الانتخابي ذكرت مصادر موثوق بها انه «في الوقت الذي انتهت الفترة التي حددتها اللجنة العليا للانتخابات النيابية لتقديم استقالة رئيس الحكومة السيد حيدر العطاس واعضاء حكومته واصحاب المناصب التنفيذية الرسمية اكدت مصادر حكومية ان رئيس الوزراء رفض تقديم الاستقالة كما جاء في قانون الانتخابات الذي صودق عليه العام الماضي من قبل مجلس النواب الحالي (البرلمان) باعتباره مرشحاً لعضوية المجلس المقبل، متهماً اللجنة العليا للانتخابات ورئيسها القاضي عبدالكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة بمحاولة توريط الحكومة في منزلق لا يمتّ الى الدستور بصلة».

واضافت هذه المصادر انه بموجب تكليف من رئيس الحكومة «رفعت وزارة الشؤون القانونية دعوى من شقين الى المحكمة العليا للجمهورية تضمن الشق الاول منها طعناً بعدم دستورية ادراج الوزراء ضمن الفئات المشمولة بحكم الفقرة «ب» من المادة «٥٥» من قانون الانتخابات والتي تنص على تقديم اي مرشح للانتخابات البرلمانية استقالته من اي منصب حكومي بما فيه منصب رئيس الحكومة، فيما تضمن الشق الثاني طعناً بعدم دستورية وقانونية اعلان اللجنة العليا للانتخابات وضع احكام قانونية جديدة مخالفة لاحكام الدستور والقوانين النافذة في البلاد».

واشارت المصادر نفسها الى ان الحكومة استندت في دعواها الى المادتين ٦٠ و٧٦ من الدستور اللتين اقر بموجبهما مبدأ جواز الجمع بين عضوية مجلس النواب وعضوية مجلس الوزراء. كما استندت الى المادة ٨٣ من قانون الانتخابات التي استثنت رئيس الحكومة واعضاءها من عدم جواز الجميع بين الوظيفة العامة وعضوية مجلس النواب».

واكدت المصادر بان «هذه القضية التي خلقت صراعاً بين الحكومة واللجنة العليا للانتخابات لم تحسم بعد من قبل المحكمة العليا للجمهورية الامر الذي أخر موعد المرحلة الثالثة قبل الاخيرة من الانتخابات وهي مرحلة الترشيح».



حـوارات في اليمـن حـول مـرحلـة مـا بعـد الانتخـابـات البرلمانيـة ٢

يمن ما بعد الانتخابات البرلمانية ليست هي ذاتها يمن ما قبل الانتخابات..

فالديمقراطية اضافت وزنا جديدا لليمن، تماما، كما فعلت الوحدة من قبل.

وبفضل الديمقراطية فان صنعاء تتوقع ان تقبل عليها الاستثمارات الغربية، باعتبار ان الديمقراطية تمثل خطوة هامة نحو الاستقرار.

ولكن كل ذلك مرهون بالكيفية التي ستتعامل بها الاحزاب اليمنية ذاتيا مع هذا الحدث التاريخي

«يمن الديمقراطية» يحتوي على عدد من اللقاءات والتحليلات والقراءات التي تؤشر على المستقبل اليمني.

الثالثة

مع انتهاء ولاية مجلسي الرئاسة والـوزراء

صالح يفرض تقاسم المناصب الرئيسية

■ دمـج المؤتمر والاشتراكي ينتظـر ايجاد منصب منـاسـب لسـالم صـالح وعبدالغني



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٣/١٩٩٣

الحسابات المحلية والدولية تفرض على الاصلاح التنازل النسبي لصالح الاشتراكي

توازن قوى الاحزاب الرئيسية الثلاثة فرض توازنا على المواقف واحساسا اعلى بالمسؤولية

صنعاء ـ شاكر الجوهري:

القرار الذي اتخذ بدعوة البرلمان اليمني المنتخب للانعقاد في الخامس عشر من مايو الحالي يدعونا للتفاؤل، في ان الحرص الكبير الذي لمسناه لدى قادة مختلف القوى والاحزاب السياسية، التي تنافست في الانتخابات، قد نجح في التوصل الى اتفاق، يمنع حدوث فراغ في السلطة، ولا يعرقل عملية الانتقال من شرعية الاتفاقات الثنائية التي اقامت دولة الوحدة في مرحلتها الانتقالية الى شرعية البرلمان المنتخب.

فوفقا للمادة الثانية من اتفاق اعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية، انتهت ولاية مجلس الرئاسة مع اجراء الانتخابات، ذلك ان فترة ولاية هذا المجلس حددت «لمدة الفترة الانتقالية» التي حددتها المادة الثالثة من الاتفاق بمدة سنتين وستة اشهر.

ولما كانت الفترة الانتقالية قد مددت بالفعل بسبب تاجيل موعد اجراء الانتخابات البرلمانية العامة من نوفمبر ١٩٩٢ الى ٢٧ ابريل ١٩٩٣، فانه لم يعد هناك ما يبرر اي تمديد لولايتي مجلس الرئاسة او مجلس الوزراء.

ويبدو ان بعض القوى قد سعت للاستفادة، او للتلويح بعزمها على الاستفادة من عامل الوقت الضيق، بل شديد الضيق، كي توظفه لمصلحة محاولات متاخرة لفرض هذا الشرط او ذاك لدى صياغة شكل التوليفة التي ستتولى الحكم في اليمن في مرحلة ما بعد الانتخابات.

الاتفاق المؤجل

هذه المحاولة انطلقت من حقيقة ان الحزبين اللذين اقاما الوحدة وتقاسما السلطة قد اخفقا في التوصل الى اتفاق على ملامح وحصص كل حزب في المرحلة الدائمة، باستثناء اتفاقهما على تشكيل كتلة برلمانية واحدة

يعود سبب هذا الاخفاق في واقع الامر الى جملة من الاسباب:

اولا: وجود اكثر من وجهة نظر داخل كل حزب من الحزبين حيال المسالة. ولعل مرد تعدد وجهات النظر بشكل رئيسي هو عدم معرفة الحجم الحقيقي لكل حزب. لذلك فقد برز تيار لا يستهان به داخل كل حزب يقول ان اي اتفاق لتنظيم العلاقة والحصص للفترة الدائمة وفقا للاسس التي تم تقاسم السلطة على اساسها في الفترة الانتقالية من شانه ان يتعارض مع الحقائق التي ستفرزها الانتخابات.

وعلى اساس من ذلك قال هؤلاء المترددين ان اي اتفاق يتم التوصل اليه الآن ستوجد مبررات للتنصل منه بعد اجراء الانتخابات.

ثانيا: برزت وجهة نظر تقول ان اي اتفاق بين الحزبين لا بد ان يكون معلنا بهذا القدر او ذاك، وانه من شانه الاتفاق في هذه الحالة ان يمثل عامل استفزاز لكافة الاحزاب الاخرى التي جمعتها ظروف تقاسم السلطة في المرحلة الانتقالية تحت يافطة المعارضة والمطالبة باشراك كافة القوى السياسية في حكومة وحدة وطنية، حتى اثناء المرحلة الانتقالية.

والاخطر من استفزاز الاحزاب الاخرى هو استفزاز الجماهير التي هي جموع الناخبين في المحصلة الاخيرة.. خاصة وانه في مجتمع مثل المجتمع اليمني من السهل ان يجري ترحيل مجموع المصاعب والمشاكل الحياتية التي برزت بعد الوحدة الى حساب الحزبين الحاكمين. وقد كانت مشاكل لا يستهان بها، خاصة على الصعيد الاقتصادي وانعكست بشكل واضح على المعيشة اليومية للمواطن.

صحيح ان هذه المشاكل نجمت اساسا عن عودة مليون مغترب يمني، وتوقف المساعدات الخارجية في ظل الظروف التي نشأت عن ازمة الخليج. وكذلك الارتفاع الهائل في ايجارات المساكن في صنعاء بالذات التي وفد اليها موظفو الدولة الجنوبية السابقة، وتفاقم ذلك مع ارتفاع سعر صرف الدولار الامريكي ليبلغ ٤٦ ريالا للدولار الواحد في حين انه محدد بـ ١٢ ريالا من قبل البنك المركزي

صحيح ان اغلب هذه المشاكل لا علاقة للوحدة اليمنية او حكومتها به، لكنه كونه تصادف حدوثه مع قيام الوحدة يسهل الصاقه بالتجربة الجديدة

احتمال السقوط

ثالثا: برزت كذلك وجهة نظر اخرى داخل المؤتمر الشعبي العام تتساءل عن مبررات الاتفاق المسبق مع «الاشتراكي» الذي لا بد ان يفشل ويسقط في الانتخابات..!

كانت وجهة النظر هذه تستند بشكل رئيسي الى ظاهرة سقوط الانظمة الشيوعية في دول اوروبا الشرقية قبل وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي. وكان بعض اصحاب وجهة النظر هذه يقولون: لماذا نلقي بطوق النجاة للحزب الاشتراكي؟..

هذه الاسباب الى جانب آخر حالت ايضا دون اتفاق الحزبين على الاندماج معا.. وهذه كانت احد الخيارات التي تركت مفتوحة في اتفاقات الوحدة ذلك ان اللجنة السياسية المشتركة درست في حينه امكانية دمج المؤتمر والاشتراكي في حزب واحد.. وتركت هذا الخيار مفتوحا ليتم قراره بعد قيام الوحدة

هذا الخيار ينطلق في الواقع من التساؤل البديهي الذي يقول:

كيف يوحد المؤتمر والاشتراكي الشطرين ويعجزا هما عن التوحد؟!

لعله تساؤل مشروع جدا من الناحية الشكلية، غير ان الامر يختلف عند التدقيق.

عوامل قيام الوحدة

فوحدة اليمن املتها ظروف موضوعية ليست محال بحثنا هنا.

اما وحدة الحزبين فهي امر مختلف

في البداية، وانطلاقا من ادراك كل طرف للظروف التي دفعت الطرف الآخر نحو الوحدة، التي تاجلت منذ جلاء الانجليز عن الجنوب سنة ١٩٦٧، لم يكن توحيد الحزبين



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٣ / ٣ / ١٩٩٣

ممكنا اذ قامت الوحدة دون ان تزول ازمة ثقة عميقة بين الجانبين اللذان ارادا، عبر الوحدة، استعادة شعبيتهما باعتبارهما صناع الوحدة.

ثم ان المؤتمر الشعبي العام كان يتبنى في ذلك الوقت برامج اقتصادية اقرب ما تكون الى الراسمالية في حين كان الحزب الاشتراكي اليمني قد انتصر في صراع السلطة فيه الجناح الذي كان يغالي في طروحاته الماركسية التي ما لبثت ان تبخرت على ارض الواقع الى الحد الذي لم تعد تعثر فيه على كلمة الاشتراكية في مشروع البرنامج الجديد للحزب الذي سيعرض على المؤتمر العام المقبل

ان كلمة الاشتراكية ترد في هذا البرنامج لمرة واحدة فقط في اسم الحزب ذاته، المرجح ان يقرر المؤتمر استبداله

باسم اخر يخلو من كلمة الاشتراكي كما خلا منها البرنامج.

كذلك، فقد كان كل حزب في ذلك الوقت يعتقد ان الحزب الآخر يعمل من اجل توظيف الوحدة من اجل مد نفوذه وسيطرته وحكمه الى الشطر الآخر الذي كان يحكمه هو.

الى ذلك فقد كانت هنالك مخاوف لدى المؤتمر الشعبي العام الذي يقر بمحدودية تجربته الحزبية، من ان يتمكن الحزب الاشتراكي في حالة الاندماج من السيطرة على الحزب الجديد بفضل ما لديه من خبرات متراكمة في مجال العمل الحزبي. وبدوره فقد كان الحزب الاشتراكي متخوفا هو الآخر من ان يذوب ويتحلل في حالة الاندماج جراء انعدام التقاليد الحزبية لدى المؤتمر الشعبي العام، الذي يعتبر اطارا اوسع وفضفاضا بحكم طبيعة تركيبته، والفارق الكبير بين عدد سكان الجنوب (قرابة المليوني نسمة)، والشمال (قرابة ١٢ مليون نسمة)

محفزات الوحدة

غير ان قيام الوحدة مثل عاملا تغييريا هاما على صعيد البناء التنظيمي والايديولوجي لكل من المؤتمر والاشتراكي.

فالمؤتمر بذل كل جهد ممكن من اجل اكتساب التقاليد الحزبية على صعيد العمل التنظيمي كي يتمكن من الحفاظ على وحدة وفعالية التنظيم.

والاشتراكي بذل كل جهد ممكن من اجل خلع رداء التطرف الايديولوجي الذي لبسه طوال السنوات الماضية.

بما مكنه من تحقيق انتصار في المحافظات الشمالية مماثل للانتصار الذي حققه المؤتمر في المحافظات الجنوبية، في الاوساط التي كانت ترفض اساسا التطرف الايديولوجي الاشتراكي. وبفضل النجاحات التي حققها كل حزب من الحزبين، تحققت حالة من التوازن النفسي، والاطمئنان لدى كل حزب تجاه الحزب الآخر.. ذلك ان الثقة في النفس تدفع الى الثقة حتى في نوايا الآخرين، فانت حين تكون قويا لا يخطر لك على بال ان طرفا اخر يمكن ان ينقض عليك.

الدمج المرفوض

هكذا بالتحديد كان حال الحزبين قبيل بدء معركة الانتخابات. كل حزب واثق من قوته بقدر كاف. ولعل هذا ما جدد طرح فكرة الدمج من جديد، وهي الفكرة التي لم تنجح بسبب عاملين متداخلين داخل الحزب الاشتراكي، وهما

اولا: بروز وجهة نظر طرحها جار الله عمر، عضو المكتب السياسي، سكرتير اللجنة المركزية للدائرة السياسية تقول ان عملية الدمج هي عملية فكرية سياسية لم تنضج ظروفها بعد.

ثانيا: اقتنع بوجهة النظر هذه ودافع عنها بصلابة سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب، عضو مجلس الرئاسة.

واني لأؤيد وجهة النظر التي تقول بضرورة الحفاظ على المصالح الشخصية للقيادات الاساسية في الحزبين من اجل استقطابهم الى جانب كل خطوة وحدوية جديدة. هذه القاعدة استخدمت بنجاح كبير يوم قيام الوحدة، ومن

الضرورة بمكان الحفاظ على استخدامها الآن

فبعد قيام الوحدة تم تشكيل حكومة جديدة من مجموع وزراء الحكومتين السابقتين، وتم تشكيل مجلس نواب من مجموع اعضاء مجلسي الشعب والشورى السابقين بل وشكل مجلس للرئاسة ضم القيادات الابرز في الشطرين

ولاية مجلس الرئاسة

والآن فان التعديلات الدستورية المقترحة تنص على الغاء مجلس الرئاسة والاكتفاء برئيس ونائب للرئيس، فالى اين سيذهب اعضاء مجلس الرئاسة الثلاثة الآخرون؟

حين اقترح الغاء مجلس الرئاسة قيل ان عضوية عبدالعزيز عبدالغني وسالم صالح محمد ستتفرغان للعمل الحزبي كل في حزبه، في حين يمكن ان يسند للقاضي عبدالكريم العرشي منصب رئيس السلطة القضائية، او رئاسة مجلس الشورى المقترح. اما اذا تم دمج الحزبين فان من بين الرجلين سيكون الاول من الناحية العددية في ادارة شؤون الحزب الواحد .

ربما كان هذا اهم الاسباب التي اجلت الموافقة على عملية الدمج، والتي ستطرح مرة اخرى بعد الانتخابات.

غير ان القضية العاجلة الآن هي انتخاب وتعيين المناصب والهيئات الدستورية الرئيسية في الدولة.

فكما ذكرنا في البداية، فان الولاية الدستورية لمجلس الرئاسة قد انتهت. كما انه مع انتخاب برلمان جديد بات متوجبا دستوريا وقانونيا تشكيل حكومة جديدة. ولا يمكن دعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد قبل الاتفاق على كل هذا، ذلك انه لا بد لمجلس النواب ان ينتخب في جلسته الاولى رئيسا له ونائبا للرئيس وامينا للسر، وهيئة لمكتب المجلس، وهو الامر المتصل بكيفية تقاسم هذه المناصب ورئاسة الحكومة والحقائب الوزارية ومناصب بقية الهيئات والمؤسسات الدستورية بين القوى والاحزاب التي ستتشكل منها الحكومة المقبلة.

ضبط الوقت والتوقيت

فهل تم الاتفاق على كل ذلك حين تقررت دعوة البرلمان للانعقاد في ١٥ مايو الجاري..؟

يصعب الاعتقاد بهذا، ذلك ان ثلاثة ايام فقط فصلت بين اجتماع قيادة كل حزب من الاحزاب الثلاثة الرئيسية التي فازت في الانتخابات. وهي الاجتماعات التي عقدت بشكل مستقل مساء الاحد ٢ مايو وتاريخ صدور القرار في ٦ مايو.

ان السرعة في اتخاذ واعلان القرار تعني احد امرين

الاول اتخاذ ثلاثة قرارات متطابقة من قبل قيادة كل حزب، وابلاغ كل حزب لقراره للحزبين الآخرين كما هو، ودون اية مناورات او تكتيكات، وبالتالي اكتشاف التطابق في وجهات النظر حيال تقاسم المناصب والحقائب، وتحويل القرارات المتطابقة الى اتفاق جرى التوقيع عليه فورا.

وهذا بالطبع امر غير متوقع اطلاقا..

الثاني: وهو المرجح، ان يكون الرئيس علي عبدالله صالح، الذي يرغب في تشكيل حكومة وفاق وطني من الاحزاب الثلاثة الرئيسية، وقد ادرك صعوبة التوصل الى اتفاق سريع على ذلك بالنظر الى التناقض الكبير بين الاشتراكي والتجمع. وبالنظر الى ضيق الوقت، وحرصا منه على عدم تأخير دعوة البرلمان للانعقاد الى حين اتمام الاتفاق.. الامر الذي من شانه ان يسيء امام المجتمع الدولي الى صورة اليمن والانتخابات التي جرت فيه، ولذلك فانه قرر دعوة البرلمان في ١٥ مايو من اجل وضع الاشتراكي والتجمع امام امر واقع يفرض عليهما الاتفاق او الافتراق



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ / ٣ / ١٩٩٣

قبل هذا التاريخ..! والرئيس بذلك يضع الحزبين تحت ضغط عامل الوقت، والموقف ايضا. فهل يعقل ان يتعرقل بداية الفترة الدائمة لدولة الوحدة بسبب خلافات على تقاسم المناصب في الذكرى الثالثة لقيام الوحدة ذاتها التي تصادف ٢٢ مايو..؟!

الضغط على الاصلاح

لا شك ان جانبا من هذا الضغط يقع على الحزب الاشتراكي غير ان الجانب الأهم من الضغط يقع على التجمع اليمني للاصلاح، وسبب ذلك وجود اتفاق مسبق بين المؤتمر والاشتراكي على تشكيل كتلة برلمانية واحدة لهما في مجلس النواب، ومع ان هذا الاتفاق الذي تم التوصل اليه غير مكتوب الا انه يصعب التراجع عنه لان ذلك يفقد الطرف الذي يتراجع عنه المصداقية أمام الطرف الآخر مستقبلا.

والاهم من ذلك، لان المؤتمر، وبسبب حسابات تتعلق بالسياسة الدولية والرغبة في التعامل مع النظام العالمي الجديد على اساس من التكيف مع مقتضيات الاستقرار الاقليمي التي تلبي مصالح قيادة هذا النظام ممثلة في الولايات المتحدة بما من شأنه ان يستدرج المساعدات والاستثمارات الغربية الى اليمن فانه - المؤتمر - لا يستطيع اقامة تحالف مع التجمع اليمني للاصلاح دون الحزب الاشتراكي.. ذلك ان الرئيس علي عبدالله صالح يدرك ان المقياس الامريكي للاستقرار في المنطقة هو القدرة على احتواء التطرف الاصولي الذي يمثله تجمع الاصلاح من خلال حكومة وفاق تضم الجميع، لا تقاسم السلطة بين المؤتمر والاصوليين..! وبالطبع فان هنالك حسابات محلية ايضا في مقدمتها ان الاحزاب الرئيسية الثلاثة التي فازت في الانتخابات هي في الوقت ذاته قوى مسلحة. ففي ظل عدم توحيد قوات الشطرين السابقين حتى الآن فان لكل من المؤتمر والاشتراكي جيشه الخاص الذي لا يزال قائما. كذلك فان التجمع اليمني للاصلاح لديه هو الآخر جيشه القبلي الخاص به.

التوازن والاتزان

وفي ظل هذا التوازن فانه لا بد للاتزان ان يكون سيد الموقف. والواقع ان هذا ما قد كان. فالخوف من الصراع فرض مستوى اعلى من الحرص والاحساس بالمسؤولية الوطنية على كافة الاطراف. نجلى ذلك واضحا في الاتفاق المسبق بين المؤتمر والاشتراكي على تشكيل كتلة برلمانية واحدة، والحفاظ على موقع نائب الرئيس لعلي سالم البيض، بغض النظر عن نتائج الانتخابات، والتزام المؤتمر بالائتلاف مع الاشتراكي، بغض النظر عن نتائج الانتخابات ايضا.. كما تجلى في حرص الاشتراكي والتجمع على تطويق التشابك الذي وقع بينهما في دائرة وادي ظليمة (٢٨٠).

الى ذلك، فان الاصلاح الذي كان شريكا مستترا بوزارتين في حكومة ما قبل الوحدة، كما في حكومة ما قبل الانتخابات، لا يريد ان يخرج من الحكومة المقبلة لصالح الاشتراكي، خاصة وانه يدرك ان الحسابات الداخلية والخارجية تفرض على الرئيس في حالة الاضطرار الى الاختيار بين الحزبين فانه لا بد ان يختار التحالف مع الاشتراكي لا مع الاصلاح.

فكيف سيتم تقاسم مناصب وحقائب حكومة الفترة الدائمة قبل ١٥ مايو المقبل.

ذلك ما ستجيب عليه الايام المقبلة.

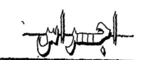
الحلقة المقبلة: نزاهة الانتخابات



المصدر : الخليج القطرية

التاريخ : ١٣ / ٣ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



في الديمقراطية اليمنية

التقييمات الدولية الواسعة والايجابية للانتخابات اليمنية في ٢٧ ابريل تكاد تصل الى نتيجة واحدة متشابهة: اليمن الجديد قد ولد فعلا، واجتاز فترة المخاض العسيرة، والناس هناك في اليمن جادون فعلا لحماية هذا المكسب التاريخي المثلث «الديمقراطية، التعددية الحزبية، انتخابات نزيهة».

وبالنسبة لليمن الفقير باقتصاده، الغني بانسانه، الجديد المتفائل، يكاد يكون كمن حقق معجزة بكل المقاييس حسب تقدير المراقبين الدوليين والعرب الذين راقبوا عملية الانتخابات، والاعجاز في هذه التجربة ونجاحها لا يكمن فقط في عدم حصول «الحزب الحاكم» على النسبة الشهيرة في العالم الثالث وهي ٩٩,٩٩٪! من اصوات الناخبين كما اعتدنا أن نسمع عن الانتخابات فيها وهي ذات التقدم الكبير في المدنية والعصرنة، وانما الاعجاز يكمن في اثبات الشعب اليمني الذكي بأنه قد تجاوز فعلا المرحلة القبلية ولم يسقط في «المحسوبية» والرشوة، وتعامل مع واقعة بواقعية وصراحة جارحة كما هي صراحة اليمني التي عرفناها قاسية في وضوحها.

ولعل من المفارقات الملفتة للنظر ان تكون الانتخابات في بعض بلدان العالم الثالث مجرد شكليات خارجية لاضفاء «الديمقراطية» من خلال الانتخاب على حزب او زعيم ما يعرف بانه لا يغامر في هذه الانتخابات، وانما يشرعها بعد اتخاذ كافة الاحتياطات التي تعطيه النتائج التي يرغب فيها او التي قررها مسبقا.

بينما في الانتخابات اليمنية الصادقة نجد المؤسسة الحاكمة تعلن عن استعدادها لتحديد فترة الحكم وربما الغاء مجلس الرئاسة. وهنا الفرق بين التعامل مع الشعب بقواه السياسية واحزابه كشعب يملك الحق الشرعي في مصيره ومصير نظامه السياسي، وبين التعامل مع الشعب وكأنه «نقيض» للنظام. واعلان الرئيس اليمني استعداده للقبول بالتعديلات الدستورية التي ستتناول اسس الحكم والنظام السياسي هي خطوة تحسب له في واقع الامر، وتحسب للحزبين الحاكمين: المؤتمر، والاشتراكي...

اذن هناك مؤشرات ايجابية لايجاد المناخ الملائم كي تنجح التجربة الديمقراطية الجديدة، وحين تنجح هذه التجربة وتستمر من خلال المجلس النيابي، فان هذا يعني النجاح التاريخي للوحدة اليمنية، وفتح الطريق امام بناء اليمن الجديد القائم على اسس ديمقراطية حقيقية، وتنمية اقتصاده وتطويره بالانفتاح على العالم ورياح التغيير فيه.

والواقع ان البرامج التي فاضت بها الاحزاب المتنافسة الانتخابات متقاربة الى حد ما في طموحاتها، وهي برامج سياسية/ اقتصادية، ارضيتها المشتركة، الحرية الاقتصادية بمعنى افساح الطريق امام التطور الرأسمالي في اليمن، وعدم كبح الاستثمارات، مع الاحتفاظ للدولة بدورها الاقتصادي في حياة المواطن. ولعل الاشكالية الاشد تعقيدا في اليمن الآن مطالب بالسباحة وحيدا في بحر التنمية الاقتصادية الوطنية، اي دون الاعتماد على «حليف» ما مضمون، ومن هنا يبدو تمسك المؤسسات الحزبية الحاكمة بضرورة نجاح التجربة الديمقراطية في البرلمان عبر التركيز على حل المعضلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشعب اليمني، هو تمسك بالضمانة التاريخية الوحيدة وهي الشعب اليمني، ومؤسساته المنتخبة انتخابا حرا مباشرا.



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣/٣/١٩٩٣

وتجدر الاشارة هنا الى ان «طبيعة العلاقة القائمة بين الحزبين» المؤتمر والاشتراكي.. قد لعبت دورا مهما في تصورات المؤسسة الحزبية للعملية الانتخابية، وقد سبق ان طرحت قبل الانتخابات قضية «توحيد الحزبين» او «التنسيق» بينهما تحسبا لأي اشكالية انتخابية، وبعد انتهاء الانتخابات عادت هذه القضية للطرح من جديد، وذلك لضمان الثقل البرلماني في مواجهة المعارضة، واذا كانت مثل هذه القضايا من «الشؤون الداخلية» فان هناك ملاحظات لابد من ايرادها لصالح التجربة الديمقراطية اولا، وثانيا لانها ملاحظات تحتفظ بحيويتها بعد توقيع الحزبين «الاشتراكي والمؤتمر» على «وثيقة التنسيق التحالفي نحو التوحيد»، والتي تضمنت «تشكيل كتلة برلمانية واحدة فور مباشرة المجلس المنتخب اعماله».

ان اول هذه الملاحظات تتعلق بطبيعة العمل السياسي الحزبي القادم في الظروف الجديدة التي ستشهدها اليمن وهي ظروف تتطلب اعطاء اهتمام خاص بالمؤسسة البرلمانية ومهماتها المتعددة، لترسي قواعد صحيحة في النشاط البرلماني التشريعي، وفي مراقبة السلطة التنفيذية، وتكريس دولة المؤسسات والقانون والشرعية في العمل الحزبي، والملاحظة هي ان المؤسسة البرلمانية ليست امتدادا حزبيا او عقائديا، لهذا الحزب او ذاك مهما كانت اكثرية نواب هذا الحزب او تلك الكتلة، وانما هي امتداد للشعب اليمني بكل ما يحمله من تراث وعلاقات وتيارات فكرية، وبالتالي فالتكتل البرلماني بقدر ما يحاول انجاح مشاريعه وطريقة التشريع لها، بقدر ما يكون مردودها على الشعب وعلى تنمية مصالحه وحمايتها اكبر واعمق. وعلى ذلك فالعمل الحزبي من خلال التنسيق بين الكتل والتيارات البرلمانية هو عمل مفتوح على كافة الاحتمالات والتطورات وقابل للمناورات البرلمانية دون حساسية او افكار مسبقة تعيق تناميه وتطوره.

اما الملاحظة الثالثة فتتعلق بضرورة انفتاح البرلمان على الشعب وعدم اغلاقه على الكتل البرلمانية فقط، مما يضفي على التجربة الديمقراطية بعدا وطنيا اوسع واشمل من البعد الحزبي مع ملاحظة ان تكون الحياة الحزبية امتدادا طبيعيا للحياة الديمقراطية التي يمثلها البرلمان لتكتسب شرعيتها من الواقع اضافة الى شرعيتها القانونية.

احمد الشملان

المؤتمر الشعبي في اليمن: مفاجآت لبعض الأحزاب قبل الانتخابات بيومين

□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ قال السيد عبدالله غانم عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام أحد الحزبين الحاكمين في اليمن وعضو المجلس الاستشاري أن «هناك مفاجآت لبعض الأحزاب والتنظيمات السياسية ستعلن قبل يومين من موعد اجراء أول انتخابات ديموقراطية للبرلمان في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل»، مشيراً الى ان الأحزاب السياسية في البلاد تتابع سير مراحل العملية الانتخابية التي بدأت في ٢١ كانون الثاني (يناير) الماضي عند فتح باب قيد الناخبين وتسجيلهم، وذلك «وصولاً الى السلطة بطرق شرعية ودستورية وسلمية».

وأكد غانم في تصريح الى «الحياة» اول من أمس ان «هناك خللا ما في علاقة الأحزاب بجماهيرها وانصارها اذا لم تساهم بما فيه الكفاية في تفعيل الانتخابات البرلمانية المقبلة». وأضاف السيد غانم الذي كان وزيراً لمجلس الوزراء في اليمن الجنوبي سابقاً قبل احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ التي ابعدت الرئيس علي ناصر محمد عن السلطة، ان «هناك اجماعا على اجراء الانتخابات في موعدها المحدد في نيسان، ولن يؤخر الموعد الا حدوث أعمال شغب وعنف وارتباك عام وعدم استقرار...»، مشيراً الى ان «ذلك لن يحدث إلا إذا كانت هناك رغبة لدى الحزبين الحاكمين».



المصدر : الشرق الأوسط الدولية

التاريخ : ١٤ / ٢ / ١٩٩٢

اليمن: تأجيل توحيد الحزبين الحاكمين والاشتراكي يقر برنامجه الأسبوع المقبل

عدن: من لطفي شطارة

أكدت مصادر مسؤولة في الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الشرق الأوسط» ان الحزب سيقر خلال الأيام القليلة المقبلة برنامجه الانتخابي الذي سيقدمه للمواطنين خلال الحملة الانتخابية المقررة بعد عيد الفطر المبارك.

وأضافت المصادر ان المكتب السياسي وزع مسودة البرنامج على أعضائه لإقرارها والمصادقة عليها قبل نشرها. مشيرة الى ان هذا البرنامج يتضمن اتجاهات الحزب المستقبلية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية وقضايا تحديث وعصرنة اليمن.

ولم تكشف المصادر عن المزيد من محتويات البرنامج تفادياً للوقوع في مازق قانوني خاصة ان القانون اليمني يمنع الحديث عن البرامج الانتخابية قبل الاعلان عن بدء الحملات الانتخابية.

وذكرت مصادر حزبية ان المكتب السياسي للاشتراكي ناقش الأسبوع الماضي ورقة حول توحيد الحزبين الحاكمين، وان الحوارات داخل الحزب أوصلت المعارضين الى قبول فكرة التوحيد، ولكن الية التنفيذ أجلت الى ما بعد الانتخابات.

واكدت المصادر ان الحزبين الحاكمين سيخوضان الانتخابات المقبلة منفردين بعد ان تاكدت أنباء توقف لجان التنسيق بينهما بسبب المعارضة الشديدة من جانب بعض اعضاء الاشتراكي لجهة قبول فكرة التوحيد السريع.

غير ان مصادر في المؤتمر اكدت لـ «الشرق الأوسط» ان خوض الانتخابات بصورة مستقلة سيؤكد حجم ومكانة كل حزب قبل المجازفة في توحيد الحزبين قبل الانتخابات. واعتبرت ان فوز المؤتمر وارد بسبب التعاطف الكبير الذي يحظى به من الاحزاب القوية مثل الاصلاح (الاخوان المسلمين)، والبعث والتي يجري التنسيق معها هذه الايام.

تكهنات بصدور الحكم خلال 24 ساعة

محاولات للوصول إلى حل سياسي لأزمة الحكومة اليمنية مع لجنة الانتخابات

صنعاء: «الشرق الاوسط»

على الرغم من الصفة العاجلة للقضية، فإن الشعبة الدستورية بمحكمة الاستئناف العليا تنظر في الدعوى التي رفعتها الحكومة اليمنية بصفتها شخصية اعتبارية، وتلك التي رفعها المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء و4 وزراء آخرين بصفتهم الشخصية منذ اسبوعين، للطعن في عدم دستورية الفقرة «ب» من المادة 55 من قانون الانتخابات، وعدم دستورية وقانونية اعلان اللجنة العليا للانتخابات، بشأن دعوة كبار المسؤولين في الحكومة، بمن فيهم رئيس الوزراء، الى تقديم استقالاتهم، اذا رغبوا في الترشيح لعضوية مجلس النواب المقبل، في الانتخابات العامة المقرر اجراؤها يوم 27 ابريل (نيسان) المقبل.

وبينما كانت مصادر سياسية وقضائية تتوقع صدور الحكم في اواخر الاسبوع الماضي، ما زالت المحكمة تدرس القضيتين، والدفع الذي تقدم به عبد الفتاح البصير عضو اللجنة العليا للانتخابات ورئيس اللجنة القانونية التابعة لها، وهو في نفس الوقت نقيب المحامين اليمنيين.

وقد امتنعت مصادر القضاء واللجنة العليا للانتخابات والحكومة عن الادلاء باية معلومات عن اسباب تأخر الحكم، في الوقت الذي علمت فيه «الشرق الاوسط» اول من امس، ان التأخير كان عائداً الى صعوبات ادارية وفنية في اعداد الصيغة النهائية للحكم قبل اصداره.

ويرى مراقبون ان اسباب التأخر ربما ترجع الى محاولات اطرافها التوصل الى حل سياسي، خاصة مع قرب موعد الانتخابات، وعدم كفاية الفترة المتبقية لتشكيل حكومة جديدة، في حالة اصرار المهندس العطاس على ترشيح نفسه في الانتخابات.

وتواصل المحكمة جلسات مغلقة منذ بضعة ايام لنظر القضية وسط توقعات مختلفة تؤكد احتمالات الأخذ بالحل السياسي لحسم القضية.

وتؤكد مصادر عليمة ان رئيس الوزراء سيتم استثناؤه من دعوة الاستقالة، لعدم ورود اسمه في المادة 55 ـ فقرة «ب» ـ من قانون الانتخابات، بينما يستبعد قانونيون العمل بشكل مطلق باعلان لجنة الانتخابات، خاصة ما يتصل باستقالة الوزراء ونوابهم، حيث ان موعد الاستقالة حسب القانون مر منذ اكثر من اسبوعين، وهو ما يعد ـ بحد ذاته ـ مخالفا لنص قانون الانتخابات.

وأكدت مصادر المحكمة الدستورية العليا لـ «الشرق الاوسط» ان الحكم النهائي في القضية سيصدر في غضون الـ 24 ساعة المقبلة.



* من المتوقع وصول ٣٠٠ مراقب أوربي إلى اليمن خلال هذا الاسبوع للإشراف على سير الانتخابات النيابية المقرر اجراؤها فى ٢٧ ابريل المقبل.

ومن المنتظر أن يشارك فى أعمال المراقبة وفد من المعهد الوطنى الديمقراطى التابع للحزب الديمقراطى الأمريكى إلى جانب فريق المراقبة الذى أوفده البرلمان الأوربى بطلب من السلطات اليمنية.

يتولى الوفد الأمريكى الإشراف على الترتيبات النهائية التى تضعها الحكومة واللجنة العليا للانتخابات.

يذكر أن الانتخابات اليمنية المتوقعة هى الأولى منذ توحيد شطرى اليمن فى مايو ١٩٩٠. وتشارك فيها الأحزاب السياسية المعارضة والموالية للسلطة وعدد من الشخصيات الإجتماعية والدينية المستقلة.



زعيم معارض يحذر من تزوير الانتخابات

«الاشتراكي» اليمني يأسف لمساهمة «شريكه» في الحملات الدعائية ضده

اكد الحزب الاشتراكي اليمني انه سيواصل بثبات نهجه الرامي الى استكمال عملية الانتقال نحو الديمقراطية عبر الاحتكام الى صناديق الاقتراع والقبول بنتائجها والتداول السلمي للسلطة والحفاظ على الوحدة الوطنية واحترام واقع التعددية الحزبية والسياسية والحفاظ على الأمن والاستقرار لوضع حد حاسم لكل محاولات الالتفاف على حق الشعب في ان يكون مالك السلطة ومصدرها.

جاء ذلك في بيان أصدره المركز الاعلامي للحزب الاشتراكي اليمني أمس وقال البيان ان الحزب الاشتراكي تابع باهتمام شديد تصاعد الحملات الاعلامية والدعائية المنظمة التي تعرض لها الحزب مؤخرا وتستهدف النيل من مكانته في المجتمع وتشويه صورته وبرنامجه الانتخابي.

وعبر البيان عن أسف الحزب الاشتراكي لمشاركة صحافة المؤتمر الشعبي العام «شريكه في تحقيق الوحدة» في تلك الحملة الدعائية والاعلامية المعادية.

غير ان الحزب اكد التزامه بالاتفاقيات والمواثيق التنسيقية بينه وبين المؤتمر الشعبي العام.

الى ذلك، حذر احد قادة المعارضة عمر الجاوي امين عام حزب التجمع الوحدوي اليمني امس الحزبين الحاكمين في اليمن من اي تزييف للانتخابات التشريعية المتوقع اجراؤها في ٢٧ ابريل ـ نيسان.

وفي تصريح الى وكالة «فرانس برس» اتهم الجاوي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني اللذين يتقاسمان السلطة وحزب التجمع للاصلاح والبعث العراقي والتنظيم الشعبي الوحدوي الناصري بالسعي الى «التصفية الجسدية» لقادة الأحزاب الأخرى في الميدان. واضاف الجاوي المعروف بمعارضته للمتطرفين الدينيين وللحزبين الحاكمين في اليمن «نطلب منهم التخلي عن التصفية الجسدية وعدم التحايل والتزييف في الانتخابات».

يذكر ان الجاوي اصيب في ١٠ سبتمبر ـ ايلول الماضي بجروح في اعتداء وقع في صنعاء قتل خلاله مسؤول في حزب التجمع الوحدوي اليمني حسن الحريبي.

وقال الجاوي المرشح عن دائرة خور مكسر في حكومة عدن «اذا لم يكن هناك اتفاق على النزاهة في الانتخابات فان ذلك سيكون نذير شؤم في البلاد ويجرها الى مصير مجهول ويقسم اليمن».

يشار الى ان الانتخابات التشريعية التي ستجري في ٢٧ ابريل ـ نيسان الحالي ستكون الانتخابات الأولى في البلاد منذ توحيد اليمن الجنوبية والشمالية في مايو ـ أيار العام ١٩٩٠ وتجري في الوقت الذي تشهد فيه البلاد منذ عدة اشهر موجة من الاعتداءات. (وكالات)

اضراب عام في عدن اليوم والحكومة باشرت ارسال سيولة

اليمن: توحيد الحزبين لن يتم قبل الانتخابات

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن – من إقبال علي عبدالله:

■ بدا ان قضية دمج الحزبين الحاكمين في اليمن تاجلت الى ما بعد الانتخابات النيابية العامة المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل نتيجة اختلاف وجهات النظر في شان توقيت تنفيذ عملية الدمج بين الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام.

واكد مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام لـ «الحياة» امس ان قضية دمج الحزب والمؤتمر تاجلت الى ما بعد الانتخابات، وبات اكيداً ان الحزبين سيخوضان المعركة الانتخابية بشكل منفرد.

وقال المصدر ان التيار المتشدد داخل الحزب الاشتراكي كان طرح خياراً يتعلق بتوحيد القيادتين فقط، وان المؤتمر رأى ان اي حديث عن قضية الدمج او التوحيد او التنسيق بين الحزبين يمكن ان تؤجل طالما ان الفترة الزمنية الحالية لا تكفي لاجراء حوار حول هذه القضية. واضاف ان على كل حزب أن يتولى مسؤوليته بشكل منفرد، وفي ضوء نتائج الانتخابات المقبلة، يجري الحوار بين الحزبين الرئيسيين في البلاد. وخلص المصدر الى القول ان الحزب والمؤتمر «دحضا الاقاويل عن وجود طبخة مسبقة للانفراد بالسلطة في المرحلة المقبلة».

وفي عدن دعت القيادات النقابية والعمالية في محافظة عدن، جميع العاملين والموظفين في العاصمة الاقتصادية والتجارية للبلاد، الى تنفيذ اضراب عام وشامل اليوم الثلثاء، احتجاجاً على ما آلت اليه الأوضاع العامة من «ترد وانفلات»، ما جعل البلاد تعيش حالاً من «التوتر والقلق والخوف من مصير مجهول».

واشار بيان اصدره أول من امس المجلس العمالي في المحافظة الى ان: «السلطة السياسية والتنفيذية (الحكومة) تتبع سياسة ادارية ومالية من ارث الحكم العثماني والامامي وتنشر وباء الاثراء غير المشروع باستقطاع الاراضي والمساحات وسحب السيولة النقدية وعدم صرف مرتبات العاملين والغاء دور مجلس الشعب المحلي وعدم تعيين محافظ جديد خلفاً للسيد محمود عراسي الذي قدم استقالته في آب (اغسطس) من العام الماضي، وتجريد الأجهزة المحلية من صلاحياتها». وارسلت السلطات المعنية امس مبلغ ٦٠ مليون ريال لدفع قسم من المرتبات المتاخرة.

وقال البيان الذي تسلمت «الحياة» نسخة منه: «ان عجز السلطة عن الوفاء بمسؤولياتها ازاء افراد المجتمع أدى الى تعقيد مجريات الاوضاع في المحافظة وعدم مواجهة جملة الأوضاع التي تعاني منها وآخرها الكارثة الطبيعية التي أحدثت خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات». وبدت تلك اشارة الى كارثة الأمطار والسيول التي شهدتها عدن اوائل شباط (فبراير) الماضي.

وطالبت النقابات والمجالس العمالية في البيان «السلطة السياسية والتنفيذية بالحد من الارتفاع الجنوني للاسعار والابقاء على ما كانت عليه قبل أيلول (سبتمبر) من العام الماضي، وكذلك معالجة أوضاع القطاع العام وعدم بيعه او المساس بالعمالة فيه، وحل مشكلة البطالة وتنشيط المجالين الصحي والخدماتي». ودعا «كل الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والاتحادات الابداعية والشخصيات الاجتماعية والدينية الى التضامن الشامل مع اضراب العاملين والموظفين في عدن، والتصدي لمحاولة تحويل المدينة الى قرية بدل ان تكون عاصمة اقتصادية وتجارية للبلاد».

وبدأت امس عمليات التمهيد للاضراب فارتدى العاملون والموظفون في المدينة للمرة الاولى الشارة الحمراء في احتجاج سلمي على عدم تسلمهم المرتبات

التتمة في الصفحة (٤)



اليمن : توحيد الحزبين

تتمة الصفحة الاولى

الشهرية منذ كانون الثاني (يناير) الماضي. واضطربت حركة السير في معظم الطرق الرئيسية في المدينة وذلك اثر اقفال العمال والموظفين في سبع مؤسسات تابعة للقطاع العام الطرق والمنافذ ما أدى الى توقف السيارات في طوابير طويلة.

وافادت مصادر نقابية مسؤولة ان عملية رفع الشعارات الحمر ستستمر حتى العشرين من الشهر الجاري (آذار) موعد الاحتفال بالذكرى الـ ٣٧ لتاسيس الحركة النقابية اليمنية وستتوج بتنظيم اجتماعات ومسيرات احتجاج عامة على «التردي» الذي وصلت اليه الاوضاع في عدن اخيراً.

ويذكر ان الحكومة في صنعاء اعطت توجيهات سريعة بارسال مبالغ كبيرة من المال الى البنوك الحكومية في عدن لصرف مرتبات العاملين والموظفين، ووصل ظهر امس نحو ٦٠ مليون ريال دفعة اولى تتبعها مبالغ كبيرة أخرى لصرف الزيادات في مرتبات العاملين والموظفين والمقدرة بنسبة ٧٠ في المئة، وهي الزيادات التي اقرتها الحكومة اعتباراً من كانون الثاني الماضي.

وفي صنعاء وتحت شعارات «لا بناء ولا تطور للدولة اليمنية الحديثة من دون البحث العلمي» و«لا دولة من دون قوانين ولا قانون من دون تطبيق» و«المماطلة في تطبيق القانون دليل على عدم صدقية الحكومة» شهدت صنعاء ظهر الاثنين مسيرة نظمها الباحثون في ثلاثة مراكز يمنية للبحث العلمي هي مركز الدراسات والبحوث، ومركز البحوث والتطوير التربوي، وهيئة البحوث الزراعية.

وبدأت المسيرة من ميدان التحرير وسط العاصمة يتقدمها اربعة يرتدون السواد ونقشت على ظهورهم كلمة «الحكومة»، وهم يحملون نعشاً لف بقماش أبيض حمل عبارة «برنامج البناء الوطني والاصلاح السياسي والاقتصادي والمالي والاداري» في اشارة رمزية الى البرنامج الذي اقره مجلس النواب قبل ١٧ شهراً ولم تنفذه حكومة السيد حيدر العطاس.

كارثة السيول في عدن: بليونا ريال حجم الخسائر

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ اعترف وزير الاسكان والتخطيط الحضري رئيس اللجنة العليا لمعالجة اضرار الامطار والسيول في عدن السيد محمد احمد سلمان بأن «حجم الكارثة التي لحقت بمحافظة عدن العاصمة والاقتصادية والتجارية اوائل شباط (فبراير) الماضي كان كبيراً جداً اذ بلغ عدد المنازل المنهارة كلياً ٥٥٠ منزلاً والمنهارة جزئياً ٢٦٦٨، فيما تشققت كل الطرق الرئيسية والفرعية وتعطل العمل ليلاً في مطار عدن الدولي». وقال ان «التقديرات الفنية حتى ٢٣ شباط الماضي قدرت حجم الخسائر ببليوني ريال يمني (الدولار يعادل ١٢ ريالاً)».

واضاف السيد سلمان في مقابلة مع «الحياة» الاسبوع الماضي ان «اللجنة العليا لمعالجة الاضرار لا تعرف حتى الآن ابعاد الكارثة الا انه في ضوء تقرير عن النتائج الميدانية اتضح ان اراضي المحافظة تشبعت بالمياه في شكل كبير ما تسبب في بروز تشققات وهبوط في اساسات الابنية والمنازل اضافة الى هبوط كبير جداً في الطرقات مما يؤثر في انابيب المياه ومجاري الصرف الصحي». واوضح ان «ما زاد من حدة المشكلة عاملان هما: قدم المنازل التي لم ترمم منذ فترة طويلة والابنية التي تم وضع اساسها لطبقة واحدة ثم بنى السكان طبقات اضافية عليها خلافاً لقدرات الاساس».

وكان تقرير عن الاضرار قدمته اللجان الفنية اشار الى ان «حجم التقديرات المالية المطلوبة لاعادة اعمار المدينة واصلاحها يبلغ ٢ بليون ونصف بليون ريال يمني» بما فيها كلفة الاضرار التي اصابت مدرجات المطار والتي تصل لوحدها الى «بليون ونصف بليون ريال يمني نظراً الى الحجم الكبير لاعادة البناء فيه ولتداخله مع احتياجات المنطقة الحرة لاحقاً».

وأكد التقرير الذي تسلمت «الحياة» نسخة منه ان «التقديرات الاولية الخاصة بخسائر المواطنين والقطاع الخاص تصل الى ٢.٩ بليون ريال، وهي تقديرات لا تشمل الخسائر غير المباشرة المرتبطة بفقدان الانتاج وتعطل ايرادات الخدمات العامة والمرافق الاساسية التي استمرت بوتائر متناقصة منذ اليوم الاول لهطول الامطار في ٧ شباط الماضي وحتى الآن بفعل اعمال الاغاثة والطوارئ والاصلاحات الاولية التي تم تنفيذها بالاضافة الى ما قامت به مرافق الخدمات المختلفة من جهود وأعمال».

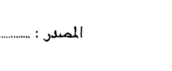
واقر التقرير بأن «هذه الكارثة كشفت ليس عن عجز مدينة عدن عن استيعاب المياه الغزيرة التي تدفقت عليها فحسب، بل انها عرت ما آلت اليه اوضاع الهياكل الاساسية في المدينة من ضعف وقصور وعدم قدرتها على تحمل اي تغيرات مفاجئة وعدم وجود اي احتياطات لديها لتلبية الاحتياجات القائمة ناهيك عن الاحتياجات المتنامية حالياً ومستقبلاً (...)».

واكد التقرير «ان الكارثة اثبتت ان هناك عبثاً كبيراً قد جرى خلال العامين المنصرمين بالوضع التخطيطي للمدينة، حيث انتشر البناء المرخص وغير المرخص في كل اتجاه وتحديداً في مجاري السيول وعلى سفوح الجبال والمرتفعات الامر الذي فاقم من الخسائر والاضرار التي حلت بالمدينة وسكانها».

وأكد التقرير ايضاً ان «الكارثة القت بظلالها على كل فئات السكان في المدينة المنكوبة، اذ اصبح صعباً اصلاح ما خربته الكارثة واستعادة عافية عدن وتطورها في الزمن المنظور (...) دون الدعم الحكومي الكبير والمستمر في المجالات المختلفة». واوضح «ان عدن بالاضافة الى تدمير المنشآت والمنازل وتخريب الطرق والخدمات العامة من كهرباء ومياه ومجاري واتصالات فيها، بمنظورها الاجتماعي، افرزت مشكلة شديدة الخطورة، وهي كيفية ايواء تلك الاعداد الكبيرة من السكان وغالبيتهم من النساء والاطفال والشيوخ الذين اضحوا في العراء، مما يضاعف من خطورة الموقف واستفحاله باحتمالات انتشار الاوبئة (...) فتتحول الصورة الى كارثة انسانية بيئية كاملة».

وكشف التقرير ان «الكارثة تزامنت مع ظروف مأسوية ادارية ومالية ومادية غير ملائمة في المحافظة»، مشيراً الى انه «حتى يوم الكارثة كان الوضع القيادي في المحافظة مربكاً. حيث لم يحسم المركز في الوضع القيادي لها، وظلت لمدة ٦ اشهر من دون محافظ (اشارة الى السيد محمود العراسي الذي قدم استقالته في آب/اغسطس العام الماضي) وكذلك من دون اعتمادات مالية كافية لمواجهة اي طارئ او كارثة، بل ان كل فروع الوزارات والاجهزة المركزية لم تتسلم حتى يوم الكارثة في ٧ شباط المنصرم مرتباتها لشهر كانون الثاني (يناير) الماضي، بسبب عدم تفويض الوزارات والاجهزة المركزية لمخصصات الفروع وكذلك بسبب نقص السيولة في فرع البنك المركزي»، موضحاً ان «الازمة من السيولة النقدية المتوافرة يوم بداية الكارثة كانت اربعة ملايين ريال فقط». واكد ان «ازمة السيولة، زادت من حدة معاناة الناس في المدينة بحكم ان الأسر التي تضررت وفقدت مساكنها وممتلكاتها اصبحت، بين ليلة وضحاها، في معسكرات الايواء ومن دون رواتب، لأن معظمهم من موظفي الدولة».





المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٣

اتصالات مصرية يمنية

علمت « الاهالى » ان مسئولا يمنيا سيزور القاهرة قريبا لبحث تحديد موعد لاجتماع اللجنة العليا المشتركة بين البلدين ، والتى توقف اجتماعها من عام ١٩٩٠ بعد ازمة الخليج .

تبحث اللجنة عدة موضوعات من بينها توقيع اول اتفاقية لمنع الازدواج الضريبى والغاء الضرائب المقررة على مرتبات العاملين المصريين باليمن كما سيتم توقيع اتفاق لتنظيم الصيد بالبحر الاحمر وحل دائم لمشكلة الصيادين المصريين .

ومن المقرر أن تكون العلاقات العربية محور رئيسى فى المباحثات .

بسبب اخفاق الحكومة فى دفع الرواتب
إضراب عمالى يشل الحياة فى عدن

عدن ـ رويتر:

اصاب اضراب عام جنوب اليمن بالشلل امس عندما تظاهر عمال غاضبون فى عدن احتجاجا على اخفاق الحكومة فى دفع رواتب موظفى القطاع العام فى الشهور الثلاثة الماضية.

وتجمع الموظفون خارج اماكن عملهم استجابة للدعوة الى اضراب لمدة يوم التى وجهتها النقابات العمالية التى تتهم الحكومة المركزية فى صنعاء باهمال الاقاليم الجنوبية التى تم توحيدها قبل ثلاثة اعوام.وتشكو النقابات ايضا من ارتفاع معدلات التضخم ودعت الى القيام بمزيد من المظاهرات يوم الاحد.وقالت النقابات فى بيان لها اول امس الاثنين ان الازمة ترجع جزئيا الى استحواذ الشمال على القرار منذ اندماج شطرى اليمن وتقلص نفوذ السلطات المحلية.

ويقول موظفو الحكومة فى جنوب اليمن ومن بينهم الجيش والشرطة والمدرسين انهم لم يحصلوا على رواتبهم منذ ثلاثة اشهر لان الاوراق النقدية المتوافرة لدى البنك المركزى نفدت فى اقتصاد يعتمد على الاموال السائلة ويتسم النظام المصرفى فيه بالتخلف.

وقالت مصادر مصرفية ودبلوماسيون ان الازمة ترجع جزئيا الى قرار الحكومة سحب الاوراق النقدية القديمة قبل ان تحصل على اوراق جديدة تبلغ قيمتها ١٠٠ مليار ريال «٣٣ر٨ مليار دولار»وقال مصرفيون انه تم ارجاع عدد من الاوراق النقدية الجديدة الى الخارج لاعادة طبعها بعد اكتشاف غلطات مطبعية فيها.واضافوا انه يتوقع ان تصل الاوراق النقدية الجديدة الاسبوع المقبل. وكان البنك المركزى اليمنى بدأ فى طرح اوراق نقدية جديدة للتداول من فئة ٥٠ ريالا اكثر من دولار بقليل فى السوق الحرة فى فبراير الماضى .

وقالت المصادر ان البنك المركزى فى صنعاء ارسل فى الايام القليلة الماضية نحو ٤٠ مليون ريال«٨ر٤ مليون دولار» الى فرعه فى عدن الذى يعانى من نقص فى السيولة النقدية للمساعدة على دفع رواتب موظفى القطاع العام.



المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ١٨/٢/١٩٩٣

اتفاق انتخابي بين الحزبين الحاكمين في اليمن

المنامة ـ أ.ف.ب ـ اتفق الحزبان الحاكمان في اليمن على تقديم مرشح واحد في معظم الدوائر الانتخابية خلال اول انتخابات تشريعية تتم بالاقتراع العام من المقرر تنظيمها في ٢٧ نيسان ابريل المقبل

وتوصل الحزبان الحاكمان المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني وتنظيم «الاصلاح الاسلامي» القوي الى ابرام اتفاق انتخابي يهدف الى السيطرة على البرلمان. وقالت صحيفة «يمن تايمز» في احد اعدادها الاخيرة التي وصلت نسخة منها الى المنامة امس الاربعاء ان هذه الاحزاب اتفقت على خوض معركة الانتخابات جنبا الى جنب.

وقالت الصحيفة الاسبوعية الوحيدة الصادرة بالانجليزية في اليمن ان المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والاصلاح قرروا تقديم مرشح واحد في ٢٦٠ دائرة انتخابية من اصل ٣٠٠ دائرة ودائرة. ويامل كل من الحزبين الحاكمين الحصول على مئة مقعد على ان تؤول المقاعد الستون الباقية الى حركة الشيخ عبدالله الاحمر الاسلامية

وتم التوصل الى الاتفاق خلال اجتماع غير رسمي تم اخيرا في صنعاء بين مسؤولي هذه الاحزاب شارك فيه ايضا مسؤولون من حزب البعث والناصريين

وقالت «يمن تايمز» ان هذا الائتلاف يجعل فرص بروز المعارضة اليمنية ممثلة بالمؤتمر الوطني «تجمع من سبعة احزاب» ضعيفة



ماذا يحمل ربيع الانتخابات اليمنية في طياته

دعوة لتفادي الطموحات المستحيلة والابتعاد عن اليأس وفقدان الأمل

تحليل اخباري

لندن: «الشرق الأوسط»

يحمل فصل الربيع موسما جديدا من نوعه لليمن واليمنيين جميعا، بعدما اصبح في حكم المؤكد ان الانتخابات العامة المنتظرة ستجري في 27 ابريل (نيسان) المقبل. فالاستعدادات تجري على قدم وساق لإتمام الحدث كما هو مخطط له، بحيث يتمكن اليمنيون من حسم الفترة الانتقالية لدولة الوحدة، ودخول عصر جديد في تاريخهم الحديث.

لكن بالرغم من تفاؤل كثير من المراقبين بشأن هذه الانتخابات المنتظرة، مهما كانت نتائجها، فستجنب البلاد الدخول في مزيد من المتاهات والصراعات، التي كانت علاماتها قد ظهرت خلال العامين الماضيين، وستحسم الصراع على السلطة، بحيث تتمكن القوى المؤثرة من اثبات قدرتها على البقاء، وتظل بقية القوى - غير المؤثرة خارج دائرة السلطة - تواصل نضالها بأسلوب ديمقراطي. الا ان هناك من يعتبر ان ما يدور في الساحة السياسية اليمنية عبارة عن تجربة مثيرة تجمع بين نظام حكم يريد البقاء في السلطة وفي الوقت نفسه يريد ان يكون بقاءه بقوة الانتخابات وشرعيتها، دون ان يبدي اي استعداد للتنازل عنها، اذا ما اتيح للمنافسين الفوز بثقة الناخبين.

ويردد اصحاب الرأي الاخير، ما يتردد في كثير من المجالس اليمنية (المقايل) هذه الايام، ومنذ بدء الاستعدادات الفعلية لاجراء الانتخابات، رغم كل ما قيل عن احتمال تاجيلها لفترات لاحقة. حيث يتندر الكثيرون بما يدور في اوساط الحكومة - والسلطة العليا خاصة - بشأن ما يتعلق باستقالة عدد من كبار المسؤولين من مناصبهم، واستعدادهم لترشيح انفسهم في الانتخابات.

وأغرب ما يقال في الشارع اليمني حاليا، هو ان هؤلاء المسؤولين - الذين قضوا في الخدمة العامة سنوات طويلة - يريدون ان يخرجوا من شبابيك



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ١٨ مارس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحكومة، ليعودوا اليها من المدخل الرئيسي بطريقة شرعية بعد الانتخابات. وكان خروج هؤلاء من الحكومة الحالية سيعفيهم من تبعات المسؤولية التي تحملوها خلال السنوات الماضية، والاخطاء التي ارتكبوها او ساهموا في حدوثها - وهي افعال محفورة في ذاكرة اليمنيين وإن تجاهلوها مؤقتا - فإنهم لن يغفروا لاصحابها.

فهؤلاء المسؤولون - الذين يريدون ان يعودوا للسلطة عن طريق الانتخابات - لا ياملون فقط في استمرار احوالهم كما كانت عليه خلال السنوات الماضية، بل يريدون ان تستمر الاوضاع كما كانت، وان يقتصر الامر فقط على ان يكون وجود الجميع بقوة الانتخابات العامة، بدلا من القوة العسكرية وشرعية الحزب الحاكم، التي كانت سائدة قبل الوحدة اليمنية.

ويشير بعض المراقبين الى ان قرار هؤلاء المسؤولين بالاستقالة وخوض الانتخابات (سواء كان برغبة خاصة او بناء على تعليمات عليا) يعتبر مغامرة ذكية، رغم احتمالات الفشل التي تشوبها، ومن بينها الفشل في الانتخابات نفسها بسبب رغبة الناس في التغيير، او في السيطرة على مجلس النواب المقبل، وبالتالي عدم التمكن من ضمان استمرار الاوضاع كما كانت عليه وهو امر لا تحمد عقباه، ولا يمكن ان يضمن سلامة المسيرة الديمقراطية في البلاد.

وهناك آخرون يفسرون هذه الخطوة بانها احد انواع التحايل على الانتخابات العامة لضمان نتائجها اولا، وحتى لا ينفرط العقد الذي ربطته القيادة اليمنية التي وحدت شطري البلاد ثانيا، بحيث يعمل هؤلاء المسؤولون (الذين استقالوا لترشيح انفسهم) عند فوزهم المؤكد في الانتخابات على تنفيذ ما جاء في الدستور، بخصوص انتخاب مجلس رئاسة الدولة، الذي لا يمكن - باي حال من الاحوال - أن يكون جديدا، او ان يضم وجوها غير متوقع لها ان تصل الى عضوية اعلى سلطة تنفيذية في البلاد. وهذا المجلس الذي يخوله الدستور تشكيل الحكومة، وتسيير امور الدولة، لا يمكن ان ياتي بوجوه جديدة على السلطة، وبالتالي فان تغيير الحال سيصبح نوعا من المحال.

وهنا يتساءل البعض عن دور بقية الاحزاب السياسية غير المشاركة في السلطة، او التي ليس لها نفوذ في اتخاذ القرار المتعلق بمجلس النواب الجديد بعد الفترة الانتقالية، وعن طموحاتها اللاحقة بعد ان تمكنت الى حد ما من فرض بعض رغباتها في ما يتعلق بقانون الانتخابات وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، والمشاركة في عملية الإعداد للانتخابات واجرائها. فهل ستكتفي بمجرد اثبات الوجود فقط؟ ام انها ستصر على التمسك بحصتها في نتائج الانتخابات وعضوية البرلمان المقبل؟

وهذا التساؤل اقلق بعض المثقفين واصحاب وجهة النظر الراديكالية التي تطالب بالتغيير، لأن هؤلاء الذين احتكروا السلطة خلال السنوات الماضية قد لا يكتفون بانجازاتهم التي حققوها، ويتركوا المجال لغيرهم، عملا بمبدأ تكافؤ الفرص اولا، وتفاؤلا بان الوجوه الجديدة قد تتمكن فعلا من تقديم صورة اخرى لليمن داخليا وخارجيا. هذا اذا كان ما يقال عن الديمقراطية وسلطة الشعب والرغبة في الاصلاح، امورا تحمل شيئا من الحقيقة. اما اذا كانت المسالة عبارة عن «كلام في الهواء» فيعلق المثقفون بتساؤل: لماذا كل هذه الاموال والجهود التي بذلت وستبذل في الانتخابات، وغيرها من الظواهر الديمقراطية الشكلية، بينما تمر البلاد بازمة اقتصادية متعددة الاطراف تحتاج الى كل الاموال والجهود؟

ويتساءل المثقفون اليمنيون ايضا عن دور هيئة التنسيق والمتابعة الخاصة بالاحزاب والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الاجتماعية، وما يسمى بسكرتارية الاحزاب في هذه المرحلة الصعبة من التاريخ اليمني، خاصة بعد كل تلك الضجة التي اثارتها، عقب صدور الاعلان الدستوري عن مجلس الرئاسة بتمديد الفترة الانتقالية وتحديد يوم 27 ابريل المقبل موعدا للانتخابات، من الموعد الذي كان محددا وفقا لاتفاقية الوحدة. فهل انتهى دور تلك الهيئة وتمكنت القيادة اليمنية من سحب البساط او اوراق اللعبة جميعا والاحتفاظ بها؟!

هذه هي بعض التساؤلات والاستفسارات العديدة التي تدور في الشارع اليمني حاليا، وتبعث على الحيرة والقلق، دون ان يجرؤ احد على الاجابة الصريحة عنها. ولكن لماذا تنتفي هذه الجراة المفقودة؟

تقول بعض مصادر المراقبين ان الاجابة على هذه الاسئلة قد تكون صعبة في الوقت الحاضر، ويرجع ذلك الى عدة اسباب:

أولا، من يحاول الاجابة يجد نفسه في موضع اتهام وشبهات لا حدود لها.

ثانيا، يتعرض ايضا للاتهام بالعمل على تهديد الوحدة الوطنية واثارة البلبلة والقلاقل، وتشويه سمعة التجربة الديمقراطية في البلاد.

ثالثا، وهناك من يقول ان من يتوقع تطورات جديدة مذهلة بعد الانتخابات المقبلة، لا بد ان يكون واهما ومتفائلا الى حد السذاجة. ذلك ان ما تشهده الساحة اليمنية، بل الساحة العربية بشكل عام لا يمكن ان يسمح بتغييرات تشبه ما حدث في دول شرق اوروبا. وإن حدث ذلك، فانه لن يتم خلال ما تبقى من القرن العشرين.

وهكذا تنفض مجالس اليمنيين (المقايل) كما بدأت بهدوء، فالرفاق والاصدقاء والزملاء يتوجهون الى مقيلهم، ثم يعود كل منهم الى حيث أتى، تاركا وراءه ما دار من حديث وتساؤلات، واجتهادات ووجهات نظر وخلافات. ويتفق الجميع على لقاء آخر، وعلى مواصلة الحديث، رغم ما يحمله ذلك من شجون وآلام، ذلك ان مسيرة الالف ميل التي بدأت في 22 مايو (ايار) 1990 باول خطوة ما زالت طويلة، وعلى اليمنيين ان يتوقعوا الكثير خلال رحلتهم المثيرة، فلا تبلغ طموحاتهم حد المستحيل، ولا يصل بهم اليأس حد فقدان الأمل.



المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : ٩ / ١ / ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سيخوضان الانتخابات وكل منهما يريد الاكثرية

اليمن: المؤتمر والاصلاح سيتنافسان بمرشحين في كل دوائر الانتخابات

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن -
من إقبال علي عبدالله:

■ أكدت امس مصادر المؤتمر الشعبي العام، احد الحزبين الحاكمين في اليمن، ان المؤتمر سيخوض المعركة الانتخابية في كل الدوائر وعددها ٣٠١، وان التجمع اليمني للاصلاح يسير في هذا الاتجاه للحصول على اكثرية في المجلس الذي يتوقع ان ينبثق من انتخابات ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل.

وكررت ان حديث الدمج مع الحزب الاشتراكي اليمني «تاجل الى ما بعد الانتخابات بعدما تولدت قناعة بان الوقت ضيق ولا يعطي فرصة لتحقيق الغاية من الدمج». وقالت هذه المصادر ان «الحديث عن القائمة الموحدة بين الحزبين يعتبر سابقاً لأوانه».

ويعتبر التجمع اليمني للاصلاح ثالث اكبر حزب يمني ويتزعمه الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر وتظهر نيته ترشيح اعضاء له في كل الدوائر رغبة في ان يلعب دوراً اكبر في المجلس الجديد على اساس برنامج خاص به مستقل عن اي من الحزبين الحاكمين.

من جهة اخرى صرح السيد محمد صالح الصلاحي، الامين العام لـ «التلاحم الوطني للجماهير الوطنية» الى «الحياة» بأن «عدداً كبيراً من الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية التي كونّت مؤتمر الاحزاب والتنظيمات الجماهيرية تجري اجتماعات ومشاورات مكثفة لايجاد تحالف وطني ديموقراطي لاحزاب المعارضة للدخول في الانتخابات كتكتل واحد في وجه تحالف الحزبين الحاكمين وبعض الاحزاب الاخرى المشاركة معهما في اللجنة العليا للانتخابات التي اخلت بالتزامها وتمثيلها للاحزاب التي انتخبتها ممثلة لها».

وقال الصلاحي: «ان تحالف احزاب المعارضة سيصدر بياناً بذلك وسيعلن برنامجاً انتخابياً موحداً وقائمة مرشحين واحدة في عموم الدوائر الانتخابية في كل انحاء الجمهورية. اذ ان الجميع يرون ان لا سبيل لاحباط محاولة تهميش دور المعارضة الحقيقية الا عبر هذا التحالف الذي سيشكل ايضاً عاملاً مهماً جدا للحؤول دون التلاعب والتحايل والالتفاف على الانتخابات، وبالتالي سيساعد في أرساء دعائم التجربة الديموقراطية المنشودة وصدقيتها والدفع بأكبر عدد ممكن من ممثلي المعارضة الى البرلمان الجديد ليشكلوا تكتلاً نشطاً للمعارضة البرلمانية، ويجسد طموحات الجماهير في المستقبل القريب ومعارضة حقيقية وفاعلة».

واكد ان التحالف سيظل مفتوحاً للاحزاب والتنظيمات الاخرى التي ترغب في الانضمام اليه خصوصاً احزاب «المؤتمر الوطني».

على صعيد الوضع في عدن تتوجه غداً السبت تجمعات عمالية من مختلف المؤسسات والادارات الحكومية في المحافظة الى فروع مجلس النواب والوزراء والحزبين الحاكمين لتسليم «رسائل احتجاج على ما آلت اليه المحافظة من تردٍ خطير في اوضاعها واوضاع سكانها، والعاملين فيها».

التتمة في الصفحة (٤)

اليمن : المؤتمر والاصلاح سيتنافسان

تتمة الصفحة الاولى

وصرح بذلك السيد محمد عبدالواحد رئيس المجلس العمالي في المحافظة وقال ان الرسائل تتضمن «المطالبة بالحد من الممارسات التي تتعمدها السلطة السياسية والتنفيذية التي تمثل خرقاً ساخراً للدستور والقوانين التي اقرها مجلس النواب».

واكد رئيس المجلس العمالي في عدن «ان كل المرافق والمؤسسات في المحافظة ستشهد غداً لمناسبة الذكرى الـ ٣٧ لتاسيس الحركة النقابية اليمنية، لقاءات عمالية تتحول معها مظاهر الابتهاج الى احتجاج عارم ضد السلطة».



حزب «الاصلاح اليمني» والمنطق المعكوس

عبد المولى مرشد

لم يحن بعد تعقيب الاخ ... عبد الرحيم على مقال الخاص بحزب الاصلاح اليمني وموقفه من التطرف والارهاب في اليمن ومن بناء الدولة اليمنية الحديثة، دولة النظام والقانون المنشور بالخليج بتاريخ ٩٣/٣/١٢ بالمستوى المطلوب في المناقشة وتفنيد الحجج الدامغة. وانما احتوى تعقيبه على بعض الانطباعات الشخصية او الدائية واستخدام المنطق بصورة معكوسة او مغلوبة..

ففي الوقت الذي ... الرسمية مؤخرا ... عدن والساحل الذهبي في محافظة عدن بتاريخ ٩١/١٢/٢١ ومؤكدة بان ... رغم الجهاد الاسلامي اليمني في اعمال التفجيرات.. وفي حين تعلن الاجهزة الأمنية الرسمية في محافظة ابين ان محاولة اغتيال ... منسوبة الى عناصر الجهاد الاسلامي.. وفي الوقت الذي يعرض ملف ... على مجلس الوزراء اليمني الذي بدوره يقرر مؤخرا اعادة الدخول الى محافظة ابين لاستكمال اجراءات التحقيق بالقرب من الاحداث المؤسفة. وتاكيده بان المتهم بريء حتى تثبت ادانته.. في الوقت هذا فان الاخ عبد الرحيم مازال يرى في الفضلي «شخصية اسلامية معروفة في اليمن». وليس شخصية محل اتهام ومسؤول عن اعمال تطرف وارهاب.

ومن جهة نظر الاخ عبد الرحيم «فان اليمنيين يفضلون الذهاب الى منزل الشيخ ابن الاحمر لاستقبالهم وسماع شكاويهم ومحاوله مساعدتهم بدلا عن الذهاب الى الموظف المختص في وزارة من وزارات الدولة لأنهم سيقابلهم اما موظف مرتش واما موظف لا يساعدهم الا بعد ان يثبتوا انهم يؤيدون الحزب الذي ينتمي اليه هذا الموظف.

الامر الذي يعني في صدد المسالة ان يفتح الشيخ الاحمر منازل له في جميع انحاء اليمن واغلاق الوزارات والمصالح الحكومية. رغم ان الموقف البناء المطلوب هو تضافر كل الجهود الوطنية لبناء دولة النظام والقانون. ومحاربة الفساد والرشوة ان كانت تشكل ظاهرة مرضية في الجهاز الاداري للدولة اليمنية

من جهة اخرى فالاخ المعقب يكرر القول بان عبد المولى «غائب عن اليمن». «ولا يكلف عبد المولى نفسه الذهاب الى اليمن» هذا علما ان عالمنا المعاصر اليوم وبفضل الثورة التكنولوجية الجبارة في الاتصال والمواصلات اضحى «مدينة صغيرة» ناهيك أن ما كتبه عبد المولى عن حزب الاصلاح اليمني هو عبارة عن محصلة قراءته لاهم ما كتبته بعض الأقلام في الصحف والمجلات العربية وباعتراف المعقب نفسه بان «عبد المولى غالبا لا ياتي بجديد حيث يعتمد على تحليلات منشورة في وسائل اعلام عربية وغالبا ما يشير اليها في مقالاته». هذا علما بأن عبد المولى استهدف من الكتابة عن حزب الاصلاح معرفة موقفه بدقة من الارهاب والتطرف في اليمن ومن بناء الدولة اليمنية الحديثة حيث ذهبت بعض الصحف والمجلات العربية كل مذهب في التحليل والتعليق، ولعل سماعنا رأي «الاصلاح» بصورة رسمية سيلطف الصورة المعتمة عن نشاطه السياسي وبرنامجه السياسي.. خاصه وان عبد المولى يحرص كل الحرص ان يصب «الاصلاح اليمني» جهوده السياسية والوطنية ودعوته الدينية في مجرى تقدم وازدهار وتطور اليمن بدلا عن التيه. وكيف لا. والاصلاح يحتل الدرجة او المرتبة الثالثة في الاهمية بعد المؤتمر والاشتراكي.

على ان ما يلفت للنظر ان الأخ المعقب قد ميز «الأحمر» في موقفه من حرب تحرير الكويت وهو موقف ايجابي يعكس موقف الشعب اليمني كله تقريبا، وقد شهد في ذلك كتاب ومحللون كويتيون وعرب واجانب (حينها) وبهذا الصدد وعلى سبيل المثال كتب محمد مساعد الصالح بالخليج بتاريخ ٩١/٩/١١ ما يلي:

«... والحقيقة انني اعتبر نفسي شاهدا (شاف كل حاجة) حول موقف الشعب اليمني من قضية الكويت ابان زيارة الوفد الشعبي الكويتي لليمن في شهر نوفمبر ١٩٩٠، فقد اجرت الصحف غير الحكومية مقابلات مع اعضاء الوفد واستاجر بعض الاحزاب اماكن على حسابها رغم ضيق ميزانياتها للالتقاء معنا، وعقد مؤتمرات صحافية.. وكان الكثير ممن التقينا بهم يتمنون تحرير الكويت بسرعة للعودة اليها تماما كما هو شعورنا.. لقد كان الشعب اليمني في اغلبيته الساحقة، يقف مع شعبنا الكويتي في تحرير بلاده».

ورغم ان هذه المسالة، اي الموقف من حرب تحرير الكويت، لم تكن واردة أصلاً ضمن مقالي ولا أعلم كيف حشرها الأخ المعقب ضمن سياق تعقيبه، ومع ذلك وكما يقال فان الكلام بالكلام يذكر فاني بدوري أضيف الى معلوماته انه اذا كان حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة «صدام» قد غزا دولة الكويت الشقيقة واشعل حرب الخليج الثانية وادى الى تازيم العلاقة بين الدول والشعوب العربية فان الشيخ الاحمر يعتبر احد المسؤولين عن تنامي قوة وفعالية حزب البعث (فرع اليمن) بسبب تحالفه معه منذ وقت مبكر في مواجهة القوى الوطنية والديمقراطية اليمنية. وتقول مجلة «الشروق» في عددها (١٩/٧) أيضا:

«ان الأحمر هو الذي أوصل الاصلاح الى التحالف مع البعث لسببين: الأول هو الاستفادة من رصيد البعث في اجهزة الدولة وخصوصا «الأمن» والقوات المسلحة، والثاني بسط سلطته على جزء من قبيلته (حاشد) الموجودة في البعث»!!

على انه وان تجمد تحالف الاصلاح والبعث ابان حرب تحرير دولة الكويت الشقيقة لأسباب تعارض المصالح بينهما، فان هذا التحالف قد عاد مجددا في مرحلة الاعداد والتحضير للانتخابات النيابية العامة المقرر اجراؤها في ٢٧ ابريل المقبل في مواجهة التنسيق والتحالف أو الدمج بين المؤتمر والاشتراكي.

خلاصة الأمر.. من المفيد القول ان الاختلاف في الراي وفي التحليل حول هذا الموقف أو ذاك أو حول هذا الحزب أو ذاك يحتاج الى استمرار المناقشة بمنطق علمي وصولا الى فهم الموقف الصحيح والحقيقة الاعلامية الدامغة ولما فيه المصلحة الوطنية العليا لليمن وللأمة العربية كلها.



استمرار تفاعلات أزمة السيولة في البنوك اليمنية

عمال عدن يغلقون الشوارع الرئيسية والأحزاب تحاول إقناعهم بوقف المسيرات

عدن: من لطفي شطارة

تحاول السلطات المحلية في محافظة عدن التوصل الى تهدئة موقف النقابات، واقناعها بالتخلي عن تنظيم مسيرات جماهيرية غداً، احتجاجا على الأوضاع التي تعيشها المدينة، وتكرار تاخر صرف رواتب العاملين فيها لاشهر طويلة، بسبب أزمة السيولة التي يعانيها البنك المركزي اليمني.

وتوقع فضل محمد عبد الله ـ رئيس لجنة التنسيق بين الاحزاب والتنظيمات السياسية في المحافظة لـ «الشرق الأوسط» ـ ان يسفر الاجتماع الذي عقد مساء امس بمشاركة النقابات والمجلس العمالي ووكيل المحافظة عن اقناع النقابات لتخفيف اشكال التعبير عن موقفها نظرا للظروف التي تمر بها المدينة، لانها مازالت تعاني من آثار كارثة السيول والامطار الاخيرة، بينما تاخذ سلطات المحافظة مطالب العمال على محمل الجد لحلها.

وكانت بعض اللجان النقابية في عدد من المرافق ـ ومنها عمال المصانع السبعة التابعة للقطاع العام ـ قد اغلقت الطرقات والساحات الرئيسية في المدينة صباح امس، بعد ان فشلت جهودها في تحقيق صرف رواتب العاملين، في الوقت الذي كان فيه مجلس المحافظة ـ المكون من وكلاء فروع الوزارات ـ يناقش الحلول السريعة لمعالجة قضية صرف الرواتب، بهدف تنفيذ ذلك قبل عيد الفطر المبارك، الا ان ازمة السيولة المالية في البنوك الحكومية والبنك المركزي، وقفت حائلا دون حل المشكلة على وجه السرعة المطلوبة، غير انه بات من المؤكد ان يتسلم العمال رواتبهم قبل عطلة العيد. وعلى نفس الصعيد كشف مقال كتبه المحرر الاقتصادي لصحيفة «الزمان» ـ التي تصدر في عدن ـ ان السيولة المعتمدة للتداول داخل السوق اليمنية تقدر بنحو 45 مليار ريال. واضاف ان عشرات من المسؤولين في المصارف يؤكدون ان أيادي خفية تتحرك لسحب العملة المحلية من الاسواق، مقابل انزال عملات اجنبية، حيث يتم شراء العملة بالمقايضة.

واوضح أن هناك مصادر تشتري السيولة من العملة اليمنية وفق حسابات سياسية مدروسة، لجعلها قنبلة موقوتة تنفجر في الوقت المناسب. وقد ادت تلك العملية الى سحب سيولة العملة من السوق، واحتجازها وإخفائها، اضافة الى الارتفاع المتدرج أسبوعيا لسعر الدولار وغيره من العملات الاجنبية، وهبوط سعر العملة المحلية، وكذلك الارتفاع المتصاعد لأسعار السلع والمواد الاستهلاكية في مختلف محافظات الجمهورية، مما يؤدي الى اشتداد المعاناة، واثقال كاهل المواطن بالغلاء، وبالتالي خلق فتنة عارمة داخل المجتمع، ولعل أبرز مظاهر اختفاء سيولة العملة المحلية هو تاخر صرف رواتب موظفي الدولة.

واشار المقال الى ان عددا من المؤسسات في عدن ـ التي لها مصادر دخل من السوق ـ توقفت عن توريد ايراداتها الى البنك المركزي والبنوك الاخرى، ومن بينها مؤسسة توزيع النفط ومشتقاته من بترول وديزل وزيوت وشحم وخدمات الصيانة وغاز الطباخة، التي تقدر مبيعاتها بما يتراوح بين 4 ـ 5 ملايين ريال يمني يوميا، وقد حذت مؤسسات اخرى حذو هذه المؤسسة، بحجة ضرورة تغطية المصروفات والنفقات اليومية، وشراء المعدات من الداخل، وبهدف التصرف في السيولة المتوفرة لديها بحرية، واتهم كوادر الاشتراكي ـ التي تتولى رئاسة عدد من المؤسسات الى لا تورد مبيعاتها الى البنك المركزي ان عشرات الملايين من السيولة تشحن تباعاً على طائرات «الانتينوف» العسكرية من صنعاء الى عدن، استعداداً لدفع رواتب الموظفين والعمال قبل عيد الفطر المبارك.



تغييرات دستورية في اليمن بعد الانتخابات

أنباء حول انشقاق وزير الإعلام عن الاشتراكي

عدن: من لطفي شطارة

وسط انباء عن اصلاحات دستورية متوقعة بعد الانتخابات تتحدث بعض الدوائر اليمنية عن عزم وزير الاعلام الدكتور محمد احمد جرهوم على تقديم استقالته من عضوية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني وانضمامه الى صفوف المؤتمر الشعبي العام الشريك في الحكم.

وتصاعد هذا الحديث في اعقاب الحملة الشديدة التي شنتها على جرهوم صحف الحزب الاشتراكي واتهمته بموالاة المؤتمر الشريك الآخر في السلطة عندما بدأ في تطبيق قانون الصحافة عقب اتفاق مجلس الرئاسة والوزراء على تحريم المهاترات الاعلامية في الصحف الحزبية والأهلية على الصحف المتهمة بمخالفة القانون، ومنها صحيفة «صوت العمال» وصحيفتا «المستقبل» و«الثوري» للحزب الاشتراكي والتي دفع جرهوم دعوات قضائية عليهم جميعاً وبعض صحف المؤتمر مثل «الميثاق» و«22 مايو» لعدم تقيدهم بقانون الصحافة. غير ان صحف الاشتراكي اعتبرت ذلك مفاجأة لها أن جاء قرار الدعوى ضدها من قيادي في الحزب الاشتراكي وهو أمر لم تتوقعه وبالتالي اعتبرت جرهوم بمثابة خارج عن سياسة الحزب ويناسبها العداء.

وكان وزير الاعلام الدكتور محمد جرهوم الذي شهدت الصحافة اليمنية في الجنوب قبل الوحدة وعقب احداث يناير 1986 عندما عين وزيراً للثقافة والاعلام، على يديه نقله من سياسة التعتيم الى سياسة المصارحة والعلنية في ظل النظام الماركسي المتشدد وسمح بهامش من المكاشفة عن الاخطاء التي اعترت النظام في الجنوب وادت الى احداث 13 يناير المؤسفة. انتقد في مقابلة صحافية الآلية التي يتبعها الحزب الاشتراكي ومواقفه تجاه عدد من القضايا التنظيمية وتأجيل عقد المؤتمر الرابع للحزب واتهم المتشددين بعرقلة عقده حتى الآن.

ويذكر ان جرهوم لم يشارك في دورة اللجنة المركزية التي وصفها بأنها غير جديرة بالحضور منتقداً انعقاد اللجنة المركزية على مدى اسبوع كامل لمناقشة موضوع واحد وهو «الدمج» و«التوحيد» مع المؤتمر وفق خيار ضيق.

ويرى المراقبون انه اذا صحت الانباء عن الاستقالة فإن ذلك ربما يكشف عن حقيقة الوضع داخل الحزب الاشتراكي.

من جهة اخرى كشفت مصادر حزبية مطلعة لـ «الشرق الأوسط» ان اصلاحات دستورية ستجري بعد الانتخابات مباشرة ومنها الغاء مجلس الرئاسة الحالي المكون من خمسة اعضاء بمن فيهم الرئيس وابقاء منصب الرئيس ونائبه بالاضافة الى اصلاحات في الجانب الاقتصادي وحرية تكوين الاحزاب ذلك ان المادة 39 من الدستور يكتنفها غموض كبير في ما يخص حرية وتكوين الاحزاب واقرار التعددية السياسية على شكلها الراهن.



اليمن ترحب باستقبال مراقبين دوليين للانتخابات

صنعاء ـ ا.ش.ا: جددت اللجنة العليا للانتخابات في اليمن ترحيبها باستقبال المتخصصين في مراقبة الانتخابات من المنظمات والهيئات الدولية الراغبين في متابعة سير الانتخابات البرلمانية في الجمهورية اليمنية والتي ستجرى يوم ٢٧ من ابريل المقبل.

واشارت الى الاجراءات الواضحة التي اعدتها اللجنة والاسس التي اوردها القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٩١ وما تضمنه النظام الداخلي والدليل الانتخابي وهي اجراءات تمكن كل مواطن يمني من ممارسة حقه الانتخابي بكل نزاهة وديمقراطية.

وقالت اللجنة ان حضور هؤلاء المراقبين الدوليين يسهم في تعزيز التجربة الديمقراطية في اليمن ويمكنهم من نقل صورة واضحة عن الممارسة الديمقراطية العملية التي سيشاهدونها على ارض الواقع.



المصدر: الأنباء الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٢٠ / ٣ / ١٩٩٣

للحد من اتصالات الزعماء الجنوبيين

اليمن يدعو الدول لحصر التعامل بوزارة الخارجية

صنعاء - رويتر: دعا وزير الخارجية اليمني محمد سالم باسندوه الدول الى التعامل مع وزارة الخارجية باعتبارها قناة الاتصال الرئيسية لليمن في محاولة للحد من اتصالات الزعماء الجنوبيين الذين يهدد نزاعهم مع صنعاء بشق وحدة البلاد. وقالت مصادر رسمية ان باسندوه دعا في اجتماع مع سفراء الدول العربية والاسلامية المعتمدين في اليمن الليلة قبل الماضية «الى التعامل المباشر مع وزارة الخارجية باعتبارها قناة الاتصال الرئيسية لليمن والتي تمثل الشرعية الدستورية في الجمهورية اليمنية».

ويشل النزاع بين الرئيس علي عبد الله صالح ومنافسه نائب الرئيس علي سالم البيض الحكومة اليمنية ويهدد وحدة البلاد.

ووجه حزب المؤتمر الشعبي الذي يتزعمه صالح انتقادات لاذعة لتصرحات البيض الاخيرة واتهمه بتزعم جماعة انفصالية داخل الحزب الاشتراكي اليمني.

وقال بيان لحزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه صالح «اننا نأسف لصدور مثل هذا التصريح الذي يتهم ابناء الوطن في المحافظات الجنوبية والشرقية في وطنيتهم وتمسكهم بالوحدة على لسان امين عام الحزب الاشتراكي اليمني».

وكان البيض قد صرح لصحيفة «اخبار الخليج» بانه اذا جرى استفتاء في المحافظات الجنوبية والشرقية فان اغلبية الجنوبيين سيفضلون العودة الى الاوضاع السابقة ليوم الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠. وكان البيض يتزعم اليمن الجنوبي سابقا الى ان اتحد مع الشمال في عام ١٩٩٠. وقال البيض ان شعبه ضاق ذرعا بالعنف الذي جلبته الوحدة.

ومضى يقول «اذا جرى استفتاء في المحافظات الجنوبية والشرقية فان الاغلبية ستفضل العودة الى الاوضاع السابقة ليوم الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠ اي الانفصال».

من جهة اخرى اجتمعت لجنة الحوار المختصة بانهاء النزاع مساء السبت في صنعاء حيث استعرضت التطورات السياسية والعسكرية وبرنامج متابعة تنفيذ وثيقة العهد والاتفاق الرامية الى تحقيق المصالحة اليمنية.

الرئيس اليمني ينفي قيامه بزيارة للسعودية حديثا

علي صالح يعترف بالصعوبات لكنه يؤكد ان الوضع سيتحسن

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ تطرق رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح، في حديث اجرته معه اذاعة محافظة حضرموت بث امس، الى الصعوبات المعيشية التي تواجه المواطن اليمني، لكنه اعرب عن امله بتجاوز هذه الصعوبات خلال هذه السنة. وقال في هذا المجال: «نحن نعرف ان هناك صعوبات يواجهها وطننا حالياً وندرك معاناة ابناء شعبنا نتيجة الصعوبات الاقتصادية بسبب شحة بعض الموارد وعودة المغتربين بعد ازمة الخليج وغيرها من الاسباب... ونتمنى ان نتجاوز هذه الاوضاع خلال السنة ١٩٩٣... والخير قادم ان شاء الله». واضاف «ان الديموقراطية كانت الخطوة الثانية بعد اعادة تحقيق وحدة الوطن ورديفاً لها، وان الديموقراطية، مهما كان هناك من الفهم المغلوط لها لدى البعض، كفيلة بتصحيح كل الممارسات الخاطئة ومعالجة ذلك الفهم المغلوط لها... فالديموقراطية هي سمة العصر وهي الوسيلة الحضارية التي يمكن من خلالها بناء اليمن الجديد...».

ونفى الانباء التي تحدثت عن قيامه بزيارة للمملكة العربية السعودية اخيراً وقال ان «ذلك لم يحصل».

واعلن ان هناك دراسات تجريها حالياً شركات اميركية عدة لانجاز مشروع استراتيجي مهم لتوحيد الطاقة الكهربائية بواسطة الغاز في محافظة مارب، وسيتم من خلاله تزويد الكثير من مناطق الجمهورية اليمنية بالكهرباء. وقال ان «هناك اكتشافات هائلة من الغاز في اليمن ستستغل لمصلحة التنمية الزراعية والصناعية وتطوير مشاريع الخدمات في البلاد».

وفي عدن اعتصم مئات العمال والموظفين امس داخل مواقع العمل احتجاجاً على استمرار انعدام السيولة النقدية في المصارف الحكومية الذي حال دون تسلمهم.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٣

المرتبات لشهر شباط (فبراير) الماضي.

وصرح السيد محمد عبدالواحد رئيس المجلس العمالي في عدن بان «احتجاج العاملين (امس) تزامن مع الذكرى الـ ٣٧ لتاسيس الحركة النقابية اليمنية في العشرين من آذار (مارس) ١٩٥٦ في مدينة عدن».

واشار الى ان «كل المرافق في المدينة شهدت امس لقاءات عمالية نددت بسياسة السلطة التي تستمر في تجاهل صرخة العمال المهددين واسرهم بالجوع والتشرد نتيجة عدم تسلّم المرتبات. واكد ان بعض الموظفين لم يستلموا مرتباتهم منذ ثمانية اشهر مشيراً الى العمال والموظفين في وزارة الزراعة فرع عدن ومؤسسات الاسماك والصيد البحري» وقال: «ان المجلس العمالي في المحافظة اذ يحذر الحكومة من الاستمرار في هذه السياسة، سيعلن بعد اجازة عيد الفطر اضراباً شاملاً قد يتطور الى عصيان مدني».

وكان عدد من النقابيين في المحافظة دعوا في لقاءات عقدت امس الى «الخروج في مسيرات وايقاف العمل في كل المرافق الصناعية والخدماتية بما فيها مؤسسات الكهرباء والاتصالات والميناء والمطار مؤكدين ان «الوضع في المحافظة بلغ حداً لا يطاق في كل المجالات مما يدعو الى العصيان المدني».

الى ذلك وصلت ظهر امس الى مدينة عدن مجموعات عمالية تمثل النقابات المنضمة الى «المؤتمر الجماهيري» في محافظة تعز وذلك تضامناً مع العمال في عدن.

واغلق العشرات من العاملين في مؤسسات الصيد البحري في مدينة التواهي ومصنع الغزل والنسيج في الشيخ عثمان صباح امس مداخل المدينتين الواقعتين داخل عدن بواسطة الحواجز الخشبية والاحجار وبراميل المياه الكبيرة، وظلت المدينتان معزولتين عن بقية مدن المحافظة حتى ساعة الظهر.

المصدر : الحياة الحديثة

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٣

واشنطن تقبل عطاء لبيع قمح لليمن

واشنطن - رويتر - قالت وزارة الزراعة الاميركية انها قبلت عطاء من مؤسسة «يونايتد غرين» لبيع اليمن ٤٣ الف طن من القمح في اطار برنامج دعم الصادرات.

وقالت انه سيجري تسليم هذه الكمية من القمح الناعم من اول ايار (مايو) الى ٣١ منه وهي مدعمة بمبلغ ١٦ دولار للطن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللبنانية

التاريخ : [illegible] ١٩٩٢

اعتبر ان "الانتخابات اليمنية المقبلة تدخلنا الى مصاف البناء الحضاري"

البيض ترك للمكتب السياسي والمتشددين القرار في شأن دمج "الاشتراكي" و"المؤتمر"

□ صنعاء – من عبدالرحمن الحيدري:
□ عدن – من اقبال علي عبدالله:

■ قال السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني ان الانتخابات المقبلة «علامة بارزة ومرحلة تاريخية تدخل اليمن الى مصاف البناء الحضاري».

وكان البيض غادر صنعاء في عطلة نهاية الاسبوع لقضاء اجازة العيد ويحتمل ان يسافر الى خارج اليمن لاجراء فحوص طبية. وقالت مصادر مطلعة ان البيض اوضح رأيه في مسالة دمج الحزب الاشتراكي ومؤتمر الشعب العام وترك لبقية اعضاء المكتب السياسي للحزب خصوصاً «الاطراف المتشددة» حرية النقاش حول هذه المسالة للتوصل الى قرار قبل الانتخابات العامة او بعدها.

واوضح البيض، الذي كان يتحدث امام علماء الدين وشخصيات اجتماعية وممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية في محافظة حضرموت: «علينا ان نفكر ببعد وطني يوجد ظروفاً افضل لبناء المشروع الحضاري الجديد الذي تتطلع الى بنائه جماهير الشعب اليمني». واشار الى العلاقة القائمة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، ووصفها بانها «علاقة موضوعية جاء بها عملهما الكبير في صنع يوم الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية، وهي علاقة تتعزز وتتطور لخدمة المصالح الوطنية والمهمات النبيلة للشعب اليمني، وان توحيد الارادة السياسية سيمكن من تحريك الاوضاع الراهنة نحو الافضل وبما يؤمن تعزيز الاستقرار المعيشي والامني للمواطنين واستيعاب عملية التطور الجارية في اليمن».

وتطرق الى الوضع العربي والظروف التي تمر بها الامة العربية والاسلامية وشدد على «اهمية فتح ابواب الحوار بين مختلف البلدان العربية لتجاوز مصاعب الماضي ومعالجة الاوضاع المتردية التي تعيشها الامة العربية وعودة التضامن العربي ومد جسور التعاون وتبادل المنافع بين الشعوب والبلدان العربية». واشاد البيض «بمستوى العلاقات الطيبة بين اليمن وسلطنة عمان»، واكد اهمية «البحث عن افضل السبل لتعزيز هذه العلاقات وتطويرها لتشمل مختلف مجالات الحياة»، كما اكد حرص اليمن «على تعزيز علاقاتها وتطويرها مع مختلف بلدان المنطقة لخدمة المصالح والاهداف المشتركة العليا للامة العربية والاسلامية جمعاء».

ودعا المواطنين الى التوجه الى صناديق الاقتراع في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل «لممارسة حقهم الديموقراطي والادلاء باصواتهم لانتخاب ممثليهم الى مجلس النواب».

من جهة اخرى، دعت منظمات يمنية تعنى بحقوق الانسان الى ان «تدار العملية الانتخابية في ٢٧ نيسان وفق المبادئ الدستورية والشروط والأسس المنصوص عليها في قانون الانتخابات الصادر في ١١ آب (اغسطس) ١٩٩٢ والتقيد بالاعلان العالمي لحقوق الانسان والشرعية العالمية للحقوق المدنية والسياسية وبكل المواثيق والعهود الدولية التي لها صلة بحقوق وحريات الانسان وضرورة احترامها».

استثناء رئيس الحكومة ونوابه

المحكمة الدستورية اليمنية تؤيد استقالة الوزراء كشرط لخوض الانتخابات

صنعاء: من حمود منصر

أصدرت المحكمة الدستورية العليا في اليمن امس حكماً في قضية الطعن المقدم من الحكومة حول دستورية وقانونية اعلان لجنة الانتخابات دعوة كبار المسؤولين في الحكومة تقديم استقالاتهم قبل شهرين من موعد الترشيح إذا كانوا يرغبون في الترشيح لعضوية مجلس النواب المقبل.

وقضى الحكم الذي تلي في قاعة المحكمة في جلسة مفتوحة بعد ظهر أمس برئاسة القاضي محمد اسماعيل الحجي، نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة العليا اليمنية، بوجوب تقديم الوزراء ونوابهم ووكلاء الوزارات وكافة المسؤولين المشمولين في المادة 55 فقرة «ب» من قانون الانتخابات، استقالاتهم قبل شهرين من تاريخ بدء الترشيح.

كما قضى الحكم باستثناء رئيس الوزراء ونواب رئيس الوزراء من طلب تقديم الاستقالة كشرط لقبول ترشيحهم في الانتخابات، وبرر ذلك بعدم ورودهم صراحة في الفقرة «ب» من المادة 55 من قانون الانتخابات.

وقد عبر عبد الفتاح البصير عضو اللجنة العليا للانتخابات، ونقيب المحامين اليمنيين في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» عن ارتياحه لحكم المحكمة، وقال ان مسالة استقالة الوزراء وغيرهم من المسؤولين الحكوميين قضية جوهرية لا يمكن اغفالها لتحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في ممارسة حقوقهم السياسية في الترشيح والانتخاب.

وقال «إن استثناء رئيس الوزراء ونوابه من الاستقالة اعتمدت فيه المحكمة على نص قانون الانتخابات، وهو سند لا يمكن الطعن في مشروعيته».

وأشار الى انه لم يعد من حق الوزراء الذين لم يقدموا استقالاتهم حتى الآن الترشيح في الانتخابات لأن القانون يشترط ان يكونوا قد فعلوا ذلك قبل شهرين على الأقل من تاريخ الترشيح بينما لم يبق على بدء الترشيح سوى أسبوع واحد.

وعن الوزراء الذين قدموا استقالاتهم في وقت سابق لم يستبعد قبول ترشيحهم كونهم بادروا



المصدر : الشرق الأوسط اللبنانية

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وخصوصا داخل وحدات منطقة موسكو».

من جهة اخرى ذكرت وكالة «انترفاكس» ان المحكمة الدستورية عقدت امس اجتماعا طارئا لبحث اعلان صدر امس الاول عن المحكمة وجاء فيه ان قرار الرئيس بوريس يلتسين اقامة حكم رئاسي خاص مباشر «مخالف للدستور».

ويعارض عدد من القضاة تدخل رئيس المحكمة فاليري زوركين الذي ادان في مؤتمر صحافي مبادرة الرئيس الروسي ودعاه «للعودة الى الدستور».

واستنادا الى ما جاء في اعلان زوركين الموجه الى الرئيس الروسي فان قرارات يلتسين «تنتهك المبادئ الاساسية للدستور وتعتبر محاولة انقلاب».

وامس افتتحت اعمال الدورة الاستثنائية للبرلمان الروسي التي دعيت للانعقاد مساء امس الاول برئاسة روسلان خاص بولادوف ردا على قرار يلتسين اعتماد الحكم الرئاسي المباشر. وقد دعي الرئيس الروسي للجلسة ايضا لكنه لم يحضر.

وكانت رئاسة البرلمان قد وصفت قرار يلتسين الحكم بالمراسيم حتى اجراء الاستفتاء بـ«محاولة لاقامة نظام دكتاتوري». ويمكن للنواب ان يدعوا مؤتمر نواب الشعب للانعقاد. وهو المجلس الموسع الذي يستطيع ان يقيل الرئيس.

لكن جلسة البرلمان اظهرت انقسام النواب من المرسوم الرئاسي. فقد دعا بعضهم لحجب الثقة عن يلتسين بموجب المادة 121 من الدستور لكي يصبح الكسندر روتسكوي نائبا للرئيس لمدة 3 اشهر يعقبها اجراء انتخابات رئاسية جديدة في البلاد. لكن الرئيس يلتسين يمكن ان يتجاهل قرار النواب هذا بسبب وجود ثغرات قانونية في هذا المجال. اما النواب ذوو الاتجاه الديمقراطي فقد دعوا لاجراء الاستفتاء الذي يطالب به الرئيس من أجل ان يتضح موقف الشعب من الازمة نهائيا.

ويؤكد هؤلاء ان المؤتمر الثامن لنواب الشعب بدأ باغتصاب السلطة وقام بانقلاب ضد الرئيس، وكان لا بد للرئيس من الرد على فرض القيود على نشاطه وتحديد صلاحياته ضمن اطر القانون.

من جهتها اعلنت الحكومة الروسية بالاجماع بما في ذلك وزراء الامن الثلاثة تأييدها امس لقرار الرئيس الروسي بوريس يلتسين الحكم بمراسيم. واتى التأييد ليلتسين ايضا من زعماء الدول الصناعية الذين اعلنوا وقوفهم بشدة خلف الرئيس الروسي واصلاحاته. وقال الرئيس الامريكي بيل كلينتون انه يدعم نظيره الروسي باعتباره «منتخباً ديمقراطياً ويدعو للاحتكام الى الشعب». واضاف ان القمة المزمعة بينهما ستعقد في موعدها وهو الثالث والرابع من الشهر المقبل في كندا.

وقال الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل جورباتشوف ان يلتسين «ارتكب خطأ سياسيا فادحا يدفع بالمجتمع الى المواجهة» وذلك بإعلانه الحكم الرئاسي في روسيا.

وقال جورباتشوف في مقابلتين مع وكالة «انترفاكس» الروسية وصحيفة «لا ستامبا» الايطالية امس: «انه امر جنوني ومستحيل وخطأ سياسي فادح يؤكد ضيق قاعدته السياسية وتبعيته لمن هم على استعداد لاحراق بيت من اجل قلي بيضة».

ودعا جورباتشوف مجددا الى اجراء انتخابات مبكرة «حتى تتاح للشعب امكانية تحديد مواقفه بنفسه».

وعلى تباين تام مع هذا الموقف قال الرئيس الجورجي ادوارد شيفارنادزه امس انه يؤيد الرئيس الروسي بوريس يلتسين تماما. لكنه اضاف ان روسيا يمكن ان تقع في غمار حرب اهلية.

وقال شيفارنادزه في مؤتمر صحافي في عاصمة بلاده تبليسي: «روسيا تواجه الآن خطر الحرب الاهلية. هذا هو شعوري. استطيع ان اشم رائحتها».

وأضاف شيفارنادزه ان ليلتسين الحق في تطبيق برنامج طوارئ «لأنه رئيس منتخب وليس معينا». واضاف قائلا ان يلتسين كان ينبغي ان يتحرك من قبل «لمنع انقلاب مضاد في روسيا».



توحيد الحزبين الحاكمين في اليمن: مشروع مؤجل الى ما بعد الانتخابات أم انه في «طريق مسدود»؟

صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

لا يزال الحديث قليلاً ومكرراً حول توحيد الحزبين الحاكمين في اليمن، المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي، سواء ما يصدر عن كبار المسؤولين او ما تردده الصحف والاحزاب وعامة الناس في الساحة اليمنية. وعلى رغم قلة الحديث، فانه يعتبر كثيراً اذا ما قورن بالفعل والخطوات التى تمت حتى الآن، في



المصدر : 

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

طريق التوحيد. المفاجأة التي اعلنها الامينان العامان للحزبين عن اتفاقهما على التوحيد، في اوائل شباط (فبراير) الماضي. ظهرت قوية وواضحة، ولكنها ظلت خطوة وحيدة لم تتبعها خطوات اخرى تؤكد نجاحها وعمليتها من ناحية، وتدفع بالمشروع الى الامام من ناحية ثانية. بل دخل المشروع في حالة ركود ومراوحة بعد اسبوعين تقريباً من المفاجأة. وازداد الركود في الاسبوعين الماضيين، الامر الذي دفع الى اطلاق تفسيرات عدة ابرزها ثلاثة:

● الأول، يرى ان الجمود لا يتجاوز حالة انتظار لما ستسفر عنه اعمال اللجنتين السياسيتين. (احداهما برئاسة سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي، والاخرى برئاسة عبدالعزيز عبدالغني، الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام. والاثنان عضوا مجلس الرئاسة). واهم ما تعكف اللجنتان على انجازه هما: صيغة التوحيد من حيث شكله واطره وتشكيلته واسمه، وتصفية القضايا العالقة بين الحزبين.

● الثاني، ينسف التفسير السالف، ويؤكد ان حالة الجمود شملت اعمال اللجنتين اللتين اصبحتا شبه متوقفتين. ويرى أن الجمود ناتج بالدرجة الاولى، عن انشغال قيادتي الحزبين بمواجهة الصعوبات التي ظهرت اكثر شدة مما كان متوقعاً، في طريق التوحيد. وقال مصدر مطلع لـ «الوسط» ان بين هذه الصعوبات ان الاحزاب والتنظيمات التي تدور في فلك الحزبين اوترتبط بهما بعلاقة شبه تحالف او تضامن، استطاعت ان توحد موقفها من توحيد الحزبين، قبل ان يتمكن الحزبان من احراز خطوة ثانية في اتجاه التوحيد. واضاف المصدر المطلع لـ «الوسط»: ان عدداً من قادة هذه الاحزاب، عقدوا اجتماعاً (لم يعلن حتى الآن)، ابلغوا في نهايته قادة الحزبين رأيهم صريحاً، تمثل في نقطتين.

١ – انهم يرون في توحيد الحزبين، اضراراً بالتعددية السياسية، كونه سيمثل مصادرة للساحة السياسية في اهم اهدافها، وهو فرص المشاركة في السلطة وتداولها عن طريق الانتخابات العامة، ثم ما قد تؤدي اليه هذه الحال من نتائج لن تكون لصالح ترسيخ وتعزيز الديموقراطية، لأن الحزبين سيصبحان بعد التوحيد، الاقوى والاكبر، وبالتالي، فقد يعيدان ديكتاتورية الحزب الواحد، بصفة مباشرة ومتعمدة، او غير مباشرة. اذ قد يتحول مع الزمن، الى اطار لاحتكار السلطة والاستبداد بالراي والحكم المطلق. خصوصاً ان التعددية لا تزال في بدايتها، ولم تملك بعد، الضمانة والحصانة الكافيتين ضد مثل هذه الآفات والسلبيات.

٢ – تاكيد قادة الاحزاب الدائرة في فلك المؤتمر والاشتراكي انهم سيضطرون لمواجهة توحيد الحزبين، عبر مشروع اطار عام لأحزابهم، يضمن تعزيز مواقعهم في المعارضة، بصورة تختلف عما هي عليه الآن.

وذكر المصدر المطلع ان بين الصعوبات ايضاً التي تواجه توحيد الحزبين ما نشره بعض الصحف المحلية اخيراً، من ان مجموعات غير قليلة من كوادر ومنظمات الحزبين، تعد نفسها الآن، كل مجموعة في اطار حزبها، لتعلن في الوقت الذي يعلن فيه الحزبان توحيدهما، الانفصال عن الحزب (الأم)، لتصبح حزباً او تنظيماً مستقلاً، ربما بالتسمية نفسها التي كانت لحزبها. (المؤتمر الشعبي العام او الحزب الاشتراكي اليمني).

ويرى المصدر المطلع نفسه ان توقف الاخبار اليومية عن قيادتي الحزبين فجاة، منذ الاسبوع الثاني من آذار (مارس) الجاري بصفة خاصة، يؤكد ان محاورات واتصالات مهمة وواسعة،

٣٦٢١٤٢

تدور وراء الكواليس حول الموضوع نفسه وانه لا يستبعد ان يكون قياديون من قمتي الحزبين، تشاوروا مباشرة مع زعماء ومسؤولين قياديين في اكثر من قيادة عربية، وترتب على هذه المشاورات، زيارات تبودلت اثناء الامسيات الرمضانية من دون ان يعلن عنها. وانها ربما تناولت موضوع التوحيد بشكل غير مباشر ليس بوصفه قضية داخلية، وانما في اطار دور القيادة اليمنية في معالجة ازمة العلاقات العربية العربية، ووحدة الدولة السياسية.

● التفسير الثالث، يرى ان مشروع التوحيد تعثر كثيراً، وظهرت المشاكل في طريقه اكثر مما كان متوقعاً واقوى واكبر من العناصر المؤهلة لنجاحه. ويذهب قيادي في احد ابرز الاحزاب المعارضة للتوحيد، الى القول لـ «الوسط»: «ان المشروع باختصار، وصل الى طريق مسدود».

وفي النهاية، يمكن أخذ هذه التفسيرات في مجملها من دون تفاصيل بعضها، بأنها كلها واردة ومقبولة من حيث الصعوبات التي ظهرت في طريق التوحيد، خصوصاً اذا ما قورنت بشرط واحد يمثل اساساً للتوحيد، وهو قرار المؤتمر العام لكل من الحزبين على حدة. خصوصاً الحزب الاشتراكي الذي لا يملك قادته ولا يريدون تحدي قواعد ومنظمات الحزب في مثل هذه الظروف وفي مثل هذا القرار بالذات. وبالتالي، فان المؤتمر العام (للحزب الاشتراكي او المؤتمر الشعبي العام) لا تتوفر الفرصة لانعقاده قبل موعد الانتخابات النيابية في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل. ومن هنا، فان أقوى الاحتمالات التي تفرزها التفسيرات السابقة في مجملها، هو ان مشروع التوحيد سيتم تاجيله الى ما بعد الانتخابات. وان قيادتي الحزبين ستتفرغان في هذه الفترة لانجاز ثلاثة اهداف مرحلية:

١ – التنسيق بينهما لتحقيق هدف اقصاه توحيد قائمة مرشحيهما.

٢ – اجراء الاتصالات والمشاورات مع مختلف الاطراف، كجزء من التمهيد للمشروع.

٣ – اعداد ما يمكن من الوثائق اللازمة، على رغم ان اهمها يصعب اعداده الآن، وان المشروع لا يزال مشروعاً بعيد الأجل، كما ذكرت «الوسط» قبل اكثر من شهرين. ■

جارالله عمر: التحالف هو الاطار الممكن للعلاقة بين الاشتراكي والمؤتمر

□ عدن - من اقبال علي عبدالله:

■ أكد السيد جارالله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني سكرتير اللجنة المركزية في الحزب ان «موضوع الدمج بين شريكي السلطة (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي) يطرحه المؤتمر الشعبي بالحاح. ونوقشت المسالة في المكتب السياسي للاشتراكي (اعلى هيئة قيادية في الحزب)، وكذلك في الاجتماعات المشتركة بين القيادتين الحزبيتين (المكتب السياسي واللجنة العامة) غير ان الموضوع لم ينزل الى قواعد التنظيمين لمناقشته».

واشار السيد جارالله عمر، وهو احد ابرز قيادي الاشتراكي، في حديث نشرته امس صحيفة «المستقبل» الاشتراكية الصادرة في عدن، إلى ان «تبايناً في الرأي حول مسالة الدمج ظهر في المكتب السياسي، غير ان الحزب اثبت انه قادر على ممارسة التباينات بصورة ديموقراطية».

وتطرق المسؤول الاشتراكي الى وجهتي النظر في المكتب السياسي للحزب، مشيراً الى ان «وجهة النظر الاولى تقول بأن الدمج ضرورة وطنية وشرط للاستقرار، فيما تقول وجهة النظر الثانية انه مشروع سياسي وفكري له شروطه ويجب تحريره من النزوع الآني والاجراءات الادارية». ويشار الى ان وجهة النظر الاولى يتزعمها السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب، فيما يتزعم الثانية السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب وهو موجود في عدن منذ كانون الثاني (يناير) الماضي.

واستبعد جارالله عمر «امكان ان يحصل المكتب السياسي على موافقة اللجنة المركزية للحزب في شأن الدمج على النحو الذي يطرح فيه حالياً» في اشارة الى وجهة نظر فريق السيد سالم البيض. وأكد ان «الاطار الممكن الآن للعلاقة بين التنظيمين هو التحالف ويمكن توسيعه بمشاركة اطراف اخرى شرط ان توافق على برنامج سياسي للتحالف».

تعثر الدمج مع «الشعبي» يهدده بالانقسام

دورة طارئة لـ «الاشتراكي» اليمني بعد العيد استعداداً للانتخابات

صنعاء: «الشرق الأوسط»
عدن: من لطفي شطارة

بعد ان هددت الخلافات داخل المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بالتسبب بانقسام في قيادة الحزب اعلنت مصادر مطلعة لـ «الشرق الأوسط» عن احتمال دعوة اللجنة المركزية للحزب لعقد دورة طارئة بعد عيد الفطر مباشرة تخصص لبحث اوضاع الحزب ونتائج المباحثات مع المؤتمر الشعبي العام واستعداد الحزب لخوض الانتخابات النيابية المقبلة وذلك بعد ان توصل الى اتفاق مع شريكه في الحكم، المؤتمر الشعبي، يقضي بخوض هذه الانتخابات بصورة مستقلة ودون تحالف على أن تجري مناقشة توحيد الحزبين عقب الانتخابات.

وقد اتسعت هوة الخلافات داخل قيادة الاشتراكي في الاسابيع القليلة الماضية بين انصار الدمج، والرافضين له وذلك مع اقتراب موعد فتح باب الترشيح لعضوية البرلمان المقبل. وبعد مناقشات ساخنة جرت بين اعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي على مدى اسبوع كامل تمسك انصار الدمج بموقفهم من ان تحقيق وحدة الارادة السياسية للقيادة السياسية للبلاد لا تتم الا بدمج الحزبين الشريكين، بينما ظل الفريق المعارض عند موقفه بان الدمج سابق لأوانه.

ويشدد هذا الفريق الذي يتزعمه سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة، والامين العام المساعد على تحديد الأولويات والأخذ بها في بناء علاقات ارقى مع المؤتمر الشعبي العام تبدأ بالتحالف الاستراتيجي وتنتهي مستقبلاً بالتوحيد، الا ان المؤتمر الشعبي يرفض التحالف الاستراتيجي الثنائي ويصر على الدمج.

وأكدت مصادر سياسية قريبة من قيادة الاشتراكي لـ «الشرق الأوسط» ان زيارة علي سالم البيض نائب الرئيس والأمين العام للحزب الاشتراكي لمحافظة حضرموت التي بدأها منتصف الأسبوع الماضي تأتي في اطار الضغط على ما يسمى بجناح المتشددين داخل الحزب والذي يرفض فكرة الدمج.

وأفادت مصادر مسؤولة في المكتب السياسي الى ان الرافضين للدمج من اعضاء المكتب السياسي بداوا منذ اسبوعين على الاقل الإعداد لعقد مناظرات علنية مع انصار الدمج لتوضيح وجهة النظر التي بنوا عليها موقفهم في رفض الدمج الفوري، وانعدام الأسباب والشروط الموضوعية له.

واعترفت دوائر الاشتراكي بان الهجمة الاعلامية التي شنتها صحف المؤتمر الشعبي في الآونة الاخيرة باسم دمج الحزبين اوجدت قدراً كبيراً من الشعور بالاحباط في قواعد الحزب الاشتراكي والتي لا تزال تظهر رفضها المطلق للدمج بالرغم من وجود فريق في قيادة الحزب يؤيده، ويتزعم هذا الفريق علي سالم البيض الأمين العام ومعه نحو خمسة من أعضاء المكتب السياسي.

ويرى مراقبون انه مع اقتراب موعد فتح باب الترشيح المقرر في 28 مارس (آذار) الجاري لعضوية مجلس النواب المقبل يتحتم على الحزب الاشتراكي أن يحسم امره في تحديد مرشحيه في الوقت الذي تعاني قيادته من تباينات حادة في الرأي توشك ان تتحول الى انقسام يلحق الضرر البالغ بالحزب.

وحصلت «الشرق الأوسط» على نسخة البرنامج الانتخابي «للاشتراكي» الذي سيناقش في دورة اللجنة المركزية المقبلة لإقراره بصيغته النهائية بعد ان وافق عليه المكتب السياسي. ويؤكد الحزب في برنامجه الانتخابي عزمه على العمل مع الجماهير لبناء الدولة الوطنية الحديثة وتوطيد قواعد الحياة الديمقراطية والالتزام بالخيار الديمقراطي عبر اجراء انتخابات حرة ونزيهة وتداول سلمي للسلطة، ويرى الحزب ان انجاز المهام الملحة التالية تحتل أبرز هذه الشروط ومنها:

وضع حد قاطع لكافة الممارسات التعسفية التي ترتكب ضد المواطنين بطرق مباشرة وغير مباشرة واتخاذ اجراءات صارمة ضد مرتكبي جرائم الاغتيالات السياسية وأعمال التخريب والارهاب ضد كل الذين يهددون أمن المجتمع وسلامته واستقراره وكذا وضع حلول عملية قابلة للتنفيذ للثارات الشخصية والحروب القبلية من خلال اجراء مصالحة وطنية شاملة وتعزيز دور الدولة ونشرها في مختلف النواحي ونهوض اجهزة العدالة بمهامها بروح العدل.



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٣

قرار المحكمة الدستورية اختار استقرار السلطة اليمنية

العطاس الرابح الوحيد و11 وزيراً ضمن الخاسرين

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

يبدو ان المهندس حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء اليمني هو الفائز الوحيد نتيجة قرار المحكمة الدستورية العليا، الفاصل في قضية طعن الحكومة في اعلان اللجنة العليا للانتخابات، حيث تاكدت دستورية الفقرة «ب» من المادة 55 من قانون الانتخابات، التي تنص على استثناء رئيس الوزراء ونوابه من شرط الاستقالة، اذا رغبوا في ترشيح انفسهم في الانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب المقبل.

ولكن جميع الوزراء ونوابهم ووكلاء الوزارات ونوابهم والمسؤولين الآخرين يدخلون في عداد الخاسرين، لأن اياً منهم لم يقدم استقالته قبل يوم 27 فبراير (شباط) الماضي - اي قبل شهرين من تاريخ يوم الاقتراع في 27 ابريل (نيسان) المقبل. كما ان اولئك الوزراء الذين قدموا استقالاتهم في وقت مبكر لم يستوفوا الشروط القانونية للترشيح، لأن رئيس الوزراء لم يقبل استقالتهم، ومن ثم لم يتقدموا بما يفيد قبول استقالتهم ضمن اوراق ترشيحهم في الانتخابات.

ويعتبر كل من احمد محمد الأنسي وزير المواصلات، ومحمد الخادم الوجيه وزير الخدمة المدنية والاصلاح الاداري، ومحمد عبد الله القائفي وزير التربية والتعليم ومحمد احمد الكباب وزير الشباب - وهم من اعضاء المؤتمر الشعبي العام - اضافة الى عبد الوهاب محمود وزير الكهرباء - من حزب البعث الموالي للعراق - ابرز الخاسرين نتيجة قرار المحكمة، لانهم قدموا أستقالتهم الى مجلس الرئاسة، وليس الى رئيس الوزراء، وليس مجلس الرئاسة معنياً من الناحية الدستورية بقبول استقالة الوزراء، حتى لو اعلن قبولها رسمياً.

ويدخل في عداد الخاسرين ايضا كل من صالح عبد الله مثنى وزير النقل، وسالم جبران وزير الثروة السمكية، وفضل محسن عبد الله وزير التموين، وعبد الواسع سلام وزير العدل، ومحمد احمد سلمان وزير الاسكان والتخطيط الحضري، وصالح ابو بكر بن حينون وزير النفط والثروات المعدنية، وجميعهم من اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني، لأنهم لم يقدموا استقالتهم حتى الآن، وان عبروا عن رغبتهم في الترشيح، انتظاراً لقرار المحكمة في القضية.

وبينما أدى حكم المحكمة الى تفادي دخول اليمن في دوامة ازمة دستورية، اذا ما اضطرت الحكومة الى الاستقالة، بسبب استقالة رئيس الوزراء، وظهور الحاجة الى تشكيل حكومة انتقالية، تتولى السلطة لمدة تقل عن شهرين حتى يوم الاقتراع، او تكليف الدكتور حسن مكي - النائب الأول لرئيس الوزراء برئاسة حكومة «قائمين بالأعمال»؛ يتولى فيها عدد من نواب الوزراء مسؤوليات وزارتهم، فإن حالة التوتر بين الحكومة واللجنة العليا للانتخابات لم تنته الى نتيجة حاسمة.

ويلاحظ المراقبون ان هناك حالة عدم ارتياح لدى اللجنة العليا للانتخابات، على الرغم من ان حكم المحكمة خضع لنوع من الحل الوسط، لتحقيق نوع من التوازن السياسي، فهناك خلاف داخل اللجنة، بسبب اتخاذ قرار اشتراط الاستقالة في غيبة ممثلي الحزب الاشتراكي بها. وأعربت مصادر اللجنة عن نيتها في تطبيق نص قانون الانتخابات بحزم تجاه اعضاء الحكومة، وهو يعني حرمان جميع الوزراء والمسؤولين، الآخرين من الترشيح، بسبب عدم توافر شرط الشهرين - في الاستقالة - قبل تاريخ يوم الاقتراع.

وتفيد معلومات - حصلت عليها «الشرق الأوسط» - ان اضافة رئيس الوزراء ونوابه الى قائمة اصحاب المناصب الاخرى - المتضمنة في الفقرة «ب» - يرجع الى عدم الارتياح الشخصي المتبادل بين العطاس والقاضي عبد الكريم العرشي رئيس اللجنة العليا للانتخابات وعضو مجلس الرئاسة.

كل منهما سيضع برنامجه للمعركة الانتخابية

الحزبان الحاكمان في اليمن يستعدان للتنافس على المقاعد

☐ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:
عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ أكد مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام احد الحزبين الحاكمين في اليمن لـ «الحياة» ان الحزبين سيتنافسان على المقاعد البرلمانية في الانتخابات العامة المقرر اجراؤها في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل، وان اللجنة العامة للمؤتمر ستعقد دورة جديدة بعد عطلة عيد الفطر مباشرة لاعلان البرنامج الانتخابي للحزب.

وقال المصدر ان قضية التوحيد كان طالب بها الحزب الاشتراكي وان المؤتمر الشعبي لم يوافق عليها آنذاك، لكنه بادر اخيراً بطرح قضية الدمج التي لا تزال قيد النقاش بين ممثلي الحزبين في اللجنة السداسية.

واضاف ان المتشددين والمعارضين لقضية دمج الحزبين «هم العناصر ذاتها التي وقفت ضد الوحدة اليمنية اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩. اما السيد سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة، المعتكف حالياً في عدن فكان وافق على التوحيد لكنه اعترض اخيراً على الفكرة».

وأشار المصدر الى احتمال انتهاء اعتكاف سالم صالح محمد بعد اجازة العيد ومشاركته في تنظيم دورة جديدة للجنة المركزية للحزب الاشتراكي. وذكر ان نائب رئيس مجلس الرئاسة السيد علي سالم البيض الموجود في المكلا (محافظة حضرموت) لقضاء أجازة العيد سيعود الى صنعاء قبل السفر مجدداً الى الاردن او الولايات المتحدة لاجراء فحوص طبية.

وفي عدن اكد مصدر مسؤول في الحزب الاشتراكي ان «الاجتماع المقبل



للجنة المركزية للحزب المقرر السبت المقبل سيكرس لدرس البرنامج الانتخابي للحزب وقائمة مرشحيه للانتخابات النيابية».

وقال المصدر لـ «الحياة» امس ان «مسالة التوحيد بين الحزب والمؤتمر لن تطرح في الاجتماع على رغم دعوات بعض اعضاء المكتب السياسي للحزب لان المسالة لم تتامن شروطها بعد، والحديث عنها سابق لاوانه».

واضاف: «ان هذه المسالة حين نوقشت في الدورة السابقة للجنة المركزية التي انعقدت منتصف كانون الثاني (يناير) الماضي أحدثت نوعاً من الانقسام في صفوف قيادة الحزب، وكادت ان تؤدي الى تمسك السيدين علي سالم البيض، الامين العام للحزب، والامين العام المساعد سالم صالح محمد باستقالتهما من قيادة الحزب، لولا الجهود التي بذلت للحيلولة دون ذلك نتيجة لخطورة الوضع» في اليمن.

وتابع ان «مسالة التوحيد بين الشريكين تثير حالاً من الحساسية لدى غالبية اعضاء الحزب الاشتراكي وخاصة لدى الفريق الذي يرى ضرورة العودة الى هيئات الحزب لحسم القضية وعرضها على مؤتمر عام بدل تحمل قيادته نتائج اتخاذ قرارات مهمة وخطيرة تمس حياة الحزب بكامله».

وعن البرنامج الانتخابي للحزب وقائمة مرشحيه للانتخابات قال المصدر الحزبي ان ذلك «اقرّ كمقترحات من قبل لجنة مصغرة شكلت من عدد من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية بعد اجتماعات متواصلة استمرت اكثر من اسبوع، وسيعلن البرنامج وقائمة المرشحين بعد مصادقة اللجنة المركزية في اجتماعها السبت المقبل».

واعرب المصدر عن استياء قيادة الحزب من «الحملات الدعائية الكاذبة التي تشنها العناصر الحاقدة ضد وحدة الحزب وتماسكه قيادة وقاعدة». وتابع: «ان لا خلاف بين السيدين البيض وسالم صالح، ولا صحة لتزعم كل منهما فريقاً داخل المكتب السياسي، وما هو حاصل تباين في الراي حيال مسائل جوهرية مرتبطة بحياة الحزب ومستقبله كمسالة التوحيد أو الدمج أو التحالف مع المؤتمر الشعبي الشريك في السلطة، ومع الأحزاب السياسية الأخرى، وهذا طبيعي أن يحدث بل يؤكد وحدة الحزب وتماسكه واحتكام قيادته الى القواعد وفق النظام الداخلي وبرنامج الحزب».

وأشار الى ان «الانتخابات النيابية ستشهد تحالفات بين احزاب خصوصاً تلك التي تتقارب رؤاها الفكرية والسياسية، والحزب الاشتراكي معني بمثل هذه التحالفات التي من شانها صون التجربة الديموقراطية في البلاد وتعميقها». واكد ان «الحزب يتطلع الى إقامة تحالف وطني ديموقراطي واسع مع كل الاحزاب والتنظيمات السياسية التي تناضل في سبيل الدولة اليمنية الحديثة، دولة المؤسسات والنظام والقانون التي يتحقق في ظلها قدر كاف من العدالة الاجتماعية بين المواطنين».

وشدد على ان «المصلحة العليا لليمن تستدعي تصحيح العلاقة بين شريكي الحكم وتطويرها بما يخدم تحقيق أهدافهما في بناء الدولة الحديثة».



دورتا اجتماعات متزامنتان لقيادتي الحزبين الحاكمين

المؤتمر يطرح شعار «التغيير نحو الأفضل» والاشتراكي اليمني يحدد «هويته السياسية»

عدن: من لطفي شطارة

اكدت مصادر مسؤولة في المؤتمر الشعبي العام ان المؤتمر بعد لعقد دورة استثنائية للجنة الدائمة (اللجنة المركزية) عقب عطلة عيد الفطر المبارك، لمناقشة البرنامج الانتخابي الذي سيدخل به المؤتمر الانتخابات المقبلة، واوضحت تلك المصادر في تصريحات لـ«الشرق الأوسط» ان عنوان الحملة الانتخابية للمؤتمر هو: طريق الاصلاح والتغيير نحو الافضل. واضافت ان دورة اللجنة الدائمة ستناقش اسماء المرشحين عن المؤتمر لخوض الانتخابات المقبلة، بعد ان حسم خياراته في مسألة «الدمج» او «التوحيد» مع الحزب الاشتراكي، وقرر تأجيل هذا الخيار الى ما بعد الانتخابات، نظرا لانقسام الحزب الاشتراكي على نفسه بين مؤيد ومعارض لفكرة التوحيد مع المؤتمر في اطار تنظيم سياسي موحد.

ورغم ان انيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي كان قد اعلن اول من امس في تصريحات صحافية نشرتها صحيفة «عدن» الناطقة بلسان الحزب الاشتراكي في عدن «ان التوحيد مسألة لم تتوافر شروطها بعد، ولذلك يصبح الحديث حول هذه المسألة امرا سابقا لأوانه». واضاف انيس حسن يحيى ـ وكان وزيراً في عهد الرئيس السابق علي ناصر محمد ـ ان الحزب الاشتراكي يتطلع الى اقامة تحالف وطني ديمقراطي واسع مع سائر الاحزاب والتنظيمات السياسية.

غير ان الحديث عن توحيد الحزبين الحاكمين اخذ مساحات واسعة في صدر الصحف الرسمية والحزبية، اذ تقول بعض الآراء أن الدمج سيمكن الحزب من متنفس طبيعي، ورحلة جديدة مع الحياة، تجعله قادرا على تحديد هويته السياسية، وارساء توجه وطني متحرر، يراعي مصالح المجتمع، ويوائم بين ضرورات الواقع وتطلعات النهوض نحو المستقبل. كما ان الحزب الاشتراكي «سيجد في الدمج فرصة لتنقية الشوائب التي افقدته مئات الكوادر المؤهلة عمليا، والمجربة سياسيا ابان الفترات السابقة».

وفي الوقت نفسه يستعد الحزب الاشتراكي اليمني لعقد دورة استثنائية للجنته المركزية عقب عطلة عيد الفطر ايضا، لمناقشة قائمة المرشحين باسم الحزب، وبرنامجه الانتخابي. ورغم ان حزبي السلطة اتفقا على تأجيل حواراتهما، بشأن خيار «الدمج» او «التوحيد» الى ما بعد الانتخابات، فان احزاب المعارضة تبدي تخوفها من هذا الاتفاق، وتعتقد انه تكتيك ينفذه الحزبان الحاكمان (الاشتراكي والمؤتمر) لافتعال ازمة، واثارة المشاكل لتأجيل الانتخابات، اذ اكدت لجنة التنسيق والمتابعة لاحزاب المؤتمر الوطني، انها ستبذل الجهود لانجاز عملية الانتخابات العامة لمجلس النواب القادم، في وقتها المحدد، رغم الاساليب التي يلاحظها المواطنون، والاجراءات المفتعلة والخروقات المتعمدة التي تصب في مجرى تأجيل موعد الانتخابات.

وذكر بيان اصدرته احزاب المؤتمر الوطني ان كل ما يجري من قطع الطرق وتأخير صرف الرواتب شهورا طويلة، ورفع اسعار السلع الضرورية، والتسبب في نقص السيولة النقدية جاء في وقت بدأت فيه الخطوات الاولى لعملية الانتخابات وفي وقت اختار فيه ايضا «الاشتراكي» و«المؤتمر» طرح قضية الدمج بينهما، لايجاد



المزيد من التوتر في صفوفهما كما هو حاصل حاليا. وتشير التكهنات الى ان عقد دورة استثنائية للهيئتين العليين للحزبين الحاكمين في وقت متزامن، يؤكد اتفاق الحزب والمؤتمر الشعبي على خوض الانتخابات بصورة مستقلة وسعيهما لانجاحها، ومحاولة كل منهما المحافظة على وجوده في السلطة عبر صناديق الاقتراع، على اساس البرامج الانتخابية التي اعدها كل منهما على ضوء التناقضات والاخطاء التي وقعا فيها، سواء قبل الوحدة، او خلال السنوات الثلاث الماضية.

وترجح بعض الدوائر الحزبية التوصل الى تنسيق بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح (الخصم اللدود للحزب الاشتراكي) اثناء الانتخابات، بالاضافة الى حزب البعث (جناح العراق) بينما تتوقع دوائر اخرى ان يتحالف الحزب الاشتراكي مع بعض الاحزاب الناصرية، التي رفض المؤتمر الشعبي العام قبولها ضمن التحالف الاوسع الذي اقترحه الحزب الاشتراكي في ظل الوضعية التي تعيشها هذه الاحزاب، واشترط توحيدها في اطار ناصري واحد.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ: ٢٥ مارس ١٩٩٣

بعد رسالة العرشي إلى مجلس الرئاسة

الرئيس اليمني يدعو الناخبين للاقتراع قريباً

لجنة الانتخابات ترحب بالرقابة الدولية و«تقبل» المحلية



المصدر : الشرق الاوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ مارس ١٩٩٣

صنعاء: من حمود منصر

اقرت لجنة الانتخابات اليمنية في اجتماع عقدته اول من امس برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي - رئيس اللجنة وعضو مجلس الرئاسة - توجيه رسالة إلى مجلس الرئاسة بدعوة الناخبين للاقتراع في اول انتخابات برلمانية عامة في اليمن بعد الوحدة، يوم 27 ابريل (نيسان) المقبل.

وتوقعت مصادر لجنة الانتخابات ان يصدر الفريق علي عبد الله صالح - رئيس مجلس الرئاسة - قراراً بدعوة الناخبين للاقتراع في غضون الأيام القليل المقبلة، وقبل التاريخ المحدد ليوم الاقتراع بمدة لا تقل عن الشهر.

دورات تدريبية

وكانت لجنة الانتخابات قد انهت يوم السبت الماضي دورة تدريبية موسعة لاعضاء اللجان الانتخابية «الاشرافية في المحافظات»، ولجان استقبال طالبي الترشيح»، التي ستبدأ تنفيذ الفترة الأولى من المرحلة الانتخابية الثانية عقب عيد الفطر مباشرة، وكان مقررا لها يوم الأحد 18 مارس (آذار) الجاري، وذلك باستقبال طلبات الترشيح، وتسجيل اسماء المرشحين خلال عشرة ايام.

وفي ختام اللقاء التدريبي الموسع - الذي عقد في المقر الرئيسي للجنة العليا للانتخابات في صنعاء - تزودت اللجان المذكورة بكافة الوثائق والسجلات والبيانات اللازمة لاستقبال وتسجيل الراغبين في الترشيح، وبالتعليمات والقواعد القانونية والتنظيمية المقررة للاشراف على الدعاية الانتخابية للمرشحين، في نطاق الدوائر الانتخابية بصفة ذاتية.

وستبدأ لجان الاستقبال بالوجود في المراكز الرئيسية للدوائر الانتخابية في كافة انحاء البلاد ابتداء من يوم 26 مارس الجاري

ويصل مجموع اعضائها، الى نحو الف شخص، يغطون 301 دائرة انتخابية، بمعدل 3 اعضاء في كل دائرة، مع وجود لجنة اشرافية في مركز كل محافظة من المحافظات الـ 18 اليمنية.

وبينما كانت لجنة الانتخابات اليمنية تناقش على مدى الأسابيع القليلة الماضية الاجراءات التنظيمية والقانونية، واعداد الوثائق والمستلزمات الفنية والمادية لتنفيذ المرحلة المقبلة، حظيت قضية الرقابة على الانتخابات بقدر كبير من النقاش في الاوساط السياسية اليمنية الحزبية والشعبية، وكانت محور نقاش في بعض اجتماعات اللجنة ايضا.

وتزامن النقاش مع وجود توماس ميليا - مدير المعهد الوطني الديمقراطي الامريكي - وممثلين عن بعض من المنظمات الدولية المهتمة بتنمية وتطوير الديمقراطية في زيارة لصنعاء، اجروا خلالها لقاءات مع رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات، ومع عدد من الشخصيات الرسمية اليمنية، من بينها عبد العزيز عبد الغني - عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام (الشريك الرئيسي في الحكم) - والدكتور عبد الكريم الارياني - وزير الخارجية وعضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي، اعربوا لتوماس ميليا خلالها عن استعداد اليمن لاستقبال كافة الراغبين من المتخصصين في المجال الانتخابي من الهيئات والمنظمات الدولية.

قضية الرقابة

وكانت لجنة الانتخابات قد اكدت اثناء مناقشتها مسألة الرقابة على الانتخابات - في اجتماعها يوم الاحد 13 مارس الجاري - ارتياحها الكبير للاهتمام الذي تبديه الهيئات والمنظمات الدولية.

وفي الوقت الذي رحبت فيه بحضور ممثلين عن تلك الهيئات والمنظمات الدولية اثناء عملية الانتخابات، فإنها اكدت ان قانون الانتخابات اليمني يتضمن نصوصاً واحكاماً ملزمة وواجبة التنفيذ، لتحقيق اعلى درجة من الضمان لحرية ونزاهة الانتخابات، بعيدا عن الاجهزة الرسمية للسلطة، بالاضافة الى ان طبيعة تشكيلة اللجنة العليا للانتخابات - المكونة من 17 عضوا يمثلون 11 حزبا وعضوين يمثلان المستقلين - وتشكيلات اللجان الانتخابية الاخرى، المساعدة، الاساسية، والاشرافية والفرعية في المحافظات والمناطق التي تمت من خلال مشاركة كافة الفعاليات السياسية والحزبية والمستقلة، واعتبر ذلك التشكيل ضمانة عملية لنزاهة الانتخابات.

واكدت اللجنة العليا للانتخابات في نفس ذلك الاجتماع انها تحرت في تشكيل اللجان التي تولت تنفيذ مرحلة قيد الناخبين، واللجان التي ستقوم بتسجيل اسماء المرشحين، الا تجتمع لجنة واحدة في موقع واحد، ويكون اعضاؤها من انتماء سياسي واحد، وذلك بهدف تحقيق الرقابة المتبادلة لضمان اعلى درجة من النزاهة والحرية في العمل.

واعتبرت ان الرقابة السياسية قائمة ومحققة من خلال مشاركة مختلف الاحزاب والتنظيمات والمستقلين في ادارة الانتخابات على مختلف المستويات من اللجنة العليا حتى اللجان الفرعية في عموم الدوائر والمراكز الانتخابية.

واستندت الى نصوص قانون الانتخابات، والنصوص الدستورية الخاصة بممارسة الحقوق السياسية للمواطنين اليمنيين، وذلك لمواجهة المطالبات الملحة المحلية والدولية للرقابة على الانتخابات، خاصة بعد ان بدأت «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة» - وهي لجنة يمنية تم تشكيلها اخيرا - عقد دورات تدريبية لمتطوعين يمنيين في عدد من المحافظات، بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الامريكي.

مشاركة دولية

وأشارت اللجنة العليا - في اجتماعها مطلع الاسبوع قبل الماضي - الى انها وهي ترحب بحضور الجهات الدولية الراغبة في متابعة الانتخابات، فإنها تؤكد ان الرقابة الحقيقية والقانونية لاصحاب الحق القانوني - كما نص عليها القانون اليمني بشكل كامل - تشمل جميع المرشحين بدرجة يندر وجودها في كثير من قوانين الانتخابات، حيث نصت المادة 61 من قانون الانتخابات على ان للمرشح الحق في الدخول الى قاعة الانتخابات متى شاء، كما اوجبت المادة 58 من نفس القانون على كل مرشح ان يعين من يمثله في كل لجنة اقتراع في



المصدر: الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٥ مارس ١٩٩٣

مختلف مراكز الاقتراع في الدائرة المرشح فيها

واعتبر القانون حضور ممثلي المرشحين في عمليات الاقتراع والفرز «امراً وجوبياً ولازماً».

ورفض القانون البدء في عملية الاقتراع الا بحضور ممثلي المرشحين، وان لا تتم عملية فرز الاصوات، وظهور النتيجة، وتحرير المحاضر النهائية الا بحضور المرشحين او ممثليهم وتوقيعاتهم على ذلك. واعتبرت اللجنة العليا للانتخابات ان هذه الضمانات - التي نص عليها قانون الانتخابات اليمني في مواده، 58 و61 و65 و66 و67 - تحقق اعلى درجة من النزاهة والرقابة الجادة والعملية، وقالت - في نفس الوقت - ان المادة 61 من القانون نصت على انه لا يجوز ان يحضر في لجنة الانتخابات غير المسجلين في الجدول الانتخابي للدائرة او المركز، والمرشحين او مندوبيهم.

تغيير الموقف

جاءت هذه الاجراءات في اطار رفض الرقابة المحلية على الانتخابات وكذلك الرقابة الدولية في بادئ الامر، حيث كان القاضي عبد الكريم العريشي رئيس لجنة الانتخابات وعدد آخر من اعضاء اللجنة قد رفضوا الرقابة، بحجة عدم سماح القانون اليمني بها، على اساس ان الرقابة متحققة ذاتيا، الا ان عددا من أعضاء لجنة الانتخابات - خاصة ممثلي قوى اليسار، وفي طليعتهم ممثلو الحزب الاشتراكي - لا يمانعون في القبول بالرقابة على الانتخابات أياً كانت محلية او دولية.

واوضحت مصادر اللجنة لـ «الشرق الأوسط» ان الاجراءات التي اتخذتها اللجنة - في الاسبوع الثاني من شهر مارس الجاري - كانت في غياب اغلبية ممثلي قوى اليسار، واعلن عنها في الوقت الذي كان فيه مدير المعهد الديمقراطي الامريكي وعدد من ممثلي الهيئات الدولية الاخرى المهتمة بقضايا الديمقراطية والانتخابات يجرون مباحثات مع ممثلي «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة»، التي يراسها مصطفى نعمان، لتقديم مساعدات فنية ومادية لها للقيام بمهمة الرقابة المحلية.

وقدم المعهد الديمقراطي نحو 40 الف دولار منحة لمساعدة هذه المنظمة اليمنية الناشئة، بالاضافة الى الاتفاق معها على عقد دورة تدريبية اخرى في منتصف شهر ابريل (نيسان) المقبل لمتطوعين يمنيين للرقابة على الانتخابات، والسعي لانشاء مؤسسة وطنية تعنى بتنمية الديمقراطية في اليمن مستقبلا.

وقد أثارت هذه الاتفاقات، والجدية التي ظهرت بها «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة»: في تعاملها مع ممثلي الهيئات الدولية وقضية الانتخابات والديمقراطية - اهتمام الاحزاب والقوى السياسية في البلاد باتجاهات مختلفة، حيث أبدت بعض الاحزاب رغبة في التعاون معها، بينما سعت احزاب اخرى لضم ممثلين عنها إلى قيادة المنظمة.

واكدت مصادر حزبية واخرى من اللجنة - لـ «الشرق الأوسط» - ان اللجنة التنفيذية للجنة الوطنية لانتخابات حرة عقدت نحو 5 لقاءات مع ممثلين عن احزاب المؤتمر الوطني، وعن احزاب المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للاصلاح، والبعث، سعت خلالها الاحزاب الى محاولة توسيع قيادة اللجنة بضم 7 اعضاء آخرين منهم: 3 عن المؤتمر الشعبي وحزب البعث، وعضوان عن تجمع الاصلاح، وعضوان عن الحزب الاشتراكي، في حين يوجد هيئة استشارية للجنة مكونة من ممثلي الاحزاب.

اتصالات دولية

الا ان الحوارات افضت الى عدم الاتفاق، لان اللجنة التنفيذية للجنة الوطنية لانتخابات حرة تبدي تخوفا من سيطرة الاحزاب عليها، والانحراف بها عن مهامها الاساسية، بعد أن ظلت قيادة اللجنة متمسكة بمواقفها الرافضة لتدخل الاحزاب في شؤونها، كما بدأت منذ اواخر الاسبوع الماضي تكثيف اتصالاتها مع الهيئات والمنظمات الدولية لشرح موقفها ووضعها الراهن، وعقدت مطلع الاسبوع الجاري لقاء مع السفير الامريكي في صنعاء، لشرح عملها وموقفها، والمهمة التي تعتزم القيام بها للرقابة علي الانتخابات.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان قيادة اللجنة تجري مشاورات للالتقاء بالسفير البريطاني، وبالسفير الهولندي في صنعاء لنفس الغرض، وتؤكد عزمها على حشد مزيد من المتطوعين، وتنفيذ برنامجها التدريبي لهم خلال الاسابيع المقبلة، لتأكيد شرعية وجودها واستقلاليتها عن الاحزاب، وتؤكد - في نفس الوقت - بان باب الحوار مفتوح مع كافة الاحزاب والفعاليات السياسية، في البلاد للتعاون من اجل انجاز انتخابات حرة ونزيهة، دون فرض الوصاية عليها، بعد ان اكتسبت شرعية في التعامل مع ممثلي الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بتنمية الديمقراطية.

والجدير بالذكر ان «اللجنة الوطنية لانتخابات حرة» ما زالت تعمل للحصول على الشرعية المحلية، خاصة في ظل عدم ورود نص قانوني يسمح بوجود هيئة محلية للرقابة على الانتخابات، الا ان الموقف السياسي - الذي اتخذته اللجنة العليا للانتخابات اخيراً، باقرار القبول بحضور مراقبين دوليين - يدفع باللجنة الوطنية الى اكتساب شرعية الوجود والممارسة، اسوة بالمراقبين الدوليين الذين تراجعت لجنة الانتخابات في موقفها منهم، ورحبت بحضورهم لمتابعة الانتخابات في مختلف مراحلها، بما في ذلك عملية الاقتراع وفرز الاصوات، واعلان النتائج النهائية.

وكان توماس ميليا - مدير المعهد الديمقراطي الامريكي - قد عبر قبل ذلك للمسؤولين في لجنة الانتخابات والحكومية اليمنية عن تشككه في استعداد الجانب اليمني السماح للمراقبين الدوليين بمتابعة الانتخابات، خاصة بعد تأكيدات اللجنة العليا للانتخابات توفر الضمانات القانونية والعملية في الاجراءات المتبعة، واعتبر ذلك موقفاً غير مباشر لرفض الرقابة الدولية، الا ان القاضي عبد الكريم العرشي عاد وأكد لتوماس ميليا - أثناء استقباله له مساء الثلاثاء 16 مارس الجاري - انه رغم الضمانات المتوفرة قانونيا وعمليا لنزاهة وحرية الانتخابات، فإن اليمن يقبل بحضور مراقبين دوليين..



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشرق الاوسط اللندنية

التاريخ: 1992

العطاس لـ «الشرق الاوسط» عن الترشيح والاستقالة

حكم المحكمة الدستورية انتصار لخيار بناء دولة القانون

صنعاء: من حمود منصر

نفى حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني ان يكون تاخر صدور حكم المحكمة العليا (الدائرة الدستورية) اليمنية حتى يوم الاحد الماضي ناتجاً عن ضغوط سياسية مورست على المحكمة قبل البت في قضية الطعن الذي تقدمت به الحكومة في وقت سابق من مارس (آذار) الجاري وذلك بعدم دستورية الفقرة «ب» من المادة 55 من قانون الانتخابات، وعدم دستورية وقانونية اعلان لجنة الانتخابات في 23 فبراير (شباط) الماضي.

وقال العطاس في تصريح لـ«الشرق الأوسط» امس إن منطوق الحكم كشف عكس ذلك تماماً، حيث سلكت الحكومة المسلك الطبيعي والقانوني في الدعوى، وكانت على قناعة كاملة بقبول نتائج المحكمة سلفاً، خاصة أن حكم المحكمة العليا يعتبر نهائياً وغير قابل للطعن.

وعلق على ما تردد عن أنه ونوابه كانوا المستفيدين الوحيدين من حكم المحكمة لاستثنائهم من شرط تقديم الاستقالة اذا رغبوا في ترشيح انفسهم لعضوية مجلس النواب وقال: «عندما لجأنا الى القضاء لم يكن هدفنا الكسب او الاستفادة على صعيد الحق الشخصي او لنتزايد على حساب الآخرين، وانما انطلاقاً من التزامنا بمبدأ سيادة القانون، والقضاء هو جهة الفصل بين



المصدر : الشرق الأوسط
اللندنية

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المتقاضين بارساء دعائم الحق والعدل ثم القانون، وأيا كانت الاقاويل التي تتردد حول المستفيد مما صدر عن المحكمة، فإن المستفيد الحقيقي اولاً واخيراً انما هو القانون والدستور، وليس حيدر ابو بكر العطاس او نوابه».

وأشار العطاس الى انه في ما يتعلق بالوزراء، وامكانية ترشيحهم في الانتخابات، سواء الذين قدموا استقالتهم، او الذين لم يفعلوا، خاصة بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا، فان لكل منهم الحق في الترشيح من منطوق المادة 55 ـ فقرة «ب» من قانون الانتخابات العامة، والتي تحدد نطاق دائرة العمل قانونيا. يذكر ان الفقرة «ب» المشار اليها تؤكد ان يقدم الوزراء استقالاتهم قبل مدة لا تقل عن شهرين اذا رغبوا في ترشيح انفسهم لعضوية مجلس النواب المقبل.

وأكد رئيس الحكومة اليمنية أن حكم المحكمة العليا الذي صدر الاحد الماضي، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك احترام الشرعية الدستورية، والاحتكام الى القضاء باعتباره سلطة مستقلة لا سلطان عليه.

وقال إن ما صدر من حكم بعد بحد ذاته تطوراً ايجابياً يعكس عمق التوجه نحو البناء الديمقراطي السليم للدولة اليمنية الحديثة، واحتراماً للشرعية الدستورية والقانونية التي تؤكد حماية حقوق المجتمع اليمني حكاماً ومحكومين، لا سيما أن لجوء الحكومة الى القضاء وما تمخض عن ذلك ما هو الا التزام بمدى احترام القضاء، واللجوء اليه للتقاضي، والقبول بنتائجه أيا كانت، كما يشكل تجسيداً للممارسة الديمقراطية الحقة.

وأوضح في ختام تصريحه أن ما حدث بين اللجنة العليا للانتخابات والحكومة خلال الاسابيع الماضية جاء كنتاج طبيعي للتحولات الديمقراطية التي تشهدها اليمن وصولاً الى بناء دولة حضارية متطورة ومزدهرة، دولة النظام والقانون».



«الإصلاح» اليمني يحذر من اتفاق انتخابي بين الحزبين الحاكمين

عدن: من لطفي شطاره

حذر عبد الوهاب الانسي الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح والذي يضم الاخوان المسلمين، من «اتفاق سري» بين الحزبين الحاكمين (الاشتراكي والمؤتمر الشعبي) لاقتسام السلطة. وقال ان الحزبين ربما اتفقا او سيتفقان على دخول الانتخابات منفردين على ان يتعاونا بأسلوب سري للحصول على الاغلبية. وبعد اعلان نتائج الانتخابات تتم الصفقة بإعلان «التوحيد» او «الدمج» او التحالف الثنائي ليكونا كتلة واحدة في مجلس النواب المقبل.

واضاف الانسي في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» ان الاشتراكي والمؤتمر يتوقعان ان لا يؤدي هذا التحالف الى احراجهما باعتبار ان الانتخابات ستكون قد تمت. وقال ان حزبه يبحث عن حل للخروج من الازمة التي يعيشها اليمن في كافة المجالات وان الاصلاح يرى ان الانتخابات هي الخيار الوحيد داعياً حزبي السلطة الى توسيع نطاق التحالف واشراك اطراف اخرى لوضع رؤية مستقبلية وأولويات واضحة للعمل في ما بعد الانتخابات والتفاهم بشأنها وفق برنامج يكون خلاصة رؤية واحدة للقوى السياسية الفاعلة.

واضاف أن اي عوائق قد تؤدي الى اضعاف الانتخابات لن تخدم البلد بل ستسهم في مزيد من تردي الاوضاع او الى مزيد من التوغل في النفق المظلم.

وجدد الانسي التحذير من ان اي تحالف بين حزبي السلطة قبل الانتخابات سينعكس سلباً وسيؤدي الى مزيد من الاحباط وعدم الحماس عند المواطنين وسيوجد شعوراً لديهم بأن نتائج الانتخابات مقررة سلفاً. وشكك الأمين العام للإصلاح في قبول الحزب الاشتراكي اليمني خوض الانتخابات منفرداً كون الاستقراء الاولي على حد قوله يظهر بأن فرص فوز الاشتراكي محدودة. الا انه اكد بأن عوامل التقارب موجودة بين الاصلاح والمؤتمر ومن اهمها الجانب الفكري الذي يمثله (الميثاق) كما ان الاصلاح والمؤتمر ليست لهما تركة من السلبيات يمكن ان تعكر صفو العلاقة بينهما.

على نفس الصعيد لم تستبعد مصادر سياسية ان يكون الشريكان في السلطة قد اتفقا على تأجيل حوارات التوحيد الى ما بعد الانتخابات حتى يستطيعا قياس مكانتهما الحقيقية في الانتخابات وحجم الاصوات التي سيحصل عليها كل منهما ما لم تحدث مفاجآت غير متوقعة.



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٣

علي صالح: الانتخابات في اليمن ستنهي الازدواجية وموروثات التشطير

□ صنعاء - «الحياة»:

■ أعرب رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح عن الامل بأن تنهي الانتخابات العامة المقررة في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل «الفوضى الادارية والمالية والتسيب المالي والاداري والفساد والرشوة».

وقال في كلمة وجهها الى وحدات القوات المسلحة والامن اول من امس الخميس «ان الانتخابات النيابية التي يعلق عليها شعبنا الامل الكبير في ٢٧ نيسان ستنهي كل الازدواجية وسلبيات الفترة الانتقالية وموروثات عهود التشطير والحسابات الخاطئة لدى القوى المعادية للثورة والجمهورية والوحدة والديموقراطية». ونبه الى محاولة بعض القوى اثارة اختلالات في الوضع الامني «ولكن هذا لا يثنينا او يؤخرنا او يقلل من عزائمنا ومن ارادة الجماهير لتحقيق ذلك الهدف العظيم».

وفي معرض اشادته بالقوات المسلحة وتحملها الصعوبات نتيجة بعض العجز في الموارد والامكانات بسبب الظروف الصعبة التي يمر فيها الاقتصاد اليمني، قال الرئيس علي عبدالله صالح «ما من شك ان هناك بعض السلبيات التي رافقت قيام الجمهورية اليمنية، وهذا ثمن الوحدة. ان التباينات وموروثات التشطير التي ورثناها في الثاني والعشرين من ايار (مايو) ١٩٩٠ سببت الكثير من التسيب المالي والاداري (...). واعتقد البعض ان الفترة الانتقالية (هي) فترة انتقامية بعدم الاهتمام بالمال العام وبالامكانات والآليات سواء في القوات المسلحة والامن او في اجهزة الدولة ومرافقها ومؤسساتها والمصالح الحكومية. وبدأت تصفية الحسابات التي كنا على ثقة بأنها ستذوب في الثاني والعشرين من ايار».

وقال الرئيس اليمني في كلمة ثانية وجهها الى منتسبي وزارة الداخلية والامن: «علينا ان نقوم عمل سنتين وعشرة اشهر منذ اعلان الجمهورية اليمنية بمسؤولية عالية (...) لم تكن الاوضاع بهذه السلبية التي حدثت في الوقت الذي كان شعبنا يعلق آمالا كبيرة على اعلان الجمهورية وتوحيد الامكانات والطاقات والرؤى في شتى المجالات (...) ولكن للاسف الشديد حصلت الاتكالية واللامبالاة في بعض الاجهزة الامنية، وكل واحد يلقي المسؤولية على الآخر ويقول ان ذلك نتيجة القسمة على اثنين، في وقت لا يعفي احد الدولة والحكومة من المسؤولية، على رغم ان الامكانات هي الامكانات نفسها التي كانت في جنوب الوطن او في شماله».

وحض الرئيس اليمني المنتسبين الى وزارة الداخلية والامن في انحاء اليمن على تحمل مسؤولياتهم كاملة، قائلاً «لا نستطيع ان نعفيكم من اي خلل امني يحصل بعد الآن (...) وعليكم ان تتجنبوا كل انواع السلبيات. فمن احسن سنقول له احسنت، ومن اساء وقصر سنحاسبه. فامن البلاد مسؤولية وامانة في عاتق ورقبة كل شريف من ضباط وضباط صف وجنود».

ودعا اجهزة الامن «في ظل التعددية السياسية والعلنية، الى كشف كل مرتكبي الجرائم ومتابعة كل من يخل بالامن (...) لا بد ان نحسن الاداء، وهذه الهجمة من الصحف الصفراء هي نتيجة ضعف الأداء، فإذا تحسن الاداء فهو الرد العملي على هذه الصحف غير المسؤولة»، منبهاً الى ان «كل اعداء الوحدة والديموقراطية الآن وحتى ٢٧ نيسان سيحاولون خلق الف مشكلة ومشكلة لكم للحيلولة دون تحقيق الانتخابات، لكن اذا وجد الامن القوي والمسؤول فستجري الامور على خير ما يرام وهو ما ننشده ونهدف اليه».



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ مارس ١٩٩٣

علي صالح : اليمن اصبح محصناً بالوحدة والحرية

□ صنعاء - «الحياة»:

■ قال رئيس مجلس الرئاسة اليمني الفريق علي عبدالله صالح «ان الديموقراطية في بلادنا صارت حقيقة، كما كانت في التاريخ قيمة انسانية متنامية ومثال مدنية وحضارة تجعل جميع المواطنين في بلادنا، وفي مقدمهم اليوم الناخبون والناخبات في محك الاختبار لسلامة الاختيار الذي نثق فيه ودقته».

واضاف الفريق صالح، في كلمة اذيعت بمناسبة الاحتفال بعيد الفطر اول من امس الاربعاء، «ان الصورة المتميزة لمظاهر الحياة القلقة وردود الافعال اللامسؤولة والاعمال العدوانية الغادرة، كلها ستزول وان كل المؤامرات واعمال العدوان والاحباط ستبوء بالفشل لان شعبنا اليمني صار اكبر منها وصارت حياته محصنة بالوحدة والحرية والديموقراطية وبها صار مستقبله اكثر وضوحاً وتجلياً في المنظور القريب والبعيد بإذن الله سبحانه وتعالى».

واصدر الرئيس اليمني بمناسبة عيد الفطر توجيهاته للافراج عن ٥٧٥ سجيناً وسجينة حكم عليهم بجرائم جنائية و«ثبت حسن سلوكهم» بعدما تجاوزا نصف المدد المحكوم بها قضائياً.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

الرئيس اليمني يمهد لمرحلة الشرعية الدستورية

علي صالح ينتقد سلبيات الفترة الانتقالية ويدعو القوات المسلحة لنبذ «الولاءات المناطقية»



عدن: من لطفي شطارة

قال الرئيس اليمني علي عبد الله صالح ان الفترة الانتقالية التي تمر بها اليمن منذ قيام الوحدة في 22 مايو (أيار) عام 1990 وتنتهي في 27 ابريل (نيسان) المقبل باجراء الانتخابات هي فترة «انتقامية» ساد خلالها عدم الاهتمام بالمال العام، وبالامكانيات والآليات - الضرورية لادارة شؤون الدولة - سواء في القوات المسلحة والأمن، او في اجهزة الدولة ومرافقها ومؤسساتها والمصالح الحكومية، وبدات تصفية الحسابات التي كنا على ثقة بانها ستدفن بتحقيق الوحدة.

وعبر الرئيس اليمني - الذي كان يخاطب جنود وافراد القوات المسلحة مساء اول من امس - عن امله في ان تنهي الانتخابات العامة المقبلة الفوضى الادارية والمالية، وتضع حدا للتسيب المالي والاداري والفساد والرشوة، وتعيد الزخم الى «الوسيلة والمعنوية والقوة التي بدات بها اليمن عند تحقيق الوحدة».

واضاف صالح ان الانتخابات ستنهي كل الازدواجية وسلبيات الفترة الانتقالية، وتزيل موروثات عهود التشطير، والحسابات الخاطئة لدى القوى المعادية للثورة والوحدة والديمقراطية.

واوضح انه لا بد من انجاز الانتخابات العامة في 27 ابريل المقبل، «رغم تحسبنا المسبق من ان تحاول بعض القوى خلق بعض الاحباطات والشكوك والاوهام، وقد تتعرض لبعض الاخلالات في الامن»، وأكد ان ذلك لن يثنينا او يؤخرنا، او يقلل عزائمنا من ارادة الشعب لتحقيق هدف الانتخابات».

ودعا صالح افراد الجيش للوقوف ضد كل من يحاول اثارة المناطقية، والحديث باستمرار عن «هذا من ابين، وهذا من لحج، وهذا من ذمار، وهذا من الحجرية»، ووصف ذلك



بانه كلام غير وطني، وحثهم على التصدي لحملات التشكيك او المناطقيين او الانفصاليين، والذين تاثرت مصالحهم بقيام الجمهورية اليمنية، وكانوا يعيشون على التناقضات وخلق الشكوك والاوهام.

واضاف الرئيس اليمني - في كلمة وصفها المراقبون بأنها شديدة اللهجة، وهجوم مباشر ضد المتشددين السياسيين - فقال انهم يشككون في الوحدة الوطنية والديمقراطية.

وقال «علينا ان نقيم عمل سنتين وعشرة اشهر منذ اعلان الوحدة بمسؤولية عالية»، واضاف ان «كل السلبيات حدثت، والخلل الأمني رافق الجمهورية، في الوقت الذي نعرف جيدا كيف كانت الاوضاع الامنية قبل اعلان الوحدة في كل من الجنوب والشمال».

وأوضح ان «الاوضاع لم تكن بهذه السلبية التي حدثت، في الوقت الذي كان يعلق فيه الشعب اما لا كبيرة على اعلان الجمهورية وتوحيد الامكانيات والطاقات، سواء الاقتصادية او الأمنية او الدفاعية».

وعبر صالح عن اسفه «للاتكالية واللامبالاة في بعض الاجهزة الامنية»، حيث «يلقي كل واحد المسؤولية على الآخر، ويقول ان ذلك نتيجة القسمة على اثنين، في الوقت الذي لا احد يعفي الدولة والحكومة واجهزة الأمن من المسؤولية، رغم ان الامكانيات هي نفس الامكانيات التي كانت موجودة في الشمال والجنوب قبل الوحدة».

وصارح الرئيس اليمني افراد الجيش بأنه «لن يتم اعفاء وزارة الداخلية والأمن وفروعها في جميع المحافظات من أي خلل أمني بعد الآن، ومن احسن سنقول له أحسنت، ومن اساء وقصر سنحاسبه، ولا نستطيع ان نعذر او نغفر او نخلق مبررات».

ودعا اجهزة الأمن الى الاستفادة من العلنية والتعددية السياسية، والكشف عن كل مرتكبي الجرائم، ومتابعة كل من يخل بالأمن العام.



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ آذار ١٩٩٣

سالم صالح أنهى اعتكافه وشارك في اجتماعات حزبية

اليمن : تأكيد موعد الانتخابات

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اكد مجلس رئاسة اليمن امس ان الانتخابات العامة في البلاد ستجرى في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل ودعا المواطنين المسجلين في جداول الانتخابات الى الادلاء باصواتهم.

في غضون ذلك، بدأت امس في صنعاء اجتماعات اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني احد الحزبين الحاكمين في اليمن في حضور السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب والسيد سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد الذي كان معتكفاً في عدن. ويعكس حضور سالم صالح اجتماعات اللجنة المركزية التي سبقها لقاء لأعضاء المكتب السياسي، رغبة في مناقشة القضايا المطروحة داخل الحزب في شكل صريح خصوصاً موضوع العلاقة مع الشريك الآخر في الحكم حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح.

وصرح السيد جارالله عمر، عضو المكتب السياسي للحزب ورئيس دائرة العلاقات الخارجية فيه لـ «الحياة» بان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني عقد جلسة قصيرة لعرض جدول اعمال اجتماعات اللجنة المركزية استمع خلالها الى كلمة للسيد البيض «تتناول المهمة الرئيسية الحالية والتي تتلخص في اجراء العملية الانتخابية والانتقال الى توفير الأجواء الملائمة لاجرائها، والانتقال بالمشروع الوحدوي اليمني الى مرحلة اخرى من الاستمرارية وتوطيد مضمونها الديموقراطي والتعاون مع القوى السياسية الاخرى بطريقة تؤدي بالمسيرة نحو هذه المهمة بنجاح».

وحضّ الامين العام للحزب اعضاء الحزب على «بذل كل جهد مع القوى الاخرى، حتى تلك التي نختلف معها، بما في ذلك عدم دخول الاشتراكي منافسة مع اي امين عام لأي حزب آخر يرشح نفسه، حتى نضمن وجود الرأي الآخر القوي داخل البرلمان».

وتطرق الى «اهمية العلاقة مع المؤتمر الشعبي العام كون هذه العلاقة قضية مهمة وضرورية تحمل في طياتها مسؤولية مشتركة تقضي بالسعي من اجل افضل العلاقات وارقاها».

واستقبل امس رئيس مجلس الرئاسة سفير الولايات المتحدة في صنعاء الذي نقل اليه اهتمام الادارة الاميركية والكونغرس بالانتخابات اليمنية وارتباطهما الى السياسة اليمنية المتعلقة بحقوق الانسان».

وأصدرت اللجنة العليا للانتخابات مساء امس بياناً عن فتح باب الترشيح لعضوية مجلس النواب لمدة عشرة ايام ابتداء من اليوم الاحد.

وطلبت اللجنة من كل مرشح ان يرفق بالاستمارة الخاصة بالترشيح كل الوثائق القانونية المؤيدة للشروط القانونية التي يجب ان تتوافر في المرشح. وقال بيان اللجنة العليا «اذا كان المرشح مرشحاً باسم اي حزب او تنظيم سياسي عليه ان يرفق بالاستمارة ايضاً وثيقة تعميد من الحزب او التنظيم السياسي المعني».

بدء تلقي طلبات الترشيح اليوم

دعوة الناخبين في اليمن إلى الاقتراع

صنعاء: من حمود منصر

أصدر الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أمس، قراراً بدعوة الناخبين اليمنيين الى الاقتراع يوم 27 أبريل (نيسان) المقبل، في اول انتخابات عامة تجري بعد الوحدة، لاختيار اعضاء مجلس النواب الجديد، في 301 دائرة انتخابية بمختلف المحافظات اليمنية. وأعلنت اللجنة العليا للانتخابات - على الفور - فتح باب الترشيح اعتباراً من اليوم، وحددت مهلة 10 أيام لتلقي الطلبات.

جاء القرار الرئاسي - الذي يحمل رقم 14 لسنة 1993 - في ختام اجتماع لمجلس الرئاسة صباح امس، للنظر في تقرير اللجنة العليا للانتخابات، الذي رفعه القاضي عبد الكريم العرشي - رئيس اللجنة وعضو مجلس الرئاسة - بشأن «دعوة الناخبين المسجلين في جداول الانتخاب، للادلاء بأصواتهم اعتباراً من الساعة الثامنة صباحاً، يوم الثلاثاء 6 ذي القعدة 1413 هـ الموافق 27 أبريل (نيسان) 1993م».

وكان مجلس الرئاسة اليمني قد عقد اجتماعه بحضور جميع اعضائه، بعد عودة علي سالم البيض - نائب الرئيس - من حضرموت، عقب انتهاء عطلة عيد الفطر المبارك، وتشييع جنازة سكرتيره الخاص هادي صالح كراشيم، الذي توفي اثر حادث مروري على طريق الشحر بمحافظة حضرموت.

وكذلك عاد سالم صالح محمد - عضو المجلس - من عدن، بعد غياب لأكثر من شهر، بعدما شفي من مرض ألم به خلال الفترة السابقة.

وشارك في اجتماع مجلس الرئاسة كل من المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء، واسماعيل الوزير وزير الشؤون القانونية.

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٣

اجتماعان لقيادتي الحزبين الحاكمين في اليمن

علي صالح يترأس اجتماع اللجنة العامة والبيض يدعو اللجنة المركزية للتنسيق

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

عقدت اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام - احد الحزبين الحاكمين في اليمن - اجتماعاً صباح أمس، استعرضت فيه اسماء مرشحي المؤتمر في الانتخابات العامة، المقرر اجراؤها يوم 27 ابريل (نيسان) المقبل، وبحثت الخطة الاعلامية والبرنامج الانتخابي للمؤتمر. وصرح مصدر مسؤول في اللجنة العامة لـ «الشرق الأوسط» ان اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر ستعقد دورة استثنائية صباح اليوم برئاسة الرئيس علي عبد الله صالح - الأمين العام للمؤتمر - للمصادقة على اسماء المرشحين والموافقة على البرنامج الانتخابي.

وفي نفس الوقت، بدأت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني أعمال دورتها الاستثنائية امس، لمناقشة الخيارات التي طرحها المؤتمر الشعبي العام بشأن العلاقة بين الحزبين الحاكمين، التي تتلخص في التوحيد الفوري، او تأجيل اتخاذ قرار بشأنه الى ما بعد الانتخابات، حتى يحسم الحزب مواقفه المتباينة من هذه القضية. واوضح مصدر مطلع ان التنسيق بين الحزب والمؤتمر والاحزاب الرئيسية الأخرى سيكون هو الخيار الأخير.

ونفى المصدر ان يكون هناك اتفاق سري بين الحزب والمؤتمر بشأن تقاسم السلطة بعد الانتخابات، الا انه اكد عدم استطاعة أي من الشريكين الانفراد بالسلطة خلال المرحلة المقبلة، وقال ان الخيارات المطروحة - بعد فوز أي منهما باكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب الجديد - ستكون اما التوحيد او المشاركة في ائتلاف حاكم.

وكان اجتماع اللجنة المركزية قد بدأ متأخراً ساعتين تقريباً، بسبب انشغال علي سالم البيض - الأمين العام - وسالم صالح محمد - الأمين العام المساعد - في اجتماع مجلس الرئاسة، الذي أصدر القرار الجمهوري بدعوة الناخبين الى الاقتراع، حسب نص الفقرة «ا» من

٠٢٠١٦٥

المادة «49» من قانون الانتخابات، التي قررت دعوة مجلس الرئاسة الناخبين الى الاقتراع قبل شهر من تاريخ يوم الاقتراع على الأقل، ومن المقرر ان يستمر الاجتماع اليوم.

وقد القى البيض كلمة توجيهية في افتتاح الجلسة، اشار فيها الى تخصيص اعمال هذه الدورة الاستثنائية لمناقشة قضية الانتخابات البرلمانية المقبلة، ومشاركة الحزب الاشتراكي فيها، وكل ما يتصل بتهيئة الاجواء المناسبة لاجرائها في مناخات حرة ونزيهة، وتوطين النفوس على التسليم بنتائجها ايا كانت.

وشدد البيض على اهمية التعاون مع القوى السياسية الأخرى في البلاد، بما فيها الشريك الآخر في الحكم - المؤتمر الشعبي العام - وحث مرشحي الحزب الاشتراكي على اتاحة الفرصة للأمناء العامين للاحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى في الانتخابات، اذا رشحوا انفسهم، وان لا ينافسهم احد من مرشحي الحزب الاشتراكي.

وأوضح مصدر مسؤول في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - في تصريحات خاصة لـ «الشرق الأوسط» ان المكتب السياسي عقد اجتماعاً قصيراً صباح امس، قبل بدء اعمال دورة اللجنة المركزية، استعرض فيه جدول اعمال الدورة والقضايا التي ستناقشها.

واكد البيض اهمية الانتخابات في الانتقال بالمشروع الوحدوي الى مرحلة جديدة، وطالب باجرائها في جو سلمي ملائم، وشبه النقلة المتوقعة بالنقلة التي حدثت من التشطير الى الوحدة، وأوضح ان المرحلة المقبلة تعتمد على بناء «مضمون اكثر ديمقراطية، واكساب المشروع محتوى تقدمياً، يكمن في اقامة مجلس النواب، الذي يعد مرجعية اساسية، ويشكل خطوة مهمة لبناء دولة النظام والقانون.

فتح باب الترشيح للانتخابات

«المؤتمر الشعبي» أول حزب يعلن برنامجه الانتخابي في اليمن

صنعاء: من حمود منصر

اقرت اللجنة العامة «المكتب السياسي» للمؤتمر الشعبي العام في اجتماع لها امس برئاسة الفريق علي عبد الله صالح رئيس مجلس الرئاسة وامينها العام برنامجها الانتخابي الذي ستخوض على أساسه الانتخابات النيابية العامة المقرر اجراؤها في 27 أبريل (نيسان) المقبل.

ويؤكد البرنامج تمسك المؤتمر العام. الشريك في الحكم. في الوقت الذي يدعو الناخبين للتصويت لمرشحيه، بمجموعة من الاسس والثوابت في مقدمتها الولاء لله والوطن والثورة، وبالاسلام عقيدة وشريعة والتمسك بالنظام الجمهوري، ومبادئ الثورة وبالشرعية الدستورية ومبدأ التداول السلمي للسلطة، والدفاع عن حقوق الانسان في الحرية والمساواة والعدل الاجتماعي، وحقه في الامن وفي المأكل والملبس والمأوى، وفي التعليم والصحة.

كما اكد البرنامج التمسك بالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية، وضمان حق المعارضة وحق التعبير عن الرأي بكل اشكاله وحماية حقوق الانسان وبناء الدولة العصرية، والايمان بالانسان وبقيمته النابعة من حكمة استخلاف الله له على الارض.

ووعد البرنامج بان المؤتمر سيسعى لوضع الخطط الاقتصادية الشمولية للانتقال الى مرحلة الاكتفاء الذاتي، وتشجيع الاستثمارات بجميع انواعها ومصادرها والعمل على معالجة المشكلات الاقتصادية، وتخفيف العجز في الموازنة العامة والانفاق الحكومي وحماية العملة المحلية، ودعم الصناعات والحرف المحلية وتوسيع نطاق الاستثمار الصناعي ، وتوفير فرص عمل جديدة، واستغلال الثروات النفطية، وتوظيف عائداتها في الانشطة الاستثمارية. كما وعد بسرعة استكمال اجراءات قيام المنطقة الحرة في عدن.

وعبر البرنامج عن حرص المؤتمر الشعبي على تحقيق تنمية زراعية شاملة. وتحقيق العدل الاجتماعي من خلال تركيز الاهتمام بقضايا تصحيح نظام التعليم وربطه باحتياجات التنمية وتوسيع نطاقه، والتوسع في المنشآت التعليمية المختلفة في انحاء البلاد، وتوحيد مؤسسات ومناهج التعليم، وكذلك الاهتمام بالثقافة وتطور مؤسساتها واحياء التراث، وان يكون الاعلام بجميع اجهزته ملكا للمجتمع. ودعم رسالته، واشار الى ان الحزب سيبادر باجراء تغيير جوهري واصلاح شامل في جميع الاجهزة الادارية في البلاد، بهدف تنفيذ مبدأ الثواب والعقاب ومعالجة التضخم المؤسسي والوظيفي في جهاز الخدمة المدنية، وتبسيط الاجراءات الادراية، وتنمية القوى البشرية.

وجدد البرنامج الانتخابي تأكيد رؤية المؤتمر الشعبي لتطوير نظام الحكم المحلي من خلال:

- تطبيق نظام الانتخابات المحلية على مستوى المحافظين ومديري المديريات على مستوى الجمهورية بعد اجراء التعديلات الدستورية اللازمة.
- تعزيز دور المواطنين في انتخاب من يمثلهم في المجالس المحلية، وهيئات التعاون الاهلي للتطوير.
- تمكين الجماهير عبر مجالسها وهيئاتها المنتخبة من الرقابة على اجهزة السلطة التنفيذية في مناطقها.
- تبني استئناف الحركة التعاونية لدورها في تطوير المجتمع.

ووعد البرنامج بان يقوم المؤتمر بتطوير الخدمات الصحية وتأهيل الكادر الصحي ، والاسراع في تشغيل المنشآت الصحية وتشجيع الاستثمار في هذا المجال.

وبعد ان عرض رؤية المؤتمر في مجال المواصلات والاسكان والمرأة والشباب، والحركة النقابية، والرعاية الاجتماعية تناول قضايا الامن، ووعد بالعمل على تعزيز الثقة بين المواطن ورجل الامن في البلاد، ومحاربة الجريمة وبتطبيق النظرة العادلة بشأن المبعدين من الخدمة في المجال الامني والعسكري وفي مجال السلطة القضائية، وعد بتحديث القضاء وتطوير النظام القضائي، والتأكيد على استقلالية السلطة القضائية وتبسيط الاجراءات وانشاء الشرطة القضائية.

وربط بين مسألة سيادة الوطن وما يعد المؤتمر بانجازه في مجال الدفاع واعادة بناء القوات المسلحة ورفع مستواها وتقديم الرعاية لاسر الشهداء ومنتسبي الجيش.

وخلص البرنامج الى التأكيد على التمسك بجملة من الثوابت الوطنية داعيا المواطنين الى المضي قدما متحدين ومتعاونين بالاعتماد على الذات.

ويعد البرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي اول برنامج انتخابي يعلن بالنسبة لبرامج بقية الاحزاب الاخرى التي ستشارك في الانتخابات.

الانتخابات اليمنية على الأبواب وقرار «الدمج» ينتظر الحسم!

□ صنعاء ـ خاص:

مع بداية العد التنازلي للشهر الاخير ى موعد اجراء الانتخابات النيابية يوم ٢٧ ابريل القادم بات من المؤكد حسم اتفاق الحزبين الحاكمين في اليمن «حزب المؤتمر والحزب الاشتراكي» حول قضية اندماجهما في تنظيم سياسي واحد واختيار الرئيس علي عبدالله صالح رئيس للحزب الموحد.

مصادر يمنية مطلعة أفادت لـ «العالم اليوم» أن المكتب السياسي وهو أعلى سلطة في الحزبين أقر الاتفاق على الاندماج بشكل نهائي وغير قابل للتراجع من حيث المبدأ ومن حيث الاهداف الاستراتيجية، وأن الحوار الجاري داخل اللجان المشتركة يستهدف فقط البحث عن الصيغ التنظيمية الملائمة للاندماج والمضمون الفكري للحزب الموحد والخطاب السياسي للبرنامج المزمع طرحه في الانتخابات. ومن هنا يشكل الزمن أو الوقت المحدود إلى حين اجراء الانتخابات عاملا ضاغطا في تسريع أعمال اللجان المشتركة والفراغ من مهامها في غضون الأسبوع القادم تحسبا للانتكاسات السياسية والتدخلات الخارجية والانفجارات الأمنية غير المحسوبة، فعلى الصعيد السياسي لايزال قرار الاندماج يتراوح داخل مؤسسات الحزب الاشتراكى بين فريق يرى تأجيل هذا الانجاز السياسى إلى ما بعد اجراء الانتخابات حفاظا على الروح الديمقراطية وخيار التعددية الحزبية وتجنب استنفار احزاب المعارضة إلى التكتل والتحالف في مواجهة الحزبين الحاكمين بينما يرى الفريق الاخر التعجيل بالاندماج تجنبا للتداعيات السياسية السلبية غير المتوقعة، حتى يتفرغ الحزب الموحد إلى تكثيف نشاطاته السياسية وترتيب أوضاعه الانتخابية، دون حجر أو وصاية على غيره من الاحزاب أو تجاوز للخيار الديمقراطى، خاصة أن الحزب الاشتراكى ظل يعانى منذ قيام الوحدة اليمنية لألوان شتى من حملات التشكيك في مصداقيته السياسية ابان حكمه للشطر الجنوبي واتهامه بالعداء للدين الاسلامي وتراجعه بعد الوحدة عن مناصرة المطالب النقابية والطبقات الكادحة الأمر الذى يعني اغلاق ملف الماضي والحاضر عبر الاندماج مع حزب المؤتمر في حزب واحد. على صعيد التدخلات الأجنبية لاتزال الشواهد تؤكد على اختراق الجبهة الداخلية عبر تهريب الأسلحة والأموال والمنشورات والكاستيتات والعناصر الأصولية، مما يثير المخاوف على انتظام مسيرة الوحدة وتهيئة الاجواء لشراء الأصوات والهيمنة على ارادة الناخبين في الوقت الذى شاعت في بعض المناطق اليمنية ظواهر اختطاف العناصر السياسية البارزة، واحراج الحكومة عبر اختطاف سيارات شركات البترول العالمية وعدد من العاملين فيها وتداول سفراء الدول الغربية في صنعاء حول ضمانات الأمن الخاصة بالدبلوماسيين ورعايا هذه الدول اثر حادث الانفجار الذي وقع مؤخرا على مقربة من السفارة البريطانية. أيا ما كانت درجة خطورة هذه الظواهر وتلك الحوادث ومدى تباين وجهات النظر داخل الحزب الاشتراكى حول توقيت الاندماج إلا أن الاندماج أصبح في حكم النفاذ والانتخابات غير قابلة للتأجيل، بمعنى أنه في حالة اندماج الحزبين قبل الانتخابات، فمن المقرر إعلان الحزب الموحد تحت أى من التسميات المرشحة حتى الان. المؤتمر اليمينى أو حزب المؤتمر الديمقراطى أو حزب الوحدة وأن يصدر بالتالى بيان يحدد معالم برنامجه السياسى أما إذا تأجل الاندماج إلى ما بعد الانتخابات فسوف يدخل الحزبان الانتخابات من خلال قوائم موحدة تجنبا للصراغ والتنافس في الدوائر الانتخابية، فيما لم يعرف بعد هل يخوض مرشحو الحزبين الانتخابات في اطا البرنامج السياسى الخاص بكل حزب على حدة أم في إطار برنامج سياسي موحد أو مؤقت!



البيض: نقبل بنتائج صناديق الاقتراع.

فتح باب الترشيح في اليمن وصدور برنامجي الحزبين الحاكمين

□ صنعاء، عدن -
من حسين محمد سعيد
واقبال علي عبدالله:

■ فتح باب الترشيح للانتخابات العامة اليمنية المقرر اجراؤها في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل، وهي الأولى في البلاد على قاعدة التعددية الحزبية منذ الوحدة في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠. وأعلن كل من الحزبين الحاكمين، المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، برنامجه الانتخابي وقوائم مرشحيه (راجع صفحة ٥)، في وقت يتوقع ان تعلن بقية الأحزاب برنامجها ولوائح مرشحيها في غضون أيام.

وكان العد العكسي لأول انتخابات يمنية نيابية على أساس التعددية بدأ بصدور قرار مجلس الرئاسة بدعوة الناخبين الى الاقتراع في ٢٧ نيسان. وأعلنت اللجنة العليا للانتخابات فتح باب الترشيح لمدة عشرة أيام بدأت أمس الأحد.

وعقدت اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام اجتماعاً السبت برئاسة الأمين العام للمؤتمر الفريق علي عبدالله صالح ناقشت فيه، كما أفادت وكالة انباء «سبأ» الرسمية، القضايا الأساسية المرتبطة بالاعداد للانتخابات العامة والبرنامج الانتخابي للمؤتمر.

كذلك عقدت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في صنعاء دورتها الاستثنائية التاسعة والعشرين التي افتتحها الأمين العام للحزب السيد علي سالم البيض بكلمة أكد فيها ان الدورة تعالج «بناء المشروع الحضاري الذي يتصدى له حزبنا مع المؤتمر الشعبي العام ومع كل الوطنيين الشرفاء في اليمن».

وحض الأمين العام للحزب الذي وصل الى صنعاء من مسقط رأسه في حضرموت عشية انعقاد الدورة، في كلمته التي نقل نصها التلفزيون اليمني أعضاء الحزب وأصدقاءه وكل الناخبين على اختيار أفضل العناصر التي يرون فيها المقدرة على تحمل المسؤولية، ورفض كثير من الأوضاع التي سادت خلال الفترة الانتقالية، مؤكداً ان «علينا ان نبحث ونقدم الى الشعب، سواء كحزب (اشتراكي) أو غيرنا من الأحزاب والشخصيات الوطنية، العناصر التي ترفض الفساد وتعمل من أجل الاستقرار ومن أجل بناء دولة النظام والقانون».

المرحلة الانتقالية

وفي معرض تقديم الآراء التي تطرح في خصوص المرحلة الانتقالية التي كان مفترضاً أن تنتهي في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ومددت ستة أشهر أخرى، نوه البيض بان «التقويم كان عملية مطلوبة، لكن الظروف لم تمكنا من فعل ذلك. هناك تقويم لدينا وتقويم آخر لدى الأحزاب (...) وكل ينظر من زاوية مختلفة. ولكن في صورة عامة سادت فعلاً ظواهر لا نستطيع ان ندافع عنها (...) ولم نكن فرحين بان نرى في دولة الوحدة من يقطع الطريق ومن يستهتر بالقوانين ومن يلعب بالمال العام وأشياء كثيرة».

وشدد على «ان المهمة الوطنية اليوم ان نعمل مع الجميع لنصل الى إقامة هذا المجلس. ونحن كحزب نؤكد قبولنا بنتائج الانتخابات أياً كانت لاننا احتكمنا لهذا الطريق ونقبل بنتائج صناديق الاقتراع وبالتداول السلمي للسلطة (...) أريد ان يوجد معي في هذا المجلس الرأي الآخر ليس لأنني متفق مع هذا الرأي، لكنني أريد التعبير بالملموس باني اقبل وأهيىء الظروف للرأي الآخر لأنه مفيد لحيوية المجلس ولهذه التجربة التي تحتاج الى رعاية من الحزب والمؤتمر باعتبارهما مسؤولين الآن في السلطة وفي أيديهما الامكانات».

وفي اشارة واضحة الى ان الحزب الاشتراكي سيخوض الانتخابات على أساس مبدأ التنافس مع شريكه المؤتمر الشعبي العام، أكد البيض ان «علاقاتنا مع المؤتمر في حاجة الى تقويم. ويفضل لو وصلنا الى تقويم مشترك لكن ثمة عيوباً لا يستطيع أحد ان يدافع عنها (...) وخيارنا الآن هو وضع حد لهذه الأوضاع من خلال أول انتخابات والمجيء الى المجلس. فالانتخابات أسميها علامة تاريخية في تطور المجتمع اليمني (...) طبعاً اللجنة المركزية في دورتها الثامنة والعشرين أكدت قيام علاقة أرقى مع المؤتمر. هذه العلاقة الأرقى فيها نقاشات، وأقول لكم ان الأمور طيبة وفيها اختبار لنا ولما ندعيه في شأن الديموقراطية. شيء طيب أن يكون هناك تباين في الآراء ولكن علينا أن نديرها أيضاً بروح ديموقراطية (...) وعلى حزبنا ان يحتل مكانته في هذه العملية وان يبرز بالفعل انه يريد الديموقراطية ويعمل من أجلها».

وكان المؤتمر الشعبي العام أول حزب يقر برنامجه الانتخابي ويذيعه ليل السبت - الأحد. وتصدرت البرنامج مقدمة عرضت المسيرة التاريخية للمؤتمر، وأكدت رؤيته للمعركة الانتخابية المقبلة التي قال انها «معركة سياسية حقيقية في قلب العملية الديموقراطية والحضارية (...) ومن هذا المنطلق فإن المؤتمر الشعبي العام يقدم نفسه الى جماهير الشعب لتحمل مسؤوليات المرحلة المقبلة».

وفي البرنامج ستة أبواب هي: الهدف الاقتصادي والتنموي، التنمية الاجتماعية والإدارية، تعزيز الأمن وتطوير القضاء، الدفاع، ترسيخ الديموقراطية، السياسة الخارجية.

ويذكر ان اللجنة العليا



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٣

للانتخابات نشرت الاسبوع الماضي دليل الدعاية الانتخابية الذي يضع القواعد والضوابط لها والتي بدأت أمس في أول ايام فتح باب الترشيح.

وفي عدن، أكد عدد من ممثلي الأحزاب السياسية في اتصالات أجرتها «الحياة» معهم: «ان برنامجي (الاشتراكي والمؤتمر) حاولا استثارة مشاعر الناخبين على رغم فشلهما في قيادة البلاد» خلال الفترة التي أعقبت الوحدة. وأضافوا انه كان على «الحزبين الحاكمين أن يعترفا في برنامجيهما بجملة الأخطاء والسلبيات (...) التي رافقت فترة حكمهما للبلاد (...) الا أنهما تجاهلا ذلك».

وتوقعت مصادر مطلعة ان تجري احزاب المعارضة تعديلات في برامجها الانتخابية ومرشحيها بعدما أعلن كل من حزبي السلطة برنامجه.

الى ذلك، تقول مصادر سياسية في عدن ان «المعركة الانتخابية تشهد تنافساً كبيراً بين حزبي السلطة من جهة وأحزاب المعارضة وعلى رأسها التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبدالله حسين بن الاحمر شيخ مشائخ حاشد من جهة أخرى». وأوضحت أن «مفاجآت قد تظهر أثناء المعركة الانتخابية خصوصاً من جانب الاحزاب الصغيرة التي قد تعلن تحالفاتها مع بعض الأحزاب الكبيرة لدعم فوز مرشحيها».

وكانت القيادة اليمنية برئاسة الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة الأمين العام للمؤتمر الشعبي تسلمت أول من أمس رسالة من الكونغرس الأميركي نقلها السفير الأميركي في اليمن أرثر هيوز.

وعلمت «الحياة» من مصادر موثوق بها ان «الرسالة تضمنت حرص الكونغرس على سلامة الانتخابات ونزاهتها وديموقراطيتها».



المصدر : الشرق الأوسط اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩٩٣

«الشعبي» اليمني يسقط التحالف مع «الاشتراكي»

عدن: من لطفي شطارة

أقرت اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر الشعبي العام مبدأ التنافس بين الاحزاب في الانتخابات المقبلة والمقرر اجراؤها في 27 ابريل (نيسان) المقبل، وهي اشارة واضحة الى الغاء اي حوارات بشان التحالف الثنائي الذي يطلبه الحزب الاشتراكي اليمني من المؤتمر الشعبي العام او اي تحالف واسع بين اي من حزبي السلطة واحزاب المعارضة.

وكانت اللجنة الدائمة قد ناقشت في دورتها الاستثنائية التي بدأت صباح أمس البرنامج الانتخابي للمؤتمر واقرت اسماء المرشحين في الدوائر الانتخابية وكذلك السياسة الاعلامية للمؤتمر اثناء الحملة الانتخابية.

وقالت مصادر حزبية مؤكدة في المؤتمر الشعبي العام لـ «الشرق الأوسط» ان الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي يتزعم حزب المؤتمر دعا اعضاء حزبه أمس الى حشد الطاقات من اجل الفوز بالاغلبية في مقاعد البرلمان المقبل، مشيراً الى الاخطاء والسلبيات التي حدثت خلال الفترة الانتقالية والمتمثلة بالفوضى الادارية والمالية نتيجة التقاسم وازدواجية السلطة.

وأكد الرئيس اليمني ان الانتخابات ستمثل نقطة فاصلة وحاسمة على طريق الانتقال الى مرحلة جديدة تجسد طموحات الشعب وتطلعاته في بناء المجتمع اليمني الجديد والقضاء على كل مظاهر التسيب الاداري والمالي والفساد وجوانب الخلل الأمني التي حدثت بسبب غياب مبدأ الثواب والعقاب والتنصل من المسؤولية، مشيراً الى أن نتائج الانتخابات سوف تجسد ارادة الشعب في الانطلاق نحو ما ينشده من اصلاح وتغيير للأفضل.

وأوضح صالح ان المؤتمر الشعبي العام حقق انجازات خلال المرحلة الماضية تمثلت في اسهاماته في تحقيق الوحدة وفي اعادة بناء سد مأرب والكثير من الخدمات التنموية والخدمية في البلاد. واكد انه حزب الاعتدال.

على صعيد آخر، ذكرت معلومات غير مؤكدة ان عدداً من أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني، ومنهم عمر عبد الصمد الذي يرأس (منظمة لجان الدفاع الشعبي) في المحافظات الجنوبية وناجي عثمان الذي كان محافظاً لمدينة عدن في عام 1986، هددوا بتقديم استقالاتهم من الحزب اذا لم يتم ترشيحهم ضمن قوائم الحزب في الانتخابات المقبلة وانهم سيدخلونها كمستقلين، هو ما تسبب في تأخير عقد الدورة الاستثنائية للحزب التي قاطعها عدد من المسؤولين ومنهم هيثم قاسم ظاهر وزير الدفاع الذي يزور معسكرات عدن للاطلاع على أحوال الجنود بعد الرسالة الشديدة اللهجة التي رفعوها الى السلطة بسبب عدم صرف مرتباتهم لشهري فبراير (شباط) الماضي ومارس (آذار) الحالي.

وعلى نفس الصعيد، أقرت الهيئة العليا لحزب التجمع الوحدوي الذي يتزعمه عمر الجاوي في اجتماعها مساء أمس البرنامج الانتخابي، وكذلك البرنامج الاعلامي وشكلت لجاناً اعلامية لكل دائرة انتخابية يتقدم الحزب بمرشح فيها كم أقرت اسماء مرشحي الحزب في الانتخابات.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الحزب الاشتراكي

■ أكد الحزب الاشتراكي اليمني في برنامجه الانتخابي استناده الى العقيدة الاسلامية بقيمها الداعية الى الحرية والمساواة، والى وثائقه البرنامجية، وبرنامج البناء والاصلاح، والى التطلعات المشروعة للجماهير ومطالبها الاساسية.

وحدد الحزب الاشتراكي المهام التي سيلتزم بها ممثلوه المنتخبون الى مجلس النواب واجهزة الدولة بتقوية المؤسسات الدستورية، وتوسيع الممارسات الديموقراطية، وتطبيق نظام الحكم المحلي، وبسط سيادة النظام والقانون، وتحقيق التوحد الوطني الكامل، والاندماج الاجتماعي التام، وحماية وحدة المجتمع واحترام مصالح طبقاته وفئاته المكفولة لها دستورياً وقانونياً، وصيانة السلام الاجتماعي والتعايش الأخوي بينها، واستكمال ومواصلة بناء الدولة اليمنية «التي ترعى المساواة بين مواطنيها في الحقوق والواجبات وتحفظ كرامة الناس وأموالهم وأرواحهم». ويعد الحزب باجراء انتخابات للمجالس المحلية بما في ذلك انتخاب المحافظين ومدراء المديريات، ومنح تلك المجالس صلاحيات واسعة.

ويعد «الاشتراكي» بالعمل على توفير الشروط الضرورية الكفيلة بتحقيق الديموقراطية وفي مقدمها بناء الدولة الوطنية الحديثة، وتوطيد قواعد الحياة الديموقراطية والالتزام بالخيار الديموقراطي عبر اجراء انتخابات حرة ونزيهة وتداول السلطة سلمياً.

ويعامل الحزب موضوع توفير الأمن والاستقرار كإحدى أولوياته التي يعد بتحقيقها خلال «وضع حد لأية ممارسات تعسفية ترتكب ضد المواطنين (...) واتخاذ اجراءات صارمة ضد مرتكبي جرائم الاغتيالات السياسية وأعمال التخريب وضد كل الذين يهددون أمن المجتمع وسلامته واستقراره وطمأنينته».

ويرى الحزب ضرورة «وضع حلول عملية للثارات الشخصية والحروب القبلية، من خلال اجراء مصالحة وطنية شاملة، وتعزيز سلطة الدولة ونشرها في مختلف النواحي، ونهوض أجهزة العدالة بمهامها بروح العدل والنزاهة» إضافة الى «تصفية الآثار السياسية لصراعات الماضي، وتعزيز الوحدة الوطنية، والتصدي لمحاولات الاضرار بها، والوقوف ضد كل مظاهر التعصب الطائفي والسلالي والقبلي والمناطقي، ونبذ وتحريم العنف السياسي باي شكل كان».

أما في مجال التنمية الاقتصادية فيعد «الاشتراكي» بتوجيه مشاريع التنمية نحو تحقيق أهداف زيادة فرص العمل، ورفع مستوى دخل الفرد والمجتمع، وإيلاء اهتمام خاص لزيادة الانتاج الزراعي، وذلك باتباع سياسة زراعية سليمة تقوم على تشجيع الاستثمار (...) وتقديم القروض السهلة للفلاحين، وإقامة السدود والقنوات والحواجز بمشاركة المواطنين، وتشجيع التعاونيات الزراعية، وتنظيم الأسعار، واعتماد سياسة عادلة وفاعلة للأجور والمرتبات للعاملين والمستخدمين والموظفين، بما يكفل رفع القوة الشرائية، ويتلاءم مع مستوى الأسعار، ويلبي متطلبات الحياة الانسانية اللائقة».

ويعلن «الاشتراكي» التزامه بـ «تطبيق نظام ملائم للضمان والتأمين الاجتماعي، وتنظيم العلاقة بين ملاك الأراضي والمستأجرين الزراعيين عن طريق قانون عادل يحفظ حقوق الطرفين».

وفي مجال التعليم والثقافة والصحة والاسكان، يعد الحزب الاشتراكي اليمني بأن نوابه سيعملون على «تطبيق سياسة تعليمية وتربوية موحدة في التعليم الأساسي تحت مسؤولية وزارة التربية والتعليم، استناداً الى قرار مجلس النواب بهذا الصدد، والحفاظ على مجانية التعليم، والتدرج في تطبيق إلزامية التعليم الأساسي وتحسين وتطوير نوعيته، ورفع المستوى المهني والمعيشي للمعلمين اليمنيين». ويلتزم الحزب «العمل على تنمية الثقافة الوطنية والقومية، وإحياء التراث العربي الاسلامي المشرق، وإشاعة الثقافة الانسانية الرفيعة، اضافة الى تطوير الخدمات الصحية في المدن والأرياف. وذلك من خلال اعطاء أولوية للخدمات الوقائية والرعاية الصحية الأولية».

ويلتزم الحزب «السعي من أجل بناء مشاريع سكنية لمحدودي الدخل، وذلك بإسهام الدولة والمؤسسات المختلفة والعاملين، وتشجيع الجمعيات السكنية التعاونية، وتنمية الريف وتعميم المؤسسات الخدمية وتوزيع المشاريع الخدمية على مختلف مناطق البلاد وإعادة تنشيط التعاون الأهلي وعدم ربطه بالأجهزة والاستفادة من أمواله في التنمية».

ويتضمن البرنامج الانتخابي لـ «الاشتراكي» رفع المظالم عن طريق «الغاء السجون الخاصة، ومنع استخدام القيود، وتعاطي أجرة التنافيذ، وفرض الغرامات غير القانونية، وتحريم حجز المواطن أو القبض عليه من دون أوامر قضائية، وتعزيز استقلال القضاء، واصلاحه، وتحديثه، ووضع شروط صارمة لاختيار القضاة ترتكز على النزاهة والكفاءة».

ويشدد البرنامج ايضاً على ضرورة محاربة الفساد من خلال «وضع حد للفساد والافساد المنظم داخل أجهزة الدولة التنفيذية والادارية والقضائية، وكشف الممارسات الفاسدة وتعرية الفاسدين علناً أمام الناس، وحماية المال العام من التلاعب والنهب».

وفي مجال حقوق الانسان، يركز برنامج الحزب على التزامه «تأمين حرية النشاط السياسي والثقافي والابداعي والمهني».

ويتعهد الحزب تحقيق «حل شامل لمشاكل الأرض، سواء تلك التي أممت بقانون، أو التي أخذت ببسط اليد عليها، وتوفير الأرض المناسبة للمعوضين، سواء كانوا من الملاك أو المنتفعين، ومنع التبذير بممتلكات وأموال الأوقاف وتخصيص عائداتها في المجالات المستحقة».

وعلى المستوى الاقليمي، يؤكد «الاشتراكي» التزامه «تعزيز علاقات حسن الجوار، وحل المشاكل الحدودية سلمياً بما يحفظ الحقوق المشروعة للجميع، وتوسيع مجالات التعاون وتبادل المنافع معها، وتحقيق الأمن الاقليمي الشامل. أما على المستوى القومي، فيشير الى توجهه نحو «اتباع سياسة عربية تؤكد الانتماء القومي الواحد».



المصدر : الأحرار المصرية

التاريخ : ٢/٣/١٩٩٣

المعارضة تشك في اجراء انتخابات نزيهة في اليمن

صنعاء - رويتر - يقول زعماء معارضون يمنيون انهم يخشون الا تفي الحكومة بوعدها باجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة الشهر القادم.

وتتهم المعارضة الحزبين اللذين يحكمان اليمن منذ توحيد الشطرين في مايو ١٩٩٠ بارتكاب مخالفات

وهي تقول انها تشعر بخيبة امل لقرار مؤتمر الشعب العام الذي يتزعمه الرئيس علي عبدالله صالح والحزب الاشتراكي اليمني بزعامة نائب الرئيس علي سالم البيض بالسماح لقوات الجيش والشرطة بالتصويت في الانتخابات التي تجري في ٢٧ ابريل.

وسيسمح لهذه القوات بالتصويت في دوائر قرب معسكراتها.

ويقول عبد القدوس يحيى المضواحي رئيس الامانة السياسية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري ان صنعاء نقلت مجموعات تتراوح بين ١,٠٠٠ و٢,٠٠٠ جندي وشرطي الى عدة دوائر لضمان اغلبية فيها



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥-٣-مارس-١٩٩٣

اليمن : الحزبان الحاكمان يعلنان برنامجيهما الانتخابيين

□ صنعاء - «الحياة»:

■ مع بدء فتح باب الترشيح للانتخابات اليمنية ابتداء من اول من امس الاحد ولمدة عشرة ايام، تنشر «الحياة» الخطوط العريضة لبرنامجين الانتخابيين للحزبين الحاكمين المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي. ويتوقع ان توضع اللمسات الاخيرة على برنامج الاشتراكي في غضون الايام القليلة المقبلة، في حين ان برنامج المؤتمر نهائي.

ويستدل من البرنامجين ان الحزبين يتجهان الى التنافس في الانتخابات.

المؤتمر الشعبي العام

■ عرض حزب المؤتمر الشعبي العام اليمني أمس برنامجه الانتخابي لاختيار مرشحيه في مجلس نواب الشعب، وأعطى الاولوية لتحسين الوضع الاقتصادي والتنموي ثم التنمية الاجتماعية، كما ركز على ضرورة تعزيز الامن وتطوير القضاء وأبدى اهتمامه بالمجال الدفاعي والديموقراطية مشيراً في نهاية البرنامج الى طبيعة السياسة الخارجية اليمنية التي يقترح اتباعها.

واكد المؤتمر الشعبي العام التزامه مبادئ اساسية سبعة هي:

«الولاء لله والوطن والثورة، والتمسك بالاسلام عقيدة وشريعة، وبالنظام الجمهوري ومبادئ الثورة اليمنية وحماية الوحدة، والتمسك بالشرعية الدستورية ومبدأ التداول السلمي للسلطة، والدفاع عن حقوق المواطن في الحرية والمساواة والعدل الاجتماعي والامن، وحقه في المأكل والملبس والمأوى والتعليم والصحة، والتمسك بالديموقراطية القائمة على التعددية السياسية وضمان حق المعارضة وحق التعبير عن الرأي بكل اشكاله، وحماية حقوق الانسان، وبناء الدولة العصرية دولة النظام والقانون بمؤسساتها الحديثة ومجتمعها المدني، والعناية بالأسرة باعتبارها الخلية الاساسية للمجتمع».

ويعطي الحزب اولوية في برنامجه الانتخابي لتحسين الوضع الاقتصادي والتنموي ورفع المستوى المعيشي للشعب اليمني من خلال تخصيص العجز في الموازنة (...) وتوسيع نطاق الاستثمار الصناعي والزراعي والسياحي بمشاركة رأس مال وطني وعربي واجنبي (...) وتوفير فرص العمل عن طريق تسهيل الاستثمارات الكبيرة في البنى التحتية والمشاريع التنموية»، اضافة الى تشجيع ودعم الصناعات والحرف الصغيرة ذات الكثافة العمالية العالية وصوغ وتطبيق سياسات زراعية وصناعية متوازنة ومتكاملة وتشجيع السياحة والعمل على توطين التكنولوجيا واستكمال اجراءات قيام المنطقة الحرة في محافظة عدن، ودعم الزراعة.

اما بالنسبة الى الاجهزة الادارية فيعد الحزب بإجراء تغيير جوهري واصلاح شامل وبمعالجة مشكلات التضخم المؤسسي والوظيفي في جهاز الخدمة المدنية لتحسين الاداء.

وينوه المؤتمر الشعبي العام باهتمامه بتعزيز الامن وتطوير القضاء. ويشير الى ضرورة تعزيز الثقة بين المواطن ورجل الامن ومحاربة الجريمة بكافة اشكالها وصورها، ومكافحة ظواهر الثأر واحداث العنف والارهاب السياسي وتعزيز هيبة الدولة واجهزتها الامنية لضمان الامن والاستقرار في كل ربوع الوطن. كما يشير الى ضرورة تشديد الرقابة على تهريب المخدرات، وتطوير قوى الامن تأهيلاً وتدريباً وتنظيماً من خلال تطوير المعاهد والكليات الامنية والشرطية. والحفاظ على المال العام وصون كرامة المواطنين وممتلكاتهم واموالهم واعراضهم، وتقديم الرعاية الكاملة لأسر الشهداء ولمنتسبي الشرطة والعمل على محو امية العاملين فيها، وتحسين اوضاع السجون



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٣

والسجناء.

وتحت عنوان «تطوير سلطة القضاء وتحقيق العدل» يرى المؤتمر «ضرورة تحديث وتطوير القضاء والنظام القضائي والتأكيد على استقلالية السلطة القضائية وتبسيط الاجراءات القضائية وانشاء الشرطة القضائية».

ويعتبر البرنامج الانتخابي الحفاظ على السيادة الوطنية و«حماية البلد من اي تهديد او اعتداء خارجي واجب وطني لذلك فالمؤتمر يضع نصب عينيه الاهتمام بتنمية وتطوير القوات المسلحة» بالتركيز على اعادة بنائها و«الحرص على ان تعكس وحدة الوطن ارضاً وانساناً (...) ورفع مستوى القوات المسلحة قتالياً وفنياً وتنظيمياً لتستوعب وتساير التطورات المختلفة في مجال التسليح والتنظيم لكي تتمكن من الدفاع عن الوطن وحماية سيادته واستقلاله، وتوجيه القوات المسلحة توجيهاً منهجياً سليماً بما يضمن ولاءها لله والوطن والثورة... وبما يعزز شعورها الوطني وحيادها السياسي ورفض اي ولاءات اخرى حزبية او طائفية او مذهبية او مناطقية».

وشدد البرنامج على اهمية الديموقراطية باعتبارها «سمة العصر وباعتبار كل المضامين التي تقوم عليها مكملة لبعضها البعض، ومنها حرية العمل السياسي السلمي القائم على التعددية السياسية والحزبية وحق المشاركة السياسية، واحترام الدستور والقوانين والتزام العمل وفق مبادئ الشرعية الدستورية والتداول السلمي للسلطة وحق المعارضة البناءة ودعم سيادة النظام والقانون، وكفالة الحقوق والحريات العامة وضمان حقوق الانسان وحرية الصحافة واحترام الرأي والرأي الآخر وحق تكوين مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات والاتحادات والنقابات المهنية والمنظمات الجماهيرية والابداعية والاندية الاجتماعية وغيرها، وفقاً للدستور والقوانين».

وفي ما يتعلق بسياسة اليمن الخارجية يعرب المؤتمر الشعبي العام عن ايمانه بضرورة «ان تكون علاقاتنا الخارجية مع الدول واضحة كل الوضوح وقائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة ومبدأ التعامل بالمثل».

ويوضح ان هدف السياسة الخارجية يجب ان يركز على «تعزيز دور اليمن الفاعل عربياً واسلامياً ودولياً واقامة علاقات تعاون متينة مع دول العالم واستخدام هذه العلاقات في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية».

ويحدد لتحقيق ذلك، «توطيد وتعزيز علاقات الاخوة والتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، وانتهاج الاسلوب الاخوي السلمي في حل الخلافات. واقامة علاقات يمنية - عربية قائمة على التعاون والمصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتعزيز دور العمل العربي المشترك (...) ودعم الشعب الفلسطيني والوقوف الى جانبه حتى ينال حريته واستقلاله ويقيم دولته المستقلة، ودعم مسيرة التضامن الاسلامي وتعزيز دور العمل الاسلامي المشترك. (...) وممارسة دور فاعل في كل الهيئات الدولية والاقليمية (...) والاهتمام باوضاع المغتربين».

اليمن: قادة في الاشتراكي هددوا بتقديم استقالتهم اذا لم يرشحهم الحزب

□ عدن - من إقبال علي عبدالله:

■ أكد مصدر قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني ان «اعضاء في اللجنة المركزية للحزب هددوا بتقديم استقالاتهم من الحزب اذا لم تدرج اسماؤهم في قوائم مرشحيه للانتخابات النيابية المتوقع ان تجرى في ٢٧ نيسان (ابريل) المقبل».

واضاف المصدر في اتصال اجرته معه «الحياة» من عدن «ان من ابرز هؤلاء السادة عمر عبدالصمد ومحمود سبعة وقاسم عبدالرب وناجي عثمان». والاخير كان محافظاً لعدن بعد احداث كانون الثاني (يناير) ١٩٨٦ التي ابعدت الرئيس علي ناصر محمد عن السلطة.

واوضح المسؤول الاشتراكي «ان الدورة الاستثنائية الـ ٢٩ للجنة المركزية للحزب التي تواصل اعمالها منذ السبت الماضي والمكرسة لمناقشة مشروع البرنامج الانتخابي للحزب وقوائم مرشحيه في الانتخابات النيابية، تواجه صعوبات حقيقية بسبب رفض عدد من الاعضاء الاسلوب الخاص بمشروع البرنامج الانتخابي مؤكدين انه يضعف من منافسة الحزب للاحزاب الاخرى خصوصاً المؤتمر الشعبي العام (شريك الاشتراكي في السلطة)، والتجمع اليمني للاصلاح (احد ابرز احزاب المعارضة)».

ولوحظ ان اجتماع اللجنة المركزية للاشتراكي غاب عنه عدد من قادته من اعضاء المكتب السياسي مثل السادة انيس حسن يحيى وأبو بكر باذيب وصالح منصر السييلي

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٣

اليمن : قياديون في الاشتراكي

تتمة الصفحة الأولى

وفضل محسن عبدالله والعميد هيثم قاسم طاهر. وقالت مصادر قريبة من الاشتراكي ان «غياب عدد من قادة الحزب عن اعمال الدورة الاستثنائية الحالية يعود الى خلافات داخل المكتب السياسي الذي عقد سلسلة اجتماعات خلال شهر رمضان المبارك». ولم تشر هذه المصادر الى طبيعة هذه الخلافات.

على صعيد احزاب المعارضة المشاركة في الانتخابات النيابية اعلنت الهيئة العليا لحزب التجمع الوحدوي اليمني التي تتخذ من عدن مقراً رئيسياً لها عن البرنامج الانتخابي والاعلامي وقوائم مرشحي الحزب للانتخابات.

وأشار بيان صدر امس اثر دورة استثنائية للهيئة العليا للحزب الى «انتخاب لجنة اعلامية عليا وتشكيل لجان اعلامية في كل دائرة انتخابية يتقدم الحزب بمرشح فيها».

وعلم امس ان حزب رابطة ابناء اليمن قرر ترشيح امينه العام السيد محسن محمد ابو بكر بن فريد عن الدائرة ١٤٢ في محافظة شبوه.

وكانت اللجنة العليا للانتخابات التي يرأسها القاضي عبدالكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام قررت فتح باب الترشيح للانتخابات بدءاً من الاحد الماضي وحتى السادس من نيسان المقبل.



المصدر : الحياة المدنية

التاريخ : ٥ آذار ١٩٩٣

اليمن : مهربة تنتحر بعد اكتشاف مخدرات في حقيبتها

■ عدن – رويتر – قالت مصادر امنية امس ان امراة قتلت نفسها في مطار عدن بعد ان وجد ضباط الجمارك انها تحمل قطعاً من الحلوى محشوة بالهيروين.

وقالت المصادر ان الهام محمد حسن ياسين (٢٥ عاماً) التي وصلت من بومباي يوم الخميس الماضي كانت تخفي تسعة كيلوغرامات من الهيروين تصل قيمتها الى ١٣ مليون دولار. وكانت الهام تحمل جواز سفر من جيبوتي ومن المقرر ان تسافر الى هناك في اليوم التالي.

واثناء تفتيش حقيبتها عثر ضابط جمارك على اكياس من الحلوى فطلب منها قطعة لاطفاله. وابلغ الضابط اجهزة أمن المطار عندما عرضت عليه بدلاً من قطعة الحلوى ٢٠٠ دولار وساعة ثمينة.

وعندما قرر رجال الامن تفتيش الهام مرة اخرى أخرجت قرصين من حقيبة يدها وابتلعتهما فسقطت على الارض وفارقت الحياة بعد ثوان قليلة.



المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ٣ / ٣ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الهاتف السيار في ٤ مدن

سنترالات جديدة في ١٢ مدينة يمنية

تقوم الحكومة اليمنية بتنفيذ مشاريع جديدة في مجال الاتصالات منها انشاء سنترالات في ٢٩ بلدة في المحافظات الجنوبية والشرقية وتشغيل ٢١ الف رقم جديد في عدن.

صرح بذلك المهندس احمد الانسي وزير المواصلات اليمني واشار إلى انه خلال عام ١٩٩٣ م ستركب سنترالات جديدة في ١٢ مدينة هي زنجبار وجعار ولودر ومودية وميكراس وبيحان وعتق وطور الباحة وصير والوهط والضالع.

وسيدخل الهاتف السيار خلال الاشهر القادمة إلى الحديدة والمكلا والشجر وتعز.

كما ستنشأ محطة ارضية في صنعاء تعمل بالارقام وهي تعد من احدث المحطات الارضية.



المصدر : الخليج الوطنية

التاريخ : ٢١ / ٣ / ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلفه رئيس الدولة بنقل ملاحظات للرئيس اليمني

الارياني: حديث زايد واضح وصريح كما عودنا

اعلن الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية بالجمهورية اليمنية ان صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة كلفه بنقل افكار وملاحظات الى الفريق علي عبدالله صالح رئيس مجلس الرئاسة بالجمهورية اليمنية «فيها الخير والمصلحة سواء على مستوى العلاقات بين البلدين او على مستوى الامة العربية».

وقال انه دار خلال مباحثاته مع صاحب السمو رئيس الدولة «حديث من القلب الى القلب وصريح وواضح كما عودنا من صاحب السمو الشيخ زايد».

واضاف انه استمع الى «كل ما يجول في خاطره وكل ما يراه عما يجب ان تكون بين الدول العربية ككل».

واضاف ان اليمن تعتز بأن صاحب السمو رئيس الدولة كان اول من دعا من القلب العرب لكي يلموا شملهم ويتسامحوا حتى يستطيعوا ان يحموا انفسهم ومصالحهم.

وقال انه سعيد بان بلاده بادرت بالاستجابة لهذه الدعوة سواء في حينها او بزيارته الحالية للدولة والتي وصفها بانها ناجحة «سمعنا خلالها كل ما يجب ان نسمعه من شخصية عربية مثل صاحب السمو الشيخ زايد».

وردا على سؤال حول رؤية صاحب السمو رئيس الدولة لتحقيق التضامن وصف الدكتور الارياني ما استمع اليه من آراء حكيمة كلفه صاحب السمو رئيس الدولة بنقلها الى القيادة اليمنية بانها آراء صادقة وواضحة ودقيقة في تحديد المشاكل وما يجب ان يتم حتى تستعيد الامة العربية عافيتها.



المصدر : الخليج الإمارات

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٣/٣/٣١

الزيارة اليمنية بداية لتجبير الكسور

نامل ان تكون زيارة وزير خارجية اليمن الى الامارات وتشرفه بلقاء صاحب السمو رئيس الدولة بداية لتجبير الكسور في العلاقات العربية - العربية.

واذا كانت الكسور والخلافات بين الأشقاء هي استثناء وشذوذ عن القاعدة، فان احياء الاصل، وهو التفاهم والتضامن والتوافق والتآزر، بات حاجة ضرورية لا تحتمل التاخير، عدا عن انه امتثال لأوامر ديننا الذي يدعو الى الوحدة ورص الصفوف.

ان العربي اليوم أكثر ادراكا الى ان وحدة الموقف العربي هي من الشروط الاساسية لبقائه وأمنه واطمئنانه على مستقبله.

فما سمي بالنظام الدولي الجديد الذي انتظر الكثيرون منه الانصاف والعدل والاحترام، ظهر انه أقرب الى ان يكون فوضى عالمية عارمة تحتمل الظلم والجور، وتبرر العدوان وتترك الضحايا بين أنياب المفترسين، وتوظف الأزمات والحروب الاقليمية والاهلية والعرقية لخدمة مصالحها.

نعم، فوضى عالمية جديدة، يتحدث عنها الدارسون والمحللون والمفكرون والاستراتيجيون على امتداد الكرة الارضية، لكننا نحسب ان لا أحد في العالم يحس بهذه الفوضى وبأخطارها مثل العرب والمسلمين، ومن سوء طالع الأمة العربية ان بعض من ينتسبون اليها، مثل رموز النظام العراقي، قد مهدوا السبل لهذه الفوضى العالمية، فوصلوا بالأمة الى حالة من التمزق والشرذمة والضعف غير مسبوقة في تاريخها الحديث.

لكن وجود هؤلاء الضالين والمقامرين لا يبرر أبدا استمرار القطيعة والخلافات، بل انه سبب اضافي لانهاء القطيعة وحل الخلافات. فهؤلاء الضالون هم اسعد الناس بحالة الضعف والانقسام التي تعيشها الأمة العربية، لأنهم يقتاتون على الضعف والتشرذم، ومنهما يستمدون عناصر قوة وبقاء، ويحاولون استرداد شرعية متهالكة، وعبرها يفتحون نوافذ للتخفيف من عزلة قاتلة يعيشونها ويتمنون تعميمها على كل الاقطار العربية.

من هنا، فان على الذي يريد لأمة العرب وأقطارهم الخير ان يسير في طريق انهاء الخلافات بين الدول العربية، على قاعدة من الوضوح والصراحة وتسمية الاشياء باسمائها، وهو الطريق الذي ما انفك صاحب السمو رئيس الدولة يدعو لتعبيده بقوة وشجاعة.



المصدر : الخليج القطرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ / ٣ / ١٩٩٦

منطلقا من تجربة وخبرة وثبات على المبدأ، ومن يقين بان وحدة الصف العربي، لا تعود بالخير على الدول العربية كافة فحسب، انما أيضا تساعد في تخليص الأمة من الأدران، وتعزز مكانتها في هذا العالم الذي يموج بصراعات لا سقف لها، ويواجه معضلات جديدة لا مكان فيها للصغار.. فكيف اذا كان الصغار مشغولين بخلافاتهم ومنافساتهم وثاراتهم؟!

اخيرا، لعل المسؤولين العرب المعنيين، يدركون أبعاد «الحملة الدولية» المنسقة على الاسلام والمسلمين وفي القلب منهم العرب.

ان هذه الحملة التي لا تغيب عنها أصابع الصهيونية تتطور بشكل مذهل، وخطورتها انها تحدث في مرحلة تواجه فيها الحضارة الغربية المتفوقة معضلة وجودية ضخمة تتمثل في حاجتها الى «نقيضها» و«ضدها» لتتمكن من اعادة التوازن الى معادلة «الخير والشر» التي اختلت بعد زوال «امبراطورية الشر السوفييتية»... والخوف.. أن يكون المسلمون، والعرب قلبهم ومصدر قوتهم، ابرز المرشحين لخلافة السوفييت!!

هذه الاحتمالات وحدها، تفرض على العرب ان لا يناموا الليل وهم يبحثون في كيفية مواجهتها؟!!



وقعه الحزبان الحاكمان لضمان تداول السلطة

اليمن : ميثاق العمل السياسي يحظر السلاح والارهاب وتعطيل الدستور

□ صنعاء - «الحياة»:

■ وقع الحزبان الحاكمان في اليمن، المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي ميثاقاً للعمل السياسي اكدت ديباجته ان الالتفاف حوله «لا يعني الالتفاف على الديموقراطية» وانه «ليس بديلاً من الدستور والقوانين، بل تاكيد للمضمون الديموقراطي للدستور بصيغة اوضح واكثر تفصيلاً».

واوضحت الوثيقة التي وقعها الامينان العامان المساعدان للحزبين السيدان عبدالعزيز عبدالغني (المؤتمر الشعبي) وسالم صالح محمد (الاشتراكي) بحضور الامينين العامين للحزبين رئيس مجلس الرئاسة الفريق علي عبدالله صالح ونائبه السيد علي سالم البيض وعدد من اعضاء اللجنة العامة والمكتب السياسي، ان هدف التوقيع على الميثاق هو «توطيد المشروع النهضوي الحضاري وصيانته، وتعزيز المسار الديموقراطي في حياتنا الجديدة وتوفير المناخ المناسب لحماية الامن والاستقرار، وتجنيب الوطن والاحزاب والتنظيمات السياسية منزلقات العنف في التعبير عن آرائها ومواقفها، وترسيخ التعددية السياسية والحزبية كاحد مظاهر الحياة الديموقراطية».

وشمل الميثاق الذي لم يعلن توقيع اي حزب او تنظيم سياسي عليه باستثناء الحزبين الحاكمين، بابين هما: «الثوابت الوطنية» و«قواعد واخلاقيات الممارسة السياسية». وفي مقدم الثوابت التي حددها الميثاق «التزام تعاليم الدين الاسلامي» و«الوقوف ضد اي نشاطات من قبل اي من الاحزاب والتنظيمات السياسية او الافراد تستهدف الدين الاسلامي او تكفير الاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى، او المجتمع وافراده، او ادعاء التفرد بتمثيل الدين او الوطنية والقومية».

وشدد الميثاق على ان السلطة السياسية الديموقراطية لا يمكن ان تقوم الا على اساس «آليات منتخبة انتخاباً حراً تعبر عن ارادة شعبية حقيقية ذات قاعدة اجتماعية واسعة تضمن التعددية السياسية والحزبية وحرية المعارضة، وتحريم العنف وادوات استخدامه، وتضمن تعاقب الاحزاب والتنظيمات السياسية على راس السلطة واجهزتها بطرق سلمية دستورية (...) وتوفر كل الشروط امام الفرد كي يفكر بحرية ويعبر عن هذا الفكر من دون اكراه او تعسف، وان يمارس قناعاته الفكرية بحرية في الانتماء الى حزب او تنظيم سياسي».

وحدد اساس النظام السياسي والتداول السلمي للسلطة بنهج الشورى الديموقراطي القائم على التعددية.

والزم الميثاق الاحزاب الموقعة عليه التقيد باحكام الدستور وحمايته من اي انتهاكات (...) وبالقوانين النافذة والعمل على تنفيذها وحمايتها من اي محاولات لتعطيلها او تجميد العمل بها او انتهاكها او الغائها بغير الطرق والوسائل الدستورية (...) وبمبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتحييد السلطات القضائية بعدم الانتماء الحزبي لشاغلي وظائفها».

واكد ان «الشعب مصدر السلطة يمارسها من خلال مجلس النواب والمجالس المحلية»، والزم الموقعين عليه «عدم رفع اي شعارات تدعو الى الديكتاتورية»، و«الحفاظ على الصفة المدنية الديموقراطية للدولة، والامتناع عن تحويل مؤسسات المجتمع المدني الى مؤسسات لصراع سياسي بين الاحزاب والتنظيمات والالتزام الصارم بحياد المؤسسات العسكرية والدفاعية والامنية».

وتتعهد الاحزاب الموقعة على الميثاق «عدم استخدام العنف او الدعوة اليه او التهديد به في العمل السياسي، او انشاء تشكيلات عسكرية او الدعوة الى انشائها خارج المؤسسات العسكرية الدفاعية والامنية، او تكوين فرق لممارسة الارهاب، او استخدام السلاح او التحريض على حمله او استخدامه للقيام باي محاولة للوصول الى السلطة بغير الوسائل الديموقراطية، سواء عن طريق العنف الفردي او الجماعي او الانقلابات العسكرية، بهدف اغتصاب السلطة وانتهاك الشرعية الدستورية». والزم الميثاق القوى السياسية الموقعة عليه «عدم استخدام اسلوب التجريح او تكفير الاشخاص والاحزاب والتنظيمات السياسية، او اثارة الاحقاد والنعرات العشائرية او القبلية او المذهبية او المناطقية او الشطرية».

وحظّر «تبعية اي حزب او تنظيم سياسي لاي حزب او تنظيم سياسي اجنبي او دولة اجنبية»، والزم الاحزاب او التنظيمات السياسية التي تنال ثقة مجلس النواب لتشكيل الحكومة بان يقتصر عمل ممثليها على المناصب الوزارية ذات الطابع السياسي «وعدم احداث اي تغيير في اجهزة الدولة المدنية والعسكرية، سواء بتعيين او تسريح او فصل الكوادر والموظفين العاملين في المجالين المدني والعسكري على اساس الانتماء او الولاء الحزبي او الشخصي، وعدم صوغ اي قوانين تجيز ذلك».

ويتعهد المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى التي ستوقع على الميثاق التزام ثوابت ابرزها:

١- التمسك بمبادئ واهداف الثورة اليمنية (٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر) وصيانة منجزاتها.

٢- اجراء انتخابات مجلس النواب طبقاً لما نص عليه الدستور والبيان السياسي والاعلان الدستوري وقانون الانتخابات.

٣- اجراء الدورات الانتخابية النيابية العامة في مواعيدها المحددة وفقاً للدستور والقوانين النافذة.

٤- التمسك بنظام الشورى الديموقراطي القائم على التعددية السياسية والحزبية من دون فرض وصاية عليه من خلال انقلاب او اجراء غير دستوري.

٥- الحفاظ على وحدة الوطن واستقلاله وسيادته الوطنية، ومكافحة اي محاولات تشطيرية او عمل انفصالي بكل الوسائل المشروعة، والتعاون معاً لتوحيد الجبهة الداخلية وصد اي عدوان خارجي بكل الوسائل المتاحة.

٦- انشاء جهاز تحكيم يتم اختياره من الاحزاب والتنظيمات السياسية، مهمته التنسيق بين الجهات الموقعة لتطبيق هذا الميثاق».



اليمن : نائب متهم بقتل عسكريين يعلن ترشيح نفسه

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ بعث امس النائب سلطان السامعي الملاحق قانونياً بتهمة اقدام مرافقيه على قتل عنصرين من الشرطة العسكرية برسالة الى رئيس اللجنة العليا للانتخابات في اليمن ونائبه واعضاء اللجنة وطلب فيها ترشيح نفسه عن الدائرة الرقم ٤٠.

واستند السامعي في رسالته الى قانون الانتخابات والاعلان الذي اصدرته اللجنة العليا للانتخابات في ٢٦ اذار (مارس) الماضي والمتضمن دعوة الراغبين في الترشيح الى عضوية مجلس النواب الجديد. واشار الى «الظروف التي حالت دون وصوله الى مقر لجنة قبول الترشيحات في الدائرة نظراً الى الوجود الكثيف لافراد من قوات الامن المركزي واللواء الثالث ومعسكر خالد والتي صدرت

التتمة في الصفحة (٤)



اليمن : نائب متهم بقتل عسكريين

تتمة الصفحة الاولى

الاوامر اليها بـ «اطلاق النار على شخصي».

واكد السامعي اصراره على المضي في ممارسة حقه الدستوري في الترشيح الى عضوية المجلس النيابي الجديد وحمل في نهاية الرسالة اللجنة العليا للانتخابات المسؤولية عن اي عائق يحول دون ذلك.

ويذكر ان اجهزة الامن اليمنية اتهمت في منتصف شهر شباط (فبراير) الماضي النائب السامعي وعدداً من مرافقيه بقتل عسكريين واصابة اثنين آخرين بجروح مختلفة في مدينة تعز. ومنذ ذلك الوقت وهو متوار عن الانظار.



المصدر : الحياة اللندنية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ نيسان ١٩٩٣

الاشتراكي : محاولات لتطبيق النموذج الايراني ـ السوداني

الانتخابات اليمنية : ٤٠٠ مرشح عن عدن

□ عدن ـ
من إقبال علي عبدالله:

■ تشهد محافظة عدن هذه الأيام اجراءات أمنية غير اعتيادية لا سيما في الدوائر الانتخابية الموزعة في المدن الرئيسية التي تستقبل طلبات الترشيح من ممثلي الأحزاب السياسية والشخصيات المستقلة لخوض المعركة الانتخابية لأول برلمان منتخب في البلاد منذ توحيدها في ٢٢ ايار (مايو) ١٩٩٠.

وعلمت «الحياة» من مصادر أمنية مسؤولة في المحافظة أن «هذه الاجراءات وقائية خشية وقوع أعمال تخل بالأمن في أثناء عملية تسجيل المرشحين أو في يوم الانتخابات المقرر في ٢٧ نيسان (ابريل) الجاري». وأشارت الى أن «مدينة عدن سبق وشهدت أعمالاً ارهابية - فشلت في حينها - عند اجراء العملية الأولى من الانتخابات النيابية في بداية شباط (فبراير) الماضي في بعض مراكز القيد والتسجيل.

إلى ذلك، اشارت معلومات اللجنة المشرفة على الانتخابات في المدينة الى ان عدد طالبي الترشيح لعضوية مجلس النواب الجديد تجاوز ٤٠٠ مرشح حتى أول من أمس. ويتوقع تزايد عددهم في الأيام المتبقية من استقبال طلبات الترشيح والمحددة يوم ٦ نيسان الجاري لتبدأ بعدها مرحلة الدعاية الانتخابية للمرشحين.

واضافت معلومات اللجنة ان «غالبية طالبي الترشيح هم من المستقلين، بعضهم جاء بدعم من الحزبين الحاكمين».

وتتوقع مصادر سياسية ان يضعف «هذا العدد الكبير لطالبي الترشيح لخوض الانتخابات النيابية فرصة حصول مرشحي الحزبين الحاكمين على غالبية أصوات الناخبين للفوز في مقاعد البرلمان». ومعلوم ان لمحافظة عدن ١١ مقعداً فقط من اجمالي مقاعد البرلمان المحددة بـ ٣٠١ مقعد لعموم الدوائر الانتخابية في البلاد.

وفي صنعاء («الحياة»)، نسبت صحيفة «الثوري» الاسبوعية الناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني الى ديبلوماسيين عرب معتمدين في اليمن ان «معلومات متوافرة لديهم تفيد بأن جهات رسمية إيرانية وسودانية تستغل استقرار العلاقات الأخوية بين اليمن وهاتين الدولتين لممارسة اغراض سياسية غير مشروعة ومن دون علم السلطات اليمنية المختصة (...) تصب جميعها في مجرى الهدف الاستراتيجي المعروف بتطبيق النموذج الايراني - السوداني عن طريق تصدير «الثورة الاسلامية» الى البلاد».

ونقلت الصحيفة عن الديبلوماسيين العرب الذين لم تكشف اسماءهم أو الأقطار التي يمثلونها «ان تدريبات عسكرية ينخرط فيها أصوليون ومتطرفون يمنيون وعرب تتم داخل اليمن وخارجه تحت اشراف خبراء ايرانيين وسودانيين وعرب وأجانب». وذكرت الصحيفة ان هؤلاء الديبلوماسيين «افصحوا عن قلقهم تجاه ما وصفوه بالنشاط الايراني - السوداني «المشبوه» أمام بعض كبار رجال الدولة اليمنية خلال لقاء جمع بين الجانبين أخيراً (...) وان المسؤولين الذين حضروا هذا اللقاء اكدوا للديبلوماسيين ان السلطات اليمنية المختصة ليست غائبة كما يظنون عن مجريات الساحة المحلية والاقليمية».



تنظيم استخدام الإعلام الرسمي في الانتخابات اليمنية

الحزبان الحاكمان يواصلان جهود التنسيق والمستقلون أكثر إقبالاً على الترشيح

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

دعت اللجنة العليا للانتخابات اليمنية امس الاحزاب والتنظيمات السياسية - الراغبة في الاستفادة من قرار اللجنة بشأن عرض برنامجها الانتخابي عبر وسائل الاعلام الرسمية - الى موافاتها بـ 5 نسخ من البرنامج، وتسمية عضو او اثنين من اعضائها لتقديمه على موجات الاذاعة او شاشات التلفزيون. ووجهت دعوة مماثلة الى المرشحين المسجلين لدى لجان الدوائر الانتخابية الى تسليم نسخ من بطاقاتهم وبرامجهم الانتخابية ومواد الدعاية، واكمال طلب استخدام وسائل الاعلام الرسمية في حدود يوم 11 ابريل (نيسان) الجاري.

وأوضح عبد الملك المخلافي ان لجان الترشيح تلقت طلبات نحو 12 مرشحاً في بعض الدوائر، وذكر ان العدد الأكبر من المرشحين ينتمي الى قطاع المستقلين. وأشار الى انه يشترط ان يكون للحزب مرشحون في 15 دائرة انتخابية على الأقل لكي يتمتع بحق الاستفادة من وسائل الاعلام الرسمية.

وقال ان عدداً من الوفود الصحافية الاجنبية وصلت الى اليمن، اضافة الى ممثلين عن المؤسسات المهتمة بقضية الديمقراطية، وتوقع وصول عدد من الوفود الاخرى. بينما أعلنت منظمة اليونسكو - التابعة للأمم المتحدة - عن تنظيم ندوة في صنعاء ايام 11 - 13 ابريل (نيسان) الجاري حول «المرأة الديمقراطية والتحديث»، تشارك فيها مجموعة من الباحثات اليمنيات والعربيات وممثلات عن الهيئات الدولية.

وعلى صعيد آخر، اكدت مصادر مطلعة لـ «الشرق الأوسط» ان علي عباد الحضيني وناجي محسن الحلقبي - عضوي اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني - تنازلاً عن اختيارهما مرشحين عن الحزب في الانتخابات المقبلة لصالح تقديم وجوه شابة ودماء جديدة، خروجاً على قاعدة ترشيح الشخصيات المعروفة.

ورغم تأجيل قرار توحيد الحزبين الحاكمين - المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي - الى ما بعد الانتخابات، فقد شكلا لجنة لمواصلة الحوار والتنسيق بينهما برئاسة علي سالم البيض الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي، وعضوية كل من سالم صالح محمد والدكتور ياسين سعيد نعمان عن الحزب الاشتراكي، والدكتور عبد الكريم الارياني وعبد السلام العنسي ويحيى المتوكل عن المؤتمر الشعبي.

وأكدت المصادر ان توقيع الحزبين على ميثاق العمل السياسي يعتبر بادرة لدعوة الاحزاب الأخرى الى التوصل لصيغة تحدد الالتزام بنتائج الانتخابات، وتجنب البلاد مخاطر الصراع على السلطة، في ضوء عدم توحيد القوات المسلحة حتى الآن.

تداخل التعددية السياسية والتقليدية يثير غموضا
والانتخابات فرصة لانهاء تقاسم السلطة اليمنية

صنعاء: من حمود منصر

بدات حملة الانتخابات البرلمانية العامة في اليمن، المقرر اجراؤها يوم 27 ابريل (نيسان) الجاري، وارتفعت حرارة الوسط السياسي. فبينما يجري تسجيل اسماء الراغبين في الترشيح، سارع الحزبان الحاكمان (المؤتمر الشعبي العام، والاشتراكي اليمني) - خلال الأيام القليلة الماضية - الى اعلان برنامجيهما الانتخابيين، واقرار قائمتي اسماء مرشحي كل منهما، في اطار خيار التنافس المفتوح بينهما، مع استثناء بعض الدوائر الانتخابية، التي تؤكد مصادر الحزبين على احتمال التنسيق حول مرشحيها.

وبادر الحزب الاشتراكي بتشكيل لجنة من 6 اعضاء في مكتبه السياسي، للتنسيق مع مختلف الاحزاب الأخرى في بعض الدوائر، بما فيها حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي ينسق بدوره مع تجمع الاصلاح وحزب البعث من جهة ثانية. وتبدي احزاب المعارضة استعداداً للتنسيق مع اي من الحزبين الحاكمين في الانتخابات، حرصاً على تحقيق أكبر قدر من النزاهة والحرية لعملية الاقتراع، وتجنيب البلاد اية مشكلات او توترات قد تنشأ خلال فترة الدعاية الانتخابية.

وقد وقع الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي في 27 مارس (آذار) الماضي ميثاق عمل سياسي بينهما، ودعتا بقية الاحزاب والتنظيمات السياسية في البلاد الى الاقتداء بهما، والمبادرة بالتوقيع على الميثاق، الذي يتضمن عدداً من القواسم المشتركة والقواعد المنظمة لنشاط الأحزاب، بما يحقق الوفاق الوطني بين مختلف القوى السياسية في البلاد.

ويرى المحللون في التوقيع على ميثاق العمل السياسي بين «الشعبي» و«الاشتراكي» خطوة تؤكد تاجيل قضية «توحيد» الحزبين في تنظيم سياسي واحد، وهي الفكرة التي اثارت مناقشات واحاديث كثيرة خلال الفترة الماضية.

ويعتبر المراقبون العودة الى التوقيع على ميثاق العمل السياسي مخرجاً منطقياً، اتسم بالواقيعة، للحفاظ على وحدة كل من الحزبين الحاكمين، وفي نفس الوقت اظهار ليونة في الموقف تجاه بقية الأحزاب في البلاد، بما من شأنه تأكيد امكانية قيام تنسيق عام بين مختلف القوى السياسية - في اطار تنافسي لخوض الانتخابات، دون نكوص أو الغاء للأطراف المشاركة بفاعلية.

وكانت هذه الخطوة احدى المفاجآت المتوقعة من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي لبقية الأحزاب اليمنية، وان كانت هناك توقعات بمفاجآت اخرى، من المحتمل ان يعلن عنها الحزبان في غضون الأيام المقبلة قبيل الانتخابات، ومن بين هذه المفاجآت ان يبدأ الحزبان بتسجيل مرشحيهم - بصورة تنافسية، وباعداد كبيرة - وفي اللحظات الأخيرة يقومان بسحب اكبر عدد منهم، والابقاء على أسماء المرشحين الحقيقين المتفق عليهم، والنزول بقائمة انتخابية موحدة، إلا ان بعض الأوساط - المقربة من الحزبين - تردد في الجزم بهذا الاختيار، وترى امكانية اتجاه الحزبين الحاكمين الى تدعيم عدد كبير من المرشحين المستقلين، خاصة وان التوقعات، التي تبنى حتى الآن على الرأي العام واتجاهات الناخبين، تقدر ان عملية الاقتراع ستعتمد على أسماء المرشحين، وليس على البرامج الحزبية، ولن تكون لصالح احزاب بعينها.

ومهما تكن التوقعات والاحتمالات المصاحبة لعملية التحضيرات المقبلة، استعداداً ليوم الاقتراع، فان اليمن تتهيأ هذه الأيام لخوض اول انتخابات برلمانية عامة في ظل الوحدة والتعددية الحزبية والسياسية، في وقت يواجه فيه جملة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولهذا فإن جميع القوى السياسية والاجتماعية، وكل الأحزاب سواء الحاكمة أو غير الحاكمة تعتبر الانتخابات المقبلة رهاناً وطنياً، تقع مسؤولية انجاحها على عاتق الجميع، باعتبارها خطوة اساسية، وعملية جوهرية، على طريق فرصة إعادة ترتيب الأوضاع العامة في البلاد، وتصحيح الاختلالات التي أصابت مختلف مناحي الحياة اليمنية خلال المرحلة الانتقالية. وينعقد الأمل ايضا - اذا ما تم اختيارها بسلام، وبأسلوب ديمقراطي سلمي حر ونزيه - على ان يكون أول مردوداتها. كما ترى الأوساط الرسمية والمعارضة - إنهاء ظاهرة تقاسم السلطة، وتوسيع المشاركة السياسية على اسس تشريعية جديدة، تتحقق بها مسؤولية جميع القوى، ويتحقق الحد من ظاهرة الانفلات، واستعادة وحدة الارادة السياسية.

وفي الواقع فإن اليمنيين - وهم يعلنون صراحة رهانهم على الانتخابات - لا يجدون حرجاً في الافصاح عن واقعهم الراهن، وعن التركيبة المعقدة التي يتكون منها المجتمع اليمني حالياً، حيث يجمع بين التعدد التقليدي خاصة القبلي - والتعدد المستحدث - الحزبي والسياسي.

وفي ظل تنوع هذا التعدد، وتداخل القديم والجديد في الواقع اليمني الراهن، فانه يصعب التكهن أو إخضاع نتائج الانتخابات للعوامل السياسية والحزبية فقط، لأن العوامل الاجتماعية - والتقليدية منها على وجه الخصوص - تشكل أبرز العوامل الحاسمة، التي يفترض أخذها بعين الاعتبار، لأن القبيلة في اليمن احتفظت بصيرورة مؤثرة ونفوذ قوي حتى الآن، فضلاً عن ظاهرة الاستقلالية التي بدأ الكثير ممن يعتزمون الترشيح إحاطة انفسهم بها، حتى الحزبيون والمقربون من بعض الأحزاب، والمتمتعين بتأييدها.

كما ان القبيلة ذاتها - عندما تبينت ان المشروعية توفرت في ظل الديمقراطية للتعددية الحزبية - وجدت نفسها مضطرة للعمل تحت مظلة حزبية، أو اعلنت لنفسها حزباً خاصاً بها، طعمته ببعض العناصر من خارجها، حتى لا يقال عنه انه حزب قبلي، وفي حالات أخرى تحالفت القبيلة مع أحزاب سياسية ضمن إطار تنظيمي جديد، كما هو الحال في حزب تجمع الاصلاح الذي يتزعمه الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر - شيخ قبائل حاشد - الذي كان يرفض الحزبية على الاطلاق، إلا انه - على حد تعبيره في احدى المرات لـ«الشرق الأوسط» - عندما وجد ان «حكم البلاد سيحتكر بواسطة الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي»، اضطر الى انشاء حزب التجمع اليمني للاصلاح، بالتحالف مع علماء الدين والاخوان المسلمين.

ويفسر بعض المحللين لجوء القبيلة الى العمل بنمط حزبي، رغم عدم الاقتناع بالحزبية، بانه محاولة لتجنب توصيفها بـ«القبلية» الضيقة، او العشائرية والمناطقية والانفصالية، في وقت ما زال فيه عود الوحدة اليمنية اخضر وعظمها هش، والجميع يزعمون انهم مع الوحدة حتى نهاية المطاف.

فما زالت الحملات الرسمية وغير الرسمية في أوجها، والدعوات قائمة للتصدي لكل ما من شأنه التأثير على الوحدة، أو تنبي دعوات قبلية أو مناطقية، أو سلالية، إلا انه رغم مشروعية التعددية الحزبية والسياسية، فإن اليمن شهد خلال المرحلة الانتقالية عملية انتعاش غير عادية للنزعات القبلية والمناطقية والطائفية، في اطار الصراع السياسي الذي جرى بين شريكي الحكم «المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي»، أو الصراعات الحزبية والسياسية الأخرى.

كما ان الظاهرة الحزبية لم تسلم هي الأخرى من عملية التشتيت، والاصابة بالانشقاقات من الداخل، وطالت هذه الظاهرة معظم الاحزاب والقوى السياسية - بما فيها المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني.

ومع اقتراب موعد إجراء الانتخابات، تحولت كل تلك المحاولات الى وصمة في جبين اصحابها - من اقصى اليسار الى اقصى اليمين - في نظر الرأي العام، نظراً لمخاطر الصراعات الحادة التي هددت في أواخر العام الماضي - استقرار اليمن ووحدته، وتبرز اليوم الاحزاب والتنظيمات السياسية الحقيقية في صورة اكثر مشروعية، فضلاً عن تمسك القوى الاجتماعية المؤثرة

بانتمائها القبلي أو العشائري.

وتوضح النظرة الى هذه التركيبة، ان الانتخابات اليمنية ستجري على مساحة واسعة من التنافس على الصعيد السياسي والاجتماعي بين القوى المتداخلة في المجتمع اليمني، وتاتي في طليعة هذه القوى الأحزاب والتنظيمات السياسية، والمنظمات والنقابات، ثم القبيلة، وقوى المستقلين.

وتجري المنافسة على مقاعد 301 دائرة انتخابية، يتوقع ان يرشح كل من الاحزاب الرئيسية الثلاثة «المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، وحزب التجمع اليمني للأصلاح ممثلين عنهم في جميع الدوائر او في اغلبيتها. وقد اقر كل من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي اسماء مرشحيهم في معظم الدوائر، ويجري التنسيق بخصوص بقية المرشحين.

وعلمت «الشرق الأوسط» ان حزب التجمع اليمني للاصلاح - حتى نهاية مارس أقر نحو 50 في المائة من اسماء مرشحيه، ويجري مشاورات داخلية مكثفة لاستكمال إقرار بقية المرشحين بالتنسيق بين قواه المختلفة، ومع حزب البعث والمؤتمر الشعبي حول المرشحين في بعض الدوائر.

ونظراً لحالة الغموض التي اكتنفت الساحة السياسية اليمنية، وعدم وضوح المواقف والعلاقات المختلفة بين الأحزاب، خاصة علاقة المؤتمر الشعبي مع الحزب الاشتراكي خلال الفترة الماضية، التي تردد مراراً اخضاعها للبحث في ضوء خيارات عديدة، أعلاها التوحيد وأدناها التنافس، وفي ظل غياب المبادرة لدى احزاب المعارضة، برزت صعوبة في تحديد الخارطة الحزبية، والتحالفات التي ستنشأ في الانتخابات، ثم جاء إفصاح كل من المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي أخيرا عن تعثر تحقيق توحيدهما، واتجاههما الى الأخذ بخيار التنافس الشريف في الانتخابات، مع التنسيق الجزئي في بعض الدوائر، بعد ان رفض المؤتمر الشعبي خيار التحالف الثنائي مع الاشتراكي. ومن الممكن تسليط الضوء - بصورة شبه يقينية - على حجم الخارطة الحزبية، وعدد الاحزاب التي ستشارك في الانتخابات، والتطرق الى محاولة تحديد حجمها وقوة تاثيرها وشعبيتها، والخطاب البرنامجي لكل منها، لا سيما انه خلال المرحلة الانتقالية - نشات أحزاب عديدة في اليمن، تجاوز عددها 40 حزباً، واختلط الحابل بالنابل، بحيث كان من الصعب تمييز الحزب الحقيقي من الحزب المنشق أو الوهمي.

وظهرت مسميات متشابهة أو مكررة، ولذلك حكاية تصل الى درجة من الطرافة، ولكن كما تكشف الساحة الشعبية وأثار العمل الحقيقي، يمكن التاكيد بان القول بوجود 40 حزباً في اليمن يجافي الحقيقة على أرض الواقع لعدة اسباب، منها ان التعددية الحزبية في اليمن حديثة العهد، وكان توالد الأحزاب خلال الفترة الماضية خضع في معظمه للمزاج الفردي وحب الزعامة والظهور لدى البعض، ثم ان الانشقاقات والانقسامات التي حدثت لبعض الاحزاب كانت مبررات معظمها خلافات شخصية او مالية، او بتدبير من الحزبين الحاكمين «الاشتراكي والشعبي» لاضعاف وتشتيت أحزاب المعارضة، ثم انه لم يتم الآن تقييم حقيقي للأحزاب، في ضوء الشروط الدستورية والقانونية المطلوبة، ولم يتم تطبيق قانون الأحزاب.

وتمثل هذه القضية أبرز مشكلة تواجهها الأحزاب اليمنية، حيث ان غالبية الأحزاب لم تمارس الديمقراطية والانتخابات داخل صفوف عضويتها، بما في ذلك الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام وحزب الاصلاح، والبعث، والتنظيم الوحدوي الناصري، وهي الأحزاب الخمسة التي يطلق عليها «الأحزاب الرئيسية»، وجميع قياداتها الحالية غير منتخبة حتى الآن، فلم يعقد حزب واحد منها مؤتمره العام. وكذلك بقية الاحزاب الاخرى، باستثناء حزب رابطة أبناء اليمن «رأي»، وحزب التجمع الوحدوي اليمني، وهما من «الاحزاب المتوسطة»، فقد عقدا مؤتمريهما العامين، وانتخبا قيادتيهما الحاليتين.

الى جانب ذلك فإن جميع الاحزاب اليمنية لم تستطع بعد تحديد القوى الاجتماعية التي تعبر عنها بشكل متميز، ولم تطرح برامج سياسية تبرز هوياتها الفكرية والآيديولوجية، وآليات عملها، ورؤآها للقضايا العامة على المستوى الوطني والقومي والدولي، بل ان معظم البرامج ومشروعات البرامج السياسية لغالبية الأحزاب - التي تم الكشف عنها خلال الفترة الماضية - تبدو متشابهة الى حد التطابق في بعض الاحيان، وهذا ما يؤكد امكانية اتجاه الناخبين للتصويت للأشخاص وليس للبرامج، وللأفراد وليس للأحزاب.

ومهما بدت ظاهرة التشابه في بعض البرامج، وغياب البعض الآخر منها، وبالرغم من تداخل التعدد الحزبي والتعدد القبلي، فانه يمكن رسم خارطة الأحزاب اليمنية الموجودة على الساحة والمعلن عنها، ولو كانت تمثل افراداً او جماعات، وتعكس حب الظهور والزعامة، وايضاً تصنيفها حسب عوامل مختلفة الى ثلاثة مستويات رئيسية ثم تصنيفها افقياً حزب التكتلات والتحالفات المتوقعة.

لقد شكل انعقاد المؤتمر الوطني في منتصف سبتمبر (ايلول) من العام الماضي، وانعقاد مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية في النصف الاول من شهر اكتوبر (تشرين الاول) من نفس العام، اول خطوة في اتجاه فرز الاحزاب والقوى السياسية اليمنية، وتصنيفها الى احزاب حاكمة وأخرى غير حاكمة، ومثل المؤتمر الوطني إطاراً للاحزاب غير الحاكمة، التي تحتفظ بعلاقات جيدة مع الحزب الاشتراكي، فيما مثل مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية إطاراً لبعض الاحزاب الحاكمة، أو ذات النفوذ في الحكم، فقد ضم المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للاصلاح، وحزب البعث، وعدداً من الاحزاب الصغيرة القريبة أو الحليفة لها.

وكان المؤتمر الشعبي - عندما تم الاخذ بمبدأ تقاسم السلطة بينه وبين الحزب الاشتراكي عند تحقيق الوحدة - اشرك التجمع اليمني للاصلاح ممثلاً بعناصر من الاخوان المسلمين، وحزب البعث في بعض المناصب الوزارية في الحكومة، التي كانت تخص المؤتمر الشعبي، بينما لم يشرك الحزب الاشتراكي أياً من القوى السياسية الاخرى الحليفة له، خاصة الناصريين الذين أبدوا امتعاضهم من هذا الاسلوب مراراً للحزب الاشتراكي.

واكتفى الحزب الاشتراكي - في توزيع الحقائب الوزارية التي هي من نصيبه - على تمثيل اجيال الحزب الاشتراكي من جماعة سالمين، وحتى القيادة الجماعية التي ظهرت بعد أحداث 13 يناير (كانون الثاني) عام 1986 في عدد من المناصب الوزارية.

ومن المتوقع ان تبرز الاحجام الحقيقية للأحزاب اليمنية خلال الأسابيع القليلة المقبلة، وقد تندمج بعضها مع البعض الآخر، وخاصة من الأحزاب الرئيسية الكبيرة، وعلى رأسها المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني.

وتخضع عملية تصنيف الأحزاب اليمنية لاعتبارات تقليدية ترجع الى الإرث التاريخي لليمن، وتراكمات الفترة الانتقالية، مما ترك اثره على العلاقات بين الاحزاب، والمصالح الاستراتيجية لكل حزب، والابعاد الفكرية والآيديولوجية التي تحكم بنيته وعقليته. وعلى الرغم من أن التسميات المعلنة - خلال المرحلة الماضية - تتجاوز 40 حزباً، فان الموجود منها على الساحة الفعلية، ويمارس نشاطاً ملحوظاً لا يتعدى 20 حزباً، منها 5 رئيسية، و3 متوسطة «هي حزب الرابطة، وحزب الحق، والتجمع الوحدوي اليمني» والبقية احزاب صغيرة، يسود الغموض مستقبلها، خاصة في الفترة التالية بعد اجراء الانتخابات.



المصدر : العرب القطرية

التاريخ : ٢/٤/١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبــراء عراقيــون فــي اليمــن

عدن ـ كونا ـ ذكر في عدن امس ان ثمانين خبيرا وفنيا عراقيا قد وصلوا إلى عدن امس الاول للعمل في مشاريع تقول السلطات اليمنية انها ـ كهروحرارية ـ.

وقالت الصحف اليمنية ان الخبراء العراقيين سيتولون عملية الصيانة للغلايات والمولدات في محطة كهروحرارية بناها السوفيات قبل سنوات

واشارت الى ان العرض العراقي كان اقل لعروض المقدمة سعرا في مناقصة اعلنتها اليمنية مؤخرا.

وذكرت ان المحطة المذكورة هي شبه متوقفة عن العمل حاليا وان السيول الاخيرة اضرت بها كثيرا.

المصدر : الشرق الأوسط اللندنية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ [illegible] ١٩٩٣

نائب يمني هارب يقدم طلب ترشيح

صنعاء: «الشرق الأوسط»

قدم النائب اليمني سلطان السامعي طلب ترشيحه في الانتخابات اليمنية المقبلة الى رئيس اللجنة العليا للانتخابات، بعد ان تعذر عليه الوصول الى مقر لجنة الدائرة 40 في محافظة تعز، بسبب كثافة وجود قوات الامن هناك، وخشيته على حياته، بسبب مقتل جنديين من افراد الشرطة العسكرية، واصابة 3 آخرين في اشتباك بين حرس السامعي وقوات الامن.

جاء طلب الترشيح في رسالة الى رئيس اللجنة، حيث ان النائب السامعي هارب في مكان مجهول داخل اليمن، وما زالت اجهزة الامن تبحث عنه. وقال في طلب الترشيح ان «قوات الامن المركزي واللواء الثالث مدعم ومعسكر خالد» تلقت اوامر «باطلاق النار على شخصي»، واكد ان موقفه من القانون سليم.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٣ ابريل ١٩٩٣

واشنطن تقبل عطاء لتصدير قمح الى اليمن

● واشنطن - رويتر - اعلنت وزارة الزراعة الاميركية يوم الخميس الماضي انها قبلت عطاء من شركة «كولومبيا غرين انترناشيونال» لبيع ثلاثة آلاف طن من القمح اللين الى اليمن بموجب برنامج دعم الصادرات.

ومن المقرر تسليم الشحنة في الفترة من الآن وحتى ١٥ نيسان (ابريل) الجاري ويدعم يبلغ ١٦,٠٥ دولار للطن. ولا يزال لليمن الحق في شراء ١٦,٧٢٠ الف طن من القمح الاميركي المدعوم.

